عبد المجيد نوسي

# سيميائيات الخطاب الاجتماعي

## دراسة نظرية وتحليلية






المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

# سيميائيات الخطاب الاجتماعي

## دراسة نظرية وتحليلية

=========================

**عبد المجيد نوسي**

مكتبة الحبر الإلكتروني
مكتبة العرب الحصرية

## الفهرسة في أثناء النشر إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

============================================

نوسي، عبد المجيد.

سيميائيات الخطاب الاجتماعي: دراسة نظرية وتحليلية/عبد المجيد نوسي.

يشتمل على ببليوغرافية.

IG6 B 0. / -- ( 4-44, -4( . --

1. الخطابة - تحليل - الجوانب الاجتماعية. 2.السيموطيقا. 3.التحليل اللغوي. 4. اللغة الاجتماعي، علم. 5. الخطاب السردي، تحليل. أ. العنوان.

301.014

============================================

العنوان بالإنكليزية

**Social Semiotics Discourse:**

**A Theoretical and Analytical Study**

*by Abdelmajid Noussi*

============================================

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

============================================

**الناشر**

**المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**

شارع الطرفة - منطقة 70 وادي البنات - ص. ب: 10277 - الظعاين، قطر

هاتف: 00974 40356888

جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174

ص. ب: 4965 11 رياض الصلح بيروت 2180 1107 لبنان

هاتف: 8 991837 1 00961 فاكس: 1991839 00961

البريد الإلكتروني:RUYed_WSU4 T_haYicdYedU_bW

الموقع الإلكتروني:g g g .T_haYicdYedU_bW

à حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

الطبعة الأولى: أيلول/سبتمبر 2021

# المحتويات

# مقدمة

أسهمت دينامية تداخل التخصصات العلمية في ستينيات القرن الماضي في بلورة اتجاه السيميائيات بصفتها نظرية ومنهجًا في المقاربة والتحليل. واتخذ هذا الاتجاه تفريعات نظرية متعددة، منها ما ارتكز على العلامة مستلهمًا إرث فردينان دو سوسير[1] (Ferdinand de Saussure)، أو النص[2]، أو التأويل[3]. في هذا السياق، استطاعت السيميائيات السردية والخطابية في ضوء قراءتها الإبيستيمولوجية لمجموعة من البراديغمات اللسانية والمنطقية والعلمية أن تشيد جهازًا نظريًّا انتظم في أنموذج المسار التوليدي (1979). وقد استندت في بناء هذا الأنموذج على مبادئ عامة، منها التوليد بصفته بحثًا في كيفية التشكل، كيفية الانتقال من البسيط إلى المركب، لأن السيميائيات تبحث عن أجوبة الكيفية وليس عن أجوبة السببية، إضافة إلى الكليات التي تميز الخطاب السردي مثل علاقة الذات بالموضوع، بناءً على أن التحول من الذات إلى الموضوع هو تحول من الداخل إلى الخارج، من الذهن إلى الكون، لأن التفكير في الكون عقلاني بطبيعته.

مثَّل المسار التوليدي، بما يقوم عليه من مستويات ومفاهيم إجرائية، أنموذجًا لوصف «الذكاء السردي»، إنه - بحسب ألغيرداس جوليان غريماس (Algirdas Julien Greimas) - المعرفة بالأشكال السردية التي تُعتبر شبه كونية، مثل كليات يستبطنها الذهن البشري، وتعد ملازِمة للوجود الظاهراتي للإنسان، ذلك أن السيميائيات وهي تقارب المحكي الإنساني باعتباره دالًّا، تنطلق من مسلمة قاعدية، هي: للحياة الإنسانية معنى.

تلقى النقد العربي في سياق التفاعل العلمي هذا الاتجاه في التحليل من خلال البسط النظري والترجمة والتطبيق الإجرائي في علاقته بالنصوص، سواء باستثمار بعض المفاهيم الجزئية[4]، أو بإبراز الموضوعات الجديدة التي لا تقف عند اللغة البشرية فحسب، بل تمتد إلى الأنساق السيميوطيقية الأخرى: الثقافة، السينما، الفن...[5]. وحظي اتجاه السيميائيات السردية بنصيب غير يسير من هذا التوسع، نشير إلى بعض نماذجه على سبيل التمثيل: محمد مفتاح[6] وسعيد بنكراد[7] من حيث تقديم المفاهيم في علاقتها بالخطاب.

غير أن هذه الدراسات اقتصرت على الخطاب السردي والشعري، ولذلك ظلت متمحورة حول السردية بصفتها مكونًا تمرست فيه المقاربات السيميائية الغربية. وقد اطلع القارئ العربي على هذه الأعمال في بعدها النظري الذي اكتسى صيغة البسط والعرض والمراجعة أحيانًا، والتحليلي الذي قارب الخطاب استنادًا إلى آليات التحليل.

نعتقد أن من طبيعة السيميائيات إدماج المفاهيم بدلًا من إقصائها. لذلك، نحاول في هذا الكتاب إغناء هذا الأنموذج وتوسعته من خلال تحليل الخطاب الاجتماعي الذي يقدم معرفة اجتماعية ويستحضر الإنسان موضوعًا له، فعلى الرغم من أن الخطاب الاجتماعي حظي باهتمام نظريات تحليل الخطاب التي ازدهرت في ستينيات القرن الماضي وسبعينياته، خصوصًا منها الدراسات المعجمية والآلية والمعجمية الإحصائية، حيث تم تحليله في ضوء الحقول المعجمية والتواردات المعجمية ونسبة الترددات، فإن الرؤية الشمولية للخطاب لم تحضر في هذه المقاربات. إننا نهدف، بخلاف هذا التصور، إلى الاهتمام بالاشتغال الشمولي للخطاب وليس بمكون خطابي واحد مثل المعجم. إن الخطاب من هذا المنظور لا يعد ناقلًا لإرسالية فحسب، لكنه يصبح فضاء للتفاعل بين الذوات الفردية والجماعية (السلطة/المعارضة)، قائمًا على دينامية العلاقات والقيم (التحديث، التنوير)،

مستندًا إلى استراتيجيات داخل حقل السلطة (الإقناع/التسخير)، ليست السلطة كأيديولوجيا لكن الشكل الذي تتوارى خلفه الأيديولوجيا.
كيف سنحقق هذا المسعى المنهجي والتحليلي؟ كيف سنستند إلى السيميائيات السردية في اتجاه إغناء سيميائيات الخطاب الاجتماعي؟ كيف سنحلل الاشتغال الشمولي للخطاب بهدف استنتاج «المعنى الاجتماعي»؟ ما الآليات والأدوات المنهجية التي تشيد هذا البناء النظري والمنهجي؟
يمثل هذا الكتاب محاولة للإجابة الكيفية عن هذه الأسئلة المحورية. لذلك، سيسير العمل في اتجاهين: نظري وتحليلي. يقف **الأول** عند مفهوم الخطاب بصفته كلًّا دالًّا، مشكَّلًا من مكونات عاملية وخطابية، منجزًا في علاقته بالتلفظ والخطاب الاجتماعي الذي يمثل المنجز بخصائص خطابية تنمذج الخطاب السياسي والاجتماعي والبيداغوجي والقانوني والتاريخي وغيرها من أجناس الخطاب الاجتماعي.
أما الاتجاه **الثاني**، فسيكون تحليليًّا باستثمار المفاهيم النظرية والإجرائية للوقوف عند الاشتغال الشمولي لمكونات الخطاب بهدف توليد الدلالة، فالخطاب الاجتماعي يتمظهر من خلال الأفعال والوقائع، وكل فعل يعد دالًّا، يحمل آثار المعنى، ومن ثم مشروعية التفكير السيميائي في الخطابات الاجتماعية.
في هذا الإطار، سيتطور هذا العمل من خلال قسمين كبيرين: القسم **الأول** نظري، وقفنا فيه عند مفهوم رئيس في الدراسة هو مفهوم الخطاب، وتعرضنا فيه لمفهوم الخطاب في الاتجاه البنيوي، حيث أشرنا إلى التحديدات التي أقامت تطابقًا بين المفهوم وبين مفاهيم الكلام عند دو سوسير قبل أن يدمج داخل نظرية التلفظ. ووقفنا عند خاصية التعدد المنهجي التي ميزت نظرية التحليل، حيث تعددت بين مناهج الإحصاء المعجمي والمناهج الآلية والمعجمية في وصف الخطاب.
اعتبرنا أن هذه التصورات على الرغم من أهميتها المنهجية في علاقتها بالسياق الذي تبلورت فيه، قد حللت الخطاب من خلال مكونات جزئية، مثل الوحدة المعجمية والتكرار والتواردات المعجمية والحقول المعجمية، وبذلك أغفلت النظر إلى الخطاب في شموليته.
لذلك، استندنا في التأسيس المنهجي لمفهوم الخطاب إلى منظورين: يتمثل **الأول** في التوجه النظري الذي بلورته السيميائيات السردية، حيث نظرت للخطاب بصفته كلًّا دالًّا يتحقق من تعالق المكونات الخطابية والتركيبية والدلالية وشيدت بذلك أنموذجًا تمثل في المسار التوليدي الذي يعد هندسة للمكونات؛ ويتجسد **الثاني** في مفهوم الخطاب الاجتماعي عند مارك أنجينو (Marc Angenot) الذي استند إلى مفاهيم كبرى تجد مرجعية لها في النقد الشكلاني وجماليات الرواية كما وصفها ميخائيل باختين (Mikhael Bakhtine) والدراسات التناصية الغربية والفلسفة الماركسية لصوغ تصور يدرس «الخطابات اللحظية» التي أنجزت داخل «حالة مجتمع». لذلك، يُعتبر الخطاب الاجتماعي كل ما ينجز داخل الفضاء العمومي، بناءً على التزام الذات المنتجة للخطاب، وعلى علاقات التفاعل بين الذوات المؤسسة للخطاب.
كما وقفنا في هذا القسم عند النماذج التي قاربت الخطاب الاجتماعي في تفريعاته المختلفة بحسب الخصائص التيبولوجية والخطابية. وحاولنا، إضافة إلى اعتماد الأمانة العلمية في العرض، أن نصوغ إشكاليًّا الأسئلة التي تهم العلائق بين النماذج النظرية من حيث الأصول واللغة المفاهيمية.

في هذا السياق، تعرضنا لأنموذج إريك لاندوفسكي (Eric Landowski) الذي تتحول عنده سيرورة الحياة السياسية إلى «فرجة» تشيد على أساس مجموعة ترهينات وسائطية، مثل الرأي العام ولسان حال الرأي العام والصيرورات السيميائية، وتصوُّر خوان ألونسو ألداما (Juan Alonso-Aldama)، الذي قدم أنموذجًا لدراسة كليات الخطاب السياسي، مثل الهوية والشعبوية، وأنموذج السيميائيات التوترية لجاك فونتاني (Jacques Fontanille)، وأنموذج برنار لاميزيه (Bernard Lamizet) الذي يعتبر أن لحظية العلامة أو النص أو الملفوظ داخل الفضاء العمومي تتضمن حضور الذوات المتلفظة والأفعال داخل الفضاء العمومي ببعديه الزماني والمكاني، وأنموذج دنيس برتران (Denis Bertrand) الذي اقترح أنموذجًا لدراسة آلية العقد، وآليات سيرورة بناء الثقة بين أطراف التبادل والتواصل في الخطاب الاجتماعي.
ستمثل الأدوات النظرية التي تقوم عليها هذه النماذج آليات لوصف واستكشاف بناء الخطاب واشتغال مكوناته في القسم التحليلي الذي سنحلل فيه الخطابات الاجتماعية.
خلصنا في نهاية الفصل إلى تحديد تصورنا الذي يزاوج منهجيًّا بين مفهوم الخطاب في السيميائيات بصفته هندسة كلية من المكونات، والخطاب الاجتماعي بصفته تلفظًا داخل «حالة مجتمع»، أما التحليل فسلك منهاج التحليل الشمولي الذي يصف اشتغال مكونات الخطاب من أجل توليد المعنى الاجتماعي.

يأتي القسم الثاني تحليليًّا، يضع المفاهيم النظرية والإجرائية التي قدمناها من منظور إشكالي على محك التحليل، بالوقوف عند الاشتغال الشمولي للخطاب. تكمن طبيعة هذه المقاربة في تحليل مكونات الخطاب واشتغالها بهدف توليد الدلالة وتبلورها. وحللنا في هذا القسم مكونات المتن التي تم تحديدها، حيث تناولنا بالدراسة الخطاب السياسي والخطاب البيداغوجي والخطاب القانوني والخطاب المعرفي - الاجتماعي والخطاب التاريخي ثم خطاب التنوير.
وجه التصور الشمولي هذا القسم، حيث انصب التحليل على مكونات الخطاب، لذلك تم تحليل العناصر الأساسية في إنتاج الخطاب:
- تحليل موقع منتج الخطاب من خلال التلفظ وموقع المتلفظ وطبيعة الملفوظ وهي العناصر التي سمحت بإبراز الاستراتيجيات التي يستند إليها كل خطاب في توليد المعنى الاجتماعي الذي تجسد في مقولات التحرر في الخطاب السياسي أو التغيير في الخطاب المعرفي- الاجتماعي أو ترسيخ منظومة القيم في الخطاب البيداغوجي أو مقولة الإصلاح في الخطاب التاريخي أو التمدين في الخطاب التنويري.
- على المستوى العاملي، تم تحليل الذات الفاعلة في علاقتها بالعوامل الأخرى من خلال جدلية العلاقات التي تتأسس على التقابل والمواجهة بين الذوات الفاعلة في الخطابات المختلفة، مثل جدلية المواجهة بين الذات الفلسطينية والعامل المحتل في الخطاب السياسي وجدلية التعارض بين الذات ونسق النظام السياسي في الخطاب المعرفي - الاجتماعي، أو بين الذات والذوات المناهضة للإصلاح في الخطاب التاريخي.
- كما رصد التحليل التنظيم التصويري للخطاب لتحليل الأبعاد التصويرية للزمن والمكان و«البرمجة المكانية» التي تحدد العلاقة بين الذات الفاعلة وفعلها داخل الفضاء.
إن تحليل هذه المكونات من حيث صيغة تحققها واشتغالها داخل الخطاب هو الذي يسهم في إبراز سيرورة التدليل على مستوى الخطاب وتوليد المعنى الاجتماعي.

تسمح هذه الهندسة بتقديم تصور شامل عن اشتغال السيميائيات السردية، بصفتها نظرية للتحليل في مجال الخطاب الاجتماعي. وإذ تسهم هذه المقاربة في الإغناء المفهومي للسيميائيات، فإنها تبرز أيضًا الفاعلية الإجرائية وإمكانيات التطور لهذا الاتجاه في التحليل. إن النظرية - يشدد غريماس - هي الممارسة.

**بناء الموضوع**

بعد المقدمة التي قدمنا فيها العمل بمختلف عناصره ومحاوره ممثلة في الأقسام والفصول، نعمل الآن على بناء الموضوع من خلال ثلاثة عناصر: تأسيس الإشكال، والمنهجية، والمتن.

**1 - تأسيس الإشكال**

إن الإشكال الذي تقوم عليه الدراسة هو البحث في الخطاب الاجتماعي بصفته معمارية تتألف من تضافر مكونات هي الذات المنتجة للخطاب والذوات الفاعلة والأفعال المحولة للوضعيات. وهو، كما حددته الأعمال التنظيرية للباحث مارك أنجينو، كل ما يتلفظ به ويكتب وينشر وينجز داخل الفضاء العمومي أو ما تقدمه اليوم وسائل الإعلام الإلكترونية. إنه كل ما ينتج داخل «حالة مجتمع» من أجل فهم الإنتاج الاجتماعي للمعنى. سيكون المنظور الشمولي زاوية النظر الرئيسة التي توجه التحليل. لذلك، لن ننظر إلى الخطاب بصفته لوائح من المفردات والجمل التي يسعف تحليلها في الوقوف عند المعنى الاجتماعي، كما أن هذا المنظور لا يعد الخطاب ناقلًا إرساليةً تحمل دلالة أيديولوجية فحسب، وهذا هو المنحى الذي سارت فيه دراسات تحليل الخطاب التي ازدهرت مع البنيوية.

يعد الخطاب من منظور المقاربة التي ننتهجها، إضافة إلى مكوناته البنيوية، فضاء للتفاعل بين الذوات الفردية المتلفظة والفاعلة في الآن ذاته والجماعية، قائمًا على دينامية العلاقات بين هذه الذوات، ويتجلى هذا في الخطابات التي قمنا بتحليلها، مثل الخطاب السياسي والمعرفي - الاجتماعي والقانوني.

أما المظهر الثاني في الإشكال، فيكمن في أن البحث في الخطاب الاجتماعي ينجز من خلال التفريعات التيبولوجية والتجنيسية للخطاب؛ فإذا اعتبرنا أن الخطاب الاجتماعي هو الإنتاج التلفظي في بعده اللغوي والبصري داخل سياق زمني ومكاني، أي داخل «حالة مجتمع»، فإننا سنرصده في التمظهرات التجنيسية المتعددة، حيث سيكون موضوع بحثنا الخطاب الاجتماعي ممثلًا في الخطاب السياسي والبيداغوجي والتاريخي والتنويري، لنقف عند مكونات كل خطاب بصفته فضاء للتفاعل بين الذوات الفاعلة التي تملك شرعية الكلام وتنطلق من مقصديات من أجل أن تجعل الذوات منخرطة في الفعل الذي يغير الحالات، فالخطاب يهتم بإشكالية العلاقات والاستراتيجيات داخل حقل السلطة.

**2 - منهجية الدراسة**

على المستوى المنهجي، سنستند إلى مقاربة مركبة تقوم أساسًا على استثمار نظرية السيميائيات السردية والخطابية، بصفتها الإطار النظري الرئيس، لنتمكن من توسعة هذا الأنموذج بتطبيق مفاهيمه على الخطاب الاجتماعي. وهذا الصنيع هو الذي يُغني سيميائيات الخطاب الاجتماعي تنظيرًا وتحليلًا.

مثلت السيميائيات السردية أنموذجًا نظريًّا مهمًّا في ستينيات القرن الماضي، وحققت إنجازات نظرية وتحليلية مهمة. تعود هذه المكانة إلى صيغ بناء النظرية وطرائقها وتمفصلاتها وإجرائياتها. فقد تجذرت في تربة نظرية غنية، حيث اعتمدت في أصولها التأسيسية على براديغم متعدد يتكون

من البنيوية اللسانية والأنتروبولوجيا البنيوية والمنطق والإرث الشكلاني. وقد أسعف هذا البراديغم في صوغ بناء نظري متماسك، تمت هندسته على مستوى المسار التوليدي الذي يجمع بين مستويات النظرية.

قدم هذا البناء النظري مجموعة أدوات إجرائية لها كفاية استكشافية سمحت على مستوى التحليل باستكشاف شبكة العلاقات بين المكونات في الأنساق الدالة كيفما كانت طبيعتها الأجناسية أو تمظهراتها اللغوية في أفق استيضاح شروط تحقق المعنى وقواعده. اتضح ذلك في التحليلات السيميائية للخطاب السردي التي انصبت في بداية المشروع على النصوص السردية القصيرة (الحكاية الشعبية، الخرافة، الأسطورة والقصة القصيرة)، بل امتدت إلى النص الروائي والأنساق الدالة غير اللغوية.

اطلع القارئ العربي على هذه الإنجازات التحليلية وتبدت له القدرة الإجرائية لهذا الأنموذج حين اتخذ النص السردي متنًا له. أسهمت الآليات المنهجية في الكشف عن المكونات وبنائها والعلاقات التي تخترقها خصوصًا علاقات الجدلية بين عناصر المكون العاملي، ممثلة في العوامل الفاعلة في علاقتها بالعوامل المساعدة والمعاكسة. كما استطاعت أن تكشف التشاكلات الدلالية القائمة على التوارد المتكرر للوحدات المعجمية التي تنزع إلى تحقيق أثر الانسجام الدلالي على مستوى النصوص.

كما تحققت هذه الخاصية في الدراسات السيميائية الغربية التي ارتبطت بالأنموذج الغريماسي تصورًا وتحليلًا، فإنها أثرت بشكل جلي في الدرس السيميائي العربي، حيث انصبت التحليلات على المتن السردي في بعديه القديم والحديث[8]، وامتدت في بعض الدراسات إلى الشعر[9].

أبرزت هذه الدراسات أهمية الأنموذج في استكشاف قواعد بناء النصوص واستيضاح شروط تحقق المعنى، غير أن أفق الشمولية الذي يميز المنطلقات المنهجية والإبيستيمولوجية للنظرية يرمي إلى اختبار فعاليتها الإجرائية في تحليل خطابات عامة تتجاوز خاصية السردية التي تعد جوهر الخطابات السردية، ومن هنا يتحدد الاختيار المنهجي الذي يؤطر دراستنا، حيث نهدف إلى:

- تجاوز هذا النقص الحاصل في الدراسات السيميائية التي يمكن أن ترتاد خطابات أخرى غير الخطاب السردي.

- استثمار الأنموذج السيميائي في تحليل الخطاب الاجتماعي، وتهدف هذه المقاربة إلى توسعة مفاهيم الأنموذج لتكون إجرائية في التحليل وفي إغناء أنموذج سيميائيات الخطاب الاجتماعي.

- نستند في هذه المقاربة المنهجية إلى مفهوم الخطاب الاجتماعي عند مارك أنجينو الذي صاغ المفهوم مستلهمًا مفاهيم كبرى تنتمي إلى حقول نظرية متعددة، خصوصًا مفاهيم التناص والخطابية المشتركة عند جوليا كريستيفا (Julia Kristeva)، والحوارية عند ميخائيل باختين، وطوبولوجيا الخطابات والهيمنة الأيديولوجية عند كارل ماركس (Karl Marx)، وتحليل المسكوكات والدوكسا عند رولان بارت (Roland Barthes). كان أنجينو يهدف إلى دراسة «الخطابات اللحظية»[10]، أي كل أنماط الخطابات التي أنجزت داخل «حالة مجتمع» خلال لحظة زمنية معينة، لذلك سيقدم مفهومًا عامًّا للخطاب الاجتماعي ويعتبره «كل ما يقال ويكتب داخل حالة مجتمع، كل ما يطبع، كل ما ينجز علنًا داخل الفضاء العمومي أو ما يتم التمثيل له اليوم داخل وسائل الإعلام الإلكترونية الحديثة، كل ما يسرد ويحاجج، إذا افترضنا أن السرد والحجاج يعدان صيغتين رئيستين لتحقيق الخطاب»[11].

تستند المنهجية بناء على هذا التصور إلى التركيب بين التصور السيميائي ومفهوم الخطاب الاجتماعي في أفق توسعة المفاهيم الإجرائية لإغناء أنموذج سيميائيات الخطاب الاجتماعي.

**3 - المتن**

لإنجاز هذه الدراسة، حدّدنا متنًا يتكون من جملة خطابات يعتبر المسوغ الرئيس في اعتمادها أنها خطابات اجتماعية بالمعنى الذي حددنا به هذا الخطاب؛ فهي خطابات أنجزت على أساس قطبية تفاعلية بين المنتج والمتلقي داخل سياقين زمني ومكاني. وقد تعددت الخطابات المتناولة بين الخطاب السياسي والبيداغوجي والمعرفي - الاجتماعي والقانوني والتنويري لإبراز كيفية اشتغال هذه الخطابات الاجتماعية بتحليل مكوناتها الخطابية من منظور شمولي يقف عند منتج الخطاب والمقصديات التي تحدد خطابه ومكوناته الأخرى ممثلة في الذوات الفاعلة التي تنجز فعلًا من أجل إحداث التغيير داخل منظومة اجتماعية.

تمثل هذا المتن في خطاب إعلان قيام دولة فلسطين بالجزائر، والخطاب البيداغوجي في الكتاب المدرسي، والخطاب القانوني، والخطاب التاريخي في اللسان المعرب والخطاب التنويري عند خير الدين التونسي. وعلى الرغم من اختلاف إنتاج هذه الخطابات زمنيًّا، فإن ما يوحّد بينها هي أنها تمثل خطابات اجتماعية تتميز بالتقاطب في إنتاج الخطاب من خلال متلفظ ينتج الخطاب ويستند إلى مقصدية يتم تأويلها من لدن المتلقي. كما يعد الخطاب فضاء للعلاقات بين الذوات المختلفة التي تنجز الأفعال وتهفو إلى تغيير الوضعيات الاجتماعية والسوسيو-ثقافية.

(1) Roland Barthes, «Rhétorique de l'image,» Communications, no. 4: Recherches sémiologiques (1964), pp. 40-51; Roland Barthes, «Eléments de sémiologie,» Communications, no. 4: Recherches sémiologiques (1964), pp. 91-135.

(2) Umberto Eco, Sémiotique et philosophie du langage, Myriem Bouzaher (traduction), formes sémiotiques (Paris: PUF, 1988).

(3) Charles Sanders Peirce, Ecrits sur le signe, Gérard Deledalle (traduction), l'ordre philosophique (Paris: Éditions du Seuil, 1978).

(4) كمال أبو ديب، جدلية الخفاء والتجلي: دراسات بنيوية في الشعر (بيروت: دار العلم للملايين، 1979).

(5) سيزا قاسم ونصر حامد أبو زيد (إشراف)، مدخل إلى السيميوطيقا: مقالات مترجمة ودراسات، أنظمة العلامات في اللغة والأدب والثقافة (الدار البيضاء: عيون المقالات، 1987).

(6) محمد مفتاح، دينامية النص: تنظير وإنجاز (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1987).

(7) سعيد بنكراد، مدخل إلى السيميائيات السردية (مراكش: دار تينمل للطباعة والنشر، 1994).

(8) يمكن أن نقدم مثالًا للدراسات العربية التي تبنت هذه المدرسة إطارًا نظريًّا في التحليل: سعيد بنكراد، السيميائيات: مفاهيمها وتطبيقاتها (الرباط: منشورات الزمن، 2003)؛ محمد حجو، الإنسان وانسجام الكون: سميائيات الحكي الشعبي (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون؛ الجزائر: منشورات الاختلاف؛ الرباط: دار الأمان، 2012)؛ مفتاح، دينامية النص؛ عبد المجيد نوسي، التحليل السيميائي للخطاب الروائي: البنيات الخطابية، التركيب، الدلالة، المكتبة الأدبية (الدار البيضاء: شركة النشر والتوزيع المدارس، 2002).

(9) محمد مفتاح، مفاهيم موسّعة لنظريّة شعريّة: اللغة، الموسيقى، الحركة، 3 ج (بيروت/الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2010).

(10) Marc Angenot, «Pour une théorie du discours social: Problématique d'une recherche en cours,» Littérature, no. 70 (1988), p. 83.

(11) Ibid., p. 83.

# القسم الأول: سيميائيات الخطاب الاجتماعي نماذج نظرية

# الفصل الأول: الخطاب – الخطاب الاجتماعي

## أولًا: السيميائيات السردية: الأساسيات النظرية

تمكنت السيميائيات السردية والخطابية، منذ صدور كتاب **علم الدلالة البنيوي**[12]، من تحقيق مجموعة من الإنجازات على المستويين، النظري والتحليلي.

قامت السيميائيات السردية، بالاستناد إلى منهجية إبيستيمولوجية قائمة على الاستنباط والاستقراء، بإعادة قراءة براديغمات لسانية (اللسانيات البنيوية ولسانيات لويس هلمسليف (Louis Hjelmslev)) وفولكلورية (أنموذج فلاديمير بروب (Vladimir Propp) لتحليل الحكاية الشعبية) وفلسفية (الفلسفة الهيغلية وفلسفة موريس ميرلوبونتي (Maurice Merleau-Ponty) الظاهراتية والأنتروبولوجيا البنيوية عند كلود ليفي ستروس (Claude Lévi-Strauss)) ومنطقية ( المنطق الأرسطي والمنطق الرياضي)، وأفضت إلى اقتراح عدد كبير من المفاهيم والإجرائيات التي ستنتظمُ في إطار نماذج البنيات الأولية للدلالة (1966)[13]، حيث تتكونُ كل بنية من عنصرين (س 1/س 2) تربطُ بينهما علاقة تضاد.

**س 1/س 2**

يمكنُ على المستوى الدلالي استثمار عنصري البنية بمقومات دلالية، لأن هذه البنية هي التي تبرزُ شروط تحقق الدلالة في كون دلالي مُصغَّر معين.

- أنموذج النحو السردي (1970)[14]، وتشكلَ أساسًا من مكونين: المورفولوجيا وهي ذات طبيعة تصنيفية لأنها تتكون من العناصر س1/س2، والعلاقات (التضاد - التناقض) التي تشكلُ بِنية المربع السيميائي.

التركيب هو القواعد الإجرائية التي تُحولُ عناصر المورفولوجيا، وتتجلى خصوصًا في العمليات التي تُفضي إلى الانتقال من عنصر إلى آخر. إن التحولَ من فضاء تركيبي إلى آخر يُوازيه تحول على مستوى القيم الدلالية، وذلك بنفي مقوم وإثبات آخر.

غير أن اكتمالَ هذه العناصر سيتحقَّقُ حينما تتخذُ هذه المفاهيم، في كُليتِها، مواقع داخل المسار التوليدي (1979)[15]. شكلَ هذا المسار «الاقتصاد» المُنظِّم لمستويات النظرية في تعالقها، وهي تمثلت في العناصر الآتية:

- المكون العميق، ويتمفصلُ في العناصر المورفولوجية المشكِّلة للمربع السيميائي.
- التركيب السردي، ويتجلى من خلال الفِعل والعلائق التركيبية بين العوامل مُؤطرةً داخل البرامج والمسارات السردية.
- البنيات الخطابية، وتقوم على إجرائيات التفضية والتزمين وبناء الفواعل، وتؤسس هذه البنيات للذوات ولبنيتي الزمن والمكان. استندت السيميائيات إلى تصور مفاده أن الخطاب لا يُمثِّل تجميعًا للعلامات اللغوية وغير اللغوية بحسب منطق التراكم والتتابع، لكنه يعد صيرورة للدلالة تنهض بتحقيقها صيرورة التلفظ[16] التي تصهر كل المكونات. بناءً على هذا التصور، سيُنظَر إلى السيميوطيقا السردية بصفتها نظرية قادرة على استيضاح شروط تَحقق المعنى، أي وصفًا للقواعد التي تبرز انبثاق المعنى في كل الخطابات بصفتها كلًّا دالًّا.

لتحقيق هذا الهدف العلمي، حددت السيميائياتُ السردية مستوياتٍ للدلالة. تنطلقُ هذه المستويات في مقاربة صاعدة من المُجرد إلى الملموس، وتتمثلُ أساسًا في البنيات التي يتمفصل فيها الخطاب، وهي: البنيات الأولية للدلالة، وتجسدها مقولة دلالية تتميز بالتضاد؛ البنيات السردية التركيبية، وتنهض على فعل الذات الفاعلة والبنيات التصويرية الخطابية التي تمثل بمعنى من المعاني الغطاء المعجمي واللغوي لكل هذه العناصر.
تم اقتراحُ المسار التوليدي بصفته أنموذجًا يُحققُ سُلّمية المستويات والمقولات داخل الخطاب، ابتداء من المقولات التي تُعدُّ أكثر تجريدًا، والمتمثلة في البنيات الأولية للدلالة، إلى البنيات التصويرية، التي تُعدُّ أكثر تمظهرًا. سمحَ المسار التوليدي إذًا بتأطير البنيات التي ينهضُ عليها الأنموذج التحليلي في علاقة بعضها ببعض، لذلك مثلَ هذا المسارُ أنموذجًا نظريًّا يَتمفصلُ في مستويات أفرزت ثلاثة مفاهيم مركزية:
- العمليةُ التي تُجري على مستوى البنية الأولية للدلالة تحولاتٍ تركيبية، تُوازيها تحولاتٌ على مستوى المحتوى، ذلك أن كل فضاء تركيبي يوازيه مقومٍ دلالي يرتبط بالمحتوى.
- الفعل التركيبي الذي يدمج مفهومَ الملفوظ بصفته علاقةً بين عامل وفعل، حيث ينجز العامل فعلًا داخل المسار التوليدي.
- الخطاب الذي يُحققُ غطاء تصويريًّا للذوات في علاقتها بالأفعال، من خلال إجرائيات التفضية والتزمين وآليات تشييد الفواعل.
أبرزَ هذا الأنموذج إجرائيتَه في تَحليل الموضوعات السيميوطيقية التي تُعدُ فيها السردية خاصيةً أساسية، وهي بالمعنى السيميائي وصف لحالات وتحولات حيث تكون الذات في وضعية معينة، غير أنها تتحول إلى حالة جديدة نتيجة الفعل الذي تنجزه، وتَجلى ذلك خصوصًا في الحكاية الشعبية[17] والميتولوجيا[18] والقصة القصيرة[19] والمتون السردية. أسعفَ تحليل الموضوعات السيميوطيقية في روز هذه الإجرائيات وصوغها بصفتها كُليات نظرية من جهة، وعناصر ثابتة تنهضُ عليها الموضوعات السيميوطيقية من جهة أخرى، مثل المورفولوجيا التصنيفية[20] التي تنتقلُ من مقولة مصورنة (س1/س2) إلى مقولة قابلة لأن تتمَفْصَل في مقومات دلالية. ومثل العوامل التي تنهضُ على علاقة رئيسة: ذات/موضوع، تُمثلُ المحورَ الدينامي داخل البنيات السردية والعاملية، لأنها تُحيلُ على الفقد حينما تفقد الذات الموضوع، مثل فقدان الأرض عند الفلسطيني في الخطاب السياسي الذي حللنا، أو الامتلاك، امتلاك قيمة معرفية أو موضوعية، أو الصراع، مثل الصراع بين السلطة والقِوى التي تنشد التحول والتغيير في الخطاب الاجتماعي، والتواصل مثل قصدية إبلاغ خطاب التحديث في الخطاب التنويري، كما يتجلى ذلك في المسارات التصويرية التي تُحقق البنى الزمنية والمكانية والخطابية لهذه الكليات في كُل موضوع سيميوطيقي، وذلك في علاقتها بتحقُّق شكل الدلالة. يهدفُ اشتغالُ هذه المكونات بصيغة أساسية إلى وصف شَكل المعنى من خلال المسارات التي يَتخذُها داخل الكون الدال.
غير أن المبتغَى النظري لهذا الأنموذج الذي أَثرى الحقلين النظري والتحليلي لا ينحصرُ في النصوص التي تهيمنُ فيها خاصية السردية، لأن هذه الخاصية عرفت انتشارًا واسعًا، خصوصًا مع إسهام المورفولوجيا السردية عند فلاديمير بروب وعند كلود ليفي ستروس وأصبحت مبدأً مُنَظِّمًا مركزيًّا[21] لكن بصفتها نظرية للدلالة يكمنُ هدفها الرئيس في استيضاح شروط الدلالة وتحققها استنادًا إلى بناء مفهومي يتمثلُ في لغة الوصف التي شيدتها داخل مستويات المسار التوليدي. إنها تهدفُ إلى إبراز شمولية المنهاجية وقدرة إجرائياتها على وصف أشكال التمظهر الخطابية الأخرى

التي تتميز بمجموعة من الخصائص الخطابية النوعية الخاصة بها. تَجلى هذا الاتجاه في الدراسات السيميائية التي استندت إلى اللغة الواصفة عند غريماس، لكنها حَللت مسألةَ شُروط المعنى في خطابات مختلفة مثل الخطاب الإشهاري[22] الذي يُعدُّ تسخيريًّا وإقناعيًّا لأنه يحددُ لنفسه هدفًا، أو الهندسة الفضائية[23] التي تُعد تمثيلًا لبعدين دلالي وقيمي، أو خطاب السلطة السياسية، الذي يبرِز التفاعل الدينامي بين الفاعلين السياسيين. بقدر ما وقفت هذه الدراسات عند اشتغال المكونات الخطابية لتوليد المعنى، أبرزت أيضًا إجرائية هذه المفاهيم.

في هذا السياق، يندرجُ هذا العمل الذي سيتخذ هذا الأنموذج كما وصفناه مرتكزًا له، وسيحللُ في ضوئه الخطاب الاجتماعي الذي يمثل تمظهرًا لغويًّا قائمًا على مكونات، مثل الذات المنتجة للخطاب والذات الفاعلة، التي تتحمل مسؤولية الفعل وتروم إلى تحقيق مقاصد، مثل تحرير الأرض أو الدعوة إلى التنوير والتحديث أو بناء المؤسسات. سينصبُّ التحليل على فهمِ ظواهرَ تلمسُ العلائق في الحياة الاجتماعية وحقل السلطة ودينامية العلاقات الاجتماعية التي تُؤسس للتحول الميكرو والماكرو-اجتماعي.

## ثانيًا: مفهوم الخطاب

نتناول في هذا العنصر مفهوم الخطاب في تحديده في المدارس اللسانية والسيميائية، ونظرية تحليل الخطاب للوقوف عند منطلقات كل تصور وتحديده، غير أننا لا نقوم بذلك من منظور بانورامي يقوم على السرد، بل من منظور انتقادي يبين إسهام هذه الاتجاهات النظرية والمنهجية في أفق تحديد المفهوم الذي سيكون مركزيًّا في الدراسة، وهو مفهوم الخطاب الاجتماعي.

يُعدُ الخطاب مفهومًا رئيسًا في الدراسات اللغوية والسيميائية، غير أنه يكتسي في كثير من الاستعمالات نوعًا من العمومية وغياب الدقة في التحديد. يرجعُ ذلك في الأساس إلى اختلاف المرجعيات النظرية التي يُستثمَرُ في سياقها هذا المفهوم، ذلك أن وجهة النظر[24] في تحديد حقل علمي يكون موضوعه «الخطاب» تسهمُ في هذا التحديد العام للمفهوم.

أولُ ملاحظة يمكن إبداؤها هنا هي أن مفهوم الخطاب لم يَرد في كتاب فردينان دو سوسير الذي حدد موضوع اللسانيات في اللسان بصفته «نسقًا من العلامات»[25]. وشكلَ هذا التحديدُ أساس نظرية «لسان/كلام»، حيث انصب البحثُ على دراسة نسق اللسان في تقابُل مع الإنجاز الفردي لممكنات اللسان على شكل كلام. ستُمثلُ نظرية دو سوسير عمادًا نظريًّا في تحديد مفهوم الخطاب، تحت التأثير المنهجي والنظري لعالم اللسانيات الكبير، الذي بدأ مفهومُ الخطاب يحيل على «الكلام» كما حدده، ما جعله يقترنُ بالإنجاز الفردي. سيقترنُ التقدم النظري في مجال تحليل الخطاب بالتطور الذي عرفته اللسانيات خلال ستينيات القرن الماضي مُمثلة في المدارس الأوروبية، خصوصًا البنيوية، والأميركية ممثلة في التوزيعية، هذا ما جعل نظرية تحليل الخطاب ترتبط في نشأتها باللسانيات من حيث التحديد المفهومي ومن حيث الأطر المنهجية والمفاهيم الإجرائية[26] التي غَذت نماذج تحليل الخطاب، خصوصًا تلك التي سيبلورها إميل بنفنيست (Emile Benveniste)، مثل مفاهيم التلفظ والملفوظ والجهاز الشكلي للتلفظ.

### 1 - الخطاب/النص

استُعمل الخطاب في الأدبيات اللغوية في عَلاقة تنافس مع مفهوم آخر هو النص. ستعتبر الدراسات النص شكلًا تنظيميًّا لبنية دالة لا تأخذ في الحسبان شروط التلفظ التي أدمتجها المقاربات حين وضع تحديد لمفهوم الخطاب. اتضحَ ذلك من خلال التحديدات اللغوية والسيميائية التي قاربت المفهوم.

**أ- الدراسات اللسانية**

قبل أن يصبح النصُّ موضوعًا لنحو النص واللسانيات النصية، اهتمت به الدراسات اللسانية، خصوصًا الكلوسيماتية، حيث يُحدده لويس هلمسليف كالآتي: «تهتمُّ نظرية اللغة بالنصوص، ويكمُن هدفها في إقامة إجراء يسمح بالوصف غير المتناقض والشامل لنص معين»[27].

بحسب تصور هلمسليف، يعدُّ النص الموضوعَ الذي يرمي الدارس اللغوي إلى وصفه، ويتكون من مجموعة من الوقائع التي تُكون النص في كليته، بمعنى أن البحث اللساني لا يكون، إجرائيًّا أمام وقائع «لغوية»، لكنه يختارُ للوصف والتحليل «وقائع نصية». وتفترضُ هذه الوقائع النصية خطوات إجرائية قبل التحليل، وهي التحضير لمتن على المستوى الفيلولوجي يمكن أن يكون مُلائمًا للوصف والتحليل، فالبحث اللساني يهتم ببناء متن هدفه الوصف والتحليل.

**ب- السيميائيات**

تتجهُ الدراسات، التي حاولت أن تقيمَ تمايزات بين النص والخطاب من منظور تعريف كل مفهوم، إلى النظر إلى النص مثل أي «موضوع مادي»[28] قابل للتحليل، أو مثل شكل تنظيم للمعنى. ومن هذا المنظور، فهو يتحققُ بناء على بنيات نصية ومستويات تركيبية ومعجمية ودلالية، بمعنى أنه يمكنُ الحديث عن وجهة نظر للنص تُحدد الدلالة من منظور محدد، تتخذ فيه الدلالة مسارًا ينطلق من العبارة نحو المحتوى، أي من التنظيم النصي الذي يعد مُحققًا بصيغة ملموسة، من خلال عناصر العالم الطبيعي والعبارة التي تجسدها الوحدات التصويرية نحو المحتوى الذي يعد مُجردًا. بمعنى أن وجهة نظر النص تتخذ مسارًا نازلًا ينطلق من الصور التي تمثلها الوحدات المعجمية والمحققة للتمظهر المعجمي نحو البنيات المجردة.

كما يمكن وجهة نظر النص أن تُوصف بأنها هرمينوطيقية لأنها تُؤطر بمقاربة تفسيرية وبالبحث عن مقصدية تكون محايثة للوقائع النصية. يتضح من التحديدات السالفة أن النص يمثل كُلًّا قائمًا على بنيات نصية تمثل العبارة بصفتها تمظهرًا، ويتجه فيه التحليل من العبارة نحو المحتوى، وهو لا يدمج في هذه الحالة الشروط التي ينجز داخلها التلفظ.

## 2 - الخطاب في الاتجاه البنيوي

نقفُ في هذا العنصر عند التحديدات الرئيسة لمفهوم الخطاب في دراسات نظرية تحليل الخطاب التي استندت إلى الاتجاه البنيوي، لنبرز أنها أسهمت في اقتراح نماذج للتحليل، غير أنها حصرتها في المقاربات المعجمية التي تنطلق من الحقول المعجمية والتوارد المتكرر للوحدات المعجمية في أفق استنتاج المعنى الاجتماعي، قبل أن نشيرَ إلى شمولية المفهوم الذي سيستقر عليه الاختيار المنهجي في هذه الدراسة، وهو مفهوم الخطاب في السيميائيات السردية والخطابية كما بلورته المدرسة الفرنسية في مجال السردية من خلال أنموذج المسار التوليدي.

حاول دومينيك مانغينو (Dominique Maingueneau) تقديم جرد عام بالتحديدات التي خصت المفهوم في حقل نظرية تحليل الخطاب الفرنسية، وكذلك المقاربات المنهجية المختلفة التي حددت الخطاب موضوعًا لها. يُقدمُ مفهوم الخطاب في الأدبيات اللغوية من خلال الاستعمال بمجموعة من التحديدات[29]:

- فرع من تفريعات الكلام عند دو سوسير.
- وحدة ذات بعد أعلى من الجملة والملفوظ والإرسالية.
- وحدة عبر-لغوية تتدرج داخل التحليل اللغوي الذي يدرسُ العلاقات في الجمل التي تكون هذه الوحدة.

- كان الدرس الأدبي واللغوي في فرنسا خلال السبعينيات يَستعملُ المفهوم اعتمادًا على علاقة التقابل بين الملفوظ والخطاب: الملفوظ هو متتالية من الجمل المُنجزة بين لحظتين دلاليتين، أي بين لحظتين من وقف التواصل؛ أما الخطاب فهو الملفوظ منظورًا إليه من وجهة نظر الآلية الخطابية التي تشترط تحَققه وإنجازه. لذلك، فإن الرؤية للنص من وجهة نظر تبنيُنه استنادًا إلى اللسان، تَجعلُ منه ملفوظًا. أما الدراسة اللغوية لشروط إنتاج النص، أي الشروط السياقية، فتجعل منه خطابًا.
- داخل حَقل التلفظ واصطلاحاته، يُعدُّ الخطاب ملفوظًا لغويًّا مُندمِجًا داخل فعل التلفظ، ويُعد تحديد إميل بنفنيست عنصرًا تمثيليًّا في هذا الاتجاه؛ فقد اعتبرَ أن الخطاب[30] هو كُل تلفظ يَفترضُ مُتكلمًا ومُستمعًا، وعند الأول مقصدية التأثير في الآخر بصيغة مُعينة، وهذا ما يجعله يُقرُّ بأن التلفظ هو التحويل الفردي للممكنات التي توجد في اللسان من كلمات وقواعد التركيب إلى خطاب.
- داخل علم الدلالة، يميلُ الباحثون إلى إقامة علاقة تقابل بين اللسان بصفته مجموعة وحدات بآثار معنى ممكنة وبين الخطاب الذي يعدُّ فضاء للتسييق، أي فضاء يُحققُ سيرورة التسييق بإنتاج آثار المعنى في علاقتها بالسياق التداولي. ويمكن بحسب مانغينو أن يُضاف إلى هذه التحديدات تحديد آخر يتميز بطبيعة تيبولوجية، حيث يرتبط مفهوم الخطاب بمجموعة من السمات القائمة على خصائص وسمات التجنيس الخطابية. يتجلى ذلك في مفاهيم مثل الخطاب الطبي أو الخطاب السياسي أو الخطاب القانوني أو الخطاب العلمي، وهي تحدد الخطاب استنادًا إلى الخصائص التي تسم هذه الخطابات.

نلاحظ أن هذه التحديدات تأثرت في البداية بأنموذج دو سوسير، خصوصًا تحديده للكلام. وفي سياق تأثير دو سوسير، أخلصت اللسانيات لموضوع اشتغالها، حيث بقيت مرتبطة بحل إشكال الدرس اللساني، وظهر ذلك في التوجهات الآتية:
- حددت اللسانيات السوسيرية اللسان موضوعًا لها، لذلك ارتكز عملها على التمييز بين المادة والموضوع، تمثلت المادة في مظاهر اللغة مثل المكون الصوتي والصرفي، أما اللسان فحددته بصفته نسقًا من العلامات داخل الحياة الاجتماعية. لذلك اقتصرَ موضوعُها العلمي على مبدأ الوصف لهذا النسق، وبذلك تكون قد استبعدت الخطاب من مجال اهتمامها.
- كان الموضوع العلمي ينحصرُ في وصف مكونات الجملة في أبعادها الصوتية والصرفية والتركيبية. وتحققَ المنحى نفسه في اللسانيات التوليدية التي اهتمت بتمييز «المَلَكة» أو القدرة عند المتكلم المثالي، وبذلك ظل الخطابُ مُستبعدًا من دائرة الوصف. غير أن أعمال بنفنيست وزليغ هاريس (Zellig Harris) ستُسهم في صوغ مناهج تحليل الخطاب وتشييدها.

تأثرت نظرية تحليل الخطاب في مرحلة ثانية من ستينيات القرن الماضي بأعمال إميل بنفنيست ونظرية التلفظ، وكذلك بدراسة زليغ هاريس بعد ترجمتها إلى الفرنسية في عام 1969[31]. شكلت هذه الأعمال المرجعيةَ الحاسمة في بلورة مدرسة تحليل الخطاب الفرنسية، حيث ستسهم في صوغ نظرية تحليل الخطاب وتشييده على مستوى تحديد المفهوم، وكذلك على مستوى مناهج تحليل الخطاب.

## ثالثًا: المقاربة التلفظية

ظلت اللسانيات من حيث الموضوع مرتبطة بالجملة، ملتزمة بوصف مكوناتها الصرفية والصوتية والتركيبية. لذلك، فإن إدماج الخطاب بصفته موضوعًا للتحليل وهدف تشييد نماذج نظرية لوصف الخطاب، جعل البحث يستثمر مفهوم التلفظ الذي اقترحه إميل بنفنيست بكل عناصره النظرية،

وهي الجهاز الشكلي للتلفظ(32) بجهازه الشكلي ومكوناته التي تجلت في المتلفظ والمتلفظ-له وآليات اشتغاله.
أَولى بنفنيست عنصر شروط إنتاج الخطاب أهميةً، وسيجعلها وظيفية من أجل فهم اشتغال اللغة، لذلك سيربطُ الخطاب بشروط إنتاجه. وأصبح هذا التصور لدى بنفنيست رافدًا من روافد مدرسة تحليل الخطاب الفرنسية ويقوم على العناصر الآتية:
- التلفظ وهو توظيف للغة من خلال استثمار اللسان بفعل فردي.
- يُطور بنفنيست هذا التصور بنظرية عامة للمُعينات اللغوية، وتجلى ذلك في الضمائر والصيغ النحوية والمُعينات المكانية والزمنية، وهي تعد رئيسة بالنسبة إلى المتكلم حال إنجازه عملية التلفظ.
- مقولة الضمير: يَعتبر بنفنيست أن الضمائر(33) تحددُ ترهينات صيرورة الخطاب بالنسبة للضمائر (أنا/أنت) التي تقابل مقولة الضمير اللا-شخصي محددًا في ضمير الغائب، وهي المقولة التي تحيلُ على المرجع الذي نتحدث عنه، لا الضمير الشخصي.
- لأدوات التعريف وظيفة تحديد الملفوظ في علاقته بالتلفظ.
بالنسبة إلى الصيغ الزمنية، يميز بنفنيست بين نسقين:
- زمن الخطاب: يتميزُ بزمن مرجعي هو زمن التلفظ الذي يقوم بتجذير المعينات الزمنية، ويرتكز على زمن الحاضر الخاص بالتلفظ. إضافة إلى ذلك، يمكنُ أن يشمل الخطاب كل الأزمنة الأخرى: الماضي، المستقبل...
- زمن المحكي: يتحدد في علاقته الاختلافية بزمن التلفظ، فهو يرتكزُ على الزمن الماضي المستَثمر في الحكي، لذلك فإن المحكي يَستند إلى تفريعات الماضي. يُميز بنفنيست في هذا السياق بين التلفظ الذي يتصلُ بالخطاب، وبين مستوى ثان يتصلُ فيه التلفظ بالمحكي التاريخي الذي يميز أحداث المحكي التي تَتم في الماضي.
يدمج بنفنيست داخل نظرية التلفظ مفهوم الجهاز الشكلي للتلفظ(34)، وهو الأداة التي تسمح بالانتقال من اللسان بصفته نسقًا من العلامات إلى الخطاب المُنجز. يتحققُ ذلك من خلال افتراض أن المتكلم يُعد العنصرَ الرئيس في اشتغال التلفظ، ذلك أنه حين يمتلكُ المتلفظ الجهاز الشكلي للسان من خلال ضمير، فهو يُحدد موقِعه بصفته مُتكلمًا، استنادًا إلى المعينات التي تتيحُها اللغة.
هكذا، فإن الجهاز الشكلي للتلفظ يقوم على العناصر الأساسية الآتية:
- المتلفظ: هو الذي يُحدد نفسه مُتكلمًا ويُحدد لنفسه موقعًا داخل التلفظ باستثمار المعينات، خصوصًا الضمائر (المتكلم - الغائب)، ويعمل على الاستثمار الفردي لمُمكنات اللسان.
- المتلفظ-له: حينما يحددُ المتلفظُ نفسه متكلمًا بناء على تحديد موقع مُمكنات اللسان واستثمارها، فإنه يحددُ ضمنيًّا في الطرف الآخر من القطبية المتلفظ-له الذي يستقبل التلفظ. إن ما يميز التلفظ بحسب بنفنيست هو تعزيز العلاقة الخطابية «للشريك» في التلفظ، كيفما كانت كينونته، سواء أكان واقعيًّا أم متخيلًا، فرديًّا أم جماعيًّا.
أسهم تحديد بنفنيست مفهوم التلفظ في صوغ أنموذج نظرية تحليل الخطاب من خلال تحديد العناصر الفاعلة في التلفظ: المُتلفِّظ الذي يستثمِر مُمكنات اللسان للإنجاز استنادًا إلى الجهاز الشكلي للسان، ويجعل الملفوظ يتميزُ بإمكانات التوسُّع وتنظيم عناصر الخطاب، كما يربطُ الخطاب بشروط إنتاجه، لذلك سيكون له الفضل في فتح الآفاق أمام نظرية تحليل الخطاب التي تُحقق الانتقال من الجملة كما درستها اللسانيات الوصفية إلى الخطاب. كما أن افتراض وجود متلفَّظ-له يُحقق بعد التفاعل بين قطبي التلفظ، ويظهر ذلك واضحًا في تحديده مفهوم الخطاب حين يربطُه

بقصدية التأثير في المتلفظ-له. كما ترمي المُعينات الزمانية والمكانية إلى تجذير الملفوظ له داخل سياقات زمنية ومكانية، وهذا ما سيتيحُ لنظرية تحليل الخطاب صوغ مفاهيم إجرائية من أجل وصف الخطاب في علاقته بالسياق، مثل مفاهيم «أثر الحقيقة»[35]، وترمي إلى وصف السمات التي يسجلها المتلفظ على مستوى الخطاب ليظهر خطابه «حقيقيًّا».

بناء على المفاهيم التي صاغها بنفنيست، تتحددُ نظرية التلفظ بصفتها نظرية تفسيرية لشروط إنتاج الخطاب، سمحت بناء على عناصر التحديد التي قدمتها بأن تَتحدد الذات في علاقتها بالملفوظ، وكذلك في علاقتها بالمتلفظ-له، وأيضًا علاقة المتلفظ بالملفوظ الذي ينتجه لإمكانية معرفة القواعد المُحدِّدة للعلاقة بين العنصرين: المتلفظ والمتلفظ-له. تُعد هذه العناصر النظرية إجرائية في تحليل العلائق بين أطراف الخطاب الاجتماعي الذي يُعدُّ موضوع هذه الدراسة ممثلًا في الخطاب السياسي والبيداغوجي والقانوني والمعرفي - الاجتماعي والتاريخي، فهي قادرة على استكشاف الأبعاد المتعددة المقترنة بمنتج الخطاب بحمولاته الدلالية والمعرفية وعلاقته بالمتلقي.

## رابعًا: أنموذج زليغ هاريس في تحليل الخطاب

في دراسته الأساسية، يعتبر هاريس[36] أن تحليل الخطاب يمكن تصوره من خلال نوعين من الإشكالات: يكمنُ **الأولُ** في إمكانية تصور امتداد اللسانيات الوصفية إلى ما بعد الجملة؛ أما **الثاني** فيَهمُّ العلاقة بين الثقافة واللغة، أي العلاقة بين السلوكين اللغوي وغير اللغوي.

طُرِحَ الإشكال الأول لأن اللسانيات الوصفية حدَّدت موضوعها في الجملة، ولأنه لا يوجد هناك إقرار بأن الموضوع سيظل منحصرًا في الجملة، ولأن التقنيات اللسانية أُنجِزت لوصف كل ملفوظ كيفما كانت طبيعتُه من حيث الحجم. يشيرُ الإشكال الأول إلى أن نتائجَ التحليل في كل اللغات الطبيعية انصبت على ملفوظ تم الاصطلاح عليه بالجملة، ذلك أننا حين نُقيم تبادلًا في التوارد لعنصرين (أ) و(ب)، سنعتبر أن هذين العنصرين سيكونان دائمًا داخل الجملة نفسها. يمكنُ أن نمثلَ لذلك بالنعت في اللغة الإنكليزية[37]، الذي يكون قبل الاسم أو بعد بعض الأفعال، وسيكون من النادر إقامة تبادلات توارد تتجاوز حدود الجملة، والشيء نفسه بالنسبة إلى فعلِ جملة يتضمن مقوم الزمن حينما تكون الجملة من شكل اسم، فعل، ويمكن هذه البنى أن تحضرَ في مقاطع مختلفة.

لذلك، فإن هذا الحصر لا يُعد عائقًا أمام تصور دراسة الخطاب وتجاوز حدود الجملة، فالمتكلم يبني كل جملة وفقًا لهذه البنية، غير أنه يكون قادرًا على إنتاج «مقطعه الخاص»[38] من الجمل.

أما بالنسبة للإشكال الثاني المتعلق بدلالة السلوك الثقافي (أو الوضعية الاجتماعية) واللغة، فيُنظر إليه دائمًا بصفته ضمن نطاق الخارج-نصي، ومن منطلق أن اللسانيات غير مسلحة منهجيًّا لأن تأخذ الوضعية الاجتماعية في الحسبان، بحيث تستطيع أن تصف تواردَ عنصر لغوي في علاقته بعناصر لغوية أخرى فحسب، وأن هذه الدراسات حول العلاقة بين الثقافة واللغة لم تستفد من الدراسات التوزيعية. وقد حدد هاريس المبادئ الآتية:

### 1 - مبدأ التوزيع داخل الخطاب

يعتبرُ هاريس أن التحليل التوزيعي للخطاب بصفته كُلًّا نوعيًّا يعد ملائمًا لدراسة المُشكلين المطروحين على المستوى المنهجي. فهو يسمحُ للمُحلل أولًا بأن يتجاوز حصر موضوع الدراسة في الجملة الذي اعتمدته اللسانيات الوصفية، كما يُمكِّن هذا التحليل من الحصول على نتائج دقيقة بخصوص بعض العلاقات التي تتجاوز حدود الجملة حين نأخذ في الحسبان الجُمل في خطاب متصل، أي الجمل التي نُطقت أو كُتبت بشكل تعاقبي، الواحدة بعد الأخرى، من لدن مُتلفظ أو أكثر

داخل وضعية موحدة. إن حصر التحليل في الخطاب المُتصل لا يُعد عديمَ الفائدة، لأن كل تَواردات اللغة بحسب هاريس لا تتقدم بصفتها مجموعة كلمات أو جملًا مستقلة، بل بصفتها خطابًا مُتصلًا، سواء أكان ملفوظًا مُختزلًا إلى كلمة أو إلى مؤلف من عشرة مجلدات، أم كان حوارًا فرديًّا أو نقاشًا سياسيًّا[39].

يُسعف التحليل التوزيعي داخل خطاب واحد في تقديم عناصر حول التلازمات بين اللغة وبعض أشكال السلوك الأخرى (الثقافة)، ويعود ذلك إلى أن كل خطاب متصل يُنتَج داخل وضعية محددة كيفما كانت طبيعة الخطاب، سواء تعلق الأمر بمتكلم فردي أم بمحادثة أم بمتكلم يُنجز خطابًا ذا طبيعة أدبية أو علمية.

**2 - طبيعة المنهج**

يعتبر هاريس أنه يمكن الحصول على عناصر بخصوص الإشكالين استنادًا إلى التحليل الشكلي للخطاب. لذلك، ما نوع التحليل الذي يجب انتهاجه لوصف مادة ما؟

انطلاقًا من أن المادة تتكونُ من مقطع من الأشكال اللغوية المنظمة من جُمل متتابعة، يجدُر بالتحليل الشكلي أن يُعين موقع العناصر اللغوية داخل هذه الجمل، لتحديد تواردات العناصر.

وفق هذا التصور، لا توجدُ عناصر خاصة تكون، قبليًّا، أكثر أهمية من عناصر أخرى. إن بحث المُحلل في عناصر من حيث الحُضور أو الغياب داخل النص يمثلُ بحثًا في محتوى النص الذي سينصبُّ على محتوى الكلمات، لذلك فإن عدم الاستناد إلى تحليل المعنى يؤدي إلى أن الوحدات الصرفية (الأصناف) التي تُعالج تُقدم خصائص توزيعية محددة نحويًّا.

يدلّ عدم الاهتمام بعنصر مُعين بشكل قبلي، وتركيز الاهتمام على العناصر التي توجد داخل النص، على أن الهدف لا يكمن في إبراز العناصر، إنما يكمن البحث في الإقرار تجريبيًّا بكيف تحضر العناصر داخل النص، أي ما هي العناصر الموجودة، وبجوار أي عناصر أخرى توجد، وفي أي أنساق توجد هذه العناصر. تدل هذه المنهجية إذًا على البحث في علاقة تواردات هذه العناصر بعضها ببعض[40].

تقوم المنهجية التوزيعية على تحقيق تواردات العناصر، وتحديدًا التواردات التي تتصلُ بالعناصر الخاصة بخطاب معين، وفي حدود هذا الخطاب بشكل حصري.

**3 - عناصر داخل سياقات متطابقة**

يمكنُ بخصوص هذا العنصر داخل تحليل الخطاب تجميع العناصر ذوات التوزيعات المتشابهة داخل فئة. وانطلاقًا من هنا، يمكنُ أن نتحدث عن توزيع هذه الفئة بصفتها كُلًّا وليس عن كل عنصر منظورًا إليه بشكل مُنفصل. تتحقق هذه الخاصية في النصوص التي تتسم بالتكرار، حيث يمكن أن نستعمل كلمتين في جمل متطابقة، كما يحدث في الأمثال أو الإعلانات الإشهارية أو التقارير العلمية[41].

**4 - عناصر سياقات متساوية**

يتعلقُ الأمر بعنصرين يتقدمان في سياقات تُعد متطابقة، ويمكن تجميع هذه العناصر داخل فئة توزيعية بإقامة سلسلة من المتساويات التي تجمع السياقين. والأمر نفسه يتم داخل تحليل الخطاب حين نعتبر أن جزأين من الملفوظ لهما السياق نفسه، فهما يُعدان مُتساويين حتى في مكان آخر لا يتوفران فيه على السياق نفسه. يقدمُ هاريس مثالًا على ذلك. إذا افترضنا وجودَ نص يتكون من الجمل الآتية:

- هنا تسقط الأوراق في منتصف الخريف.

- هنا تسقط الأوراق في نهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر.
يمكن القول إن عبارتي «منتصف الخريف» و«نهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر» مُتساويتان لأنهما تُؤطَّران داخل السياق نفسه. وقد اعتبر هاريس في هذه العلاقات التوزيعية أن الأسئلة الملائمة بخصوص منهج التحليل هي معرفة ما إذا كانت نتائجها مقنعة، بحيث يمكن أن تُبرز سلاسلُ التساوي بنية بالنسبة إلى كل نص. إن تجميع المُتساويات كلها يسمح بالوصول إلى عنصر حول بنية النص.

**5 - طبقات التساوي**

إن تحديد المقاطع التي تلتقي داخل سياقات متساوية يسمح بتجميعها أيضًا داخل طبقة واحدة متساوية. يمكنُ أن يتضح ذلك من خلال هذا المثال. لنفترض أن هذه الصيغة أ = ب و ب = ج، فإننا نعتبر أن (أ) و (ب) و (ج) تعتبر مثل عناصر لطبقة التساوي نفسها.
لخص هاريس نظريته في تحليل الخطاب بالمبادئ الآتية:
- تُعدُّ العناصر مُمثلة في أجزاء النص وفي الوحدات الصرفية أو المقاطع متساوية في ما بينها حين تُقدَّم داخل سياق عناصر أخرى مُتطابقة أو متساوية.
- تمكنُ تسمية مجموعة من العناصر المتساوية في ما بينها طبقة التساوي.
- كلُّ جملة متوالية في النص يتم تمثيلُها بمقطع من طبقات التساوي.
- نتحصّل من هذه الإجرائيات بالنسبة إلى النص على جدول بمدخلين، حيث يمثل المحور الأفقي طبقات التساوي التي تحتويها جملة واحدة، ويمثلُ المحور العمودي الجمل المتوالية. لا يقدمُ الجدول بنية الجملة، لكنه يقدم خطاطة لتوارد طبقات التساوي في النص. كما يسمح بتوضيح التوزيع بالنسبة إلى طبقات التساوي التي تم إنشاؤها توزيعيًّا. أما بالنسبة إلى النص، فالجدول يبرز خصائص بنيته.
حدد هاريس الإواليات الإجرائية لتحليل الخطاب، وحلل في ضوئها نصًّا مُتمثلًا في وصلة إشهارية. يتحصلُ من تحليله أن الخطاب يمكنُ أن يُخصص من خلال العناصر المُتساوية، وذلك بتجزئة الكلام إلى أجزاء متساوية من خلال ملاحظة كلمات النص التي تتسمُ بالتكرار، لأن النصوص كلها تحتوي على كلمات تتكرر، وهي الكلمات - المفاتيح للنص[42].
داخل طبقات التساوي، يمكنُ أن نضع التواردات المختلفة لكل واحدة من هذه الكلمات. كما يمكن داخل طبقة التساوي وضعُ كلمات المحيط المجاورة للكلمة-المفتاح ما دامت تتقدمُ داخل سياقات متطابقة.
- مبدأ التقطيع: بعد تَحديد طبقات التساوي التي يمكنُ تحليلها داخل النص، تُقطّع إلى قطع متوالية، بحيث تمكن ملاحظة التواردات المتشابهة لطبقات التساوي نفسها.

## خامسًا: الخطاب في نظرية التلفظ

تميلُ نظريات التلَفظ إلى استخدام التقابل «ملفوظ/خطاب» على مستويين: في المستوى **الأول** يتمُّ إحداث تقابل بين لسانيات للتلفظ ولسانيات تقومُ بتحليل الملفوظات بصفتها توليفًا للوحَدات بصرف النظر عن فِعل التواصُل؛ أما المستوى **الثاني** فيقومُ على تصورات تدمج مُكونين للتأويل الدلالي، فأوزوالد ديكرو (Oswald Ducrot) مثلًا، يُدرج مكونين في مجال التأويل الدلالي: مُكون

لساني يُسند إلى الملفوظات معنى حرفيًّا، ومُكون بلاغي يؤول الملفوظ بإدماجه داخل وضعية تَواصُلية معينة.

أما باتريك شارودو (Patrick Charaudeau)، فيُقيمُ بدوره تقابلًا بين مفهومي الملفوظ والخطاب، بحسب الخطاطة الآتية:

الملفوظ + «المقام» أو حيثيات التواصل = الخطاب

استعمال - توافق النوعية

معنى الدلالة

بحسب هذه الخطاطة، يَتم تأويل الملفوظ داخل الإطار التلفُّظي، غير أنه يُصبح خطابًا حينما يحملُ، إضافة إلى المعنى «التوافقي» الذي ينبثق من الاستعمال العام، «دلالة نوعية» تتولدُ من الحيثيات التي يُنجَزُ فعلُ التواصل في داخلها.

يبين الاختلاف في منطلقات تحديد الخطاب التصورات التي جعلته مُرادفًا للكلام بالمفهوم السوسيري أو التي اعتمدت فيه على المنظور المركبي الأفقي، أو التي ربطته بالتلفظ، يسهم في تعدد منظورات تحليل الخطاب. سنقفُ عند هذا الجانب لإبراز الأدوات الإجرائية التي استندت إليها هذه المنظورات لإبراز فاعليتها وما قدمته لنظرية تحليل الخطاب، لكن أيضًا لإبراز حدودها، خصوصًا التناول الجزئي لبعض المكونات، لنخلص إلى المنظور الذي سيكون المرتكز المنهجي لدراستنا، وهو التحليل الشمولي كما بلورته السيميائيات السردية في أفق توسيع مفاهيمها لإغناء سيميائيات الخطاب الاجتماعي.

## سادسًا: إشكالات تحليل الخطاب

يطرحُ تحليل الخطاب كثيرًا من الإشكالات التي تَتصلُ بعلاقات التداخُل والاستقلالية بين الحقول التي تَتناول تحليلَ الخطاب، وبالنماذِج النظرية التي تُشَيدُ لتحقيق هذا الهدف العلمي، وبالإجرائيات التي تُستثمَرُ على مستوى التحليل.

يُقيم بعض الاتجاهات تطابقًا بين تحليل الخطاب واللسانيات النصية التي تُحدِّدُ موضوعًا لها المكون الذي يتجاوز إطارَ الجملة. لذلك، فإن موضوعَ التحليل[43] يختلفُ بين الاتجاهين؛ فتحليل الخطاب يتخذُ الخطاب موضوعًا له، في حين تهتمُّ اللسانيات النصية بالنص بصفته وحدةً لسانية تتجاوز الجُملة. وعلى الرغم من أن تحليل الخطاب يستندُ في إوالياته التحليلية إلى نتائج البحث في اللسانيات النصية، فإن الاتجاهين يحتفظان بموضوعهما العلمي وبطبيعتهما الإبيستيمولوجية والمنهجية. ورغم الحدود الخاصة بالموضوع وبالمنهج، يصعُب الحديث عن الحدود الخالصة بين الحقلين العلميين. لكن علاقات التداخل تظلُّ حاضرة من خلال استثمار كل حقل للأدوات التي يعتمدها الحقل الآخر، فالمعينات الزمنية، أي الظروف والزمن والإشاريات، التي تُعد أساسية في تحليل الخطاب، تسهمُ في إغناء التحليل النصي في مجال النص السردي، حيث تُحللُ مظاهر التزمين السردي ووظائفَه الدلالية والفنية.

تبينُ هذه العناصر أن تحليل الخطاب يَتعالق بمجالات التحليل اللساني، كما أنه لا يمكن الحديث عن أن مجموعة من الملفوظات ترتبطُ ضرورة وبصيغة قبلية بتحليل الخطاب، لكن يجب الإقرار بأن مجموعة معينة من الملفوظات يُمكن أن تكون موضوعًا للتحليل اللساني، وفي الوقت ذاته موضوعًا لمقارنة تدمج في التحليل بُعدَ الخطاب و«شروط الإنتاج». إن استدعاء «شروط الإنتاج» لا يُحيل على أن الهدف من التحليل هو إسقاط «البنيات اللغوية» على موضوع تاريخي واجتماعي، لكن سَيتميز المستوى الخطابي باستقلاليته، وما يجعلهُ يندرجُ ضمن تحليل الخطاب هو

اعتبار أن موضوعَه يكمنُ في طرائق اشتِغاله بصفته خطابًا وليس بصفته تَحقيقًا لممكِنات النسق اللغَوي فحسب.
إضافة إلى هذا التصور المتعلق بالموضوع، طرح الباحثون الذين أسهموا في تشييد هذه النظرية قضايا تحليل الخطاب وإشكالاته بهدف تجاوز العوائق النظرية والمنهجية، ومنهم جان ديبوا (Jean Dubois) وجوزف سمف (Joseph Sumpf)[44]. يعود الباحثان إلى الفرضيات المنهجية للسانيات التي حددت لنفسها موضوعًا هو تشييد النحو للغة معينة، واعتبرت في هذا السياق الجملة قاعدة يشتغل بها اللساني من خلال قواعد الوصف. تُمثلُ الجملة من هذا المنظور نتيجة لتوليف وحدات أساسية أو ذرات لا يمكن اختزالها. لذلك، يُنظر إليها بصفتها نتيجة لقواعد التوليف وتوالي العناصر المكونة، خصوصًا الوحدات الصرفية. تُعد الجملة وحدة نظرية مشابهة للقضية في المنطق: تحيل تحققاتُ الجملة على قواعد تحكم مقاطع الجملة من جهة، كما يمكن أن تُحيل على عناصر ترتبط بالذات المتكلمة أو بالسياق.
بناء على هذه الفرضية، يقدم الباحثان تحديدًا للخطاب: يُكون مقطع من الجمل الملفوظَ الذي يُصبح خطابًا حين نستطيع صوغ قواعد التسلسل لمتواليات الجمل. إن حصر اللسانيات في موضوع الجملة يجعلُ قواعد الخطاب تقترن بنماذج أو مناهج تشتغل بالذات المُتكلمة، ومن هنا تميلُ هذه المناهج إلى المقاربات السيكولوجية. لذلك، على اللسانيات أن تشتغل على مستوى الموضوع بالملفوظات المُنتجة أو التي يمكن إنتاجها. ومن هنا يمكن تحديد التسلسلات بحسب المبادئ التي أسهمت في إقرار قواعد لوصف الجملة. ستتيح هذه الفرضية النظرية إمكانيةَ تصور نمطين رئيسين في تحليل الخطاب:
- إذا تم اعتبار الخطاب بصفته متوالية من الجمل، فإن القواعد الإجرائية التي ستُعتمد هي قواعد التوليف المشابهة في طبيعتها لقواعد النحو التوزيعي؛ فالتواتُرات التي تمكنُ معاينتها هي التي تُشيد الأصناف أو طبقات الجمل وقواعد التوالي. وهنا يظهر تأثير مبادئ الدراسة التي أنجزها هاريس حول تحليل الخطاب في المدرسة الفرنسية.
- إذا تم اعتبار الخطاب بصفته نتيجة لتحويلات يتم إجراؤها على جمل انطلاقًا من البنية العميقة المحايثة، فإن الخطاب يفترضُ منطقًا للتسلسلات يتمثلُ في أنموذج المَلَكة. يشير هذا الأنموذج إلى تصور نوام تشومسكي (Noam Chomsky)، غير أن هذا التصور يطرحُ مسألة العوامل المختلفة التي تؤثر في الإنجاز. إن هذا التصور للخطاب هو الذي ينبغي بحسب ديبوا وسمف أن تعتمدهُ العلوم الإنسانية، مثل السوسيولوجيا أو التاريخ أو غيرها، حيث تنظرُ إليه بصفته مجموعة تسلسلات تفترضُ منطقًا للتسلسل أو علمًا أو تصورًا عقلانيًّا. ومن هنا يمكن أن تجعله متماثلًا أو متشاكلًا مع المجموعات الخطابية التي تشكل الموضوع الخاص بهذه العلوم[45].
يختلف منطق التسلسلات الذي يُحايث بناء الخطاب عن مسألة المعنى والدلالة، لذلك فإن مدرسة بلومفيلد تضعه خارج حقل التحليل لأنه يرتبط بمجموعة من العوامل الأخرى المرتبطة بمسألة الإنجاز. كما أن طرح مسألة المعنى يجعلُنا في قلب أنموذج التواصل، حيث يرتبط بالقصدية التي تتحقق بواسطة المتلقي بعد أن تتوافر لديه كل عناصر الإنجاز التي لا تتمثل في الذات المتكلمة وحدها، لكن في كل الترهينات المساوقة بما فيها المتكلم والحيثيات التي تسهم في بناء المعنى.
أما على مستوى ثان، فهناك التصور الذي يجعل المعنى محايثًا للنص. في هذه الحالة، فإن التحليل يمكن أن يستند إلى «عُقد» تعتبر دالة وتتمثل في المعينات المكانية والضمائر وأدوات الإشارة والمعينات الزمنية التي تحدد المقولات الجهية: الماضي/الحاضر، والخطابات (الملفوظ المنقول،

التاريخي) كل هذه العناصر تُحدد علاقة بين المرجع المُوماً له والخطاب، إنها تُمفصِل النص من خلال المصدر (أنا) والعالم، وبذلك يصوغُ العلاقة بين ذات التلفظ والخطاب.
أما بالنسبة إلى هاريس، فإضافة إلى إسهامه النظري، الذي ينظر فيه إلى الخطاب بصفته مثالًا للنحو، حيث يحددُ علاقةً بين طبقة أو صنف وبين عنصر من هذه الطبقة، ويجعل من هذا التحديد إجراء يسمح باختزال الجمل إلى خطاطات، طرحَ الإشكال حين أشار إلى وجود علاقات بين السلوك الثقافي والخطاب.
بناء على هذه الملاحظات المنهَجية، يمكن أن يتخذَ تحليلُ الخطاب أنموذجًا يقوم على الإجرائيات[46]:
- انطلاقًا من متن قابل للتحليل تمَّ تحديدُه بناء على فرضيات، يمكنُ أن نُبرزَ كيفيةَ استِكشاف عناصر النسَق اللغوي (اللسان) لِبلوغ تَحقيق اشتغال هذا المتن.
- إلى جانب الاشتغال بالمستوى اللغوي في بُعده المُركبي، يجبُ أيضًا أن نأخذَ في الحسبان بعضَ خصائص التَّسنين التجنيسية، ذلك أنه إلى جانب القواعد التي تتحكم في الإنجاز اللغوي، هناك قواعد تُسهم في إنجاز الخطاب:
- قواعد عامة تجنيسية (سردية، حجاجية...) نلاحظها في الخطابات التي ستحللها الدراسة، مثل الخطاب السياسي والخطاب التاريخي والخطاب التنويري.
- قواعد خاصة تَمتّ بصلة إلى النوع، وتُحددُ أنماطَ الخطاب استنادًا إلى الخصائص الخطابية، مثل الخطابات العلمي والقانوني والسياسي والتربوي، وهي القواعد التي تخصص خطابات المتن التي قمنا بتحليلها.
يَتخذُ تحليلُ الخطاب في ضوء هذه الإجرائيات سَبيلين: **الأول**، يهدفُ إلى إنشاء نظرية لنمذجة الخطابات تكون منسجمة، وترمي إلى وصف الخطابات في أبعادها المُتعددة، مثل الخطاب الاجتماعي في تفريعاتِه المختلفة التي نحللُها: الخطاب السياسي والخطاب القانوني ...إلخ؛ **والثاني**، يهدفُ إلى تشييد «جهاز نظري» يَسمحُ بدراسة الخطابات من حيث مكوناتها واشتغالها.
يقتضي تحليلُ الخطاب إذًا الاستناد إلى منهجية المقارنة بين خطابات مُتعددة من حيث الاستناد إلى فرضيات منهجية، ذلك أن المقارنة تسمحُ باستيضاح نوعية الاشتغال لهذه الخطابات من خلال إبراز شبكة خَطابية مشتركة من الاختلافات والعناصر المتشابهة، وهذه من الفرضيات الأساسية التي قامت عليها البنيوية عمومًا.

## 1 - تحليل الخطاب وتَعدد الموضوع

تجدر الإشارة إلى أن تحليل الخطاب لا ينحصر، على مستوى الموضوع، في الخطابات المكتوبة، لكنه يمكن أن يتخذَ موضوعًا له كلَّ أنماط الخطابات، سواء اللغوية أو المُركبة[47] التي أضحت تجمع بين اللغوي ممثلًا في اللغة الطبيعية، وغير اللغوي الذي يجمع بين اللغوي والأيقوني والتشكيلي، ومن ذلك الخطاب الإشهاري والخطاب المعماري والخطاب التشكيلي وغيرها من الخطابات بهذه الخاصية.

## 2 - مناهج تحليل الخطاب

سنتناول في هذا العنصر مسألة المناهج التي تتميز بالتعدد من حيث تحديد زاوية النظر في تحليل الخطاب، منها المناهج التي تقف عند الوحدة المعجمية الواحدة أو عند المقاربة الإحصائية أو

الحقول الدلالية. لن نتناولها من منظور بانورامي نعرض فيه فرضيات هذه المناهج وأدواتها، لكننا سنقدم ملاحظات نقدية لنؤسس للرؤية المنهجية التي ستؤطر دراستنا.

**أ- المقاربة المعجمية**

ترتكزُ المقاربة المعجمية على مفهوم أساسي هو الحقل الدلالي(48). تُعتبر الوحدة المعجمية موضوعًا للتحليل إذا كانت لها إمكانية الاندماج داخل شبكة من الاختلافات/التشابهات، التي على أساسها تتخذُ قيمة داخل هذه الشبكة من الوحدات بالمفهوم الذي حدده دو سوسير. ويشتغلُ المفهوم على مستوى تحليل الخطاب بمنهجية محددة: بناءُ الحقول داخل الخطاب بتحديد نسق من العلاقات يُشكل خاصية أساسية للوحدات المعجمية المُميزة للمتن المُحلَّل. بناء على هذا التصور، تمكن الوحدة الأساسية للتحليل في الكلمة دون الوحدة الصرفية، لأن دراسة الكلمة تفضي إلى الملفوظ وإلى اللسانيات التي تتخذُ الخطاب متنًا لها.

تهدفُ المعجمية البنيوية، حال استثمارها تطبيقيًّا في مجال تحليل الخطاب، إلى الاهتمام بالكلمة المُحللة من خلال إجرائيات محددة:

- إدماج الكلمة داخل محور استبدالي وأخذ السياقات التي تتأطرُ ضمنها في الحسبان.
- حين يتناول التحليلُ «كلمة» تُستعمل في خطابين مختلفين من حيث الخصائص، يجب تحديد السياقات التي تظهر فيها هذه الكلمة. في هذه الحالة، فإن الكلمة «الثانية» أو الكلمة - المحور هي التي تُعنى بالدراسة والتحليل.
- أما المقاربة التكاملية فتقتضي وضع - داخل المحور نفسه - الكلمات التي تظهر فيها السياقات. وفي هذه الحالة، السياق هو الذي يُصبح عنصرًا مُستقرًّا لامتغيرًا.

إن اعتماد الخطوات المنهجية الآتية: إخضاع الوحدات المعجمية المتميزة بالشمولية للتحليل؛ وإدماج الكلمات داخل محور استبدالي، يسمح بإنشاء شبكات لا يكون فيها معنى الكلمة مُحددًا داخل معجم، لكن قادرًا على خلق شبكة من الترادُفات والدلالات المتقابلة. لذلك، فإن دراسة الوحدات المعجمية في علاقتها بالقيم الدلالية(49) التي تحيلُ عليها، تسمحُ للباحث بأن يَصوغ فرضيات أو يُؤكدها بخصوص نمط الخطابات التي يُحددها موضوعًا للتحليل، مثل الخطاب السياسي أو الخطاب القانوني أو الخطاب الديني.

**ب- المقاربة الإحصائية**

انتشرت هذه المقاربة مع الباحثين بيير غيرو (Pierre Guiraud) وتشارلز موللر (Charles Muller) تحت اسم المعجمية الإحصائية (Lexicométrie)، وتهدفُ على العموم إلى استِثمار المنهجية الإحصائية في بناء فرضيات ذات بعد اجتماعي - تاريخي.

تستندُ المقاربة على التواتُر للوحدة المعجمية المعينة، غير أن هذا المعيار يكون إجرائيًّا وحاملًا لدلالة، ويجبُ أن يفضي إلى بناء شبكات تُبرز على المستويين الاستبدالي والمركبي إمكانية امتلاك متن معين خصائص كمية تكون دالة على نمط خطابي معين في علاقته بنمط آخر. تقتضي المقاربةُ تحديد عتبة يُمكن الانطلاق منها لتحديد ما إذا قام كلُّ مرسِل بإنجاز الخطاب بصيغة دالة على المستوى الكمي في علاقته بمرسل آخر. لذلك، تقتضي هذه المقاربة المقارنة بين خطابات متنافسة من أجل استيضاح المنهجية الإحصائية.

تشتغلُ المقاربة الإحصائية وفق منهجية محددة: يمكن وصف متن معين من الخطاب السياسي أو الاجتماعي على المستويين الاستبدالي والمركبي.

على المستوى الاستبدالي، تمكن دراسة:

- طول الوحدات (الجمل، الكلمات...).
- مُعامِل المعجمية، ويهتم بنسبية الأشكال المعجمية في علاقتها بالوحدات الصرفية.
- مُعامل التَّكرار، ويَهتم بعدد الأشكال المختلفة.
- تحليل البنية اللغوية للمعجم المستَثمر داخل خطاب معين. يُمكن أن نميزَ بين خطابين من حيث استثمار ترددات الوحدات المعجمية داخل كُل الخطاب، علمًا أن هذه الترددات تكون دالة على مستوى الخطاب. فالخطابُ السياسي الذي قمنا بتحليله تمثيلًا للشق التحليلي في هذا العمل يحفل بتردُّدات الوحدة المعجمية: «الأرض»، التي تُولد مقومات دلالية تفصح عن بنية الجَدل في الخطاب السياسي.
- دراسة الكلمات النوعية والخاصة بكل خطاب، حيث يقومُ التحليل بإحصاء الأشكال الخاصة بكل خطاب، والنسبة المئوية لتردُّد هذه الأشكال.
- إنجاز إحصاء خاص بالكلمات المشتركة بين خطابات المتن، بإبراز شكل توزّع ترددات هذه الكلمات.
- في حالة توفر المُحلِّل على متن يتأطرُ على مستوى نسقٍ تعاقبي محدد من خلال حقب زمنية، تمكن دراسة التطور الحاصل بالنسبة إلى المُعاملات المختلفة التي يشملها الخطاب[50]. يهدف هذا الإجراء التحليلي إلى دراسة الاستقرار المعجمي داخل كل خطاب. يمكن استكمال المنهجية الاستبدالية بمقاربة مركبية هي مقاربة التواردات المشتركة (Co-occurrences) وتقومُ على الإجرائيات الآتية:
- اختيار قطب يتكونُ من شكل معجمي.
- إحصاء الوحدات المعجمية المجاورة على يَمين القُطب ويساره.
- إحصاء عدد الترددات التي يظهرُ فيها شكل معجمي داخل محيط القطب.
- أخذ معيار القُرب لهذا الشكل المعجمي في علاقته بالقطب في الحسبان.

يمكنُ إتمام دراسة التواردات المشتركة بالاستناد إلى معيار التردُّد (fréquences) للأشكال المعجمية على مستوى المتن؛ فالشكل المعجمي الذي يترددُ على مستوى المتن يتمتع بالقابلية للظهور على مستوى المحيط المعجمي للقطب. بعد هذه الإجرائيات، وبإجراءٍ حسابي، يستطيعُ المُحلل أن يُحدد خلاصة من التواردات المشتركة التي تكون دالة وظيفيًّا، والتي يُمكن تنظيمها لتكوين تخطيطات معجمية من مستوى واحد أو من مستويات عدة.

تسعفُ عناصر التحليل السالفة في المقارنة بين خطابين مختلفين في مجال جنس خطابي مُعين مثل الخطاب السياسي أو النقابي، على مستوى عدد من العناصر: طبيعة التوارُدات المشتركة، عدد التواردات المشتركة من نمط واحد. تهدفُ هذه النتائج التحليلية إلى إبراز طرائق الاشتغال المختلفة للوحدات المعجمية التي تظهر وكأنها مرادِفات على مستوى اللغة، أو الاشتغال المتشابه للوحدات المعجمية التي تظهر أنها مختلفة من حيث المعنى على مستوى اللغة.

**(1) أنموذج تشارلز موللر**

طرح تشارلز موللر في سياق اللسانيات، تحديدًا المعجمية[51]، السؤال عن وظيفة الإحصائيات المعجمية وأهمية إحصاء الكلمات وإضفاء البعدين الكمي والمقداري على النص، بمعنى تحويله إلى مُعطيات كمية تكون المادة الأولية لكل استدلال إحصائي[52].

أول إشكال يواجهه الباحث حين يحاول إضفاء البعد الكمي على معجم النص هو إشكال المعيار المعجمي، خصوصًا حين يتعلق الأمر بالكلمة بصفتها وحدة مِعيارية في النص. إن هذا المقطع من الخطاب الذي يتواضعُ عليه المعنى المشترك «بالكلمة» ويحددهُ بصفته وحدة معيارية في النص، يطرحُ إشكال طبيعة هذه الوحدة، خصوصًا حين يتعلق الأمر بالمصطلحات المختلفة التي يُحددها الاستعمال، مثل العبارات أو العُجامات أو الكلمات المركبة التي تتكونُ من كلمتين[53] أو العبارات النحوية أو التركيبية. يفرض تجاوزُ إشكال المعيار المعجمي على الباحث أن يُشيدَ المعيار الملائم الذي لا يبتعدُ في الغالب عن التقطيع التقليدي الذي يتبناه المعجميون حين تقطيع المعجم إلى «مداخل»، لذلك يتمُّ التوجه صوب معيار متواضع عليه.

تُعد هذه الاعتبارات النظرية أساسية بالنسبة إلى الفرز المعجمي في اتجاه التحديد «الكَمي» للمعجم الخاص بنص، ويقوم على الإجرائيات الآتية:

- تقطيعه إلى عدد من الوحدات التي يُصطلح عليها «بالكلمات».يحقَّق هذا العدد قياسًا لامتداد النص ويتمُّ التعبير عنه بـ «امتداد النص»، ويصوغ الباحث رمزيًا هذا المفهوم كالآتي: (ن، N).

- تجميع كل واحدة من هذه الكلمات تحت لفظة، وهو ما يفترض:

- التمييز بين الصيغ المُتشاكلة من حيث رسم الكلمات والمنتمية إلى ألفاظ متمايزة.

- تجميع الصيغ المختلطة التي تنتمي إلى اللفظة نفسها.

بهذه الصيغة نحصلُ على قائمة الألفاظ التي تتميز على الأقل بتوارد واحد داخل النص. عدد التوارُدات وعدد الألفاظ يتم الاصطلاح عليها بامتداد المُعجم، أي (س (سرعة) أو V).

تنتهي عملية الفرز بتحديد فهرس يشمل اللائحة الأبجدية للصيغ. ويتم اعتماد الإجرائيات الآتية:

-توزيع التواتُرات.

من أجل الاستِثمار الإحصائي، فإن نتائج الجرد يمكن أن تُكثف داخل جدول لتوزيع التواترات، حيث يقدمُ عدد الألفاظ الخاصة بالنسبة إلى كلِّ تواتر داخل النص. ويتم تمثيلُ معامل الألفاظ المتواترة ب س 1، ومعامل الألفاظ المستعملة مرتين ب س 2، وهذه العناصر هي التي تُكون الجدول. هذه الآلية تقضي ألا يقدم الجدول عناصر حول محتوى المعجم، لكنه يشكلُ وصفًا تركيبيًّا للبنية الإحصائية للمعجم. كما يُمكن أن يُمَثِّلَ الجدولُ على شكل استبيان تُمثَّلُ داخله التواتراتُ من خلال منحنى استبياني. ويؤدي هذا الإجراء إلى نتائج: تناقص عدد الاستعمالات أمام حالة تزايد التواتر، بمعنى أننا داخل نص معين أو داخل اصطلاحية خاصة بحقل معين، نلاحظُ تزايد عدد الألفاظ المستعملة مرة واحدة، في مقابل الألفاظ التي تتواترُ مرتين، وهكذا دواليك، إلى حين يصبح النص متميّزًا بالاستعمالات المتقلصة وحالها تظهر بعض العناصر اللا-نظامية. ويمكنُ أن تُقاس هذه الخصائص المعجمية من خلال معادلة: معدل التواتر = امتداد النص/امتداد معجم النص [54] (Fm=N/V). إن التوزيعات المتعددة التي تُنجز استنادًا إلى جرد النص/النصوص أو المصطلحيات تسمحُ باستنتاج القانون العام الذي ستخضع له كلُّ التوزيعات المعجمية والذي يُمكن أن يُلخص من خلال صيغة خبرية، غير أنه يمكن إلى جانب المتغيرات المعجمية، إدراج مؤشرات أخرى تُخصص المتغيرات الأسلوبية التي تهم الغِنى المعجمي، وخاصية التكرار وغيرها.

هذه المقاربة التي لا يمكن أحيانًا تصورُها من دون استعمال وسائل ميكانيكية يُمكن أن تُقدمَ نتائج دقيقة بخصوص التقويم الذي نُنجزه حول التغيرات الأسلوبية عند كاتب محدد أو حول التفريد المعجمي للشخصيات التي يَنسب لها الكاتب فعل المحادثة، أو حول المسافة التي تفصل بين مؤلَّفَين

لكاتب واحد أو كاتبين مُختلِفين. كما أن هذه المنهجية تُسعف في إلقاء الضوء على بعض القضايا التي تتصلُ بنسبة النصوص إلى الكُتاب أو بالتأريخ والتحقيب لهذه النصوص.
كما أن الجرد الكامل لنص معين مع تحديد فهرس وجدول للتوزيع يسمح ببناء تصور دقيق لكيفية التَّحويل من اللسان على المستوى المعجمي إلى الخطاب، أي الكيفية التي يتمُّ بها الانتقال من المعجم الممكِن في اللغة إلى المعجم كما هو مُحقق على مستوى الخطاب. تُعد هذه المنهجية الإجراءَ الذي يَسمح ببناء صورة حول احتمالات استعمال الكلمات التي تتخذُ مظهرًا من خلال التواتُر داخل النص.
يُمكنُ التركيب بين نتائج الإحصاءات المختلفة من تخصيص كُل خطاب بعَدد محدد من الخصائص والمميزات، وهنا تكمُن وظيفة هذه المقاربة المعجمية الإحصائية؛ إذ يمكنُ استثمار هذه الإحصائيات في بناء فرضيات لها علاقة بالسياق التاريخي-الاجتماعي، ومن ثمة تصبحُ هذه المقاربة جهازًا ميتودولوجيًّا يتميزُ بالقدرة على تفسير فرضيات الخطابات الاجتماعية. وعلى الرغم من أن هذه المقاربة تحاولُ أن تكون صارمة بفضل الإجرائيات الإحصائية، فقد وُجهت لها انتقادات من قبيل أنها تُجري عملياتِها على المستوى السطحي للنصوص ولا تأخذُ بعين الاعتبار البعد الخطابي الذي يدمج التركيب والدلالة.

**(2) اللسانيات النصية**

في مقابل الاتجاهات اللسانية التي انصب عملُها على وصف الجُملة بصفتها وحدة قابلة للتحليل، تأسست اللسانيات النصية التي حاولت أن تبرز أن النص يُعد وحدة لغوية خاصة متسِمة بالاتساق، ولا يمكن النظر إليه بصفته نوعًا من التوالي للجمل، غير أن هذا لايعني أن اللسانيات النصية في بناء موضوعها ستستثمرُ أدوات اللسانيات الجُملية في الوصف.
من بين المفاهيم الأساسية التي ستكونُ محور الدرس في اللسانيات النصية وأيضًا في السيميوطيقا بتفريعاتها السردية والنصية، مفهوم التماسك. ويتحددُ على مستوى الدلالة بصفتها انعكاسًا لشروط إنتاج الخطاب. ويتحققُ التماسك على مستوى نسق من القواعد الشكلية التي تكمنُ وظيفتها في تحقيق «أثر» التماسك الداخلي.
استندت الدراسات في مجال اللسانيات النصية إلى التمييز بين مستويين في التنظيم النصي: يمثلُ المستوى الميكرونصي خاصية نصية؛ رغم أن النص يظهر في شموليته غير متماسِك، فإنه يتكون من مجموعة من الجمل التابعة والمندمجة التي تكون مُتماسكة على المستوى الميكرونصي. وهذا يدل على أنه يمكنُ تصور «إجرائيات» نَسقية ومنظمة تسمح بتحقيق البنية الماكرونصية وهي التي يصطلحُ عليها فان ديك[55] (Van Dijk) «بالمسوغات» التي تسمحُ بالحديث عن «بنية نصية» عميقة:
- تسهمُ الحبكة في النص السردي بتحقيق التماسُك، ذلك أنها تُكونُ لدى القارئ «أثر التماسك».
- إمكانية تكثيف النص من خلال المُوازيات النصية مثل العنوان.
- إمكانية إعادة صوغ نصوص مختلفة على أساس بنية دلالية عميقة مُوحدة مثل الفيلم السينمائي الذي يَتم اقتباسُه من نص روائي مثلًا.
- مكون القدرة النصية الذي يُستعملُ قياسًا على مفهوم القدرة عند تشومسكي، وهو أن المتلفظ يتميز بالقدرة النصية التي تسمحُ له بالتمييز بين الملفوظات التي تفضي إلى التماسك النصي. كما

أن المعرفة بدرجة التماسُك النصي تُقارن بقدرة المتلفظ على رسم حدود النحوية من عدمها في النص.
لا شك في أن هذه المناهج التي صاغتها مدرسة تحليل الخطاب أسهمت مقارنة بالسياق الذي ظهرت فيه في تطوير مناهج تحليل الخطاب، فالمقاربة المعجمية التي تعتبر الوحدة المعجمية موضوعًا للتحليل، يمكنها إذا كانت لها إمكانية الاندماج داخل شبكة الاختلافات/التشابهات والمقاربة الإحصائية التي تستند إلى التواتر لدراسة نسبة الترددات لوحدة معجمية داخل خطاب معين، أن تضيء بناء الخطاب وأن تصوغ فرضيات ذات بعد دلالي اجتماعي. غير أنه على المستوى المنهجي وفي ما يتصل بعلاقة تحليل الخطاب بمستويات النظرية اللغوية، لا يمكن أن نحصرَ مستوى من مستويات النظرية اللغوية بعينه لاستثماره في تحليل الخطاب، لذلك نعتبر أن مقاربات تحليل الخطاب التي جعلت مجال اهتمامها ينحصر في الحقول المعجمية وبناء الحقول مثل المقاربة المعجمية أو في إحصاء الترددات المعجمية كما هو الأمر في المقاربة الإحصائية ورغم أهميتها فإنها لا تقدم تصورًا منهجيًّا شموليًّا، لأن تحليل المتون من منظور خطابي يفترضُ استثمارَ مستويات أساسية مثل المستويين المعجمي والتركيبي والمستوى الدلالي. لذلك، فإن تحليل خطاب مثل الخطاب السياسي يمكن أن يستنيرَ بالمعجم حينما يتعلقُ الأمر بمعجم الخطاب الذي يتمظهر من خلال الكلمات الأساسية والتوارُدات المختلفة، وبالتركيب حينما يقف الخطاب عند الذوات الفاعلة التي تنجز فعلًا من أجل التحول وإحداث التغيير كما يتجلى في الخطاب السياسي، وبالدلالة حينما يقارب الأبعاد الدلالية للخطاب، إضافة إلى أن اشتغال هذه المستويات يتم بشكل تعالقي. لذلك، فإن المقاربة الشمولية هي التي تسعف في إبراز اشتغال الخطاب على مستوى كل المكونات، وهي التي ستقود تصورنا المنهجي.

## سابعًا: مفهوم الخطاب في السيميائيات السردية

وقفنا في العناصر السابقة عند إسهام نظرية تحليل الخطاب في تحديد مفهوم الخطاب وفي بلورة مناهج لتحليله، ورغم الأهمية النظرية لهذا الإسهام فقد أشرنا إلى حدودها وإلى المكونات التي ظلت تفتقر إلى أدوات إجرائية في الوصف مثل مكون العوامل ودينامية العلاقات والتشاكلات الدلالية، لذلك سنقف في هذا العنصر عند إسهام سيميائيات الخطاب، التي تمثل أنموذجًا في تحليل الخطاب، غير أنها شيدت هندسة نظرية تتسم بالشمولية.
استندت السيميائيات السردية إلى مفاهيم لويس هلمسليف للخطاب بصفته صيرورة سيميوطيقية[56]، ويتضمن هذا التحديد دلالات التحول والدينامية، لذلك فهي تعتبرُ أن كل الوقائع السيميوطيقية التي يمكن أن تتمثلَ في العلاقات والعمليات التي تنتظم داخل المستوى المركبي يمكنُ أن تَندرجَ داخل نظرية الخطاب.
وإذا أخذنا بعين الاعتبار المفهوم الرئيس في السيميائيات السردية والذي يُعد إدراكًا للعالم، وهو وجود نمطين ماكروسكوبيين: العالم اللغوي أو اللغات الطبيعية والعالم الطبيعي الذي يُعد مصدرًا للسيميوطيقا غير اللغوية، فإن الصيرورة السيميوطيقية تتحددُ بصفتها ممارسات خطابية وتتفرع إلى:
- المُمارسات اللغوية (الصيرورة ذات الطبيعة اللغوية: النص الحكائي مثلًا).
-الممارسات غير اللغوية، وتتجسدُ في كل أشكال الممارسات الدالة التي تُشيد من خلال الأنظمة الحسية المختلفة (الصيرورة غير اللغوية مُمثلة في نص طقوسي، أو فيلم أو إرسالية إشهارية...).
بناء على هذا التحديد، فإن الخطاب يعدُّ موضوعًا للمعرفة التي تهدف إلى إنجازها اللسانيات

الخطابية. وللتمييز بين تصور السيميائيات للخطاب وبين لسانيات الجملة التي تُحدد وحدة التحليل الأولى الأساسية في الجملة والتي يُعد الخطاب بالنسبة إليها نتيجة لتوالي الجمل، فإن السيميائيات السردية تُحدد لنفسها أولًا الخطاب بصفته وحدة «قاعدية» وأساسية في التحليل وتنظر إليه بصفته كلًّا دالًّا، لذلك فإن الجملةَ من هذا المنظور لا تصبح سوى مجموعة أجزاء للخطاب - الملفوظ.
إن الاستناد إلى هذا التصور الذي يعتبرُ الخطاب كلية، سيُحدد أيضًا على المستوى الإبيستيمولوجي المنهاجية المعتمدة في بناء الأنموذج الواصف، وهي الإجرائيات الاستنباطية التي ستعملُ على تحليل الكل أو المجموعة (Ensemble) الخطابية إلى أجزائها، كما يتسمُ «إبيستيمولوجيًّا» بإدماج البعد التوليدي في هذه المنهاجية، وبذلك سيُصبح الخطاب من منظور المدرسة الفرنسية على شكل جهاز يتكون من مستويات تتدرجُ من المستوى العميق المجرد إلى التركيب السطحي، إلى المستوى الذي يخضعُ لتمثيل خطابي ملموس من خلال الوحدات المعجمية والمسارات التصويرية.
لاعتبارات منهجية، ومن أجل إدماج مفهوم الخطاب ضمن النظرية العامة للغة، فإن غريماس يؤطرُ المفهوم في علاقته من جهة بالمقولات الرئيسة في الحقل اللغوي[57] التي أفرزتها النماذج البنيوية والكلوسيماتية والتوليدية، وهي: لسان/كلام (فردينان دو سوسير)؛ نسق/صيرورة (لويس هلمسليف)؛ قدرة/إنجاز (نوام تشومسكي)؛ وبنظرية التلفظ من جهة أخرى. إن الانطلاق من مفهوم القدرة بصفتها «مجموعة الشروط الضرورية لممارسة التلفظ»[58]، سمح لغريماس بالتمييز بين تصويريتين مستقلتين لهذه القدرة:
- القدرة السيميائية - السردية، وتتحددُ سلفًا وبشكل سابق على التلفظ وتكاد تُشكل ملكة فطرية أو نوعًا من «الذكاء السردي» الذي يُعد معرفة مجردة بقواعد بناء الحكاية، قبل أن تخضع للتمثيل الخطابي. إنها مجموعة التمفصلات التصنيفية (المربع السيميائي) والتركيبية (الأفعال والبرامج السردية). لذلك، فإن غريماس يمنحها نظامًا متعاليًا، فهي تحضُر على شكل كليات كونية في كل المجموعات اللسانية والـ «عبر-لسانية»، وتظل ثابتة في كل لغة من اللغات عبر الترجمة، وأيضًا في كل الأنماط السيميوطيقية غير اللغوية. تتخذُ القدرة السيميائية - السردية طابع الأشكال التصنيفية والبرمجة للذكاء البشري، لذلك سيسميها غريماس اصطلاحًا في دراسات لاحقة «الذكاء السردي»[59]، أي المعرفة السابقة بالنماذج والأشكال السردية.
- القدرة الخطابية، وهي لاحقة تتشكلُ في أثناء فعل التلفظ الذي يَتحكمُ في الأشكال الخطابية المُنجزة وهو الذي «يُشكلِنها» أو يصوغ لها شكلًا تتمظهَر من خلاله. إن تأطير غريماس مفهوم الخطاب في علاقته بالمقولات اللغوية الكبرى هو الذي سيقودُه إلى تحديد دقيق لمفهوم الخطاب يتساوقُ والنظرية التي يُشيدها: «نقول إن تحقيق الخطاب أو الصوغ الخطابي يكمنُ في تحمل مسؤولية البنيات السيميائية-السردية وتحويلها إلى بنيات خطابية، وإن الخطاب هو نتيجة لهذا التحويل للأشكال العميقة، وهو الذي يقدم معه فيضًا من التمفصلات الدالة»[60]. يُغاير هذا التحديد الذي اقترحه غريماس التحديدات السالفة التي كان الخطابُ موضوعًا لها وهي التي تربطه بالمونولوج أو بالتبادل اللغوي بين قطبين، لكنها على العكس من ذلك تجعل الخطاب ترهينًا رئيسًا في تشييد المسار التوليدي للخطاب.
بناء على ذلك:
- يتم تحقُّق الخطاب بواسطة عملية الصوغ الخطابي (Discursivisation) التي تقترب في تحديدها الإجرائي من مفهوم التلفظ كما صاغه إميل بنفنيست.

- يمثل الصوغ الخطابي الآلية التي تحول البنيات السيميائية - السردية المتمثلة في المستوى العميق (الأنموذج التكويني بعلاقاته التصنيفية) والمستوى السطحي (التركيب السردي)، إلى بنيات خطابية. وصاغت النظريةُ السيميائيةُ آليات للصوغ الخطابي تقترنُ بعملية التلفظ لكونها تشتغلُ على المستوى الذي يمتلك فيه المتلفظُ «الجهاز الشكلي» للتلفظ لينجز مجموعة ملفوظات، وتشمل ثلاثة مكونات: **الأول** تشييد الفواعل، أي الآلية التي تشيدُ فواعل الخطاب من خلال الصور الخطابية التي تحيل على فواعل يمكن أن تنجز الأدوار التيماتيكية؛ **والثاني** الأفعال التي تحول الذات من حالة إلى حالة وتحقق البرنامج السردي الرئيس؛ **والثالث** إجرائيات التفضية والتزمين، وترمي إلى تشييد أطر زمانية ومكانية تكمُن وظيفتها في استقبال البرامج السردية التي يُنجزها عامل وهو يبحث عن موضوع له سمك من القيم، بمعنى أنها تقوم بالتمثيل الخطابي للموضوعات السيميوطيقية المجردة مُمثلة في البرامج السردية والمسارات السردية.

يعدُّ الخطاب، إذًا، نتيجة لهذا التحويل الذي تخضعُ له البنيات العميقة، حيث تنتظمُ ضمن خطاب يشملُ مجموعة من التمفصلات هو الخطاب السردي. إن تحويلَ كل هذه المستويات إلى بنيات خطابية بواسطة آليات الصوغ الخطابي هو عملية إنتاج الخطاب.

يعد هذا التحديد الأساس النظري الذي سنرتكز عليه في الدراسة بصفته صيرورة دلالية تقوم على هذه المكونات، وهو المرتكز الذي نستند إليه إلى جانب مفهوم مارك أنجينو للخطاب الاجتماعي لبناء مفهوم مركب للخطاب الاجتماعي يأخذ بعين الاعتبار المكونات الخطابية إضافة إلى إنتاج الخطاب داخل «حالة اجتماعية» بأبعاد زمانية ومكانية، أي إنجاز الخطاب داخل الفضاء العمومي.

## ثامنًا: الخطاب الاجتماعي - الخصائص وإجرائيات الاشتغال

يقدمُ مارك أنجينو تصورًا لنظرية الخطاب الاجتماعي[61] استنادًا إلى منهجية استنباطية استقرائية، حيث يستنتج مجموعة فرضيات من أجل بناء المفهوم من خلال فَحص عقلاني «لعيّنة» بحث اعتنت بكل ما «كُتب» في فرنسا خلال عام 1889، وهي العينة التي شملت كل أشكال الحوامل التواصلية، مثل الجرائد اليومية والمجلات والمُلصقات والكتابات الأدبية والعلمية. واعتبر أن التحليل النسقي لهذه «المادة» لم يكن يهدف إلى إنتاج جملة من الأنواع والتيمات والأيديولوجيات أو الأساليب الخاصة بمرحلة فحسب. كان الهدفُ العلمي للاشتغال بموضوع الإشاعة الاجتماعية في عام 1889، هو بناء نظرية مع «اقتراحات تركيبية» حول مفهوم الخطاب الاجتماعي.

يقدمُ الباحث أولًا تحديدًا لمفهوم الخطاب الاجتماعي، يشمل التمفصلات العامة للخطاب: «الخطاب الاجتماعي هو كل ما يُقال وما يُكتب داخل 'حالة مجتمع'، كل ما يُطبع، كل ما يُقال علنًا أو ما يَحظى بالتمثيل اليوم في وسائل الإعلام الإلكترونية، كلُّ ما يَسرُد ويُحاجِج، إذا افترضنا أن السرد والحجاج يُعدان صيغتين رئيستين للصوغ الخطابي»[62].

نُلاحظ، من خلال هذا التحديد، أن الخطاب الاجتماعي هو ما يُنجز داخل «حالة مجتمع»، أي حالة بأبعاد اجتماعية:

- يشملُ الخطاب المنجَزَ، الشفوي والكتابي داخل هذه الحالة، فهو يتضمنُ المنجزَ الشفوي الذي يرتبط بالفضاء العمومي من خلال حوامل مُتعددة، كما يشملُ أيضًا المكتوب الذي يجدُ فضاء له في الجرائد اليومية والمجلات والمُلصقات ومجمل الكتابات. يُخصِّصُ التحديد صيغَ نشر الخطاب

حينما يربطُه بفاعلية الطباعة من جهة، وبالتناول العلني للكلمة في الفضاء العمومي من جهة أخرى.
- يُضيف التحديد إلى هذين العنصرين ما يُقدمُ في وسائل الإعلام الإلكترونية بصفتها حوامل جديدة.
- يربط التحديد عند مارك أنجينو الخطاب الاجتماعي بصيغتين خطابيتين تكتسيان أهمية كبيرة في سيرورة الصوغ الخطابي هي صيغة السرد[63] والصيغة الخطابية المتمثلة في الحِجاج، بمعنى أن الخطاب الاجتماعي يتحققُ عبر هاتين الصيغتين الخطابيتين استنادًا إلى الآليات المختلفة التي يعتمدها التلفظُ الخطابي والحجاج.

إن ارتكازَ التحديد على هذه العناصر يجعل الخطاب الاجتماعي لا ينحصر في هذا الكل الإمبيريقي المتسم بطبيعة تجريبية، لكن الخطاب يتمثلُ في الأنساق التجنيسية وفي السجلات وفي قواعد تركيب الملفوظات التي تُنظمُ، داخل مجتمع معين، ما يتم سردُه وما يتم التعبيرُ عنه حجاجيًّا، وهي القواعد التي تضمنُ التقسيم الخطابي. تهدفُ هذه المقاربة إلى إبراز «نسق مُنظِّم وشامل»، أي مجموعة قواعد الإنتاج والرواج، أكثر مما تهدفُ إلى تقديم جملة من العناصر المقترنة بالمضمون. تهدفُ هذه المقاربة إلى أن تأخذَ في الحسبان الإنتاج الاجتماعي للمعنى والتمثيل الدلالي للعالم في كليته، بمعنى أنها تهتم بأنساق الإنتاج الاجتماعي للمعنى في بعدها الكلي من دون انتهاج مقاربة تجزيئية. لذلك، فإن الإنتاج يفترضُ النسق الكامل للمصالح التي يتحملُ مسؤوليتها مجتمع ما.

لتحقيق هذا الهدف، ستختار الدراسة متنًا موسعًا يشملُ الشائعة في الفضاءات المشتركة للتحادُث، الفضاء الخاص بالصحافة وخطابات المُعبرين عن الرأي العام[64] والمطارحات الفلسفية والمذاهب والشعارات السياسية، لأن هذه الخطابات في مجملها تتميز بالمقبولية.

يعتبرُ الباحث أن الحديث عن الخطاب الاجتماعي يفترضُ النظر لهذه الخطابات بصفتها وقائع اجتماعية[65]، أي النظر لما يُنجز كتابيًّا أو شفويًّا داخل مجتمع بصفته وقائع «تشتغل» باستقلال عن الاستعمال الذي يمنحُه لها الفرد داخل المجتمع، وهذه الصفة هي التي تمنحُها القدرة على الوجود والحضور.

## 1 - خصائص الخطاب الاجتماعي

### أ- التفاعلُ الشامل

تُناقش النظرية هذا المفهوم في ضوء نظرية التعدُّد عند ميخائيل باختين[66]، غير أنه بخلاف باختين الذي يُقر بقدرة الإنجاز الإبداعي على تحقيق التمثيل الاجتماعي بصفته فضاء لتفاعل أنماط من الوعي[67]، يعتبرُ أنجينو أن الخطاب الاجتماعي لا يُعد فضاء غير مُحدد تُنتجُ داخله تيماتيات مختلفة بصيغة الصدفة، كما أنه لا يُعدُّ تَراكبًا لمجموعة من المواقف الاجتماعية أو لمجموعة من الأنواع والأساليب «المغلقة» التي تتطور فحسب وفق مساراتها الخاصة. إنه موضوع «مُركب»[68] يتكون من سلسلة من المجموعات التابعة المتفاعلة، من العناصر المهاجرة من خطابات أخرى تشتغلُ داخل الخطاب المركب إما بصفتها عناصر ذات طبيعة مُهيمنة أو مثل قوانين ضمنية. غير أن النظرية تستند، اعتمادًا على باختين، إلى أطروحة التفاعُل الشامل من منظور محدد، فالأنواع والخطابات لا تُشكِّل بحسب هذا التصور مركبات غير قادرة على النفاذ بعضها إلى بعض، تمثل الملفوظات «حلقات» من سلسلات حوارية، وتعد انعكاسًا بعضها لبعض. إنها مجموعة أصوات ونداءات حاملة لرؤى للعالم ولتوجهات مقترنة بحقيقة معينة[69]. كما أن الباحث يُجدد الاهتمام على مستوى الخطاب الاجتماعي بمفهوم التناص بصفته رواجًا وتحويلًا

لمجموعة من الوحدات النصية الدالة وبمفهوم «الخطابية المشتركة»([70] (Interdiscursivité) بصفتها تفاعلًا بين عناصر الخطابات. تهدفُ هذه المفاهيم إلى تحديد «قواعد» واتجاهات قادرة على وصف وتعيين حالة معينة للخطاب الاجتماعي.

**ب- المقروئية المشتركة**

يحددُ أثر الكتلة التزامنية في الخطاب الاجتماعي مقروئية النصوص التي تُشكل هذه الكتلة، ذلك أن قراءة نص معين، تَفرضُ استذكار نصوص أخرى تنتمي للفضاء نفسه. تُمكنُ المقروئية المُشتركة من تحقيق قراءة هرمينوطيقية تتناول النص الخاص بحقبة زمنية معينة، لكنها في الوقت ذاته تستحضِرُ نصوصَ الذاكرة الثقافية من خلال علاقة وثيقة.

**ج- الشك/المحتوى والوظائف**

تخلص هذه النظرية لتصور لساني في النظر داخل الخطاب الاجتماعي لمُكوني الشكل والمضمون وهي العلاقة الاقتِضائية. يجمعُ الخطابُ الاجتماعي بين «الأفكار» و«طرائق الكلام»؛ فالملفوظ - شفويًّا كان أم كتابيًّا - يقدم «رسالة»، لذلك فإن شكلَ تقديم الملفوظ يُعد جزءًا من سيرورة تَحَقُّق المحتوى الذي يُقدمه. يعتبر هذا التصور أن السمات الشكلية للملفوظ تُعد دالة على شروط إنتاج الملفوظ وعلى الوظيفة التي يُنجزها.

**د- المكون الأيديولوجي**

كل ما يمكن تعيينُه في الخطاب الاجتماعي على شكل ملفوظات أو صوغ تلفظية لمجموعة من التيمات، صيغ البَنينة أو توليف الملفوظات[71] يحملُ جملة من الرهانات الاجتماعية ويعبر عن مصالح اجتماعية، وكلُّ هذه المحتويات تشغلُ موقعًا معينًا داخل الخطابات الاجتماعية، يمكن أن يكون موقعِ المُهيمِن أو المهيمَن عليه. يدلُّ هذا على أن ما «يُقال» داخل مجتمع يُحقِّق، كما يُغيرُ نماذج، وكُل ذلك يتمُّ داخل حركة الأيديولوجيا.

**هـ- قانون الهيمنة**

من بين قوانين الخطاب الاجتماعي قانون الهيمنة؛ ذلك أن الباحث ملزمٌ بأن يعينَ داخل كل «حالة للمجتمع» العناصرَ الخطابية المشتركة المهيمِنة كالطرائق التي تفضي إلى المعرفة والدلالة التي تعد خاصة بالمجتمع والتي تتَعالى على تقسيم الخطابات الاجتماعية. إن تنوع الخطابات بحسب المخاطَبين الذين تَتوجهُ إليهم ومواقعهم الطوبولوجية ودرجات تميزهم الواحد من الآخر في علاقة ديالكتيكية، تجعل هذا التصور يعتبرُ أن الممارسات الدالة التي تتعايش داخل مجتمع لا تعد مُتراكبة، لكنها تُشكل كلًّا «عضويًّا»[72] يسمحُ للبحث بأن يُشيدَ قواعد عامة للتمظهر الخطابي المشترك السائد داخل حقبة معينة.

بحسب هذا التصور، ليست الهيمنة وحدها ما يُعبَّر عنه بصوت مُرتفع أو بقوة أكبر أو ما يُنشر في عدد كبير من المجالات أو هي هذه الهيمنة الكمية للخطابات. على العكس من ذلك، الهيمنة هي في الأساس «مجموعة من الآليات التي تضمنُ في الوقت ذاته تقسيم العمل الخطابي ودرجة من تجنيس الصيغ البلاغية والحجج النموذجية»[73]. إن قانون الهيمنة بحسب هذا التحديد يجعل هذه الآليات تفرضُ المقبولية على ما يُسمع وما يُكتب، كما أنها تُؤسسُ مجموعة من درجات وأشكال الشرعية:

- يتشكلُ مُكون الهيمنة من القواعد المعيارية للأنواع والخطابات، من أنظمة القوانين المختلفة للخطابات، من معايير اللغة المثالية، من الأشكال المقبولة للسرد، من الحجاج ومن المعرفة الخطابية، كما يتكون من جرد التيمات التي «تفرض نفسها» على كل العقول.

- على مستوى شكل الخطاب، يمكنُ أن نَصف قانون الهيمنة بصفته أنموذجًا للقوانين التي تفرض الأشكالَ و«تُشرعِنها».
- على المستوى الاجتماعي، يمكنُ النظر إلى مكون الهيمنة بصفته أداة للرقابة، أي تفاعلًا للقوى المختلفة والإكراهات ووسائل الإقصاء في علاقتها بصيغ شكلية وتيماتية. تَحصرُ نظرية الخطاب الاجتماعي المكونات التي تؤلف واقعة الهيمنة في العناصر الآتية:
- اللغة الشرعية: لا تمثلُ اللغة في سياق هذا التصور النظري نسقًا من القواعد المجردة، ولكن اللغة الأدبية (الفرنسية) يُنظرُ إليها هنا بصفتها «لغة وطنية»، لا تنفصل عن الاستعمالات المجازية المُحقِّقة للشرعية ولصيغ استثمارها خطابيًّا.
- الموضعية ونظرية المعرفة: يعود هذا التصور إلى مفهوم «الموضعية» ونظرية «المواضع» عند أرسطو ليحددَ ما يسميه الاقتضاءات التي يعودُ إليها كلُّ المتدخلين في الحقل الاجتماعي بصفتها مرجِعية لتأسيس الرؤية المتباينة والمُتعارضة بينهم والتي تبلغُ أحيانًا درجةً من العنف. إنها تمثلُ هذا «المفترضَ الجماعي»[74]، أي الإطار الموضعي للخطابات السردية والحِجاجية الرائجة داخل الحقل الاجتماعي. ينبغي على مستوى ثان تجاوز «الذخيرة الموضعية» إلى نظرية المعرفة، أي «مجموعة القواعد الأساسية»[75] التي تحددُ الوظيفة المعرفية للخطابات وتشكل الخطابات بصفتها عمليات معرفية. تُوافقُ هذه المعرفة الطرائق التي يمكن أن يُصاغ بها العالم من خلال خطاطات داخل اللغة، ذلك أن الصورنة أو صوغ المعرفة على شكل خطاطات ورموز شكلية هي التي تمثلُ الشروط القبلية لكل الأحكام، وهي تماثلُ على مستوى نظري آخر مقابلًا لما يصطلح عليه بـ«البنيات الذهنية» في مجال البحوث التي اهتمت بالذهنيات[76].

**و- المقدسات والطابوات**

تتميزُ بنية الخطابات الاجتماعية بالحضور اللافت لمجموعة من المواضيع التيماتية التي يُسَيِّجُها عنصر المقدس، أو الطابو. إن عناصر مثل الوطن أو غيرها تَدخلُ في نطاق المُقدس، في حين أن تيمات مثل الجنس والجنون والثورة وغيرها تدخلُ في مجال الطابو. لذلك، فإن تحليل هذه العناصر داخل الخطاب الاجتماعي يجبُ أن يراعيَ خاصية رئيسة: إن هذه العناصر لا تحظى بالتمثيل داخل الخطابات الاجتماعية فحسب، لكنها تُنْتَج في الأساس من طرف هذه الخطابات.

**ز- مركزية الذات**

ينظُر هذا التصور إلى قانون الهيمنة بصفته معيارًا تداوليًّا، يُحَددُ في المركز مُتلفظًا يتميَّز بالشرعية، ويمنحُ نفسه الحقَّ في الحديث عن كل «الغيريات»، وذلك في توافق تام ومتواطئ مع «لعبة التيماتيات المهيمنة»[77].

**ح- التيماتيات والرؤية للعالم**

ما يُصطلح عليه «بالثقافة» في الحقل الاجتماعي هو هذه التيمات التي يُمكن أن تكون موضع نقاش ويمكن أن يكون حولها إخبار كما تُقدمُ نفسها بصفتها قابلة لأن تكون موضوع وَساطة وفحص. تنبثقُ عن تَعدد هذه الخطابات المسموح بها، رؤية للعالم، نوع من الهرمينوطيقا التي تتقاطعُ مع نسق من القيم ومع نسق من الأفعال الأمرية وردود الأفعال.

**ط- النسق الطوبولوجي**

ينظرُ هذا التصور إلى قانون الهيمنة بصفته نسقًا لتقسيم المهام الخطابية، أي نسقًا قادرًا على إنتاج مجموعة من الخطابات الخاصة والأنواع وما تحت الأنواع، الأساليب والأيديولوجيات المجتمعة داخل «مناطق»[78]. توجد بينها أجهزة خطابية تحاول تداول العناصر الخطابية المختلفة داخل

الخطاب الاجتماعي. يتعلقُ الأمر «بمشهد» خطابي بالمفهوم المسرحي توجد داخله تقسيمات مجالية، قطاعات خطابية، أنواع، أيديولوجيا، أدوار وتفاعلات.

**2 - وظائف الخطاب الاجتماعي**

يُنجِزُ الخطاب الاجتماعي مجموعة وظائف ترتبطُ بالتواصل على مستوى المجتمع في أبعاده الاجتماعية والتاريخية:

- يُعد الخطاب الاجتماعي الوسيط «الضروري» للتواصل وللعقلنة التاريخية لأنه يقدم إجابات على كل الأسئلة المطروحة.
- يتميزُ الخطاب الاجتماعي بأنه يحتكر «تمثيل الواقع». يسهمُ هذا التمثيل في صنع الواقع والتاريخ. إن تمثيلَ الواقع هو تنظيمه وخلق انسجام على مستوى مكوناته، كما أن الوحدة النسبية للرؤية للعالم الصادرة عن الخطاب الاجتماعي تنجم عن هذا «التركيب للصور والمعطيات» [79] في إطار خطاب.
- الخطاب الاجتماعي هو ذخيرة «ذاكراتية»، وهي التي يمكن أن نصطلحَ عليها بـ«الثقافة».
- الشرعية والمراقبة: من بين الوظائف الأساسية للخطابات الاجتماعية، الملازِمة لسلطة التمثيل، هي إنتاج الشرعية وتأكيدها، بالنشر العمومي لمجموعة من الآراء والأفكار والأخبار، وأحيانًا الأذواق. إن الخطاب «المُشرعِن» يُسهم أيضًا في «شرعنة» الممارسات والأنظمة والمكاسب الرمزية. إضافة إلى الشرعنة، قام ميشيل فوكو (Michel Foucault) بالتنظير لخاصية أخرى وهي سلطة الخطاب، ولوظيفة المراقبة ودور «سجن» الجسد ورغباته بواسطة خطاب المعرفة والسلطة.
- إنتاج الفرديات والهويات: إن إثارة موضوع الخطاب الاجتماعي لا يفترضُ على الدوام الحديث عن الوقائع الجماعية والقواسم المشتركة، بل تجب ملاحظة أن الخطاب الاجتماعي يُنتج اجتماعيًّا الفرديات والتخصُّص والكفاءة والموهبة والأصالة، بمعنى أن الخطاب يُحقق الإنتاج الاجتماعي للرأي «الشخصي» وللإبداعية الفردية. يقومُ هذا التصور على وجهة نظر مخالفة للمقاربات التاريخية والديالكتيكية، فالخطابات هي التي «تصنع» الفاعلين، من كتاب وإشهاريين وفاعلين سياسيين حتى في «هويتهم» و«فردياتهم»[80]، وهي تَنتُج من دورهم داخل المشهد الخطابي.
- من الاقتراح إلى فعل الفعل: يمكنُ النظر إلى الخطاب الاجتماعي على مستوى التحليل بصفته خطابًا قادرًا على إنجاز الوظائف الآتية: إنه يقومُ بوظيفة التمثيل والتعيين «لحالة معينة» داخل مجتمع، وبوظيفة التقييم الأكسيولوجي القيمي والشرعنة، كما أنه يمكنُ أن ينتقل من هذه الوظائف إلى الإقناع بالفعل.
- إنتاج المجتمع: يعمل الخطاب الاجتماعي انطلاقًا من قانون الهيمنة على تمثيل المجتمع مثل وحدة، مثل دُوكسا مُوحَّدة، بل إن المواجهات والاختلافات التي تعتملُ داخل الحقل الاجتماعي تُسهم في هذه الوحدة. يُشيد الخطاب الاجتماعي إذًا تعايشًا، وهو يربطُ في داخله بين كل العناصر، بما فيها التي يَرفضُ أن يمنحها سلطة القول. يكمنُ منطق الهيمنة القيمي في التوافق، أو في «المعنى المشترك». على مستوى اشتغال الخطاب، تُسهمُ الأيديولوجيات السياسية الكبرى: التقدم، الوطن، العدو الخارجي، في تحقيق هذا الإجماع.

## تاسعًا: قضايا تحليل الخطاب في الفكر اللغوي العربي

تجدُ قضايا تحليل الخطاب في بعدها النظري الذي يهدف إلى تشييد مفاهيم لوصف الظواهر اللغوية والخطابية وتحليل الخطابات، خصوصًا الخطاب الشعري الذي اهتم به النقد العربي قديمه وحديثه،

موقعًا لها في الفكر اللغوي العربي. ولا شك في أن هذا الاهتمام تميز بالتفاوت بحسب درجة قراءة الإرث الفلسفي اليوناني قديمًا والتصورات النظرية الغربية الحديثة. وعلى الرغم من أن المفاهيم والنماذج لا يمكن أن تتبلور وتبرز فاعليتها الإجرائية إلا حين تكون مُندمجة داخل أنموذج نظري مُشيد وفق خطوات نظرية واضحة المعالم تبدأ بصوغ الفرضيات ووضعها على محك التحليل والتطبيق والكشف عن تماسُكها وصوغها في أنموذج بكفايات نظرية. وعلى الرغم من عدم توافر هذه الشروط الإبيستيمولوجية، فإن الفكر اللغوي العربي قديمه وحديثه قد تعرض لهذه الإشكاليات وصاغ فيها تصورات. ونشير في هذه العنصر إلى بعض النماذج التي أسهمت نظريًّا وتحليليًّا في إغناء الفكر اللغوي العربي على مستوى المفاهيم والنماذج.

## 1 - عند القدماء

### - السجلماسي وكُليات تحليل الخطاب الشعري

يمثلُ كتاب **المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع**[81] لأبي محمد القاسم السجلماسي، إسهامًا في الدرس البلاغي والنقدي من منظور تحديد الصناعة والتقسيم وبناء المصطلح واللغة الواصفة. وقد أسعفته ثقافته التراثية والأندلسية والمشرقية واطلاعه على الثقافة اليونانية من صوغ أجناس لصناعة البيان. يقول مُحددًا موضوعَ الكتاب: «وبعد، فقصدُنا في هذا الكتاب المُلقب بكتاب **المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع** إحصاء قوانين أساليب النُّظُوم التي تشتملُ عليها الصناعة الموضوعةُ لعلم البيان وأساليب البديع...»[82]. فهو يرمي إلى إحصاء الأساليب التي تُخصص الصناعة الشعرية وانطلاقًا من ثقافته التي تستند إلى الصوغ الكلي، سيُقسمُ هذه الصناعة إلى أجناس كلية: «إن هذه الصناعة الملقبة بعلم البيان، وصنعة البلاغة والبديع، مشتملة على عشرة أجناس (عالية) وهي: الإيجاز والتخييل والإشارة والمبالغة والرصف والمظاهرة والتوضيح والاتساع والانثناء والتكرير»[83]. وقد سلك السجلماسي منهجًا في هندسة الكتاب، حيث يُقسم الكتاب إلى عشرة أجناس واستند إلى خطوات إجرائية:

- يقسمُ الأجناس تقسيمًا منطقيًّا، فيبدأ بالجنس الذي يُعد كُليًّا «عاليًا»، ثم يعمدُ إلى رصد تفريعاته الاصطلاحية.
- في كل مصطلح، يتعرض إلى المعنى اللغوي أولًا قبل أن يُقدم المفهوم الاصطلاحي، موردًا آراء العلماء اللغويين والبلاغيين.
- من أجل تحديد المصطلح، يستعينُ بمصطلحين هما المُوَطِّئ والفاعِل، ويقصدُ **بالأول** المعنى أو القاسم المشترك الذي يضُم التفريعات اللاحقة، بينما يدلُّ **الثاني** على القانون العِلمي النظري.

من بين الأجناس الكُلية أو (العالية)، جنس الاتساع الذي يحملُ مدلولًا بلاغيًّا وخطابيًّا يسمحُ بوصف بعض الظواهر الخطابية التي نَظَّرت لها السيميائيات الخطابية. ويحددهُ كالآتي: «والاتِّساعُ هو اسمُ مثالٍ أول منقولٌ إلى هذه الصِّناعة، ومَقول بجهة تخصيصِ عموم الاسم على إمكان الاحتِمالات الكثيرة في اللفظ الواحد، بحيثُ يذهبُ وَهمُ كلِّ سامع إلى احتمالٍ من تلك الاحتمالات، ومعنى من تلك المعاني»[84]. يصفُ المفهومُ من خلال هذا التحديد الاحتمالات الكثيرة للفظ من حيث استثماره من لدن المُتلفظ لإنجاز الخطاب، ذلك أن اللفظ الواحد بالتكرار والتراكُم على مستوى الخطاب يمكنُ أن يُولد الاحتمالات الخاصة بالمعنى. كما أن وعيَ السجلماسي بالتلَقي

يجعلُه يدرجُ «السَّامع» الذي يُشيدُ الاحتمالات. ويقسمُ هذا الجنس وفق المنهجية التي اعتمدها إلى نوعين: الاتِّساع الأَكْثري، والاتِّساع الأقلّي.

الاتساعُ الأكثري هو «فلنقُل في الفاعِل وهو - على ما تقرر - أن يتَّحِد اللفظ البتة ويُختَلَف في تأويله»[85]. يُعدُّ هذا النوع آلية من آليات توليد الخطاب، فهو يحيلُ على آلية سيميائية هي التراكم القسري. ويتَحققُ حين يتميز الخطاب بمَركز جَذب عبارة عن ملفوظ محوري أو بتشاكُل دلالي عام مثل تشاكُل الأرض، كما سنُلاحظ في الخطاب السياسي الفلسطيني، ويعمدُ إلى التناسُل من خلال تراكُم ألفاظ أو وحدات معجمية، غير أنها يمكن أن تختلف في التأويل، بحيث تَكونُ آثار المَعنى مُتقاربة وتُسهم في تحقيق تشاكُلات دلالية. وقيل فيه أَكثَري لكثرة وُقوعه في «الكلام» وهو الخطاب عامة، وبخاصة منه صناعة الخطاب الشعري الذي يُنظرُ له السجلماسي، والكتاب أي النص القرآني والسُّنة والشعر.

يحللُ المؤلفُ هذا المفهوم في ضوء الأقوال والأمثال والشعر، ومن صُور هذا النوع قولُهم: «هذا أَمرٌ لا ينادَى وليدُه»[86]، فاللفظ واحدٌ بحسب السجلماسي، لكن اختُلِف فيه على أربعة أقوال: فمنهم من قال إن الإنسان يَذْهَلُ عن ولده، مثل قوله تعالى ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ﴾ (الحج: 2)، ومنهم قال إن ذلك يدلُّ على أمر عظيم يُنادى فيه الرجال لا الأبناء، ومن اعتبر أن ذلك يَدلُّ على أن اليومَ ليس يوم أُنس وإنما هو يوم جِد. واعتبر أصحاب المعاني أنه يوم لا وليد فيه، وإنما فيه الكَفأَةُ. من خلال الأمثلة التحليلية، يتضح أن السجلماسي يرمي بوضع هذا الجنس والأجناس الأخرى، إلى وصف صَوغ الألفاظ داخل الخطاب وفق مواقعها التركيبية وبما تحيلُ عليه من احتمالات دلالية.

## 2 - عند المحدثين

### أ- الأنموذج البنيوي في التحليل

عنون كمال أبو ديب دراسته **جدلية الخفاء والتجلي**[87] بصفتها دراسات بنيوية في الشعر، غير أنه استثمر في الواقع مفاهيم في دراسة الشعر العربي القديم ستُغني نظرية تحليل الخطاب. اعتبر في مقدمة الكتاب أن البنيوية ليست فلسفة، لكنها طريقة في الرؤية والمنهج[88] لأنها تستطيع «بصرامتها وإصرارها على الاكتناه المتعمِّق»[89] أن تقوم بالغوص في «المكونات» الفعلية للشيء و«العلاقات» التي تنشأ بين هذه المكونات. إن إدراكه للبنيوية من خلال الصرامة في الإجراء واستكشاف المكونات والعلاقات، إنما يروم إلى القيام بالتحليل الشمولي الذي يصف المكونات الخطابية، وهي المتلفظ والذوات الفاعلة وبنيات التصوير في السرد أو اللغة والإيقاع والتصوير في الشعر، وكذلك العلاقات التي تنشأ بين المكونات. وهذا هو السبيل لاستكناه الرؤى المقترنة بالدلالة. وقف كمال أبو ديب عند المفاهيم الرئيسة التي ميزت حقل المنهج في البنيوية، وهي مفاهيم التزامن والثنائيات الضدية والعلاقات بين العلامات. وقد شكلت هذه المفاهيم رؤيته المنهجية في الكتاب:

- يمكنُ التزامن من تحقيق الرؤية التزامنية للنصوص داخل قَطع زمني واحد، بفضلها تمكن صياغة الخصائص الفنية والجمالية لمتن معين خلال مرحلة من المراحل الفنية.

- الثنائيات الضدية هي المفهوم الذي يعد رئيسًا في الدراسة. بعد صوغها في الفونولوجيا عند رومان ياكبسون (Roman Jakobson)، ستمثلُ الثنائيات الضدية قاعدةَ بناء نظري في الأنتروبولوجيا البنيوية عند كلود ليفي ستروس وفي السيميائيات السردية الفرنسية عند غريماس، حيث سيجعلُ منها الأُس المنهجي في الرؤية لتمثل المعنى، ذلك أنه لا وجود للمعنى سوى في

علاقة الاختلاف. كما أنها ستمثلُ أساس البنية الأولية للدلالة، المفهوم الرئيس في أنموذج المسار التوليدي.
- الركن الثالث الذي استند إليه هو العلاقات بين العلامات لا العلامات ذاتُها، ويرتكزُ هنا على تصور فرديناند دو سوسير لمفهوم القيمة، حيث لا ينظر إلى العلامة في حد ذاتها بقدر ما يحددُها من خلال العلائق الرابطة بينها وبين العلامات الأخرى. سيكون هذا المفهوم مركزيًّا في دراسة المعنى، ذلك أن شبكة العلاقات التي تخترق الخطاب الشعري هي التي تُولد المعنى.
هذه الأدوات بحسب أبو ديب لا تسمح باكتنِاه النص الشعري وحسب، ولكنها من منظور كُلي تهدف إلى الكشف عن «أسرار البنية العميقة وتحولاتها»[90]. كما أنه على مستوى أعم يهدف إلى «تغيير الفكر العربي» من فكر تطغى عليه «الجزئية» إلى فكر ينمو في مناخ «الرؤية المعقدة»، و«الشمولية» و«الجذرية»[91]، أي إلى تحديد «المكونات» الأساسية في الثقافة والمجتمع والشعر، وشبكة العلاقات التي تنبثقُ منها الدلالة النابعة من هذه العلاقات، ثم البحث عن التحولات الجوهرية للبنية. لا تقترن هذه الرؤية بالقصيدة فحسب، لكنها تعد رؤية للوجود في شموليته للإنسان والثقافة والطبيعة. إن بنية القصيدة بحسب هذا التصور لا تختلفُ عن بنية مشروع عام في بعده الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.
اختار كمال أبو ديب أن تكون دراسته ذات طبيعة عملية وتطبيقية ولم يعمل على تقديم المعمارية النظرية للنموذج البنيوي بدعوى أن الأصول التي قامت عليها البنيوية غنية، فهي ترتكز على تراث فكري وفلسفي ولغوي متعدد ولا يسمح هذا الغنى بتمثُّل البنيوية، ذلك أن «طبيعة المنهج وخصائصه ستظل عصية الفهم على القارئ العربي»[92]. وقد أفصح أبو ديب عن انبهار كبير بالبنيوية وبما يمكن أن تقدمه للنقد العربي، حيث اعتبر أن تطبيقاتها في قراءة الشعر العربي ستتيح للقارئ العربي إدراك «الامتياز» الذي تتميز به في علاقتها بالمناهج الأخرى السائدة.
وجد كمال أبو ديب في مقولة الثنائيات الضدية أداة سحرية لتحليل القصيدة، حيث ستصبحُ القصيدة «فضاء من التصورات الأساسية للوجود سمتها المميزة أنها تصورات ثنائية»[93]. تمثلُ القصيدة من هذا المنظور فضاء للتوتر بين قطبين يتنازعانها، وهو المنظور الذي يخصصُ الرؤية في النص الشعري. وهي الآلية التي حللَ بها كمال أبو ديب قصائد تميم بن مقبل من خلال ثنائية: أموت/أبتغي العيش، وغيرها. أصبحت القصيدة فضاء من التصورات الثنائية: المغلق/المفتوح... عند أبي محجن الثقفي، وهي الآليات التي استثمرها في تحليل قصائد أبي نواس وأبي تمام.
غير أنه يمكننا أن نقدم بعض الملاحظات حول إسهام أبو ديب في تحليل الخطاب الشعري، خصوصًا في الجانب المنهجي:
- كانت مقاربةُ كمال أبو ديب منتجة، لأنها أثارت الانتباه إلى الشمولية في التحليل بالوقوف عند المكونات والعلاقات في الخطاب وقدرة هذه العناصر على بناء الدلالة.
- إن الانبهار بالبنيوية الذي حصل عند أبو ديب واعتباره أن القارئ العربي غير قادر على تمثُّل هذا المنهج وأن الحقل النقدي العربي يُغيِّبُ بشكل تام مفهوم النسق، مسائل جعلت الباحث يغفلُ عنصرًا أساسيًّا في التطور النظري والمنهجي والإبيستيمولوجي. إن الثنائيات أو الإثنانيات تعود في أصلها إلى الإرث اللساني عند نيقولاي تروبتسكوي (Nikolay Trubetskoy) وياكبسون، وهي تمثلُ الاتجاه الإثناني في البنيوية. غير أن «الإثنانية» لا تمثلُ آلية في التحليل فحسب، لكنها عُدت في السياق النظري السائد في ستينيات القرن الماضي وسبعينياته آلية لبناء النماذج النظرية المتسمة بالشمولية، ومنها السيميائيات في تفريعاتها النظرية المختلفة مثل بعض المفاهيم التي

استثمرها رولان بارت في تحليل الخطاب الإشهاري وخطاب الموضة وغيرها من الخطابات المركبة، أو السيميائيات الغريماسية. كما أن كمال أبو ديب جعل هذا التصور القائم على «الثنائيات» يعدُّ الأنموذج الأمثل ولم يشر إلى تصورات أخرى بدأت تعرف طريقها خلال هذه الحقبة إلى مناهج التحليل خصوصًا سيميائيات الأميركي تشارلز سندرس بيرس (Charles Sanders Peirce) التي تقدمُ تصورًا آخر، تصورًا «تثليثيًّا» على مستوى فلسفته الفانوروسكوبية وبناء العلامة، حيث ستمثلُ هذه السيميائيات تأويلًا للوجود لكن في صيغة «تثليثية» قائمة على الإحساس والتجربة والقانون.

**ب- أنموذج السيميائيات الخطابية**

نشير في سياق هذه الدراسات إلى أنموذج من المشروعات التي أسهمت نظريًّا وتحليليًّا في إغناء الدرس السيميائي العربي في قضايا الخطاب من المنظور الذي اخترنا أن يقودَ تصَورنا هو التحليل الشمولي للخطاب، ويتمثّلُ في إسهام محمد مفتاح، وذلك لمسوغات عامة:

- عرف هذا الإسهامُ تراكمًا نوعيًّا تدرجَ من البسط النظري للمفاهيم إلى التحليل وإلى محاولة اقتراح تصور نظري إجرائي.

- اشتغل البحثُ بمتن موسع تكون من خطابات متنوعة وأجناس أدبية مختلفة، لذلك نعتبر أن التطورات النظرية على مستوى الأنموذج والتحليل يمكن أن تكون أنموذجًا للتلقي العربي لهذه النظرية.

سنشير إلى بعض خصائص المرحلة التي استند فيها إلى مرجعية تكونت من نظرية تحليل الخطاب والسيميائيات الفرنسية والأميركية وهي المرحلة الأولى إجمالًا[94]، لأن المرحلة الثانية من هذا المشروع[95] استند فيها إلى النظريات المعرفية والعلوم العصبية، واهتمت الدراسات بالبحث عن جذور الإنجاز الإبداعي في الذهن البشري وفي باحات المخ.

استند في هذه المرحلة الأولى إلى مفهوم الخطاب كما حددته السيميائيات، مستلهمة نظرية تحليل الخطاب بصفته كُلًّا يتشكلُ من مكونات تُؤلف بينها علاقات وتُفضي إلى «آثار معنى» تشكلُ الدلالة. يَحصرُ مكونات الخطاب في هذه العناصر: مواد صوتية (جرس الحروف، التنغيم، الإيقاع) والمعجم والتركيب (النحوي/البلاغي) والمقصدية[96]. إن التصور المُوجَّه لمفهوم الخطاب يقومُ على الشمولية؛ فالخطاب هو تمفصل لكل هذه المكونات ويُلغي بهذه الصيغة التناولَ الجزئي الذي يُحلل مُكونًا واحدًا ويُسقط نتائجَ التحليل على بنية الخطاب، في حين أن دلالة النص تكون كُلِّية ولا تتحققُ سوى بتراكم «آثار المعنى». تَجلت هذه المقاربة في تحليله الشّامل لنونية أبي البقاء الرُّندي[97]، وهو تحليل يصفُ كُل المكونات على مستويي المبنى والمعنى.

اتسمت منهجية الباحث في بناء الموضوع بالتدرُّج، فبعد أن قارب الخطاب في جنس الشعر وحرص على أن يكون التحليلُ شموليًّا، سيعمل على فَرضِية توسيع المتن. في كتابه **دينامية النص**[98] الذي مثل الاتجاه الدينامي في السيميائيات مُستثمرًا نظرية الكوارث الرياضية ونظريات بيولوجية النص، يحللُ الخطاب الصوفي مستندًا إلى آليات السيميائيات السردية في أبعادها التركيبية والعاملية، مركّزًا على اشتغال العوامل والقيم.

في سياق هذه الفرضية، يوسعُ التحليل إلى الخطاب السردي من خلال المستوى الخطابي الذي يُجلي المقاطع ومظاهر نُمو الخطاب، لذلك استثمر مفاهيم أساسية مثل «آليات التوسع»، وهي

الترابط والتخصيص والتراكم والتحويل والتكثيف، وأيضًا من خلال المستوى العمودي الذي يرصُد العوامل الفاعلة داخل الخطاب.

أسس محمد مفتاح في مجال تلقي المدرسة الفرنسية مقاربة تحليلية تستندُ إلى التحليل الميكروسكوبي الشامل؛ وإذا كانت المقاربات التقليدية تفسر النص الأدبي في سياق البنيات الاجتماعية والتاريخية أو تحلله استنادًا إلى التيمات الموضوعاتية، فإن هذه المقاربة -وعيًا منها بأهمية وصف المكونات وتحليلها شموليًّا- انتهجت مسلك تحليل الخطاب، وتميزت بتقديم المفاهيم النظرية وبأجرأتها تحليليًّا على مستوى الخطاب وكذلك بصوغ مفاهيم نظرية موسعة لتحليل الخطاب.

**خاتمة**

وقفنا في هذا الفصل عند مفهوم رئيس بالنسبة إلى الدراسة، وهو مفهوم الخطاب. أشرنا على سبيل التأطير المنهجي إلى المفهوم كما طرحته مدرسة تحليل الخطاب، حيث ارتبط في تعريفات أولية بالكلام وبالبُعد المركبي تحت تأثير أنموذج دو سوسير، كما كان لأنموذج إميل بنفنيست دورٌ في ربط المفهوم بالتلفُّظ في تمظهراته الرئيسة المرتبطة بالمُتلفظ والجهاز الشكلي الذي يستثمرُه المتلفظ وبشروط إنتاج الملفوظ والتأثير الذي يحصُل في قضية التواصل. كما أسهمت الدراسة الأساسية لزليغ هاريس في النظر إلى الخطاب بصفته ملفوظًا يتجاوزُ حدود الجملة، وينهضُ على مجموعة من التساويات.

في سياق التحديد الإجرائي الذي استندَ إليه العمل، اخترنا النظر إلى الخطاب من منظورين متكاملين:

- الخطاب بصفته كلًّا دالًّا كما رسمت حدودَه سيميائيات غريماس الفرنسية، قائمًا على مجموعة تمفصُلات تمتدُّ من البنيات الأولية إلى الثوابت العاملية والبنيات الخطابية.

- إضافة إلى المنظور السيميائي، استندنا إلى منظور مارك أنجينو للخطاب الاجتماعي، حيث يجعلُه كل ما يُنتج تَلفظيًّا داخل فَضاء عمومي في «حالة اجتِماعية»، ويتحققُ استنادًا إلى آليات تقترنُ بالمُتخيل والأطوبيا والأيديولوجيا.

أشرنا إلى الإشكالات التي يطرحها تحليل الخطاب من مثل المعجمية والمعجمية الإحصائية والآلية التوزيعية، حيث هيمنت مفاهيمُ الحقل المعجمي والتوارُدات وحالات التردُّد والقُطب المعجمي.

وقفت هذه المقارباتُ المنهجية إجمالًا عند الوحدات المُعجمية في انتظامِها المركبي والخطابي وفي تردُّداتها وحالات توارُدها وإمكانيات إحصائها واستنتاج المعنى في علاقته بهذه العناصر، لذلك فإن المستوى المعجمي كان الأكثر استكشافًا في هذه المقاربات. أما مقاربتُنا فقد استندت إلى أنموذج السيميائيات السردية، وقد حدد هذا الاختيارُ زاوية النظر على المستوى المنهجي، حيث نظرنا إلى الخطاب الاجتماعي بصفته فضاء للعلاقات بين الفواعل والعوامل ولإمكانات التسخير الذي يُحقق التفعيل والفعل الذي يُحدث التحولات ويُفضي إلى حالات جديدة.

كما أن استكشاف هذه المكونات البنيوية ووصف اشتِغالها على مستوى الخطاب، يسمحُ ببناء المرجعيات القيمية التي تحيلُ عليها الخطابات الاجتماعية، لذلك تسعف هذه المقاربة في إبراز شكل تولد الدلالة على مستوى الخطاب. يمكِّن هذا الاختيار المنهجي من التحليل الشمولي للخطاب، وهو تحليل يقفُ عند كل مُكونات الخطاب في تظافرها الخطابي واشتِغالها وهذه هي الغاية العلمية التي نهدفُ إلى بلوغها بهذا الاختيار المنهجي.

(12) Algirdas Julien Greimas, Sémantique structurale: Recherche et méthode, langue et langage (Paris: Larousse, 1966).
(13) Ibid., p. 18.
(14) Algirdas Julien Greimas, Du Sens: Essais sémiotiques (Paris: Éditions du Seuil, 1970), p. 157.
(15) Algirdas Julien Greimas & Joseph Courtés, Sémiotique: Dictionnaire raisonné de la théorie du langage, Hachette université, langue, linguistique, communication, tome 1 (Paris: Hachette, 1979), p. 157.
(16) Jacques Fontanille, Sémiotique et littérature: Essais de méthode, formes sémiotiques (Paris: PUF, 1999), p. 2.
(17) Greimas, Du Sens, p. 231.
(18) Ibid., p. 117.
(19) تمثل ذلك خصوصًا في تحليل قصة الصديقان لموباسان. يُنظر:
Algirdas Julien Greimas, Maupassant: La Sémiotique du texte, exercices pratiques (Paris: Éditions du Seuil, 1976).
(20) Greimas, Du Sens, p. 162.
(21) Greimas & Courtés, Sémiotique, tome 1, p. 345.
(22) Jean-Marie Floch, Sémiotique, marketing et communication: Sous les signes, les stratégies, formes sémiotiques (Paris: PUF, 1990).
(23) Manar Hammad, Lire l’espace, comprendre l’architecture: Essais sémiotiques (Limoges: PULIM; Paris: Geuthner, 2006).
(24) Patrick Charaudeau, Langage et discours: Eléments de sémiolinguistique, théorie et pratique, Hachette université, langue, linguistique, communication (Paris: Hachette, 1983), p. 8.
(25) Ferdinand de Saussure, Cours de linguistique générale, Tullio De Mauro (critique), Louis-Jean Calvet (postf.), bibliothèque scientifique (Paris: Payot, 1985), p. 33.
(26) Ibid., p. 10.
(27) Louis Hjelmslev, Prolégomènes à une théorie du langage, nouvelle édition traduite du danois par Una Canger avec la collaboration d’Annick Wewer, suivi de La structure fondamentale du langage traduit de l’anglais par Anne-Marie Léonard (Paris: Éditions de Minuit, 1971), pp. 26-27.

(28) Jacques Fontanille, Sémiotique du discours, nouveaux actes sémiotiques (Limoges: PULIM, 1999), pp. 26-27.
(29) Dominique Maingueneau, «L'Analyse du discours,» Repères pour la rénovation de l'enseignement du français à l'école élémentaire, no. 51 (1979), p. 3.
(30) Emile Benveniste, Problèmes de linguistique générale, 2, bibliothèque des sciences humaines (Paris: Gallimard, 1974), p. 80.
(31) نشرت هذه الدراسة في مجلة لغات. يُنظر:
Zellig S. Harris, «Analyse du discours,» Françoise Dubois-Charlier (traduction), Langages, 4ème année, no. 13 (Mars 1969), p. 45.
(32) Benveniste, p. 79.
(33) Ibid., p. 201.
(34) Ibid., p. 79.
(35) Greimas & Courtés, tome 1, p. 417.
(36) Harris, p. 9.
(37) Ibid., p. 9.
مثلًا: يبدو المستقبل مشرقًا (The future seems bright)، السحب مظلمة (The dark clouds).
(38) Ibid., p. 9.
(39) Ibid., p. 11.
(40) Ibid., p. 14.
(41) Ibid., p. 15.
(42) Ibid., p. 21.
(43) Maingueneau, p. 5.
(44) Joseph Sumpf & Jean Dubois, «Problèmes de l'analyse du discours,» Langages, 4ème année, no. 13 (Mars 1969), p. 3.
(45) Ibid., p. 4.
(46) Ibid., p. 6.
(47) يتعلق الأمر بالخطابات المُركبة، موضوع السيميوطيقا المركبة التي تتحقق من خلال لغاتٍ تمظهر متعددة، ذلك أن الوصلة الإشهارية، والحكاية المصورة، ونشرة الأخبار المتلفزة، والتظاهرات الثقافية والسياسية، هي كلها نماذج - وغيرها - لهذه السيميوطيقا المركبة. يُنظر:
Algirdas Julien Greimas & Joseph Courtés, Sémiotique: Dictionnaire raisonné de la théorie du langage, Hachette université, langue, linguistique, communication, tome 2 (Paris: Hachette, 1986), p. 217.
(48) Maingueneau, p. 6.
(49) Ibid., p. 10.
(50) Ibid., p. 12.

(51) Charles Muller, «La Statistique lexicale,» Langue française, no. 2: Le Lexique (1969), pp. 30-43.
(52) Ibid., p. 30.
(53) Ibid., p. 31.
الكلمات المركبة التي تتكون من كلمتين مثل: نظرة انقلاب، «coup d'état», «clin d'œil».
(54) Ibid., p. 34.
(55) Maingueneau, p. 23.
(56) Greimas & Courtés, tome 1, p. 103.
(57) Ibid., p. 103.
(58) Ibid., p. 103.
(59) Algirdas Julien Greimas, «Pour une sémiotique du récit: Rencontre entre A. J. Greimas et Paul Ricœur (résumé de leur discussion, rédigé par M. Coquet),» dans: Michel Arrivé & Jean-Claude Coquet (dirs.), Sémiotique en jeu: A partir et autour de l'œuvre d'A. J. Greimas: Actes de la Décade, Eric Landowski (préface), actes sémiotiques 5 (Paris/Amsterdam/Philadelphia: Hadès-Benjamins, 1987), p. 294.
(60) Greimas & Courtés, tome 1, p. 104.
(61) Marc Angenot, «Pour une théorie du discours social: Problématique d'une recherche en cours,» Littérature, no. 70 (1988).
(62) Ibid., p. 83.
(63) Ibid., p. 83.
(64) Ibid., p. 83.
(65) Ibid., p. 84.
(66) ميخائيل باختين، شعرية دوستويفسكي، ترجمة جميل نصيف التكريتي، مراجعة حياة شرارة، المعرفة الأدبية (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 1986).
(67) André Belleau, «Du dialogisme bakhtinien à la narratologie,» Études françaises, vol. 23, no. 3 (Hiver 1987), p. 11.
(68) Angenot, p. 84.
(69) Ibid., p. 84.
(70) Marianne Jørgenson & Louise Phillips, Discourse Analysis as Theory and Method (London/Thousand Oaks, Calif.: Sage Publications, 2002).
(71) Angenot, p. 85.
(72) Ibid., p. 86.
(73) Ibid., p. 87.
(74) Ibid., p. 89.

(75) Ibid., p. 89.
(76) Paul Pelckmans, «Littérature et histoire des mentalités,» dans: Maurice Delcroix & Fernand Hallyn (dirs.), Méthodes du texte: Introduction aux études littéraires (Bruxelles: Duculot, 1987), p. 253.
(77) Angenot, p. 90.
(78) Ibid., p. 91.
(79) Ibid., p. 92.
(80) Ibid., p. 94.
(81) أبو محمد القاسم بن محمد السجلماسي، المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع، تقديم وتحقيق علال الغازي، من مصادر النقد الأدبي والبلاغي في المغرب (الرباط: مكتبة المعارف، 1980).
(82) المرجع نفسه، ص 180.
(83) المرجع نفسه، ص 180.
(84) المرجع نفسه، ص 429.
(85) المرجع نفسه، ص 430.
(86) المرجع نفسه، ص 431.
(87) كمال أبو ديب، جدلية الخفاء والتجلي: دراسات بنيوية في الشعر (بيروت: دار العلم للملايين، 1979).
(88) المرجع نفسه، ص 7.
(89) المرجع نفسه، ص 7.
(90) المرجع نفسه، ص 8.
(91) المرجع نفسه، ص 7.
(92) المرجع نفسه، ص 113.
(93) المرجع نفسه، ص 65.
(94) تمثلها الأعمال الآتية: في سيمياء الشعر القديم (1982)، تحليل الخطاب الشعري (1985)، دينامية النص (1987).
(95) بدأت إرهاصاتها في كتاب مجهول البيان (1990)، وتطورت خاصة مع كتاب مفاهيم موسّعة لنظريّة شعريّة: اللغة، الموسيقى، الحركة، من ثلاثة أجزاء (2010).
(96) محمد مفتاح، في سيمياء الشعر القديم: دراسة نظرية وتطبيقية (الدار البيضاء: دار الثقافة، 1982)، ص 28.
(97) المرجع نفسه، ص 15.
(98) محمد مفتاح، دينامية النص: تنظير وإنجاز (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1987)، ص 7.

# الفصل الثاني: سيميائيات الخطاب الاجتماعي

**مقدمة**

بعد الإنجازات النظرية والتحليلية التي حققَتْها على مستوى الخطاب السردي في مجال الحكاية الشعبية والميتولوجيا، اهتمت السيميائيات السردية بالخطابات التي تشيد معرفة حول موضوع سيميائي، خصوصًا النص السردي ممثلًا في الحكاية الشعبية بمجموعة أدوات. وفي سياق توسعها، اهتمت بالخطاب المعرفي في أبعاده المتعددة، مثل الخطاب العلمي والخطاب الإبيستيمولوجي، خصوصًا الخطاب الاجتماعي، الذي يجعل الإنسان موضوعًا له[99]. بدأت السيميائيات بهذه المقاربة ترتاد مجالات أخرى؛ فالانتقال إلى دراسة الخطاب ذي النزعة العلمية في المجال الاجتماعي جعل السيميائيات تنتقل من الخطابات السردية إلى خطابات على مستوى عالٍ من التعقد والتجريد.

## أولًا: سيميائيات الخطاب المعرفي - الأهداف العلمية

مثلت السيميائيات اتجاهًا نظريًّا تنصب منهجيته حول البحث في شروط إنتاج الدلالة واستيضاحها[100] في المتون التي حللتها؛ مثلت مفاهيم المسار التوليدي أدوات كاشفة لإبراز شكل تحقق الدلالة في المتون التي تتسم بخاصية السردية، لذلك فإن السؤال المنهجي الذي يطرح بالنسبة إلى مقاربة سيميائيات الخطاب العلمي هو: ما الأهداف التي ترمي سيميائيات الخطاب العلمي إلى تحقيقها؟

لا يكمن هدف سيميائيات الخطاب المعرفي في البحث، على مستوى إبيستيمولوجي، في ما يكون خصوصية كل مقاربة من هذه المقاربات العلمية[101] من حيث المنهجية والأصول المعرفية ومرجعيات المفاهيم.

لا تروم سيميائيات الخطاب المعرفي إلى إصدار أحكام حول صدقية محتويات الخطابات العلمية موضوع الدرس أو حول تحديد القوانين من أجل إنتاج العلم الحقيقي.

تهدف المقاربة في سيميائيات الخطاب المعرفي إلى تفسير الأشكال الخطابية ونمط هذه الأشكال من حيث الصيغ الخطابية المتعلقة بالذات المتلفظة وعلاقتها بالخطاب وصيغ التركيب التي يعتمدها الخطاب. تهدف سيميائيات الخطاب المعرفي إلى إصدار الأحكام حول «الكينونة» [102] أي، حول شكل وجود الموضوعات، وهي ترمي بذلك إلى أن تكون منسجمة في مقاربتها مع التصور العام في السيميائيات الذي هو البحث في شكل تبلور الدلالة وشروطها. لا تهدف السيميائيات المعرفية، في مقابل ذلك، إلى تشييد «واجب الكينونة»، أي الصيغة التي يجب أن يكون عليها الخطاب العلمي، أو «واجب - الفعل»، أي الفعل الذي يجب أن يقوم به الخطاب العلمي، أو الصيغ الفعلية التي يقترحها.

إن معرفة الأشكال الخطابية المنظمة للخطابات العلمية، من حيث ترهين الخطاب أي المنظور الذي ينتج من خلاله الخطاب (المتكلم أو الغائب) وصيغ إنتاج الملفوظ ونظام الذوات الفاعلة والموضوع القيمي الذي يشيده هذا الخطاب والصيغ الزمنية التي يقوم عليها، تسمح بتشييد نظرية خاصة بسيميائيات الخطاب المعرفي. لن تحدد هذه النظرية على مستوى نظري سيميائي ضرورة المستوى الإبيستيمولوجي[103]، بمعنى أن هذه السيميائيات المعرفية لن تكون ملزمة بالخوض في

المستوى الإبيستيمولوجي الذي يفرض بحثًا في المفاهيم التي يبلورها الخطاب العلمي وفي أصولها.

## ثانيًا: الخطاب المعرفي بصفته محكيًّا

نظرت السيميائيات المعرفية في بدايات تبلورها إلى الخطاب المعرفي بصفته محكيًّا، غير أنها تمنح هذا المفهوم تحديدًا خاصًّا؛ فهي لا تربطه ضرورة بتحديد المحكي السردي، لكنها تعتبره قائمًا على تحول بسيط، تحول من حالة تتميز معرفيًّا بـ «اللا-معرفة» إلى حالة تتميز باتصال بـ «موضوع - قيمة» يعد في الأغلب معرفة معينة. وتجد هذه المقاربة تفسيرها في حضور الأنموذج الحكائي الذي يهدف استنادًا إلى مكونات المسار التوليدي إلى الكشف عن الحالات والتحولات التي يحفل بها المحكي والثوابت العاملية التي يقوم عليها.

## ثالثًا: الخطاب المعرفي - خطاب إجرائي

إن التساؤل حول تيبولوجية الخطاب المعرفي يبرز أن من بين العناصر التي تميز هذا الخطاب عنصر منطق العمليات التي تشيد وتبرز، في كليتها، سيره وتطوره، ذلك أن الخطاب يستند عمومًا إلى مجموعة من المحمولات التي تخصص الأفعال المعرفية للذات المنتجة للخطاب. فالمحمولات: نسجل، نلاحظ، نفحص، نقارن، مثلًا... تحيل، من خلال دلالاتها، على تبلور خطاب إجرائي، يمكن أن يشكل مستوى خطابيًّا مستقلًّا عن الخطاب المعرفي.

## رابعًا: العلم - تمفصل لسيرورة ونسق وجهة نظر السيميائيات المعرفية

إن اهتمام السيميائيات بالعلم، خصوصًا العلم الذي يهم معرفتنا حول الإنسان بصفتها معرفة غير يقينية وعرضة للجدل[104]، يقتضي التساؤل حول الصيغ الخاصة لتمظهره، وحول شروط إنتاجه، وحول المعايير التي تميزه من أشكال المعرفة الأخرى. لذلك فإن السيميائيات، في سياق الأدوات المنهجية التي تعتمدها، تطرح السؤال: هل يمكن النظر إلى العلم بصفته فعلًا قائمًا على التحول، وكأنه غير مكتمل، وتتحدد العلمية فيه بناء على خصائص وعناصر لسانية؟

ستنظر السيميائيات المعرفية إلى العلم من وجهة النظر التي حددتها للبحث، وهي دراسة التنظيمات الخطابية للدلالة[105]. إنها ترمي إلى الوقوف عند أشكال تمظهر الخطاب في العلوم الاجتماعية قبل أن تهتم بصدقية فرضيات الخطاب، وبما يمكن أن يشمل واجب الفعل في الخطاب العلمي.

## خامسًا: الذات - ترهين منتج للخطاب

إن الاهتمام بالخطاب بصفته صيرورة، مثل مجموعة من العمليات المعرفية التي تفضي إلى التحول من اللا-معرفة إلى المعرفة، يعد المنهجية الملائمة لمعرفة أشكال تنظيم النسق. لذلك، تكتسي الذات في هذا الفعل موقعًا مركزيًّا لأنها هي التي تحول عناصر النسق في بعدها العمودي إلى صيرورة.

إن الذات ترهين خطابي يبنى بشكل مواز لسيرورة الخطاب، تظهر في بداية الخطاب، غير أنها تكتسب مجموعة سمات مع نمو الخطاب تمنحها صفة منتج الخطاب. تمثل الذات نوعًا من الترهين الوسيطي الذي يستطيع تحويل المقولات اللغوية إلى تنظيم نسقي. تمثل الذات، من هذا المنظور، الترهين الذي لا يعمل، بحسب دو سوسير، على إنجاز الانتقال من اللغة بصفتها مجموعة من الممكنات إلى اللغة المحققة فحسب، لكن الذات تبدو بصفتها «الفضاء الذي تتمظهر داخله كل آليات تخطيب اللغة، وهو محدد داخل فضاء تتحول فيه كينونة اللغة إلى فعل لغوي، ذات الخطاب يمكن أن توصف، من دون أن يكون هذا الوصف استعارة رديئة، بأنها منتج الخطاب»[106].

لا تنظر السيميائيات المعرفية إلى الذات من منظور تركيبي فحسب، تحقق الانتقال من ممكنات اللغة إلى الخطاب، لكنها تمنح منتج الخطاب بعدًا إنتاجيًّا، حيث تتحدد الذات بصفتها منتجة الخطاب. لذلك، فإن الذات التي تتسم بالقدرة الخطابية يمكن أن تعتبر ذاتًا في طور التشييد المستمر. إنها تشيد في سياق النمو التدريجي للخطاب، لذلك تقترن الذات من هذا المنظور بالتزام الأبعاد الدلالية والأيديولوجية للخطاب. يعد الخطاب العلمي في العلوم الاجتماعية، من هذا المنظور، فضاء لتشييد الذات التي تنتجه، كما أنه يعد المصدر الوحيد، بالنسبة إلينا، للمعرفة حول الذات المنتجة.

## سادسًا: الخطاب العلمي و«أثر الحقيقة»

تعتبر السيميائيات المعرفية أنه لا يمكن وصف الموضوعات السيميوطيقية من خلال مقولة «الحقيقة». يتسم الموضوع بوجود سيميائي، وهو وجودٌ يتحقق بناء على شكل معين من أشكال الحضور داخل الخطاب. إن الوجود السيميائي لا يلتبس بالوجود «الحقيقي»[(107)]، كما يجب التمييز بين خاصية الحقيقة المتعلقة بإثباتاتنا وبين قدرتنا اللغوية على إنجاز هذه الإثباتات. ترتبط سمة «أثر الحقيقة» من هذا المنظور بفعل الذات المنتجة للخطاب، أي أن الذات في إنجازها الخطاب تستثمر مجموعة مؤشرات تدل على الزمان أو المكان من خلال الظروف الزمانية والمكانية والطوبونيمات والأسماء والتواريخ الواقعية وتستثمر من أجل تشييد «أثر الحقيقة».

## سابعًا: الخطاب المرجعي في الخطاب العلمي

يحاول الخطاب العلمي تأسيس خطاب مرجعي اعتمادًا على جملة من الآليات. يستند الخطاب إلى تواتر جملة من العبارات[(108)] داخل الخطاب: نعرف أن...، من البديهي، سبق أن رأينا...، وهي ترمي إلى إعادة التذكير ببعض المحتويات التي سبق أن تم تقديمها أو استباق محتويات أخرى، سيتم تقديمها لاحقًا. ترمي هذه العبارات إلى تشييد «فضاء مشترك» للمعرفة التي تقدمها الذات المنتجة، وهي توجه القول الوصفي الذي لا يعد سوى شكل مكثف لمقطع من الخطاب الخاضع للتمطيط.

## ثامنًا: العقد المقالي - استراتيجية التواصل

يفصح دور منتج الخطاب عن وجود بعد إدراكي على مستوى الخطاب: تقوم الذات المنتجة، وهي تقدم معرفتها، بتقطيع الخطاب إلى مقاطع، كما تعمل على إضفاء بعد مرجعي على الخطاب. إن الخطاب، بصفته فعل إنتاج ومنتوجًا، يوجه لأن ينقل إلى مرسل-إليه، يطرح مسألة نقل المعرفة وموضوعات هذه المعرفة. لذلك، فإن الخطاب يفرض، إلى جانب استراتيجية تنظيم الخطاب، استراتيجيةً أخرى موازية هي استراتيجية التواصل[(109)].

تنهض هذه الاستراتيجية على مستوى «المعقول» في الخطاب، وهو مستوى يتحدد من خلال تضمين المعروف وتوضيح الـ«ممكنة معرفته». إن تضمين المرسل-إليه وتقديم درجة معارف المرسل-إليه يعتبران مثل اقتراح لإنشاء تعاقد بين المسهمين في الخطاب، وهو تعاقد ينهض على المعرفة الضمنية المشتركة بين المتعاقدين. تكمن وظيفة هذا العقد اللفظي في ضمان الشروط الضرورية لعملية نقل الخطاب، وكذلك إنجاز التواصل الناجع.

يتمظهر الخطاب المعرفي، إذا أردنا الوقوف عند مستويات تمفصله، مثل برنامج معرفي، ومثل إمكانية للفعل، ولذلك فإن امتلاك آليات التأمل والتحليل التي تتجسد في النظريات والمناهج هو

الذي يسعف في إنجاز التحول إلى مرحلة التحقق، حيث يتحقق هذا البرنامج المعرفي من خلال تفعيل الفعل المعرفي نفسه.

**خاتمة**

وقفنا في هذا العنصر عند الإنجازات النظرية التي حققتها السيميائيات السردية في مجال دراسة النص السردي، غير أننا أشرنا إلى أن هذا الأنموذج النظري في سياق توسعه سيعمل على تحليل الخطاب المعرفي، وخصوصًا الخطاب الاجتماعي.

في هذا السياق، لن تقف سيميائيات الخطاب الاجتماعي عند خصوصية المقاربات العلمية أو إصدار الأحكام حول صدقية محتويات الخطابات العلمية أو تحديد القوانين من أجل إنتاج العلم الحقيقي، لكنها ترمي إلى تفسير الأشكال الخطابية من جهة الذات المتلفظة وعلاقتها بالخطاب وصيغ التركيب التي تربط بين الفواعل والعوامل داخل الخطاب.

إن معرفة الأشكال الخطابية المنظمة للخطابات العلمية تسمح من جهة بالبحث في شكل تبلور الدلالة وشروطه على مستوى الخطاب الاجتماعي، ومنه الخطابات التي سنتخذها للتحليل مثل الخطاب السياسي والتاريخي والبيداغوجي والمعرفي، ومن جهة أخرى على المستوى النظري بإغناء الأنموذج الخاص بسيميائيات الخطاب المعرفي.

(99) يُنظر الدراسات التي أُنجزت في هذا السياق وصدرت في عمل قام بتنسيقه كل من غريماس ولاندوفسكي:

Algirdas Julien Greimas et al., Introduction à l’analyse du discours en sciences sociales, Algirdas Julien Greimas & Eric Landowski (introduction), Hachette université, langue, linguistique, communication (Paris: Hachette, 1979).

شكَّل الخطاب المعرفي موضوعًا للتحليل في هذا العمل، حيث انصبت الدراسات على نماذج من الخطاب المعرفي - الاجتماعي مثل الخطاب الأنتربولوجي عند كلود ليفي ستروس أو الخطاب التاريخي عند لوسيان فيبر أو الخطاب الفلسفي عند غاستون باشلار أو غيرها من الدراسات. ركزت هذه الدراسات من منظور التحليل السيميائي على شكل تنظيم الخطاب واشتغال مكوناته. نشير عل سبيل المثال إلى بعضها:

Joseph Courtés, «L’Ouverture des mythologiques de Claude Lévi-Strauss,» pp. 61-71; Jean-Claude. Giroud, «Apologie pour l'historien: Analyse d'un article de Lucien Febvre,» pp. 129-140; Jean-Claude Coquet, «Le Sujet épistémique et son discours: D’après le rationalisme appliqué de Gaston Bachelard,» pp. 140-152, dans: Greimas et al.

(100) Algirdas Julien Greimas & Eric Landowski, «Les Parcours du savoir,» dans: Greimas et al., pp. 5-27.

(101) Ibid., p. 6.

(102) Ibid., p. 6.

(103) Ibid., p. 7.

(104) Ibid., p. 9.

(105) Ibid., p. 9.

(106) Algirdas Julien Greimas, Sémiotique et sciences sociales (Paris: Éditions du Seuil, 1976), p. 11.

(107) Ibid., p. 19.

(108) Ibid., p. 22.

(109) Ibid., p. 24.

# الفصل الثالث: سيميائيات الخطاب السياسي

**مقدمة**

اهتمت السيميائيات من خلال إنجازاتها المتراكمة، بالحياة الاجتماعية في مظاهرها المتعددة. قاربت الواقعي والاجتماعي مثل لغة نسقية[110] يمكن أن تحيل على دلالات، كما يمكن أن تضيء التمثلات الاجتماعية. قاربت السيميائيات هذه الأبعاد على الرغم من أشكال التمظهرات المختلفة واللغات المتعددة التي تتمظهر من خلالها هذه الأبعاد، فتمظهر هذه الأبعاد من خلال نسق اللغة أو أنساق غير لغوية[111] مثل النسق التشكيلي أو الإشاري أو الفضائي، لم يكن عائقًا أمام تحليل هذه الأبعاد.

غير أن السيميائيات السردية، ومن خلال تطورها النظري عبر مستويات النحو السردي والمسار التوليدي بمستوياته المختلفة[112]، أتاحت إمكانيات نظريةً ومنهجية متعددة للتحليل السيميائي لاستراتيجيات التواصل وللأنساق الثقافية ولتحليل دينامية علاقات التفاعل الذاتي المحققة للتحول الميكرو-اجتماعي الذي يرتبط بحالة مصغرة أو الماكرو-اجتماعي الذي يقترن بحالة اجتماعية شاملة[113].

ترمي سيميائيات الخطاب الاجتماعي إلى فهم وتحليل البنيات السيميائية السردية التي لها دور في إنتاج الدلالات وتبادلها على الرغم من تعدد لغات التمظهر لهذه الأنساق. وتهدف إلى أن تكون منسجمة مع التصور النظري الذي اعتمدته، وهو الوقوف عند شروط إنتاج الدلالة من خلال تحليل البنيات ومستويات البناء للخطاب الاجتماعي.

## أولًا: موقع الدراسات السياسية من الخطاب

ركزت الدراسات المقترنة بدراسة الأفكار والأيديولوجيات السياسية[114] على الدراسات التيماتية أو دراسة الوحدات المعجمية[115] (تواتر المفردات) المستعملة والصور التي يمكن من خلالها استنتاج المواقف الاجتماعية والسياسية. لذلك، فإن اتجاهات اللسانيات، مثل التوزيعية والدراسات المعجمية والحجاجية، هيمنت على هذه المقاربات. إن طبيعة المقاربة المنهجية في هذه الحقول تقوم بشكل رئيس في التحليل على وحدات مثل الكلمة أو الحقول المعجمية أو الجملة. وعلى الرغم من قدرتها الإجرائية على استجلاء الجانب التيماتي، فإنها لم تهتم بعنصر بالغ الأهمية في هذا النوع من الدراسة، وهو الاشتغال الشمولي للخطاب الاجتماعي.

لذلك، فإن الخطاب الذي مثل مركز اهتمام بالنسبة إلى علماء الاجتماع والمنشغلين بالخطاب السياسي عمومًا، سيتخذ بعدًا آخر داخل السيميائيات الخطابية. سيهتم هذا الأنموذج بالخطاب بصفته موضوعًا للمعرفة في سياق إشكالية تهتم بطبيعة اشتغال علائق واستراتيجيات السلطة.

**1 - سيميائيات الخطاب السياسي: الموضوع**

اهتم الباحث إريك لاندوفسكي (Eric Landowski) في سياق اتساع مجال الدرس السيميائي بالخطاب السياسي. ترسخ أنموذج السيميائيات السردية عند القارئ بصفته أنموذجًا لوصف المعنى في النص السردي عمومًا، مثل الحكاية الشعبية أو الخرافة، غير أن جيل السيميائيين ما بعد غريماس سينفتح بهذا الأنموذج على خطابات أخرى، مثل الخطابات الأهوائية والبصرية أو التشكيلية، ومن بينها الخطاب الاجتماعي. وفي هذا السياق تندرج نظرية إريك لاندوفسكي. نظرت

مقاربته للخطاب السياسي بصفته موضوعًا إلى المعرفة من حيث مكوناته؛ ذلك أن تحليل الخطاب يتضمن عناصر مكونة:
- المكون المعجمي (الكلمات وتواترها، الحقل المعجمي).
- المكون التركيبي (الذوات الفاعلة التي تنجز الأفعال القادرة على إحداث التحولات).
- القيم التي يختزنها (منظومة القيم التي يحيل عليها الخطاب).
غير أن المقاربة لا تقف عند هذه المكونات التي شكلت مستويات تحليل في مقاربات أخرى، بل اعتبرت أن الخطاب السياسي يجد له موقعًا داخل إشكالية العلاقات والاستراتيجيات داخل حقل[116] السلطة. فبصرف النظر عن هذه المكونات التي تعد ثوابت تكوينية في الخطاب، سينصب اهتمام السيميائيات على الخطاب من حيث قدرته على «الفعل» وعلى التسخير «لإنجاز الفعل».
يتم «الفعل» أو التسخير «لإنجاز الفعل» بتغيير العلائق بين الفاعلين في قطبية التواصل الخطابي. إن الميسم «السياسي» للخطاب لا يعود إلى المعيار الدلالي وحده، أي أن إقراره لا يتحقق حينما يتحدث الخطاب عن الشأن السياسي فحسب. يتحدد الخطاب السياسي بما يستطيع أن يقوم به من أفعال اجتماعية محولة للعلاقات الذاتية، أي أفعال الذوات الفاعلة التي تستطيع أن تغير العلاقات والوضعيات. إن فعل الذات الجماعية في ثورات الربيع العربي، على الرغم من تعدد التسميات (الزلزال السياسي، التسونامي السياسي)[117] والتحفظات حول النتائج، سيغير الوضعيات ويحدث تحولات على مستوى البنيات الاجتماعية، كما على مستوى السلطة.
تفضي هذه الأفعال الاجتماعية المحولة إلى التحديد، على مستوى الخطاب، لمجموعة من الذوات والأفعال: الذوات التي لها سلطة تناول الكلمة.
تحدد هذه الأفعال الاجتماعية المحولة مجموعةً من الواجبات (واجبات الفعل)؛ ففعل المقاومة في الخطاب السياسي الفلسطيني مثلًا يدخل ضمن جهة الواجب/واجب الفعل الذي تفرضه أخلاقيات الالتزام بمبادئ الثورة والتحرير. كما يخلق الخطاب السياسي لدى المُتلقي أفقًا للانتظار تجسده المطامح والآفاق السياسية والمشروع الذي يتطلع إليه المُتلقي.
تسهم الأفعال في تأسيس مقولة الثقة عند الذوات التركيبية. يتأسس التواصل في الخطاب السياسي على «عقد الثقة» بين الفاعلين في إنتاج الخطاب، المنتج والمتلقي.

### 2 - الخطاب السياسي: فضاء للتفاعلات

وفق هذا التصور، لا يمكن أن نكتفي بالنظر إلى الخطاب السياسي بصفته تواصلًا قائمًا على مجموعة من «الإرساليات»التي ينقلها الباثّ إلى المتلقي كما يبين ذلك التصور الكلاسيكي للتواصل عند رومان ياكبسون، بل تنظر هذه المقاربة إلى الخطاب السياسي بصفته صيرورة ترمي إلى استيعاب التفاعلات بين الذوات الفردية والجماعية التي يتضمنها الخطاب. إن مقاربة لاندوفسكي إلى الخطاب بصفته فضاء للتفاعل تسمح بالابتعاد عن الوصف الحدسي، وتحليل شروط وجود السلطة وشروط ممارستها.

### 3 - بناء العلائق

يعتبر لاندوفسكي أن ما تهتم به المقاربة لا يعد محددًا سلفًا، سواء تعلق الأمر بالحقل الاجتماعي أو بواقعية العلاقات الاجتماعية. إن كل أنماط الحضور الاجتماعي أو السياسي أو القانوني تحضر بالنسبة إلى المحلل مثل «فضاءات مستقلة» يجب أن تبنى لتصبح العلاقات بين الفاعلين الاجتماعيين الذين يشملهم الخطاب حاملة لدلالة. يفضي هذا التصور إلى طرح إشكالات نظرية تتعلق بثلاثة مستويات:

- المستوى الدلالي: يتعلق الأمر بتحديد وتنظيم القيم والموضوعات الدالة التي يتم تداولها داخل الخطاب الاجتماعي.
- المستوى التركيبي: يقترن بأنماط العلائق والتحولات التي تحدث بين الذوات، خصوصًا أن هذه التحولات تحدد طبيعة تحولات القيم وشكل تداولها بين الذوات.
-المستوى التداولي: يرتبط بشروط تبني المكونات البنيوية من لدن الذوات الواقعية على مستوى المعيش الاجتماعي.

تمثل هذه المستويات التي يطرحها التصور القاضي ببناء العلائق بين الفاعلين داخل الخطاب وصفًا ملائمًا ومتماسكًا لعناصر الخطاب الاجتماعي، كما أن الاعتماد على هذه المستويات يسهم في تشييد «الحياة الاجتماعية» بصفتها صيرورة داخلية.

## ثانيًا: خطاب الرأي العام - بنية التفاعل

في سياق بنائه أنموذجًا لتحليل التفاعل الحاصل بين الأطراف المنتجة للخطاب الاجتماعي، سينكب لاندوفسكي على أحد تجليات هذا الخطاب، وهو مسألة الرأي العام[118]، حيث سيدرس كيفية تجلي هذا الترهين على المستوى الخطابي.

على المستوى المنهجي، يلاحظ أنه يمكن التمييز بين اتجاهين بالنسبة لمقاربة الرأي العام: **الأول**، يستفسر عن صيغة وجود وشروط ظهور الرأي العام، ويتعلق الأمر بالباحثين في مجال علم الاجتماع؛ و**الثاني** يبرزها بصفتها ظاهرة محققة، ويهم هذا الاتجاه رجال الصحافة والفاعلين السياسيين الذين يعتبرون أن الرأي العام يلهج، في الواقع، بآرائهم. يتعلق الأمر باتجاه تنبُّؤي.

يطرح مفهوم الرأي العام أسئلة مفهومية نظرًا إلى العدد الكبير من المعاني والدلالات التي يمكن أن يشير إليها، وتتمثل في السؤالين الآتيين:
- يطرح المفهوم مسألة المعنى في علاقته بـ «الواقع التجريبي»: هل يحيل على شيء ملموس وعلى مرجعية محددة ودقيقة؟
- هل ترتهن دلالة المفهوم «بشروط» استعمال المفهوم؟

يعد مفهوم «الرأي العام» بالنسبة إلى سيميائيات الخطاب الاجتماعي، على مستوى «الواقع السيميائي اللساني»، مفهومًا محققًا، بمعنى أنه لا يعد مفهومًا عديم المعنى[119]. لذلك، فإنها لن تقف عند المعاني والدلالات المختلفة للمفهوم، وتحليل تعددها في علاقته بمعايير «العلمية»، لكن الموضوع الرئيس يتحدد في كونها ترمي إلى محاولة فهم استمرارية استعمال المفهوم داخل الخطابات الاجتماعية-السياسية، أو بمعنى آخر البحث عن كيفية تحليل الوجود السيميوطيقي للرأي العام.

يحيل مفهوم «الرأي العام»، بصفته ذاتًا جماعية، على الأقل: على دلالتين:
- يبدو مفهوم الرأي العام في بعض الأقوال بصفته فاعلًا أساسيًّا يضطلع بدور، كما أن الأمر يتعلق بشخصية في رواية.
- في معنى ثانٍ، يبدو أنه يمثل أحد المتحدثين في الخطاب، ويضطلع بدور المتحدث-إليه الذي يتوجه إليه الخطاب. في الحالتين، يتضح أن مفهوم «الرأي العام» يمكن أن يتمظهر على مستويين من الاشتغال السيميائي:
- يتبدى بصفته فاعلًا ينخرط في خطاطة الأفعال السردية.

- ينخرط أيضًا في فعل التلفظ بصفته متلفظًا أو متلفظًا-له.
بناء على هذه العناصر، يجب تحليليًّا الإلمام بوظيفتين للمفهوم: وظيفة سردية ووظيفة خطابية تلفظية. للوقوف عند الوظائف السردية والخطابية، يعتمد لاندوفسكي متنًا موحدًا يتكون من الفقرات السياسية ليوميتين تتميزان بالظهور القوي في المشهد الصحافي الفرنسي[120].

**1 - الخطاب السياسي ومكونات الدراما السياسية: الرأي العام - الطبقة السياسية**

لتشييد أنموذج يحلل مفهوم الرأي العام، سيستند لاندوفسكي على مفهوم الدراما، كما يحضر في التنظير المشهدي والمسرحي. ينطلق من تصور مفاده أن الرأي العام يمكن أن يخضع لصيرورة المسرحة التي تنجز داخل إطار دراما سياسية عامة. أصبحت مقولة الرأي العام خلال القرن التاسع عشر حاضرة بقوة، وشكلت «قوة صاعدة»[121] تتسم بسيادة مكنتها من القيام بأدوار المساءلة والمراقبة تجاه السلطة والممارسات والمسلكيات الجماعية والشؤون العمومية.
يستثمر لاندوفسكي مكونات الدراما ليتحدث عن «المسرح السياسي» الذي تتماثل مكوناته مع مكونات المسرح الإغريقي. لقد أصبح المسرح السياسي منظمًا حول عنصر جديد يتماثل والجوقة بصفتها أحد مكونات الدراما. وتتحدد مظاهر التشابه على مستويين: المستوى **الأول**، وظيفة المراقبة والمساءلة، وتتضمن القدرة التأويلية لذات جماعية تحتل موقع الملاحظ؛ والمستوى **الثاني**، التنظيم الفضائي للمسرح في أثينا، ويقوم أيضًا على التمييز بين المشهد المسرحي والجوقة، حيث تلاحظ الجوقة تحولات الفعل وتقوم بوظيفة التعليق على هذا الفعل لفائدة المتفرجين الجالسين على المدرجات. الأمر نفسه نجده في المسرح السياسي المعاصر؛ فالتنظيم الأيديولوجي الذي يحايث مسرحة الحياة السياسية من لدن وسائل الإعلام يهدف إلى تشييد انفصال بين طبقة من الذوات الفاعلة تتمثل من جهة في:
- الأبطال.
- الطبقة السياسية (تتكون من الحاكمين والهيئات القيادية للأحزاب والقيادات النقابية وأرباب العمل والأطر التكنوقراطية العليا).
- الرأي العام، بصفته هيئة شاهدة تعاين «الفرجة»، وتؤول دلالتها، حيث تقوم بذلك لفائدتها أو لفائدة العموم، الذي يمثل ترهينًا يتأطر على مستوى ثالث.
يفصح هذا «الفعل التأويلي»، مبدئيًّا، عن آراء هذا الرأي العام. إن ارتكاز هذا الفعل على أفعال وسياقات الحياة السياسية يجعل الرأي العام يحتل موقع الباحث أو عالم السياسة بطريقته الخاصة. كما أن موقع الرأي العام يتسم أيضًا بطابع «سياسوي»؛ إذا كان الرأي العام لا يستطيع أن يدخل الحلبة مثل الممثلين أو مثل ممثلي الطبقة السياسية، فإنه يسعى إلى تسخير هذه الذوات وجعلها فاعلة، معتمدًا في ذلك على القدرة الإقناعية التي يتمتع بها.

**2 - الرأي العام: ذات عارفة وموضوع معرفة**

سيصبح الرأي العام بهذه القدرات، أي تسخير الذوات من أجل إنجاز الفعل، والقدرات الإقناعية التي يزاولها، قادرًا على ترسيخ خط معين على مستوى الحياة السياسية. لذلك، يتحول الرأي العام، من هذا المنظور، إلى قوة. وبما أنها قدرة تُلاحَظ، فإن الرأي العام يصبح، بدوره، تحت المجهر، قابلًا للملاحظة، خاضعًا للاستطلاع بصفته حقلًا واسعًا من القدرات والقوى التي يجب تصويب مساراتها. إن الرأي العام يتحول من ذات عارفة إلى ذات تصبح موضوع معرفة. سيستند لاندوفسكي إلى الدراما اليونانية لدراسة مسألة توزيع الأدوار والسلطات.

استنادًا إلى المرجعية الثلاثية في النسق الدرامي: المشهد المسرحي؛ الجوقة؛ والمتفرجون؛ لا يمكن اقتراح ثلاث طبقات من الفاعلين السياسيين توجد بينها فروق واضحة؛ في مقابل «الطبقة السياسية»[122]، لا توجد ترهينات توازي مثلًا الجوقة (التي يمكن أن تكون الرأي العام بصفته ترهينًا مستقلًّا)، والمتفرجين من جهة أخرى (الذين يمكن النظر إليهم مثل «العموم» الذي يختلف عن طبقة الرأي العام). ما يوجد في مقابل «الطبقة السياسية» هو فاعل واحد يتكون من عناصر جزئية: المجتمع المدني، «المحكومون». لكن هل يمكن اعتبار أن مفهوم الرأي العام يعد فحسب مرادفًا للمفاهيم الأخرى الرائجة في الخطاب الصحافي والتي تحيل عامة على مجموع «المحكومين»، مثل: أغلبية الفرنسيين، أغلبية المواطنين، الناخبين، العموم؟

إن الملفوظات الرائجة في الخطاب الصحافي، يمكن أن تضيء تحديدات المفهوم: «خلال ثلاثة أعوام، لن يكون رئيس الدولة في مواجهة الناخبين، لكن في مواجهة الرأي العام، الذي تستطلع آراءه المؤسسات، والذي يتم التعبير عنه من لدن الصحافيين. إنه هو من يتوجه إليه رئيس الدولة»[123].

بناءً على ملفوظات الخطاب الصحافي في وصف مكون الرأي العام، يمكن التمييز بين ثلاثة ترهينات تمثل موضوعات سيميائية، كل واحد يتميز بوجوده السيميائي المستقل:

- الطبقة السياسية.
- العموم: يمكن أن يتضمن ذواتًا متعددة (الفرنسيون، الناخبون، السكان).
- الرأي العام: وهو ترهين لا يتضمن ضرورة العموم أو «الشعب».

تبين هذه التحديدات أولًا عدم التطابق الدلالي بين مفهومي «العموم» و«الرأي العام». لذلك، فإن المعيار الذي يعتمده لاندوفسكي للتمييز بين هذه المفاهيم، يتحدد على المستوى المنطقي:

- العموم: كيان موزع إلى عدد من الوحدات المتفرقة. إنه «جماع أفراد» فحسب.
- في مقابل هذه الكلية من الأفراد، يتحدد مفهوم «الرأي العام». إنه «كلية تشاركية» تسهم جماعيًّا في إنجاز فعل، ولا يمكن أن تحدد إلا بصفتها عاملًا جماعيًّا. كما يستند إلى معيار آخر هو معيار الصيغة الزمنية. فعلى مستوى الصيغة الزمنية، الذات الفاعلة، أي العموم، تتضمن الذات الجزئية («الناخبون»)، وهي الذات التي تسهم زمنيًّا في تشييد كينونة الطبقة السياسية. إنها تنجز الفعل الذي يجعل هذه الطبقة كما هي. على مستوى آخر، المدة الزمنية الفاصلة بين الاستحقاقات تفقد هذه الذات قدراتها على تشكيل كينونة الذوات، ويبقى المجال مفتوحًا أمام الذات، أي الرأي العام، للضغط على الطبقة السياسية وتسخيرها من أجل الفعل.

**3 - المواقع في خطاب الفرجة السياسية**

قياسًا على مكونات الخطاب المشهدي، حين لا يكون مكون «الطبقة السياسية» في مواجهة العموم، بشكل مباشر، يصبح في حاجة إلى ترهين آخر، هو ترهين «الوسطاء» الذين يشخصون العموم. غير أن وظيفة الوساطة لا تتحقق اعتمادًا على مكون واحد، بل تتوزع من خلال صورتين تجدان مرجعيتهما في الهيكل العام للخطاب المشهدي في الدراما اليونانية:

- تمنح معمارية الدراما اليونانية، إلى جانب الجوقة، موقعًا مهمًّا لرئيس الجوقة، وهذا ما يؤسس وساطة جديدة بين المشهد المسرحي ومدرجات المتفرجين.
- تحايث هذا النسق المشهدي بمكوناته سيرورة تحويل الحياة السياسية إلى «فرجة»، وهي تشيد نوعًا من التوازي بين مكونات المشهد المسرحي والحياة السياسية كما في الجدول (3-1)[124] أدناه.

# الجدول (3-1): التوازي بين مكونات المشهد المسرحي والحياة السياسية

| المشهد المسرحي | الجوقة | | المدرجات |
|---|---|---|---|
| فضاء اللعب | الجوقة | رئيس الجوقة | المتفرجون |
| الطبقة السياسية «الحاكمون» | الرأي العام | لسان حال الرأي العام | العموم «المحكومون» |

**أ- الترهينات الوسائطية**

قياسًا على النسق المشهدي، يدمج الأنموذج وساطةً وظيفية بين «الحاكمين» و«المحكومين»، تقوم على صورتين (Figures) متمايزتين: الرأي العام، ولسان حال الرأي العام.

إن المعيار الوظيفي هو الذي يسمح بالحديث عن صورتين تلعبان دور الوساطة بين الطبقة السياسية والعموم: فالرأي العام يقوم بوظيفة الإقناع باسم «الشعب» الذي يقوم بتشخيص دوره على مسرح الحياة السياسية. يرمي خطاب الرأي العام إلى تسخير الطبقة السياسية من أجل إنجاز أفعالٍ تخدم مصلحة العموم. أما لسان حال الرأي العام، فينجز وظيفة تأويلية؛ يطلع «الحاكمين» على ردات فعل العموم، خصوصًا على أفق انتظارهم وتطلعاتهم. ومن جهة أخرى، يفسر للعموم دلالة الرهانات والأفعال المنجزة على خشبة المشهد السياسي.

ما يميز هاتين الصورتين هو القدرة الخطابية؛ فالرأي العام، كما هو الحال أيضًا بالنسبة إلى لسان حال الرأي العام، يتميز بقدرته على إنتاج الخطاب؛ إنها ذوات متكلمة، وهو المعيار الذي يميز بين هذه الذوات وبين الترهين الآخر: العموم، الذي يكتفي بالتلقي فحسب. إن اكتفاء العموم بالتلقي يحيل، ضمنيًّا، على صمت هذا المكون، وهو صمت يفسر بانبجاس خطاب «الرأي العام»، في سياق مسرحة التواصل الاجتماعي[125].

**ب- وظائف الذوات الوسيطية**

إن انفراد الرأي العام ولسان حال هذا الرأي، بالقدرة الخطابية، يجعلهما يقومان بوظيفة ربط مزدوجة:

- يتوجهان إلى «المشهد السياسي» لمساءلة الطبقة السياسية باسم من يمثلونهم: العموم.
- يتوجهان أيضًا إلى العموم في «المدرجات» لربط صلات الحديث معه.

يمكن، من خلال هذه العلائق الرابطة بين العناصر العاملية، أن نستنتج الخصائص الآتية للوجود السيميائي للرأي العام:

- ليتشكل ترهين الرأي العام ويصبح متميزًا بوجود سيميائي، يجب أن يجد الفاعلون السياسيون في مواجهتهم ذوات تتميز بقيمة: الاستطاعة: تستطيع أن تمثل «الشعب»، كما تستطيع أن تسند الفعل الجاري على المشهد الدرامي، كما ينظر إليه العموم.
- من خلال وظائف الذوات الوسيطية، يتضح أن الرأي العام ينجز نوعين من الأفعال: **الأول**، أفعالٌ تتجه نحو «فعل» الأبطال الفاعلين فوق خشبة المسرح السياسي، حيث تحاول أن تسخرهم

من أجل إنجاز أفعال لصالح العموم؛ والثاني، أفعالٌ تتجه نحو «المستمعين»، تخاطب قناعات العموم.
يصبح الرأي العام، من هذا المنظور، فاعلًا يتسم بالقدرة والاستطاعة. إنه قوة قادرة على تسخير الذوات والفاعلين الآخرين على مسرح الفعل السياسي.
**ج- الصيرورات السيميائية: فعل الرأي العام**
حاولت العناصر النظرية السابقة تأطير مفهوم الرأي العام بصفته ذاتًا في علاقتها بذوات أخرى مجاورة: الطبقة السياسية، والعموم في سياق الخلفية النظرية للدراما المسرحية.
غير أن النظر إليها أيضًا بصفتها مفهومًا إجرائيًّا يكشف عن طبيعة العلاقات على مستوى الصيرورات السيميائية-اللسانية، أي كيف تتحول من صورة في سياق التواصل الاجتماعي إلى فاعل.
تندرج الصيرورة السيميائية-اللسانية ضمن خطابات الصحافيين والفاعلين السياسيين. يمكن النظر إلى هذه الصيرورات السيميائية من خلال مستويين: مستوى الملفوظ المنجز، ومستوى التلفظ الذي يعد فعلًا ينتج الملفوظ.
- مستوى الملفوظ: يمكن أن يختزل الخطاب الاجتماعي - السياسي إلى إنتاج محكيات وإلى توليد أمشاج سردية، يمكن أن تتطور وتتوسع وتهدف إلى بناء نوع من «التاريخ للحاضر»، أي تقديم قراءة معينة تكون نتيجة لوظيفة التأويل، وذلك بواسطة فاعلين إجرائيين سرديين، والرأي العام الذي ينظر إليه الأنموذج بصفته صورةً في علاقته بالمكونات العاملية الأخرى يصبح جزءًا من مكون الفاعلين الإجرائيين.
- مستوى التلفظ: يتحول فيه الخطاب الاجتماعي - السياسي إلى فاعلٍ إجرائي خطابي يعتمد على مجموعة من الصيغ مثل: النداء، الأمر، التحذير، وذلك في سياق استراتيجيات إقناعية تتوجه إلى «المحكومين» من أجل ترسيخ قناعات لديهم، وتغيير مسلكياتهم وأفعالهم في علاقتهم «بالمحكومين».
يسمح النظر إلى الرأي العام من خلال هذين المستويين، منهجيًّا، بمقاربة الذات: الرأي العام، من منظورين: موقع الرأي العام بصفته فاعلًا رئيسًا في محكيات التسخير التي يمكن أن توضح للعموم ما سيقوم به من أجل تسخير الطبقة السياسية للقيام بأفعال في مجال الحقل السياسي. ومن جهة أخرى، موقع الرأي العام بصفته فاعلًا داخل سيرورة إنتاج الخطابات التسخيرية التي تسخر من أجل الفعل وتغير المسلكيات، بما فيها مسلكيات العموم.
## 4 - الرأي العام: من صورة إلى فاعل إجرائي
يتحدد الرأي العام في علاقته بالمكونات التي يتضمنها المشهد السياسي بصفته صورة تسهم في التواصل الاجتماعي، غير أنه يكتسب موقعًا داخل التعالقات العاملية، حيث يصبح فاعلًا إجرائيًّا يمكن الانطلاق لبنائه من هذا المنظور، من القيم الجهية التي تميزه، ومن بينها المعرفة.
يلاحظ هذا التصور أن المعرفة عند الناطق باسم الرأي العام والمعرفة عند الباحثين في مجال استطلاعات الرأي تختلف بالنسبة إلى الموضوع نفسه: يقترن خطاب البحث الإحصائي بمعالجة المعطيات الإحصائية. أما خطاب الناطق باسم الرأي العام فينحو منحى الوصف والتقييم النوعيين.
حين يحدد الرأي العام من خلال الملاحظة الإحصائية، يظهر بصفته قوةً يمكن قياسها والتنسيق معها من أجل تحديد الاستراتيجيات السياسية، وحين يحدد بصفته كلية غير قابلة للتجزئة، فإنه يظهر بصفته «حكمًا» له القدرة على التدخل في الاختيارات القيمية الأساسية. ويعمل الناطق باسم

الرأي العام، أي الصحافي أو الفاعل السياسي، على توضيح هذه الاختيارات. كل منظور من المنظورين يكسبه استثمارًا جهيًّا محددًا: المنظور **الأول** الذي يرى للرأي العام بصفته قوة، يجعل هذه القوة قابلة للقياس. أما المنظور **الثاني**، فيجعل ما يقود هذه القوة هو قيمة الإرادة.

يبدو الرأي العام، وفق هذا الاستثمار الجهي، مثل ترهين يمسك بالقرار السياسي: بمعنى أن الفعل السياسي عند السلطات يرتهن بإرادات الرأي العام-الحكم، الذي يقوم بإملاء الأفعال التي يجب أن تنجزها «الطبقة السياسية». إن تدخلات الرأي العام، وفق هذه السيرورة، تحدد الهوية العاملية للرأي العام، أي قدرته على الفعل، فهو ينهض من جهة بدور الباث الذي يحدد الواجبات: واجب الفعل، أي الأفعال التي يجب أن تنجزها السلطة؛ ومن جهة أخرى، يتحدد بصفته مساعدًا، يمنح القدرة للسلطة التي توجد بين أيديها مقاليد الحكم.
حين يتأسس الرأي العام بصفته عاملًا سيميائيًّا، مستثمرًا من خلال الإرادة، يصبح قادرًا على أن يقترن بعلائق مع الذات الفاعلة، أي الطبقة السياسية. يفضي التعالق بين العاملين إلى أنماط متعددة من العلاقات، ذلك أن الوحدة، أي الرأي العام، حين تخترق الخطاب الصحافي أو خطاب الفاعل السياسي، فإنها تسهم في تكييف شروط الفعل أو الاستطاعة الخاصة بكل الفاعلين في الحقل السياسي. يتعلق الأمر بباث تركيبي يضطلع بمهمة تسخير ذوات أخرى من أجل الفعل. لذلك، فإن «الرأي العام»، يمكن أن يحتل ليس موقع الباث فحسب، لكن يمكن أن يحتل أي موقع من المواقع التي توجد بينها علاقة تكامل: - لا - باث. - ضد الباث. - لا- ضد الباث. كل مظهر من هذه المظاهر العاملية، توافقه، في علاقته بالطبقة السياسية، وظيفةٌ محددة[126]:

| | |
|---|---|
| الرأي العام: باث<br>«الطبقة السياسية تتبع الرأي العام» | الرأي العام: ضد-الباث<br>«الطبقة السياسية تخدع الرأي العام» |
| الرأي العام:<br>لا - ضد الباث «الطبقة السياسية تتحدى الرأي العام» | الرأي العام:<br>لا - باث «الطبقة السياسية تواجه الرأي العام» |

**أ - الوظيفة الأولى: الطبقة السياسية تنصت للرأي العام**

لا شك في أن اقتحام مقولة «الرأي العام» للخطاب السياسي يندرج في سياق سيرورة عامة هي سيرورة تحديد المقولات الأساسية للمتخيل السياسي. وتقترن هذه المقولة بإبيستيمولوجيتين سياسيتين متمايزتين: ترتبط **الأولى** بالنظرة القانونية-السياسية التي هي نظرية التمثيل في بعدها الكلاسيكي، ويمثل فيها كيان «الأمة» العماد الأساسي لوضع القوانين؛ وترتبط **الثانية** بمكون «الرأي العام» الذي أصبح يهيمن على المشهد السياسي، كما تكرس ذلك وسائل الإعلام، حيث لا ينبع القرار السياسي من «إرادة وطنية»، لكن تغلب نزعة الاستجابة «للتطلعات» الملموسة لعامل جماعي أصبح حاضرًا بشكل ملموس على المستوى السيميائي، مثل «ذات تصويرية»: الرأي العام.
إن هذا التحول على مستوى تمظهرات الذات يعكس أيضًا تحولًا من خطاب إلى خطاب: من خطاب المشروعية القانونية الخالصة إلى خطاب اجتماعي يضفي الشرعية على القرارات السياسية

التي تنجز بشكل آني ولحظي.

بناء على هذين المظهرين للباث، يخلص الباحث إلى أن العلاقة بين الباث المجرد (الأمة) والباث التصويري (الرأي العام الذي يضطلع بالتحكيم الاجتماعي حول القرار السياسي) يمكن أن تتخذ مظاهر متعددة:

- العلاقة بين نمطي الباثين يحكمها التكامل.
- مجالات تدخل العاملين يسمها التداخل.
- النمط الثالث من العلائق يتميز بهيمنة «الرأي العام».

تفضي هذه العلاقة إلى محو ترهين «العقل القانوني»، المبلور للقوانين، ويصبح البحث عن «التوافق الاجتماعي» هو منبع كل تعليل للاختيارات السياسية. يبرز ذلك هذا المتن من الخطاب الصحافي حول مسألة حذف عقوبة الإعدام: «يتعلق الأمر بإشكالية مجتمع (...) يجب أن ينشأ التوافق (...) إني غير متأكد من أن الظرف ملائم (...) يجب القيام باستطلاعات للرأي العام»[127].

إن هيمنة الرأي العام كباث تجعل الفرجة في الحياة السياسية برمتها تصبح حاملة سمة «التوافق الاجتماعي» وذلك من خلال مجموعة مؤشرات:

- يصبح فعل «الطبقة السياسية» مرتهنًا بالواجب: واجب استشارة الرأي العام لانتقاء القيم وتحديد البرامج السياسية.
- يرتهن فعل الطبقة السياسية، داخل سيرورة الزمن، بتقييم الرأي العام والأحكام التي يصدرها، لأن الرأي العام يصبح ذاتًا تصويرية حاملة خصائص الذات «المؤنسنة»، مثل: الأهواء والانفعالات. فإن الطبقة السياسية ملزمة بمراعاة وباستباق ردات فعل هذا المكون داخل المشهد السياسي. إن معرفة ما يمكن أن يثير هلع الرأي العام، في هذا السياق مثلًا، يعد من بين احترازات الفاعل السياسي. لا شك في أن استباق هذه الأبعاد الأهوائية والانفعالية التي تتمظهر من خلال الأفعال وردات الفعل والمشاعر التي يتم التعبير عنها للرأي العام، يحدد ملامح الفعل السياسي الذي يتدخل فيه التكتيكي والمنطقي.

**ب- الوظيفة الثانية: الطبقة السياسية تتحدى الرأي العام**

في مقابل العلاقة الأولى بين الرأي العام والطبقة السياسية، يتشكل نمطٌ آخر من الأخلاقيات السياسية: «واجب هؤلاء الذين اختارتهم الأمة للحكم ليس الاقتفاء الأعمى للرأي العام، لكن توجيهه، استباقه، بل [.. ] تعنيفه»[128].

من خلال هذا المتن المصغر، تبدو الذات - الأمة، ذاتًا تحتل موقعًا مركزيًّا، لذلك لا تدخل في علاقة تكامل وظيفي مع الرأي العام. ما يربط بين الذاتين هو العلاقة السلمية التي تهيمن فيها الذات - الأمة. وفق هذه العلاقة، لا تخضع «الطبقة السياسية» لذات من الذاتين لكنها تتبع الذاتين:

- من جهةٍ، الذات - الأمة هي التي تختار من يحكمها، وهي التي تحدد ملامح توجهات الفعل السياسي.
- من جهة أخرى، المرسل الاجتماعي الذي يمثله الرأي العام. تكمن وظيفته إما في مساندة القرارات السياسية أو في تقييم إنجازات «الأبطال» المكلفين بالحكم.

**ج- الوظيفة الثالثة: الطبقة السياسية تخدع الرأي العام**

على الرغم من أن الرأي العام يتحمل داخل هذه الخطاطة وظيفة المرسل لأنه يعد مصدر تحديد الواجبات (ما يجب أن يفعل)، وينهض بوظيفة تسخير الفاعل السياسي، أي حثه على إنجاز

الأفعال، فإنه يمكن أن يضطلع بدور مخالف لدور المرسل. يفرض هذا التحول استثمارًا جديدًا للرأي العام من حيث قدراته الجهية المقترنة خاصة بقدرته على الإدراك والتأويل: تكون ذات الرأي العام في هذا الموقع التركيبي متسمة بـ«اللا-معرفة» نتيجة حياد الفاعل السياسي الذي يجعل الرأي العام يعتقد في نوع من الأوهام أو يقوم بإنجاز، بشكل قصدي، فعل اعتقادٍ خادع. تتخذ هذه الصيغة شكلين سرديين: يتمثل **الأول** في الديماغوجية، أما **الثاني** فيتجسد بالتسخير، وهو حث الفاعل على إنجاز الفعل.

يقترن الشكل الأول بالفاعل السياسي وهو في حالة «هشاشة»، حيث يحاول أن يمنح صيغة وجوده بعدًا؛ إنه يعضد وضعه الاعتباري الخاص: الاستمرار في السلطة السياسية أو الوصول إليها من دون إيلاء رهانات الفعل السياسي أي اهتمام. إنه يخضع للرأي العام، ليس بمنطق الإخلاص إليه بصفته مرسلًا عالمًا بالقيم، ومحددًا للواجبات، بل بمنطق «المجاملة».

**د- الوظيفة الرابعة: السلطة في مواجهة الرأي العام**

انطلاقًا من أنماط العلائق بين الفاعل السياسي والرأي العام، يمكن أن نلاحظ أن شكلين من هذه الأنماط يشيدان على أساس علائق تعاقدية: **الأول**، تكون فيه الطبقة السياسية مخلصةً لخدمة الرأي العام؛ أما **الثاني**، فتكون فيه الطبقة السياسية مدينةً لرأي عام يكون في البداية غير عالم بالقيم.

ما يميز هذه العلاقة هو «التوافق» الاجتماعي، الذي يعلل الفعل السياسي، ويكتسي بعدًا حقيقيًّا أو بعدًا قائمًا على الإيهام. في تقابل مع هذين النمطين، يمكن التمييز من خلال شبكة العلائق بين نمطين: النمط **الأول** هو الذي يتخذ صيغة التحدي بين السلطة السياسية والرأي العام ويكون اللا-توافق محدودًا ولحظيًّا لأن السيرورة تنتهي «بالتصالح» حول «حقيقة» لا تنازع حولها؛ أما النمط **الثاني** فيتخذ صيغة المواجهة، حيث تتغير طبيعة العلائق الجدلية: لا نكون أمام مواجهة بين مكونين حول الشأن السياسي، لكن المواجهة تكتسي، على المستوى البراغماتي، صراعًا بين قوتين متعارضتين: قدرة السلطة السياسية تدخل في علاقة مواجهة مع قدرة الرأي العام.

## 5 - البعد التواصلي: الرأي العام ونسق التواصل

حاولت العناصر السابقة تأطير الذات التركيبية: الرأي العام، في سياق العلاقات السردية التركيبية بين الذوات الأخرى وخاصة الطبقة السياسية. غير أن «الرأي العام» يحتل أيضًا مواقع تلفظية تتصل بالخطاب، بمعنى أن الرأي العام يتعالق مع الذوات المتكلمة، ذوات التواصل.

**أ- سلطة المتلفظ**

تصبح الذات مالكةً لسلطة الكلام والتلفظ، انطلاقًا من أنها تتكلم باسم الرأي العام أو تتحدث بشكل عالم عن الرأي العام ودوره في الممارسة السياسية. تصبح هذه الوحدة المعجمية: الرأي العام، مؤشرًا على القدرة الخطابية لمن يستعملها، بل تصبح دليلًا على «تسييس» الخطاب.

**ب- مسرحة اليومي السياسي**

أقامت نظرية الرأي العام تماثلًا بين إجرائيات مسرحة اليومي السياسي وإجرائيات الفعل المشهدي الدرامي، غير أنه في كلتا الحالتين، الجوقة والرأي العام، لا بد من ملاحظة أن المكون الخيالي الذي يمنح لكل عنصر الوجود السيميائي من دون الإحالة على أي بعد واقعي، هو الذي يضفي سمة الواقعية على الفرجة.

**ج- استراتيجيات القدرة التلفظية**

في إطار هذا النسق، تسمح القدرة التلفظية التي يمتلكها الناطق باسم الرأي العام وهو يتشكل من مكونين -الصحافي والفاعل السياسي- باقتراح استراتيجيات متعددة:

- استدعاء الرأي العام هو محاولة تليين سلوك ذات أخرى، وذلك باستباق الأحكام والتقييمات التي يمكن أن يقدمها عاملٌ جماعي ملاحظ. إن المتكلم بحسب الأفعال التي يريد أن يوجه بها المتحدث-له، سواء أكانت التسخير من أجل الفعل أو المنع من الفعل الذي يمكن أن يكون حليفًا له أو منافسًا سياسيًّا، فإن المتحدث ينسب للرأي العام الذي يشكل بالنسبة إليه المرجعية والضامن مجموعةً من المواقع التي توافق استراتيجيته في التسخير. إن السيناريوات المختلفة التي يمكن المتحدث أن يصوغها في إطار التواصل تتحول عمومًا إلى آليات للتسخير.

- استدعاء الرأي العام يمثل أيضًا آلية من آليات خطاب إضفاء الشرعية أو «شرعنة» الفعل السياسي. إن الذوات الفاعلة في المشهد السياسي لا يمكن أن تنحت لها موقعًا من دون الاستناد إلى صورة هي التي تكون وراء وجود وتحقق كينونة هذه الذات أو وراء الفعل الذي تمارسه داخل المشهد السياسي.

إن الفاعل السياسي الذي يقوم بوظيفة «التمثيل» ملزم بالبحث باستمرار عن تشييد وإعادة تشييد[129] هوية جماعية. إن الرأي العام يمثل من هذا المنظور صورة أساسية يمكن بواسطتها أن تتحدد، وأن تقاس أيضًا «شرعية» السلطة[130]؛ المتلفظ-له: تمثيل العموم.

يمثل الرأي العام، في سياق علاقته بالطبقة السياسية، أيضًا العموم. كما يوجه فعل السلطة ويضفي الشرعية على خطابها، ويقوم بوظيفة أخرى هي الوظيفة المشهدية: إن المتفرج («المحكومين»)، وهو يتابع كيف يسخر الرأي العام الحاكمين، يصبح شاهدًا على السيرورة التاريخية وهي تتحقق. لذلك، فإن الرأي العام يتحدد كما يمثل المتلفظ-له في الخطاب السياسي، أي العموم.

**خاتمة**

أشرنا في هذا الفصل إلى أن السيميائيات أولت الحياة الاجتماعية الاهتمام، غير أنها على المستوى المنهجي قاربت «الاجتماعي» مثل لغة نسقية. وبالنسبة إلى الخطاب السياسي، تمت دراسته في ضوء المناهج التي ارتكزت على تحليل «التيمات» أو على المقاربة المعجمية التي اهتمت بتواتر الكلمات وتردد الوحدات المعجمية. لذلك، فإن الدراسات اللسانية التوزيعية ومقاربات تحليل الخطاب المعجمية والإحصائية والآلية التي ازدهرت مع نظرية تحليل الخطاب الفرنسية هي التي غلبت على هذه الدراسات.

في مقابل هذه الاتجاهات في التحليل، مكنت السيميائيات السردية بأنموذجها النظري المتمثل في المسار التوليدي الذي يمثل «الاقتصاد العام» للنظرية وبإجرائيات التحليل التي اقترحتها من تقديم أنموذج لتحليل الخطاب السياسي من حيث التلفظ المقترن بإنتاج الخطاب ودينامية العلاقات بين الأفراد والمجتمع وآليات التسخير التي تجعل الأفراد ينجزون الأفعال التي تحقق التحول والتغيير.

(110) يمكن أن نقدم أنموذجًا لذلك في مرحلة أعمال رولان بارت الأولى التي انصبت على التمثلات الاجتماعية في أفق تفكيك دلالاتها، خصوصًا في كتاب أساطير ونسق الموضة:
Roland Barthes, Mythologies, collection Pierres Vives (Paris: Éditions du Seuil, 1957); Roland Barthes, Système de la mode (Paris: Éditions du Seuil, 1967).

(111) أعمال جون ماري فلوش حول الإشهار والتفاعلات الاجتماعية في مجال الدراسات السيميائية. يُنظر:
Jean-Marie Floch, Sémiotique, marketing et communication: Sous les signes, les stratégies, formes sémiotiques (Paris: PUF, 1990).

(112) تمثل ذلك في اكتمال أنموذج السيميائيات السردية كما جسده المسار التوليدي، يُنظر:
Algirdas Julien Greimas & Joseph Courtés, Sémiotique: Dictionnaire raisonné de la théorie du langage, Hachette université, langue, linguistique, communication, tome 1 (Paris: Hachette, 1979), p. 7.

(113) Eric Landowski, La Société réfléchie, la couleur des idées (Paris: Éditions du Seuil, 1989), p. 13.

(114) Ibid., p. 8.

(115) يُراجَع مقدمة هذا العمل الذي يقدم مقاربات تحليل الخطاب المتمثلة في المقاربة المعجمية والإحصائية المعجمية والآلية.

(116) Ibid., p. 8.

(117) سعيد بنسعيد العلوي، «العدالة أولًا: من وعي التغيير إلى تغيير الوعي»، مجلة تبين للدراسات الفكرية والثقافية، المجلد 2، العدد 5 (ربيع 2013)، ص 66.

(118) Landowski, p. 21.

(119) Ibid., p. 23.

(120) Ibid., p. 34.

يتعلقُ الأمر بيوميتي فيغارو ولوموند.

(121) Landowski, p. 25.

(122) Ibid., p. 27.

(123) Patrick Jarreau, «La Réunion de presse du président de la république,» Le Monde, 16/6/1978, dans: Ibid., p. 28.

(124) Landowski, p. 30.

(125) Ibid., p. 31.

(126) Ibid., p. 38.

(127) Daniel Tacet, «Abolition de la peine de mort,» Le Figaro, 17-18/6/1978, dans: Ibid., p. 40.

(128) Claude Mauriac dans:, Le Monde, 15-16/10/1978, dans: Landowski, p. 42.

(129) Landowski, p. 54.
(130) Ibid., p. 54.

# الفصل الرابع: الكليات في الخطاب السياسي

**مقدمة**

نتناول في هذا الفصل بعض المقولات التي تظهر في الخطاب السياسي على شكل كليات تتميز ببعديها الخطابي والثقافي وسنتناول بالدرس مقولتي الهوية والشعبوية. درست هذه المقولات في الخطاب السياسي من منظور حقل دراسات «تاريخ الأفكار»، حيث انصب الاهتمام على المضامين الاجتماعية والأيديولوجية لهذه المقولات.

غير أننا يمكن على مستوى الخطاب السياسي أن نحلل تجلياتها الخطابية من منظور المفاهيم الإجرائية التي اقترحتها السيميائيات السردية مثل المنظور الاختلافي، حيث تدرس هوية الذات في علاقتها الاختلافية بالذوات الأخرى بناء على أن الخطاب السياسي يتمظهر من خلال ذوات تتلفظ وتفعل، وبصفتها أيضًا صورة تشيد انطلاقًا من التراكم التصويري الذي يؤدي إلى ترسيخ تشاكلات دلالية.

## أولًا: الهوية في الخطاب السياسي

من بين العناصر التي تتخذ صيغة كلية من الكليات الثقافية وتسهم في إنجاز الخطاب عند الفاعلين في المجال السياسي، مسألة الهوية، وهي تهم الهوية الوطنية[131] ومدى تأثير هذه المقولة في بناء الخطاب السياسي.

يمكن أن يقارب مفهوم الهوية من منظورين[132]:

- مقاربة المحتوى، وتقف عند المضامين الاجتماعية والنفسية والأيديولوجية لمقولة الهوية.
- مقاربة صورة اختلافية، وتتحدد فيها هوية الذات كيفما كانت طبيعتها (فردية أو جماعية)، من منظور اختلافي، أي من خلال العلائق التي تربطها بذات أخرى وتميزها منها.

يمكن أيضًا إدماج عنصر آخر داخل هذه المقاربة التصويرية (Approche figurative) لإقامة التمايز وهو الهوية التي تشيد استنادًا إلى العلاقات الاستبدالية. يمكن أن تبنى هوية فاعل داخل الحقل السياسي من خلال السمات التي تميزه من عنصر آخر داخل النسق نفسه. على الرغم من أن هذا المبدأ يعد في الأصل لسانيًّا، حيث لا توجد في اللغة سوى اختلافات بحسب دو سوسير، فإنه أصبح يميز استراتيجيات التواصل عند الفاعلين السياسيين، خصوصًا حين يتعلق الأمر باستراتيجية التواصل عند الملتزمين باستشارة انتخابية معينة.

ستفضي هذه القاعدة في الوصف اللساني أولًا في مجال التسويق التجاري إلى آلية التموقع الاستراتيجي. إن الفاعل التجاري في مجال السوق يحاول على الدوام التميز من الفاعلين الآخرين من خلال فعل مزدوج[133]، يقوم على المحاكاة، وتقوم على شغل الفضاء نفسه الذي يشغله الآخر والنصيب نفسه من مداخيل السوق؛ والتمايز، وهو أن يشغل الفضاء نفسه لكن بطريقة مختلفة عن الآخر.

إن البحث عن الاختلاف يقود في مجال السوق إلى سيرورة أخرى هي التجديد والابتكار. هذه العناصر التي كانت في السابق خصائص لما يسمى «مجتمع الاستهلاك»، أصبحت أيضًا إجرائيةً في مجال الحقل السياسي، وتتجسد من خلال تبادل الأدوار اقتضائيًّا، ذلك أن موقع الفاعل[134] لا

يتحدد إلا من خلال الموقع الاختلافي الذي يشغله في علاقته بالآخر، وليس ضرورةً من خلال علاقته بما هو، أي من خلال مساره السياسي أو من خلال المشروع الذي يقترحه للمجتمع.
يمكن، من جهة أخرى، أن تقارب مسألة الهوية من منظور مركبي، بمعنى أنه يجب تحليل صيغة تشييدها داخل الزمن. يتوقف وجود الهوية أيضًا على تأطيرها ضمن محكي الحياة، بصفتها مسارًا من جهة وهدفًا للمستقبل من جهة أخرى.
يرتهن تشييد الهوية السياسية بالجدلية وبالتوازن[135] بين الهويتين الاستبدالية والمركبية، أي بين الهوية التي تحدد استنادًا إلى التمايز والتعارض بين عناصر النسق نفسها، والهوية التي تتأسس على الاستمرارية داخل الزمن والانسجام مع الذات ومع ما يكون عليه الفاعل في الحاضر، وما كان عليه في الماضي، وما سيمثل أفقًا للتعرف إليه.
تعد خاصية الجدلية والتوازن حاسمةً بالنسبة إلى تشييد الهوية السياسية؛ ذلك أن الفاعل يمكن أن يبلور «الاختلاف»، ويتميز من الآخرين بهوية سياسية قوية تجعله مختلفًا بوضوح عن الآخرين. غير أنه يمكن في الوقت ذاته أن يفقد جزءًا من محدداته وتصبح هويته مختلفة، بمعنى أنه لن يمكن التعرف إليه كما كانت تنظر إليه المجموعة التي تتماهى معه ومع صورته.
تشيد الهوية، من جهة، من خلال جدلية بين سكونية المعاد والمكرور وقوة العادات، أي من خلال الأفعال المنجزة داخل الزمن الماضي التي يتم وفقها رسم ملامح هوية الفاعل السياسي. من جهة أخرى، اعتمادًا على «مشروع الحياة»[136] الذي يحدده الفاعل السياسي في الزمن المستقبل، يكون مقترنًا باختيار منظومة من القيم. إن الطبع بحسب بول ريكور (Paul Ricœur) هو ماهية الشخص، أي جملة السمات الدائمة والمستمرة التي نتعرف إلى شخص ما استنادًا إليها.
يرتبط الطبع بالاستمرارية داخل الزمن وبترسب هذه السمات، في حين يمثل «الوفاء بالوعد» تحقيقًا للذات، كما يقترن بالتجديد، لأن المقصدية تعد فيه بالأساس أخلاقية. إن ملاحظة خطابات المرشحين للرئاسيات الفرنسية (2007) تبرز أن الفاعلين السياسيين الرئيسين صاغوا خطاباتهم وفق آلية التمفصل الهوياتي، بمعنى أنهم حاولوا، جميعًا، التخلص من الهوية بصفتها طبعًا قائمًا على تكرار السمات والصفات من أجل الإقناع بهوية تحقيق الذات، وإن تطلبت هذه السيرورة «التغير» والتحول في لحظة زمنية معينة.
تجلت هذه الآلية بوضوح في خطاب نيكولا ساركوزي (Nicolas Sarkozy) (14 كانون الثاني/يناير 2007)، حيث نحت هذا الملفوظ «لقد تغيرت»[137]، وردده بوتيرة تواردية. سمح له هذا الملفوظ بأن يؤطر هويته السياسية خارج منطق «الطبع»، بمعنى أنه لا يحدد هويته بتكرار العادات والمسلكيات التي تضعه ضمن مرجعية اليمين[138]، لكنه يحدد اختياراتٍ تيمية خاصة بالنسبة إليه، وهذا ما جعله على مستوى الملفوظ يستثمر مجموعةً من الأعلام التاريخية التي تجسد فكر اليسار، مثل جان جوريس (Jean Jaurès). بهذا الصنيع، لا يحدث تغيرًا فحسب وهو يعيد تشييد هويته السياسية، لكنه يسعى إلى أن يجعل هذه الهوية تنتظم داخل هذه الهوية التاريخية وداخل محكي التاريخ.

**موقع المحكي في التاريخ**

في دراسة مهمة[139]، يتعرض ريكور لمسألة موقع المحكي في التاريخ، أي دور المحكي في المعرفة التاريخية، حيث يعرض لوجهات النظر في بعديها النظري والفلسفي قبل أن يطرح تصوره بخصوص السرد التاريخي. في مناقشة لآراء الذين طرحوا مسألة النظام السردي

للأسطغرافيا، يعتبر أن الموضوع ارتبط بداية بمشكل التفسير في التاريخ، ولم يَنَلْ اهتمامًا كبيرًا خلال النقاش الإبيستيمولوجي الذي انصب على فلسفة التاريخ.

يعتبر كارل هامبل (Carl Hempel) أن للقوانين العامة الوظيفة نفسها داخل التاريخ والعلوم الطبيعية، غير أن هذا لا يعني عدم اهتمامه بدور الحوادث داخل التاريخ. على العكس من ذلك، أطروحته هي الاهتمام بالحوادث الفردية. إن الحدث، منزوعًا من طابعه السردي، يتأطر بالنسبة إليه داخل علاقة التعارض بين الفردي والكوني، ويستدل على ذلك وفق هذا التصور: كل حدث فردي يمكن أن يستنبط من مقدمتين: **الأولى** تصف الشروط الأولية: حدثٌ سابق؛ و**الثانية** تؤكد فعلًا منتظمًا، فرضيةً كونية، حينما تُختبر يمكن أن تكون جديرة باسم «قانون»[140]، حين يُستنبط الحدث منطقيًّا، يصبح حدثًا مفسرًا.

بالنسبة إلى هامبل، يمثل هذا الأنموذج البنية الكونية للتفسير بالنسبة إلى كل مقولات الحوادث التاريخية أو الطبيعية، ويبدو أنه لا يوجد فيه ما يهم الطبيعة السردية للتاريخ. يعتبر ريكور أن الحوادث التاريخية تستمد نظامها التاريخي ليس من كونها توجد داخل ملفوظات فردية، بل من موقع هذه الملفوظات داخل تصويريات تكون «تاريخًا» بشكل خالص. لذلك، يحدد خصائص الخطاب السردي الذي تشتغل داخله التفسيرات التاريخية.

## ثانيًا: خصائص الخطاب السردي

يتعلق المعيار الأول في الجملة السردية التي يلاحظ وجودها بالمحكيات بكل أنواعها. إنها تحيل على الأقل على حدثين منفصلين داخل الزمن، على الرغم من أنهما يصفان الحدث الأول فقط من الحوادث المشار إليها. إن الجملة السردية بحسب ريكور[141] هي واحدةٌ من التوصيفات الممكنة لحدث في علاقته بحوادث لاحقة يعرضها المؤرخ.

تفضي بنية الجملة السردية، من هذا المنظور، إلى نتيجة مهمة وهي أننا يمكن أن نغير الوصف الذي نقوم به للحوادث الماضية بناءً على ما نعرفه عن الحوادث اللاحقة. من المهم أن نشير إلى أن السرد التاريخي لا يعد إعادة تحيين لما فكر به الفاعلون أو عاينوه أو قاموا بإنجازه، لأن الأفعال توصف في ضوء الحوادث التي لم يسبق لهم أن عاشوها. كما لا تكون الجملة السردية لذاتها محكيًّا، بالمعنى الذي يجعله يؤلف بين جملة من الأفعال داخل نظام. إن النظام هو الذي يتيح إمكانية وجود إطار تقدم داخله التفسيرات، كما يسمح لنا بالحديث عن خطاب سردي، وليس عن جملة سردية.

المعيار الثاني الذي يضيء مسألة التوليف السردي هو الحكاية. إن فهم الحكاية هو تطوير وإتقان قدرة سابقة، قدرة «متابعة حكاية». ما هي الحكاية؟ وما هو إجراء متابعة حكاية؟ «الحكاية هي التي تصف متتاليةً من الأفعال والتجارب التي تنجزها شخصياتٌ واقعية أم متخيلة. هذه الشخصيات يتم تمثيلها داخل وضعيات يقومون بتغييرها أو حين تتغير هذه الوضعيات، فإنهم يقومون بردات فعل تجاهها»[142].

إن متابعة الحكاية هي فهمٌ للحوادث والأفعال والأفكار والمشاعر التي تقود نحو «اتجاه خاص». إننا نتابع الحكاية في تطورها، غير أننا نستجيب لمواكبة هذا التطور بانتظارات تهم نهاية السيرورة برمتها. إن الأمر يتعلق بخاتمة الحكاية، فهي تعتبر قطب الجذب في السيرورة بكاملها. إنها هي التي تجعلنا نعتبر أنها تفترض فعلًا حين ننظر للأفعال من منظور هذه الحوادث وهذه السلسلة من الأفعال.

**1 - الحكاية المحكية وتاريخ المؤرخين**

بناء على هذه التحديدات، يناقش ريكور مفهومين: «الحكاية المحكية» و«تاريخ المؤرخين»[143]. تمثل حكاية المؤرخين نوعًا من جنس الحكاية المحكية. ما يمنع قبول هذه الحقيقة هو اهتمام الإبيستيمولوجيين بالتمييز بين «التاريخ» و«التخييل»، حيث ينصب اهتمامهم على مفهوم البداهة الذي يدل في التاريخ على الشاهد الذي يكون ماديًّا أو وثائقيًّا، في سياق إطار مكاني وإطار زماني معينين. إنه يبحث عن السند داخل النصوص والآثار والوثائق. لذلك، فإن التعارض بين التخييل والتاريخ هو الذي لم يسمح بالتقارب بين الحكاية المحكية وتاريخ المؤرخين.

في ضوء مناقشة الأطروحات الرافضة للبعد السردي[144] في التاريخ، يبني ريكور تصوره بخصوص السردية التاريخية، بإضافة معايير أخرى إلى جانب الجملة السردية والخطاب السردي. لتحقيق هذه الغاية العلمية، سيقوم بإعادة تحديد النظام الإبيستيمولوجي لمفهوم الحدث في البحث التاريخي.

- يعتبر أن مناهضي التاريخ الحديث يستندون إلى مفهوم غير نقدي[145] للحدث، فهم يربطونه بكل بساطة بالفعل الفردي (المجال السياسي أو المجال العسكري...) ويعتبرون أنه يلغي مقاربة المدة الطويلة ويعد معطى أوليًّا قبل كل تساؤل. غير أن مفهوم الحدث لا يجب أن يعتبر حادثة فحسب، إنه يرتبط أيضًا بالكينونات الجماعية، مثل الكينونات الموافقة للتاريخ الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. وتصبح هذه الكينونات من صميم التاريخ حيث يتم تفريدها، غير أنه لا يتم تفريدها إلا حين تحكى. إن التحولات التي تقع لهذه الكينونات هي حوادث. وبهذه الصيغة، فإن هذه الحوادث تفترض استعمال جمل سردية كما تفترض استعمال معينات زمنية. كل تاريخ هو تاريخ «كينونة» لها بدايةٌ ووسط ونهاية[146]، كما يعتبر أن الحوادث بصفتها حوادث تتأطر داخل تصويريات. إن الحوادث تشيد كما هو الحال بالنسبة إلى المحكيات التي تؤطرها.

- إذا كانت الملاحظة الأولى تهم الموضوع المباشر للتاريخ، فإن الملاحظة الثانية تهم الموضوع غير المباشر؛ بحسب ريكور، كل تاريخ ينصب بشكل غير مباشر على الأفراد وعلى أفعالهم؛ إذ لا يمكن أن نهتم بالتغيرات الاجتماعية من دون أن تكون هذه التغيرات قادرةً على التأثير في حياة الأفراد المقترنين بها، لذلك يعتبر أن هذه المقصدية غير المباشرة للمعرفة التاريخية تؤسس شرعية التوازن الحاصل بين المعرفة التاريخية ومعرفة الآخر.

**2 - من الحكاية المحكية إلى تاريخ المؤرخين**

في نقاشٍ للحجج الرافضة للبعد السردي، يشير ريكور إلى مجموعة من السمات التي تميز النشاط السردي والتي يعتبرها كونية، بمعنى أنها خصائص تقتسمها الحكايات الحقيقية والحكايات المتخيلة.

يتضمن المحكي عمومًا بعدين: بعد كرونولوجي وبعد غير كرونولوجي[147]. **الأول** هو البعد التحقيبي في المحكي، ويتجسد من خلال مهارة متابعة حكاية ما، إنه البعد الذي يطرح الأسئلة: وماذا بعد؟... ماذا وقع لاحقًا؟ غير أن فعل السرد لا يقوم بتجميع الحقب السردية فحسب، بل يقوم أيضًا بتشييد كليات دالة من خلال الأفعال المتناثرة. إنه يشيد «تصويرية للتعاقب» تندمج داخلها كل الأفعال. هذه العملية التصويرية هي التي تشكل البعد **الثاني** للفعل السردي.

تتسم العملية السردية بطابع إنجاز حكم، وخصوصًا الحكم الانعكاسي، كما يحدده إيمانويل كانط (Immanuel Kant)[148]. بحسب ريكور، رواية ومتابعة حكاية ما تعنيان أيضًا التفكير في

الحوادث بهدف تنظيمها داخل كليات متعاقبة. يجب أن نلاحظ أيضًا أن مفهوم الحكم الانعكاسي الذي سينصب على الحوادث يتضمن أيضًا مفهوم «وجهة النظر»، ذلك أن الفن السردي يربط الحكاية بالسارد، حيث تغطي هذه العلاقة كل المواقف الممكنة للسارد في علاقته بالحكاية.

**3 - النسق السببي للتاريخ**

بين التصورات التي عالجت هذا الإشكال، تصور بوريس أوسبنسكي (Boris Uspensky) الذي يقيم مقايسة بين التاريخ والقلب الذي يحدث في الحلم بين الحدث الأولي والنهائي وهو يفسر الطبيعة السيميائية للتاريخ. بحسب أوسبنسكي، نقوم في الحلم بمنح مجموعة من الحوادث المتنافرة علاقةً سببية، تجعل الحلم ينمو وفق منطق معين يفضي به إلى حدث نهائي يختم الحلم، ويبرز في الوقت ذاته النسق السببي الذي يربط بين الأحداث ويمنح الحلم شكل محكي متكامل.

تتحقق الآلية نفسها في التاريخ. يقوم التاريخ بأجرأة سيميائية لمجموعة من الحوادث لا توجد بينها علائق، كما أن تأويلها يكون موضوع تعدد واختلاف. يمكن، بحسب هذه الأجرأة، أن يُمنح حدثٌ متأخرٌ أخير دلالة ما، تسهم في جعل كل الحوادث السابقة، وبشكل استرجاعي، متعقلة وقابلة للتأويل من وجهة نظر معينة. بحسب هذا التصور، تشكل الطريقة التي يؤول بها الحدث الأخير «إطارًا» تأويليًا بالنسبة إلى كل الحوادث الأخرى. تأويل الحوادث يجعلها تدرك مثل محكي ويكسبها ملامح «محكي التاريخ». إنه ينظمها داخل بنية سببية وزمنية وسردية.

تقترن وظيفة الحدث الأخير بتحديد «تشاكل تأويلي»، يعد دلالة تأويلية منسجمة للماضي، تشتغل وفق آلية محددة: تفترض اختيارًا محددًا للحوادث التي يمكن أن تستجيب لهذه الدلالة التأويلية التي يشيدها الحدث الأخير، بمعنى أن هذا الانتقاء يوافقه، منطقيًا، إقصاء للحوادث والظواهر غير الملائمة.

يرجع انسجام هذه العناصر المتنافرة إلى كونها ترتكز على رؤية المتلفظ/الفاعل داخل الخطاب، وهي رؤية لا تعني أن الأمر يتعلق «بنفس» الشخص. في تحليله لاشتغال مفهوم «محكي التاريخ»، يعود ألونسو إلى خطاب نيكولا ساركوزي (14 كانون الثاني/يناير 2007)، ليعتبر أنه يجسد هذا البناء الخطابي.

إن خطاب المتلفظ/الفاعل/المترشح للانتخابات الرئاسية، وعلى الرغم من أن أفكاره وممارسته تجد لها موقعًا في اليمين الفرنسي، بصفته مرشح اليمين للانتخابات الرئاسية الفرنسية في عام 2007، يجمع على المستوى المركبي للخطاب صورًا متعددة تتراكب في ما بينها على الرغم من اختلافها وتنافرها، ومن بينها الصور التي تعرف بهويتها السياسية اليسارية:

- أيها الفرنسيون... اسمعوا الصوت العظيم لجوريس: ما يجب فعله ليس هو أن نحكم دائمًا، أن نحكم في كل وقت، لكن أن نتساءل من مرحلة إلى أخرى، من جيل إلى جيل، عن وسائل العيش التي تتوافر للناس. ما هي الصعوبات التي كانوا فريسة لها؟ ما هو خطر وثقل المسؤولية التي يتحملونها، وأن نقيم العدالة بالنسبة لكل من يئن تحت وطأة الشدة؟

- لماذا لا يسمع اليسار صوت جوريس؟

- فرنسا، لها سبعة عشر عامًا، وجه غي موكيه (Guy Môquet) حين تم إعدامه: «سبعة عشر عامًا ونصف... كانت حياتي قصيرة! لا أشعر بأي ندم، سوى أنني سأودعكم جميعًا...»[(149)].

نلاحظ أن المتلفظ في الخطاب، اعتمادًا على آلية التنضيد المركبي، يقيم توليفًا بين الصور الأساسية التي تحيل على اليمين بصفته مجموعةً من الأفكار والأفعال والقيم، مثل الجنرال شارل ديغول (Charles de Gaulle)، جورج بومبيدو (Georges Pompidou)، جاك شابان

دلماس (Jacques Chaban-Delmas)، غير أنه يدمج في هذا التراكب الخطابي مجموعة من الصور التي تعود إلى اليسار، مثل جان جوريس في صوته المتسائل حول الإمكانيات التي تتوافر للناس للعيش، أو حول المشاق التي يجدونها يوميًّا لتأمين الحياة، أو مثل غي موكيه الذي يمثل وجهًا من وجوه اليسار.

تشتغل هذه العناصر داخل الخطاب بمثابة علامات تحيل على هوية سياسية وثقافية مغايرة لكينونة المتلفظ، «للطبع» ولـ«ماهية الشخص»، غير أن تشييد الخطاب اعتمادًا على صور متنافرة يرمي إلى ترسيخ تشاكل تأويلي هو الذي يكسب الحوادث السابقة دلالة متشاكلة. وفي حالة خطاب ساركوزي، تهدف استراتيجية التلفظ التي نهجها في الخطاب إلى ترسيخ مضمون لهذا الملفوظ المتوارد بشكل متكرر: «لقد تغيرت...»، حيث سيحاول تشييد هوية سياسية تنهض على تحقيق تميز للكينونة وللذات قوامه الإيمان بقيم سياسية تتجاوز التنظيم الجماعي مثل الحزب، وترتقي إلى القضايا الجوهرية للدولة، حيث يكرر المتلفظ ملفوظًا آخر، يبين فيه كيف يتحدد موقعه على مستوى الخطاب: «فرنسا الخاصة بي...»، أي أن كينونة الذات تتجاوز الارتباط بالمنظومة الفكرية والأيديولوجية لليمين، وتسعى إلى إنجاز فعل الإسهام في تدبير القضايا المتعلقة بتسيير الدولة.

يرمي المتلفظ/الفاعل السياسي في هذا الخطاب إلى إدماج سيرورة فعله داخل مجرى زمنية تاريخية يلتقي فيها فعله السياسي بإنجازات فاعلين يرتقون داخل الذاكرة الجماعية إلى موقع الشخصيات التاريخية التي تتميز بإنجازات لها أثرٌ في الفعلين الاجتماعي والسياسي.

إن إعادة تشييد الهوية السردية والتاريخية لفاعل سياسي معين، يمكن أن يكون ممارسًا في حقل السلطة أو مقبلًا على استشارة شعبية تصدر حكمًا بشأن كينونته السياسية في الخطاب السياسي، تتحقق من خلال تعايش عناصر غير متجانسة. سنستند إلى مفهوم الهوية من هذا المنظور لتحليل الهوية في الخطاب السياسي المتمثل في إعلان استقلال فلسطين، حيث تبرز هذه المفاهيم كيفية تشكل هوية الفلسطيني من خلال سردية التاريخ والفعل.

## ثالثًا: الشعبوية في الخطاب السياسي

يقتضي البحث في مكون الشعبوية بصفتها كلية من كليات الخطاب السياسي اتباع منهجية تطرح الأسئلة أولًا حول العناصر اللغوية الدالة على الشعبوية، أي الوقوف عند العلامات التي يتجلى من خلالها حضور الشعبوية الوطنية في الخطاب السياسي. كما تسعف من جهة أخرى في الوقوف عند وجهة نظر سيميائيات الأيديولوجيا التي تتجسد من خلال شبكات المعنى المحايثة للخطاب، التي يمكن النظر إليها بصفتها نسقًا لتأويل السياق التاريخي السياسي[150]. كما أنها تنهض بوظيفة اجتماعية، وتقوم بدور الوساطة بين الفردي والجماعي، وتمثل نسقًا من القيم يجمع بين الذوات وينظم أفعالها. تمثل هذه المقولة إلى جانب هذه العناصر جزءًا من المتخيل الذي يسهم في تشييد المستوى الرمزي.

### 1 - تجليات المفهوم في الخطاب السياسي

كيف يمكن، في ضوء سيميائيات الخطاب السياسي، مقاربة هذه الكلية المتعلقة بالشعبوية التي أصبحت سائدة في الاستعمالات على مستوى الخطاب السياسي والإعلامي، إلى حد أن استعمالها بهذه الصفة يقوي من غموضها؟

ساد مفهوم الشعبوية منذ القرن التاسع عشر في روسيا، خصوصًا عند المثقفين الذين يدعون للتوجه إلى الشعب في مواجهة السلطة المطلقة للقيصر بهدف إنجاز الثورة، كما أصبح بعد ذلك

«مصطلحًا» يصف طبيعة الكثير من الكيانات، سواء تعلق الأمر بذوات جماعية (أحزاب وتنظيمات سياسية) أو بذوات فردية (فاعلون سياسيون على رأس تنظيمات سياسية أو على رأس السلطة في كيانات اجتماعية).

**2 - خصائص المفهوم**

يمكن، لتجاوز التعميم، حصر المفهوم من خلال تجلية الخصائص المختلفة التي يتسم بها من أجل الحصول على مفهوم إجرائي على المستوى النظري. يحدد مفهوم الشعبوية بتعايش مجموعة من السمات الخاصة[151]:

- الإحالة على «الشعب» بصفته ذاتًا جماعيةً من لدن زعيم كاريزماتي.
- تكون مصاحبة بنقدٍ للمؤسسات.
- تقدم الذات: الزعيم الكاريزماتي، تمثيلًا مرآويًا: إنه يمثل الشعب بشكل مباشر لأنه هو الشعب.

## رابعًا: سيميائيات العلائق داخل حقل السلطة

تعود دينامية الاتجاه الشعبوي إلى مشكل «أزمة الثقة» التي تستوطن العلائق بين الناخبين الذين ينتخبون ممثليهم، غير أنهم لا يجدون صدى لتطلعاتهم في الممارسة. مصدر «أزمة الثقة» هو التوتر الحاصل بين تصورين لفلسفة التمثيل[152]:

- يعتبر الناخب عمومًا أن التمثيل هو تفويضٌ تعاقدي: يختار الناخب ممثلًا على أساس برنامج، معتبرًا أن مكونات هذا البرنامج تشكل عقدًا ينبغي أن يصدق الممثل في إنجازه. يتعلق الأمر بنقل سلطات على أساس «عقد اجتماعي».
- بالنسبة إلى تصور القانون الدستوري، يعين المنتخب لتمثيل الدولة لا لتمثيل الناخب، والرابط بين الفاعلين يمثل عقدًا ضمنيًا ينهض على الصدق ويكتسي قيمة قانونية.

أمام انفراط العقد وأمام استحالة تنزيل مضمون البرنامج على الأرض، يصبح تصور النزعة الشعبوية حاضرًا على مستوى التواصل السياسي. إنه يشتغل من خلال آلية تقيم التعارض الحاد بين المنتخبين والشعب، حيث يبدو الشعب وقد انتزع منه صوته. في المقابل، تقترح النزعة الشعبوية تصورًا مرآويًا للتمثيل: إن الفاعل من منظور هذه النزعة يمثل الشعب بشكل مباشر، إنه يجسد إرادته وقوته[153].

## خامسًا: سيرورة الأسطرة - الخطاب السياسي واشتغال الأسطورة

لا شك في أن الفلسفة اعتبرت أن الفكر العقلاني يمثل مبدأ لتنظيم المدينة اليونانية. لذلك، فإن التصور المعاصر يقتضي أن تكون إقامة المؤسسات من أجل ممارسة الحكم نتيجةً لسياسة عقلانية، وأن يكون العقل أداة الفعل بالنسبة إلى الفاعل السياسي.

تفترض هذه العناصر أن الديمقراطية بصفتها نظامًا سياسيًا قائمًا على التمثيل تنزع نحو العقلانية وتجعل من آليتها: النقاش والاستدلال، آلية الاشتغال الأساسية. في المقابل، فإن الاتجاه الشعبوي الجديد يتجه نحو استخدام متخيل الأسطورة. فالفاعل السياسي وفق هذا المنطق يجسد الشعب، حيث يمكن كل واحد أن يتماهى في صورته. كما يمكن أن نلاحظ في هذا الخطاب:

«رجل الشعب، سأكون دائمًا بجانب الذين يتألمون، لأني قاسيت البرد، الجوع والفقر»[154].

يؤكد المتلفظ في الخطاب أنه يمثل الذات الجماعية: الشعب، إنه يقتسم مع هذه الذات جملة الخصائص الاجتماعية: المعاناة، الحرمان والفقر، فهو يجسد الشعب ويمكن كل ذات أخرى أن تتماهى مع هذه الصورة.

اتخذ الباحث لتجسيد سيرورة الأسطرة في الخطاب السياسي الأساطيرَ التي توظفها ما يصطلح عليها بالنزعة الشعبوية القومية في أوروبا وذلك من خلال أنموذج محدد هو اليمين الفرنسي المتطرف (الجبهة الوطنية)[155]. يحصر هذه الأساطير المشتركة في:

- أسطورة الوحدة ورفض الغيرية.
- أسطورة العصر الذهبي.
- أسطورة المؤامرة التي لها علاقة بإدخال الغيرية.
- أسطورة المنقذ.

حدد الباحث هدفًا لدراسته هو إبراز شكل تمظهر هذه الأساطير وكذا تبينها من خلال أنموذج محدد هو برنامج حزب الجبهة الوطنية في فرنسا[156] الذي يحضر في المشهد الإعلامي الفرنسي والعربي خصوصًا من خلال تصوراته السياسية حول مسأله الهجرة والتي تهم الجالية العربية المقيمة بفرنسا، حيث تناهض الجبهة الجالية في كينونتها الثقافية واللغوية والدينية. كان هذا الموقف سببًا في طرح قضايا الإسلاموفوبيا والتهميش السياسي والاجتماعي. خطابيًّا، ينهض برنامج الجبهة الوطنية على بلاغة البداهة، وهي بلاغة تتبلور اعتمادًا على صيغة محددة: إنها مجموعة من العبارات المشتقة من أمثال ومن مقدمات أو استنتاجات تقدم على أساس أنها بديهيات.

**1 - الإحالة على القيم المشتركة**

بالنسبة إلى العلامات التي تحيل على الأفعال التي يجب أن تنجز وتختبر على محك الواقع (اقتراحات البرنامج...)، فإنها تدرج بشكل ثانوي انطلاقًا من هذه الإجراءات الخطابية التي تقدم على شكل صياغات عامة وبديهية.

يستند الخطاب - البرنامج في الاستدلال إلى الإحالة على قيم عامة مشتركة تهدف إلى إضفاء الصدقية على مقومات البرنامج، لذلك فإن الأفعال - الاقتراحات تقدم على شكل بديهيات ليست في حاجة لأن تتم البرهنة عليها. ومن هذه القيم العامة: الحضارة، الجميل، الخير، الحرية، العدالة، التربية.

تنتظم هذه القيم داخل صيغ لغوية تتخذ شكل مقدمات أو استنتاجات بديهية:

- «المبادئ: الجميل، الخير، الحقيقي».
- «دور الحاكمين هو إبراز الخير للناس».
- «الأمن هو أولوية الحريات».
- «السيادة بالنسبة إلى الأمة هي بمثابة الحرية للأشخاص».

هذه القيم العامة التي تؤطر الاقتراحات-الأفعال بالنسبة إلى البرنامج، تقدَّم خطابيًّا على شكل مقدمات، مثل المبادئ، أو على شكل استنتاجات غير قابلة للبرهنة، مثل دور الحاكمين.

هذه القيم التي تستند إليها الذات الجماعية، أي الجبهة الوطنية، تجعل الجبهة مالكة منظومة استثنائية من القيم: الجمال، الحقيقة، الخير... في حين أن الفاعلين الآخرين يناهضون عناصر هذه المنظومة. لذلك، فإن هذه الذات الجماعية تسعى إلى إقامة تعارض بين الجبهة الوطنية وكذلك العموم والأحزاب السياسية الأخرى.

استنادًا إلى هذه القيم، يشيد الباحث أنموذجًا يختزل كيفية اشتغالها على مستوى الخطاب والتواصل السياسي.

- الشر/الخير
- الثقافة/الحضارة

- العقل - التجريد/الطبيعة، الكوسموس، المقدس
- الأيديولوجيا/الكونية
- العالمية/الأمة
- الأطوبيا/التقليد

يرمي فكر الجبهة الوطنية بحسب هذا الأنموذج إلى قلب البنية من قطب الشر إلى الخير، وذلك بسيادة مفاهيم تكرس التناغم القبلي، المتعالي والطبيعي، لأن العقل والتجريد، بحسب هذا التصور، يفضي إلى اللا-نظام، كما أن الأيديولوجيا تهدد النظام الكوني. يرمي هذا التصور إلى إعادة صوغ قيم تسمح بنقل المجتمع من الشر إلى الخير، كما يعد هذا التصور مصدرًا للأساطير التي تشتغل على مستوى الخطاب والتواصل السياسي.

**2 - أسطورة الوحدة وتجانس الأصل**

يقوم تصور الخطاب - البرنامج على أن التعدد والاختلاف لا يمكن أن يقوم إلا بصفته تراكبًا لكيانات متجانسة، ومن ثم فاعتماده على المتجانس والطبيعي، يعتبر أن عنصر الجنسية يقوم على رابطة الدم وحدها لأنها هي التي تجسد العنصر الطبيعي، وهذه من بين الأفكار التي تؤسس لخطاب العنصرية ضد المهاجرين.

**3 - أسطورة العصر الذهبي والانحطاط**

يعتمد الخطاب في تصوره على قيمة متجذرة في المتخيل الجماعي وهي تقوم على عناصر عدة: الماضي (الإشعاع)، الصفاء، العصر الذهبي.

«فرنسا، أمة، أتت من عمق التاريخ... الإدماج الكبير لملايين المهاجرين... يقوض هذه الهوية». إن الماضي الإشعاعي والذهبي، بحسب هذا التصور، مهددٌ بالتدهور والانكماش نتيجة الاختلاط الهجين. ولا شك في أن هذا التصور ينطوي، ضمنًا، على تصور تفوق حضارة وجنسٍ متميز.

**4 - أسطورة المؤامرة**

تمثل تيمة المؤامرة عنصرًا آخر يستند إليه خطاب البرنامج.

«في المربع الشيطاني لتقويض فرنسا الذي يتزعمه سياسيو المؤسسة...»[157]، يشير الخطاب إلى أن المؤامرة تنهض على تقويض العناصر الأساسية التي تضمن استمرار فرنسا، وهي العائلة والأمة والهوية بسبب تراجع التكاثُر الطبيعي وهجرة الأقوام المتعددة الجنسيات وإضعاف الوجه الثقافي المشرق[158]، وهي الأفعال التي يربطُها الخطاب بالمُمارسة السياسية لرجال المُؤسسة الرسمية.

يحفل الخطاب من خلال المعجم والبعد الدلالي بتشاكل التهويل الدرامي الذي يهدف إلى إقصاء كل بعد تحليلي ومنطقي. إنه يرسخ ردات الفعل الانفصالية التي تنخرط في التصورات المقدمة من دون نقد، حيث يدعو الخطاب إلى الانخراط في الأطروحة المقدمة من دون تقييم أو حكم، كما تستغل أسطورة المؤامرة على مستوى الخطاب من أجل توجيه الاتهام إلى خصم معين داخل حقل السلطة السياسية تجسده مجموعةٌ من الفاعلين السياسيين الآخرين، يؤدون مجموعة أدوار داخل الحياة السياسية.

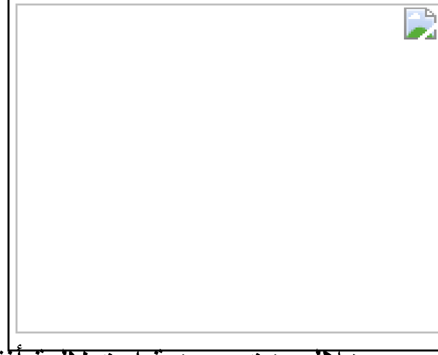
**5 - أسطورة المنقذ**

ينهض خطاب البرنامج عند هذا الفاعل السياسي على سيرورة أفعال تبرزها ملفوظات الخطاب:

«فرنسا والفرنسيون لا يمكن أن يكون لهم أمل سوى في الجبهة الوطنية من أجل القطع مع البربرية والربط من جديد مع الحضارة»[159].

يقدم الخطاب هذا الفاعل السياسي بمثابة البديل الوحيد الذي يمكن أن ينقذ المجتمع من الانحدار الذي تتعرض له مقومات الأمة: الهوية، العائلة. يشيد أسلوب الخطاب في الحجاج أسطورة المنقذ الذي يتدخل لإنقاذ المجموعة البشرية. تتعالق هذه الأسطورة بأسطورة العصر الذهبي؛ ذلك أن تحلل واختلال القيم المرتبطة بهذا العصر (الخير، الطبيعة...) يفترض ظهور منقذ يمثله هذا الفاعل السياسي (حزب الجبهة الوطنية).

يمكن تمثيل اشتغال هذه الأساطير بصريًّا كالآتي[160]:



يلاحظ الباحث أن الخطاب يشتغل من خلال بنيتين: بنية استدلالية أفقية تقوم على استعراض تيمات البرنامج: الإعلام، الثقافة، العدل؛ وبنية أسطورية تتحقق على شكل شبكة من العناصر، تحايث الخطاب وتتعالق في ما بينها. بهذه الصيغة ينهض الخطاب على مستويين للتلفظ: استدلالي وأسطوري.

غير أن الخطاب يسعى، من أجل الغايات الإقناعية، إلى أن تصبح الأسطورة نوعًا من الاستدلال، مندمجة مع الخطاب الاستدلالي وحاملةً لخصائص المنطق الاستدلالي[161].

**خاتمة**

لاحظنا من خلال مناقشة الكليات المميزة للخطاب السياسي أنها تقدم مفاهيم مثل الهوية والشعبوية، وأن أنموذج السيميائيات السردية يمكن أن يقدم مفاهيم إجرائية لدراستها على مستوى الخطاب من حيث تمظهرها الخطابي واشتغالها.

سمحت مفاهيم المقاربة التصويرية القائمة على المنظور الاختلافي والتموقع الاستراتيجي والمنظور المركبي والمسار التصويري الذي يتشكل من تراكب الصور المميزة للذات الفاعلة في علاقتها بالذوات الأخرى بتحليل المقولات على مستوى الخطاب السياسي ودراستها، وإبراز كيف تتشكل الهوية داخل الخطاب السياسي بناء على تراكمات الصور، وإبراز أن مقولة الشعبوية تهدف اعتمادًا على هذه الآليات إلى إقصاء الآخر واحتلال المجال. وستسعف هذه المفاهيم في تحليل الخطاب السياسي في القسم التحليلي.

(131) طُرحت هذه المسألة في قلب الحملة الانتخابية للرئاسيات الفرنسية (2007)، مع التفكير في خلق وزارة للهُوية الوطنية ومع النقاش الذي كان الفضاءُ العمومي مجالًا له حول طبيعة الهوية الوطنية، والسؤال المطروح هو: ما معنى أن تكون فرنسيًّا اليوم؟ يُنظر:
Juan Alonso Aldama, «La Construction de l’identité politique,» EC: Rivista dell’Associazione Italiana Studi Semiotici, no. 2 (17 gennaio 2005), p. 1.
(132) Ibid., p. 3.
(133) Ibid., p. 4.
(134) Ibid., p. 4.
(135) Ibid., p. 5.
(136) Ibid., p. 5.
(137) استهل نيكولا ساركوزي خطاب الترشيح أمام مؤتمر الحزب بالتذكير بأهمية المرحلة بالنسبة إلى فرنسا والفرنسيين. بعد التوجه إلى الوجوه البارزة لليمين السياسي الفرنسي: ديغول، ألان جوبيه، شيراك،... راسمًا مساره السياسي معهم في علاقة مباشرة، مُذكرًا بالدروس التي تعلمها منهم: «لقد علموني، أنا الفرنسي البسيط ذا الدم المختلط، حب فرنسا...». يقوم بتغيير على مستوى الترهين التلفظي، حيث ينتقل إلى استعمال ضمير المتكلم ناحتًا الملفوظ الآتي: «لقد تغيرتُ»، وقد جعل منه ملفوظًا رئيسًا يفتتح به مقاطع قصيرة من الخطاب؛ كلٌ مقطع يشير فيه إلى حالة جديدة أصبحت تتميز بها الذاتُ في الخطاب: لقد تغيرت... لأني لم أعد رجل حزب وحيد - [لقد تغيرتُ...لأن اختبارات الحياة غيرتني]، [لقد تغيرت... لأن السلطة غيرتني، حيث جعلتني أشعر بالمسؤولية الأخلاقية والسياسية]. خطاب نيكولا ساركوزي في مؤتمر حزب الاتحاد من أجل حركة شعبية، 14/1/2007.
(138) من بين الحجج التي أكدها الاشتراكيون لتفسير هزيمتهم الانتخابية في رئاسيات (2007)، عدم قدرتهم على ربط أداء ساركوزي بالحصيلة السياسية، أي بما «كان عليه دائمًا»، وهو ما يمثل هويته الشخصية. يرجعُ ذلك إلى كون هذا المرشح قد أطر هويته السياسية منذ الوهلة الأولى ضمن خطاب التجديد. وتجلى ذلك في خطابات الحملة الانتخابية، خصوصًا 14 كانون الثاني/يناير 2007، حيث نحت هذا الملفوظ الذي أكده مرات عديدة: «لقد تغيرت...».
(139) Paul Ricoeur, «Pour une théorie du discours narratif,» dans: Dorian Tiffeneau (dir.), La Narrativité, phénoménologie et herméneutique (Paris: Éditions du Centre national de la recherche scientifique, 1980), pp. 5-68.
(140) Ibid., p. 6.
(141) Ibid., p. 10.
(142) Ibid., p. 11.
(143) Ibid., p. 12.
(144) يتعلق الأمر بالمدارس الرافضة للبُعد السردي للتاريخ، مثل المدرسة الفرنسية التي أصبحت تـَعتبر أن التاريخ في مفهومه الخالص لم يعد ينشغل بالحدث. إن الاهتمام «بالأحداث

الكبرى» المقترنة عامة «بالرجال العظام»، الذي كان نهْجَ مؤرخي القرن التاسع عشر، لم يعد موضوعَ المقاربة التاريخية التي انصبَّ اهتمامها على التاريخ الاجتماعي والاقتصادي. حتى بالنسبة للتاريخ السياسي، فإن عمل المؤرخين ارتبطَ بتطور المؤسسات أكثر من ارتباطِه بالأحداث. إن الخاصية الأساسية لهذا التوجُّه في التاريخ لم تعد الفرد وأفعاله، بل الكينونة الجماعية التي تُدمج الأفراد وأعمالهم.

Ibid., p. 16.

(145) Ibid., p. 18.

(146) Ibid., p. 18.

(147) Ibid., p. 20.

(148) Ibid., p. 21.

(149) خطاب نيكولا ساركوزي في مؤتمر حزب الاتحاد من أجل حركة شعبية، 14/1/2007.

(150) Béatrice Turpin, «Pour une sémiotique du politique: Schèmes mythiques du national-populisme,» Semiotica, no. 159 (2006), p. 296.

(151) Ibid., p. 289.

(152) Ibid., pp. 289-290.

(153) Ibid., p. 291.

(154) Ibid., p. 292.

(155) Ibid., p. 293.

(156) هو البرنامج الذي تبناه الحزب في المؤتمر سنة 2003.

(157) Turpin, p. 300.

(158) Ibid., p. 300.

(159) Ibid., p. 302.

(160) Ibid., p. 302.

(161) Ibid., p. 303.

# الفصل الخامس: سيميائيات الخطاب القانوني

**مقدمة**

يعد الخطاب القانوني موضوعًا لعدد من الاتجاهات في التحليل، حيث تتناول السوسيولوجيا القانونية والفينومينولوجيا وفلسفة القانون، وهي اتجاهات تحاول استقصاء الظاهرة القانونية عمومًا بصفتها ظاهرة مركبة لأنها تقوم على مجموعة من المكونات؛ فإلى جانب القواعد القانونية، تتضمن الظاهرة مجموعة من «المؤسسات» و«الوقائع القانونية» و«الأفعال» و«الممارسات القانونية» التي يمكن أن تكون في كليتها موضوع تأويل.

بما أن الخطابات والقواعد والممارسات المتصلة بالقانون تحمل معنى، فإنها يمكن أن تكون موضوع الدراسة السيميائية التي تحدد الدلالة موضوعًا لها. وترمي بأدواتها وإوالياتها إلى استيضاح شروط تحقق الدلالة وإنتاجها. إن مسألة المعنى في النص القانوني كيفما كانت طبيعته الأجناسية (مذكرة، قانون منظم، ظهير، مرسوم...) لا تعد دائمًا مباشرة وواضحة وأحادية المعنى، بل تطرح بالنسبة إلى الفاعلين داخل المجال القانوني ضرورة العودة إلى «تقنيات التأويل» التي يمكن أن تستلهم مناهج التفسير التقليدية أو تستدعي مناهج التحليل التي تستند إلى علوم اللغة.

في هذا السياق، عمدت السيميائيات السردية في سياق مقاربة خطابات أخرى غير الخطاب الأدبي، إلى اقتراح نماذج لتحليل الخطابات الاجتماعية، وبينها الخطاب القانوني. إن صوغ أنموذج قائم على مستويات نظرية ولغة مفاهيمية تصف الخطاب القانوني وتجعل هذه المستويات قائمة الذات، جعلت السيميائيات تنطلق من أسئلة حول الخصائص الجوهرية للغة القانونية ولمكوناتها ولاشتغالها وللدلالة التي تولدها.

## أولًا: الخطاب القانوني

إن تحليل متن محدد مثل قانون الشركات في سياق استنتاج خصائص هذا الخطاب[162] يفترض صوغ تصورات حول الخطاب القانوني برمته.

يعتبر غريماس أن عبارة «الخطاب القانوني» تحيل بداية على مجموعة من التضمينات:

- ينضوي الخطاب القانوني تحت كلية خطابية واسعة تشمل كل النصوص التي تتمظهر داخل لغة طبيعية.

- يحيل الخطاب القانوني، بصفته خطابًا، على مظهرين[163]: مظهر أفقي، وهو التمظهر التركيبي للغة، ويمثل مجموعةً من النصوص تكون تابعة لمجموعة أشمل تتمظهر داخل لغة طبيعية معينة (العربية مثلًا). والشكل التنظيمي للخطاب، وينهض على وحدات جملية: وحدات، مركبات، ملفوظات، ووحدات عبر-جملية (الفقرات - الفصول أو الخطابات - الحالات).

إن تخصيص الخطاب بصفة «القانوني» يحيل على أن تنظيم الوحدات المكونة له يكتسي سمات خاصةً.

### 1 - الخطاب التشريعي

يتحدد الخطاب القانوني، في علاقته باللغة، من خلال تشاكلين: التشاكل **الأول** يمثله الخطاب التشريعي، ويتكون من ملفوظات إنجازية ومعيارية[164]، وهي الملفوظات التي تشيد الذوات الفاعلة والأشياء كما تحدد قواعد السلوك: المشروعة والجائزة والمحظورة. أما التشاكل **الثاني** فيظهر على شكل خطاب مرجعي، إنه نوعٌ من الغطاء الخطابي للعالم، يتبدى مثل المرجع الاجتماعي الذي يعد سابقًا على اللغة التي تصوغه. بناء على العناصر السابقة، يمكن التمييز بين تشاكلين يكوِّنان الخطاب القانوني:

- المستوى التشريعي للخطاب.
- المستوى المرجعي.

أما بالنسبة إلى العلاقة بين المستويين، فيحيل المستوى التشريعي على دلالات المستوى المرجعي الذي يبدو مثل خطاب حول أشياء العالم. يقوم المستوى التشريعي بانتقاء العناصر المرجعية داخل اللغة الطبيعية ويمنحها بعدًا مرجعيًّا. وبهذه الكيفية يدمجها داخل الخطاب القانوني. إن العلاقة بين المستويين هي علاقة اقتضاء منطقي.

**2 - البعد الإيحائي في الخطاب القانوني**

استنادًا إلى التصور الذي يعتبر أن النسق الإيحائي[165] يتكون من المدلولات الثانية التي يمكن أن تتبلور إلى جانب المعنى التقريري، تمكن الإشارة إلى أن الخطاب القانوني، إضافة إلى ما يبتغي الإفصاح عنه بصفته محتوى تقريريًّا، يحيل على إيحاءات ملتبسة بالنسبة إلى القارئ: عدم الفهم، تبجيل النص... إنها الإيحاءات التي تحدد «قانونية» الخطاب وتميزه من الخطابات الأخرى.

يطرح الأمر نفسه بالنسبة إلى البعد السابق الذي تمت الإشارة إليه وهو «أثر الواقع» الذي يشيد التشاكل المرجعي للخطاب. هذا الأثر الواقعي هو الذي يمنح لمجموعة من التحديدات والتعاريف القانونية مثل: الشركة - المجلس - الجمعية الوطنية - البرلمان... نظام «الموضوعات السيميوطيقية» المستقلة التي لها كيان ووظائف. إنه يحولها من موضوعات خطابية تصنعها الكلمات إلى «موضوعات سيميوطيقية».

## ثانيًا: نحو سيميائيات للخطاب القانوني

يمكن، من حيث الشكل، الحديث عن خطاب قانوني حين تحضر فيه مجموعة من الخصائص البنيوية بشكل متواتر وتكون كفيلةً بتمييزه من الخطابات الأخرى، وهي نوعان: نحوية ومعجمية. تنتظم الخصائص النحوية داخل نسق، ويمكن أن تنتج مجموعة من الوحدات الخطابية، لذلك تعتبر المقاربة أن الخطاب القانوني، من حيث الشكل، يتحقق بواسطة نحو قانوني مغاير لنحو اللغة الطبيعية. كما أن تواتر مجموعة من الوحدات المعجمية (مفردات، تعابير...) يشير إلى وجود معجم قانوني.

إن تبلور مكونين، النحو القانوني والمعجم القانوني، يسمح بالقول إن الخطاب القانوني يعد تمظهرًا لسيميائيات الخطاب القانوني.

**1 - النحو القانوني**

يأخذ النحو القانوني، مثل الكتاب المدرسي، شكل جرد من التعريفات والتوصيفات:

- يظهر مثل شكل مركبي ينصب فيه الاهتمام على الصياغة السليمة للملفوظات وللوحدات الخطابية الأكثر توسعًا، مثل الوحدات التي تشملها الملفوظات القانونية: (لو... إذًا).

- النحو القانوني، نحو ظاهر لأنه يفصح بشكل واضح وتفصيلي عن القواعد التي تحدده[166].
يمكن أن نميز بين نوعين من الملفوظات: الملفوظات الوصفية: هي التي تقدم تحديدات للموضوعات الخطابية، وتحيلها، بذلك على موضوعات سيميائية يمكن أن تحلل؛ والملفوظات الوظيفية، وهي التي تحدد دائرة الأفعال التي تنجزها هذه الموضوعات. كل واحد من الملفوظين يمكن أن يصاغ صوغًا جهيًّا يكون موافقًا للمقولات الخاصة بالخطاب القانوني: من حيث نظام الكينونة الذي يسم الملفوظات الوصفية. نلاحظ أن الملفوظ الذي يعتبر مثل قول للمشرع يوافق المقولة: موجود، وفي المقابل ما لا يُعتبر قولًا للمشرع يوافق المقولة: غير- موجود. لذلك نكون أمام مقولة جهية: موجود/غير موجود، توافقها مقولةٌ داخل النحو القانوني: ما قاله المشرع/ما لم يقله المشرع، بمعنى أن الموضوعات السيميائية في القانون لا تتحقق سوى بفعل القول.
من حيث نظام الفعل، يتعلق الأمر بتحديد دائرة الأفعال التي سينجزها الفاعل السيميائي اعتمادًا على مجموعة من الملفوظات الوظيفية. على المستوى النظري، مجمل المسلكيات التي يحاول المشرع تقنينها، ترتبط بالمستوى المرجعي الذي يعد ظاهرًا. يمكن، في هذا السياق، اعتماد إجراءين: **الأول**، يعتبر أن ما هو موجود قانونًا هو المسلكيات المسموح بها؛ **والثاني**، يعتبر أن ما هو غير موجود قانونًا هو المسلكيات المحظورة. ما يجعل الإجراءين يندرجان داخل أنموذج أولي:



وهذا أنموذج يحدد نظام الوجود القانوني بالنسبة إلى الأفعال التي ينجزها الفاعل السيميائي.

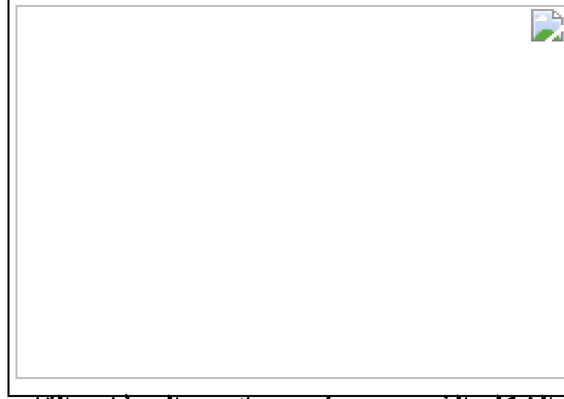
## 2 - تشييد النسق القانوني

يتحدد النسق القانوني عمومًا مثل ملفوظ إنجازي ينظم العالم بصيغة ظاهرة وتوافقية، انطلاقًا من أنه يدعو الذوات والأشياء، من خلال مجموعة أوامر، إلى الوجود، حيث يمنحها وظائف معينة، محددة بقواعد مسموح بها ومحظورة.
يبدو النسق القانوني أشبه بمعمار صلب، غير أنه، على الرغم من ذلك، يتطور ويكتمل ويتغير[167] نتيجة الخطابات القانونية التي تجعل كل تغيير، بلا شك، ينعكس على النسق المرجعي. لذلك، فإن الإجرائيات: التسمية، التحديد للموضوعات، تعد مظهرًا جوهريًّا في الممارسة القانونية، وتقوم هذه الممارسة على ركنين: إنتاج للقانون، وإنتاج للقواعد والدلالات القانونية المستحدثة.
غير أنها تعد أيضًا إجراء متواترًا لروز واختبار صدقية اللغة القانونية. تُختبر صدقية النحو القانوني بصيغتين: **الأولى** هي صيغة اللغة الواصفة التي تبت في الانسجام الداخلي للمفاهيم والقواعد والمقارنة بين ما ينتجه النحو من أقوال وبين القواعد المعيارية التي وضعها. أما الصيغة **الثانية**، فحين تحل محل المشرع سلطة أخرى، هي سلطة «العدالة» التي تدعو إلى إعادة قراءة القانون. ينتج الخطاب القانوني بصفته نتيجة لمكونين: النحو والمعجم، والملفوظ القانوني الذي يتحدد، من جهة، نتيجة تطبيق قواعد البناء النحوي، وهو ما يؤشر إلى نحوية الملفوظ، ومن جهة

أخرى بالمحتوى القانوني الذي ينبثق من الفضاء الدلالي، وما يحيل على دلالية الملفوظ، فالملفوظات التي تستجيب لمعياري النحوية والدلالية هي التي تعتبر ملفوظات قانونية. هذان المعياران يكفيان لتحديد عناصر النسق القانوني: الإنتاج القانوني والروز القانوني.

- الإنتاج القانوني: يتحدد الإنتاج القانوني بصفته تشييدًا للخطاب النحوي؛ إنه تحويل كلمة أو عبارة أو جملة لا - دالة (بمعنى أنها لا تنتمي كلية إلى الفضاء القانوني) إلى ملفوظ دال، يعني ذلك تحويله من المستوى المرجعي إلى المستوى التشريعي للخطاب القانوني. يعد هذا التحويل إجراءً يقضي بتسمية «الأشياء» تسمية سليمةً وإدراج «الأفعال» داخل منظومة المسموح - به والمحظور. لذلك، فإن قول المشرع هو الذي يمنح «الوجود القانوني» لما تم قوله والتلفظ به.

- الروز القانوني: هو إجراء يقضي باختبار مطابقة مجموعة من الملفوظات الوصفية اللا-نحوية (قانونيًّا)، مع الأقوال التي يمكن أن ينتجها الخطاب التشريعي نحويًّا. يمكن تلخيص عناصر هذه السيميائيات وفق الشكل الآتي[(168)]:



يمكن أن نلاحظ بحسب هذا الشكل الذي يصوغ خصائص الخطاب القانوني أن توفر خاصيتي النحوية والدلالية على مستوى المحور الأول من المربع (نح- دل)، يحقق الخطاب القانوني الذي يتكون من مكون نحوي ودلالي، في حين أن المحور ما تحت التضاد الذي يتكون من اللا-نحوية واللا-دلالية يفضي إلى خطاب لا-قانوني، يعد خطابًا لا-نحويًّا ولا-دلاليًّا.

ويمكن أن نلاحظ، في هذه الخطاطة، أن المحور لا-د/دل، الذي يحدد الإنتاج القانوني، يمثل التحول من المحتوى الافتراضي إلى المحتوى القانوني الذي يتضمن استعمال الصيغة النحوية. كما أن الخطاطة لا-نح/نح تمثل تحويلًا للملفوظات اللا-نحوية إلى ملفوظات نحوية، قائمة على الدلالة القانونية للمحتوى.

## ثالثًا: سردية الخطاب القانوني

بعد أن وقفنا عند الخطاب القانوني بصفته نسقًا يتكون استنادًا إلى المكونين النحوي والمعجمي، يمكن أيضًا أن ننظر إلى هذا الخطاب في بعده السردي للتساؤل حول نوعية المشهد الذي يتضمنه الخطاب القانوني والذوات الفاعلة فيه وطبيعة التحولات التي يقوم عليها.

تعتبر هذه المقاربة أن النحو القانوني يسعف في بناء الملفوظات وتنظيمها داخل مقاطع خطابية. غير أن معاينة الخطاب القانوني تبرز أيضًا وجود شكلٍ لتمفصل المحتويات، بشكل سابق، قبل تمظهرها داخل لغة معينة، إنه شكلٌ من أشكال تنظيم المتخيل البشري. يتمثل هذا الشكل في البعد السردي الذي يترجم على شكل محكيات ظاهرة أو ضمنية.

يتبدى المقطع في الخطاب القانوني مثل مشهد فرجوي، تحضر فيه ذوات وكائنات تنجز فعلًا. تنتظم هذه الأفعال داخل محكيات صغرى[169] في الخطاب القانوني، وهي وصف لبرامج منظمة وفق علائق زمنية أو منطقية. إنها نماذج تصف الفعل القانوني، وهي التي نقيس وفقها بعض المسلكيات غير القانونية المقترنة بالمستوى المرجعي.

لذلك، ارتأت السيميائيات السردية، على المستوى المنهجي، الاشتغال بفرضية محددة: ما دام الخطاب القانوني يتميز ببعض الخصائص السردية، يمكن السيميائيات، وهي تبحث في خطابات مثل الخطاب القانوني، أن تستثمر بعض نماذج الخطاب السردي لتحليل تنظيم الخطاب القانوني، خصوصًا الخطاب المرتبط بالشركات التجارية ومجموع الشركات[170].

## 1 - تشييد العامل الجماعي في الخطاب القانوني

يحدد الخطاب القانوني الشركة التجارية من حيث «كينونتها» و«فعلها»: فهي موضوعٌ يحصل «داخل الخطاب» على مجموعة من التحديدات، كما ينجز مجموعة من الأفعال التي يستجيب فيها لمجموعة من القواعد. تمثل الشركة التجارية، من هذا المنظور، في اللغة الواصفة للسيميائيات، عاملًا يتحدد من خلال تصويراته الوصفية ومن خلال دائرة الأفعال التي ينجزها.

غير أن العامل في الخطاب القانوني يحمل بعض السمات غير التي يتميز بها العامل في الخطاب السردي مثل سمة التفريد، ذلك أن الشركة التجارية تعد في الخطاب القانوني عاملًا جماعيًّا[171]، كما أن الذوات التي تشملها تعد ذوات جماعية. لتحديد البنية الشكلية للعامل الجماعي، يمكن القيام بالتحويلات العاملية الآتية:

يمكن بداية الانطلاق من مجموعة من الأفراد الموسومين بصفتهم وحدات (و)، لأنها وحدات منفصلة، وبصفة التمام، لأنهم يحملون خصائص التفريد.

لتتحول الذوات إلى عامل جماعي يمثل كلية (ك) تشاركية (ك-ت)، تتكون من كل وأجزاء مكونةٍ، يجب أن تظل الذوات وحدات بشرط أن تفقد سمة التمام والكمال، بمعنى أنها ستمثل مجموعة أفراد لا هوية لهم إلا داخل المجموعة، فالتحديدات التي يشتركون فيها مع الكلية وحدها هي التي تعد رئيسة.



تبرز الخطاطة أن:

التحول من وحدات تامة إلى وحدات تشاركية يقتضي إلغاء خاصية التمام بالنسبة إلى الفرد وتأكيد الطابع التشاركي (ك/ت ش).

تضمين الوحدات المشاركة في الكلية التشاركية.

## 2 - الاستثمار الدلالي للعامل الجماعي

يمكن أن نلاحظ أن العمليات السابقة شكلية وهي تسعى إلى تشييد العامل الجماعي. غير أن العامل يمكن أن يستثمر دلاليًّا. يميز أنموذج السيميائيات عامة بين صيغتين لتخصيص العامل دلاليًّا:

- التخصيصات المتواترة وهي التي تستعمل محمولات الكينونة، لأنها تخصص كينونة الذات.

- التخصيصات «المؤقتة»، وهي التي تعتمد على محمولات: الامتلاك. ويتميز الخطاب القانوني الذي نحن بصدده، خصوصًا القانون التجاري، بتخصيص الذوات بهذه الصيغة: محمولات الامتلاك.
تبرز قراءة نصوص القانون التجاري أن ميلاد الشركات التجارية تم نتيجة اتصال مجموعتين: المجموعة البشرية والمجموعة النقدية، ذلك أن كل فرد ينتمي إلى المجموعة البشرية، ويميل إلى التحول إلى شركة، يفقد صفة التمام، ويبرز تحديداته التشاركية بامتلاك حصة من المجموعة النقدية؛ بمعنى أن كل مشارك محتمل في شركة يفقد صفته مثل ذات لها سمة التفريد، ويتحدد، فحسب، بصفته مالكًا لحصة من رأس المال.
يقترح أنموذج سيميائيات الخطاب القانوني لهذه العناصر برمتها هذا الملفوظ المعياري:

- ع ⟵ علاقة.
-عا ⟵ عامل.
- مو ⟵ موضوع.

لاستثمار هذه العناصر دلاليًا، يمكن القول:
- العلاقة يمكن أن تستثمر دلاليًا من خلال محمولات، مثل: «امتلك»، «حصل».
- يمكن أن يحمل العامل مقومًا دلاليًا: «المالك».

**3 - الاستثمار الدلالي للموضوع: المقومات/ الخيرات المحصلة/الممتلكة**

تسمح عناصر هذا الملفوظ بتحديد النظام البنيوي للمشارك في شركة تجارية: لا يتمثل هذا المشارك في الفرد الذي ينتمي إلى مجموعة بشرية أو في حصة رأس المال التي تنتمي إلى المجموعة النقدية، لكن ببنية علائقية تجمع العنصرين في الآن نفسه؛ يتعلق الأمر ببنية ذات توازن مستقر. إنها، بصفتها علاقة امتلاك، تجسد سيميائيًّا العلاقة الممكنة بين الذوات البشرية وأشياء العالم، بمعنى، أنها تشكل مبدأ من مبادئ التنظيم الدلالي والكوني للعالم.

**خاتمة**

اتضح لنا في هذا الفصل أن السيميائيات السردية واستنادًا إلى أنموذجها النظري تستطيع أن تشيد أنموذجًا لوصف الخطاب القانوني وتحليله في بعده الخطابي من حيث المكونات وسيرورة التدليل.
نظرت إلى الخطاب القانوني بصفته بناء يتمفصل إلى تمظهر مركبي وإلى وحدات جملية (الوحدات، المركبات، الملفوظات) وعبر-جملية (الفقرات، الفصول...). من حيث الشكل، يتشكل الخطاب القانوني من مكونين بنيويين: النحو القانوني وهو مجرد من التعريفات والتوصيفات والمعجم الذي يتخذ جملة من المفردات والتعابير، وهي المكونات التي تنتج الملفوظ القانوني. إن استجابة الملفوظ لهذين المعيارين هي التي تحقق خاصيتي النحوية والدلالية.
كما يتحدد في علاقته باللغة بناء على تشاكلين عامين: تشاكل الخطاب التشريعي الذي يتحدد من خلال الملفوظات الإنجازية والمعيارية، وتشاكل يتحقق على شكل خطاب مرجعي وهو الذي تقوم اللغة بصوغه. إنه خطاب حول أشياء العالم.
سمح أنموذج السيميائيات السردية بالنظر إلى الخطاب القانوني بصفته شكلًا من أشكال تنظيم المتخيل البشري. يتمثل هذا الشكل في البعد السردي الذي يترجم على شكل محكيات ظاهرة أو ضمنية. إن مقاربة البعد السردي تسعف في التساؤل عن نوعية المشهد الذي يتضمنه والذوات

الفاعلة وطبيعة التحولات التي يقوم عليها. وتسعف هذه الأدوات الإجرائية في تحليل الخطاب القانوني في القسم الثاني التحليلي من هذا الكتاب.

---

(162) Algirdas Julien Greimas, Sémiotique et sciences sociales (Paris: Éditions du Seuil, 1976), p. 96.
(163) Ibid., p. 83.
(164) Ibid., p. 84.
(165) Ibid., p. 86.
(166) Ibid., p. 88.
(167) Ibid., p. 91.
(168) Ibid., p. 93.
(169) Ibid., p. 94.
(170) Ibid., p. 96.
(171) Ibid., p. 96.

# الفصل السادس: «الثقة» في الخطاب الاجتماعي

**مقدمة**

تعد مسألة الثقة في الخطاب الاجتماعي أساسية في التواصل الناجع، خصوصًا في الخطاب الذي يؤسَّس على التعاقد بين أطراف التواصل من أجل نقل رؤى وتصورات ومقاصد أيديولوجية وثقافية.

يتبدى ذلك في الخطابات التي نتعرض لها بالتحليل في هذه الدراسة مثل الخطاب السياسي والبيداغوجي والقانوني وخطاب استراتيجيات الإصلاح، حيث يهدف موقع المرسل إلى بناء سيرورة الثقة اعتمادًا على مواقع ترتبط بصدقية المرسل والموضوع - القيمة وكذلك على انخراط المرسل-إليه في هذه السيرورة التواصلية.

في دراسة لحالة خاصة بالتواصل المؤسساتي الذي يقترن بمسألة الإصلاح، خصوصًا الإصلاح الجبائي، يحاول دنيس برتران[172] (Denis Bertrand) استنتاج العناصر النظرية التي يمكن أن تستثمر لتحليل آليات تشييد الثقة بين العناصر الفاعلة في الخطاب الاجتماعي. يتضمن هذا الخطاب مواجهةً بين فاعلين: فاعل ذاتي يمثله الفرد/وفاعل جماعي موسع: الدولة. إن دراسة حالة محددة تتعلق بالتواصل الاجتماعي، تطرح على المستوى المنهجي إشكالية تحليل السيميائيات للخطاب الاجتماعي.

## أولًا: العقد الائتماني

### 1 - اقتراح العقد

في بعض الخطابات الاجتماعية التي تقوم على العقد الائتماني، مثل الخطاب الجبائي أو خطاب البرامج الانتخابية أو خطاب الإصلاحات الاقتصادية، يمكن أن نلاحظ أن التواصل ينهض على تمثل القاعدة الأولية للعقد[173]:

- المرسل يبلغ المرسل-إليه موضوعًا.
- المرسل يحدد قيمة الموضوع.
- يجعل مفهوم الائتمان، في هذه البنية التواصلية، البعد التأويلي بالغ الأهمية مقارنة بالبعد الإقناعي؛ فالمرسل-إليه يضطلع في هذا التواصل بدور حاسم، فهو يقوم بتأويل الموضوع - المقترح، فيصبح شاغلًا موقعًا مهمًّا على مستوى الخطاطة التواصلية. إنه ينجز أيضًا وظيفة الجزاء التي تحكم على قيمة الموضوع.

### 2 - مواقع سيرورة الثقة

إضافة إلى البعد التواصلي، يتسم العقد الائتماني بطبيعة تلفظية: يفضي اقتراح العقد إلى تحقيق تبلور مسار ذاتي مشترك لمسألة الثقة. يقوم اشتغال هذا المسار على ثلاثة مواقع: صدقية المرسل، وصدقية قيمة الموضوع، وانخراط المرسل-إليه.

**أ- انفجار المواقع**

ينفجر كل موقع من هذه المواقع على مستوى الخطاب بإسقاط نظائر من مستوى إلى آخر. إن تشظي الموقع إلى أدوار ومسارات دالة تتقاطع على مستوى الخطاب يفضي إلى تشييد مستوى «الواقع» أو «الحقيقة» الخاصة بالخطاب.

**ب- انفراط عقد الثقة**

يرمي الأنموذج إلى الوقوف عند الصيغة التي يقدم بها الخطاب عناصر انفراط عقد الثقة عند كل موقع، من خلال مجموعة التصويرات الخطابية الاسترجاعية، مثل السمعة السيئة والسمعة الحسنة، أو التصويرات الخطابية التي تهم الحاضر أو تهم زمنية مستقبلية.

**ج- السياق وأزمة الثقة**

حين الحديث عن أزمة الثقة، لا بد من الحديث عن السياق الذي يتمظهر من خلال شروط اقتصادية واجتماعية وسياسية عبر تصويرات خطابية[174]، تجسد أزمة الثقة (ضعف الاقتصاد، اليأس، الركود، انحسار النمو). بهذه الصيغة، يتقدم السياقان السوسيو-اقتصادي والسياسي بصفتهما مكونين لوضعية أولية قابلة للتحول. يتم، داخل هذا السياق، اقتراح العقد من أجل إنجاز تحول لتجاوز وضعية الاختلال على المستوى السوسيو-اقتصادي. يصبح هذا السياق حالة لفضاء ائتماني تكون فيه الثقة موضوع تقييم يفضي إلى انفراط الثقة. تولد هذه الوضعية خطابين متناقضين: **الأول** يسجل حالة انفراط الثقة، **والثاني** يهدف إلى إبراز سبيل مقاومتها[175].

إن الاتكاء على مقولة الإصلاح، مثلًا، هو إعادة هذه المقولة التي أصبحت عملة نادرة، أي الثقة، داخل سيرورة التواصل والتبادل بين أطراف العقد السياسي والاجتماعي: الحاكمون والمحكومون.

## ثانيًا: تشظّي الأدوار

### 1 - صدقية المرسل: بناء الثقة

هناك مجموعة عناصر تدخل في بناء الثقة، وهي تهم كل ما يؤسس صدقية المرسل أو يساهم في انفراطها، حين يقوم باقتراح أو حين يقطع وعدًا. يحصرها التصور في ثلاثة عناصر تأسيسية للثقة.

**أ- اقتراح العقد**

تدلل على مفهوم «السمعة» و«صدقية الوعد» شروط تاريخية محددة داخل الزمن تسندها التجربة. تبنى الثقة على أساس قيمة السمعة، وهي نوع من الشهادة التي ترتبط بالالتزامات ومدى الوفاء بها[176].

**ب- إمكانية الجزاء**

ينهض تقييم الوعد (الحكم) أيضًا على قدرة المرسل على الوفاء بالتزاماته داخل سيرورة الزمن، مع ربط هذه الالتزامات باقتراح جزائي، يمكن أن ينجزه المرسل-إليه في حال عدم التزام المرسل بالعقد الذي اقترحه.

**ج- الاعتراف المتبادل**

تفرض الثقة معيارًا أخلاقيًّا واستهوائيًّا هو حُسن النية بين الشركاء. يسمح توفر هذا المعيار بالحفاظ على الصدقية، على الرغم من المعيقات. تتولد سيرورة الثقة وفق الصيغة الآتية: إن الاعتراف بالآخر هو السبيل لتعزيز صدقية الالتزام.

يشير تردد هذه العناصر التأسيسية للثقة على مستوى الخطاب من منظور سلبي إلى عدم قدرة الاعتقاد في الوعود، أو غياب قدرة المرسل على الوفاء بالتزاماته، أو عدم توفر عنصر حسن النية الذي يساهم في إعادة تحقيق الثقة. تفضي هذه العناصر إلى انفراط عقد الثقة بين الأطراف.

### 2 - انخراط المرسل-إليه في القطبية الائتمانية

ينهض تشييد الثقة على ضرورة تحديد الهوية الواضحة للمرسل-إليه[177]. إن المرسل-إليه، وقبل أن ينخرط في الاقتراحات المقدمة له في سياق العقد، يبحث عن درجة من درجات التماهي في

الموضوع وفي القيم المقترحة: يعد هذا الشرط ضرورةً لتحقيق الانخراط في اقتراحات العقد.
من بين العناصر التي تنهض عليها الثقة أيضًا، التحديد الواضح للموضوع المقترح: إن تحقيق المبتغى من التواصل، وهو انخراط المرسل-إليه في العقد المقترح، يفترض مجموعة شروط بالنسبة إلى الوجود السيميائي للموضوع:

- يجب أن يكون الموضوع واضحًا.
- يجب أن يكون محددًا بدقة.
- يجب أن تكون القيم التي يختزنها قابلة للتعرف من لدن الجميع.
- يجب ألا يشوبها أي جدال.

حينما يكون الموضوع غامضًا وممتزجًا بموضوعات أخرى تجعله غير خاضع لفرز واضح، أو حين تنفي هذه الموضوعات قيمته أو تحرفها، فإنه لا يكون قادرًا في هذه الحالة على ترسيخ صورة الصدقية حين يتعلق الأمر بخطاب المرسل.

**خاتمة**

لاحظنا أن مسألة تشييد الثقة في الخطاب الاجتماعي تعد عاملًا رئيسًا في تحقيق التواصل الناجع. لذلك اقترحت السيميائيات السردية مجموعة من الآليات التي تشيد أثر الثقة سيميائيًّا بين الأطراف الفاعلة. إن الخطابات القائمة على الرابط الائتماني، مثل خطاب الإصلاح عمومًا في مجال من المجالات، تقوم على آلية العقد من حيث إبلاغ الموضوع وتحديد قيمته ليخضع لسيرورة التثمين.
في هذه البنية التواصلية، تصبح مواقع الإقناع والتأويل بالغة الأهمية، حيث يعمل المرسل على بناء سيرورة الثقة من خلال مواقع جزئية هي صدقية المرسل وصدقية قيمة الموضوع وانخراط المرسل-إليه الذي ينجز التأويل.
وكما يتأسس عقد الثقة من خلال آليات، فيمكن الخطاب أن يتميز أيضًا بانفراط عقد الثقة، حيث يصبح متميزًا بمجموعة من التصويرات الخطابية التي تفضي إلى أزمة الثقة.
إن الاستناد إلى مقولة الإصلاح هو الذي يجعل مقولة الثقة مركزية داخل سيرورة التواصل والتبادل بين أطراف العقد السياسي والاجتماعي. وتسمح هذه الآليات التي بلورتها السيميائيات بتحليل البعد الائتماني في الخطاب الاجتماعي، ويسعف مفهوم الثقة، كما بسطناه، في تحليل الخطاب السياسي والمعرفي - الاجتماعي.

---

(172) Denis Bertrand, «Confiance politique et fiducie,» dans: Jacques Fontanille & Guy Barrier (dirs.), Métiers de la sémiotique: Textes recueillis à l'occasion du colloque Les métiers de la sémiotique, Limoges, 6-8 Novembre 1997, Tekhné (Limoges: PULIM, 1999), p. 45.
(173) Ibid., p. 48.
(174) Ibid., p. 49.
(175) Ibid., p. 51.
(176) Ibid., p. 51.
(177) Ibid., p. 56.

# الفصل السابع: السيميائيات الترهينية

**مقدمة**

لاحظنا في أنموذج إريك لاندوفسكي أن الخطاب السياسي يمكن أن ينظر إليه بصفته «فرجة» في علاقته بالخطاب الدرامي. ذلك أن التنظيم الأيديولوجي الذي يحايث مسرحة الحياة السياسية من لدن وسائل الإعلام يؤسس لعلاقة بين الذوات الفاعلة القائمة على الانفصال، ويتمثّل في الأبطال (الطبقة السياسية، الحاكمون) من جهة، وفي الرأي العام الذي يعد هيئة تُعاين الفرجة وتؤول دلالتها من جهة أخرى.

غير أن الخطاب السياسي يمكن أن يُنظر إليه من منظور ترهيني، وهذا ما شيدت على أساسه السيميائيات الترهينية (La Sémiotique instante) استنادًا إلى أنموذج برنار لاميزيه، حيث يجعل الترهين معيارًا لسيميائية الفعل السياسي. إن كل اتجاه يعد سياسيًّا حين يطرح مسألة المعنى من منظور محدد هو تأطير نص أو ملفوظ معين أو علامة سيميائية داخل الفضاء العمومي.

والترهين هو لحظية العلامة أو النص أو الملفوظ داخل الفضاء العمومي، ويتضمن حضور الذوات المتلفظة والأفعال داخل الفضاء العمومي ببعديه الزماني والمكاني، أو على أساس الوجود/هنا/والآن.

## أولًا: المفهوم

بحسب لاميزيه، يمكن أن نعتبر أن كل اتجاه في السيميائيات يمكن أن يكون سياسيًّا في الحالة التي يطرح[178] فيها مسألة المعنى من منظور محدد، وهو تأطير ملفوظ معين أو نص أو علامة داخل الفضاء العمومي. لتحديد مفهوم السيميائيات الترهينية، يجب الوقوف أولًا عند مفهوم الترهين الذي يتحدد بصفته ما يمكن أن يحلل صيغة الوجود هنا/والآن، وأن يشيد دلالة الملفوظ أو الصورة أو التمثيل أو الممارسة على أساس الوجود هنا/والآن، في لحظة محددة من الحياة الاجتماعية، أو في مكان محدد داخل الفضاء العمومي.

يتضح أن لاميزيه يستند في هذا التصور إلى نظرية التلفظ بما هي فعل لاستثمار ممكنات اللسان، وهو الفعل الذي ينجز اعتمادًا على مقولة الضمير المنتجة للملفوظ، والمعينات التي تجذر الملفوظات داخل منظومة زمانية-مكانية في علاقتها بموقع المتلفظ[179].

إذا وقفنا عند خطاب صحافي مثل خطاب جريدة «لوموند» الفرنسية الآتي: «العلاقات المعقدة التي تربط بين جاك شيراك (Jacques Chirac) ونيكولا ساركوزي تعرف انعطافًا حاسمًا. لأول مرة منذ إعادة انتخابه رئيسًا للجمهورية في عام 2002، يستعمل رئيس الجمهورية، علنًا، سلطته ليضع وزير المالية أمام اختبار: إذا أراد أن يصبح رئيسًا لاتحاد الحركة الشعبية، عليه أن يتخلى عن منصبه الوزاري»[180]. يتعلق الأمر بحدث سياسي وتأويلين:

- البعد الأول هو إعطاء الحدث (حدث إعادة تنظيم اليمين الفرنسي) دلالةً سياسية ليصبح دليلًا برمزية سياسية.
- البعد الثاني هو منح الخطاب قابلية التأويل بغرض منحه دلالة سياسية (بلاغة السلطة) كونه ينبثق عن فاعل سياسي (الرئيس)، ولتأطيره ضمن إطار مؤسساتي من جهة أخرى.

يقدم هذا المثال علاقة التمفصل بين الخطاب في بعده الرمزي وعملية تأطير هذا الخطاب داخل الفعل السياسي وواقع الحياة السياسية.

## ثانيًا: مشروع السيميائيات الترهينية استيضاح الجدلية بين الفردي والجماعي

تهدف السيميائيات الترهينية إلى صوغ المفاهيم وصيغ العقلنة التي تسمح باستيضاح مفهوم الوساطة داخل الفضاء العمومي وبناء على تيمات وصور سياسية[181]، أي العلاقة الجدلية بين الفردي والجماعي، لأن الوساطة داخل الحقل السياسي تدل فعليًّا على العلاقة الجدلية بين التزام الذات (الشكل السياسي لرغبة الذات) وبين عامليته (تجذره الفعلي داخل الفضاء العمومي). تتحدد الوساطة داخل الحقل السياسي بصفتها علاقة بين الانتماء (الفعل الجماعي) وما يحفز الالتزام عند الذات، ويجعل منها فاعلًا سياسيًّا (الفردي).

## ثالثًا: الذات وسيميائيات الخطاب السياسي

يدل الترهين على أن تحقق دلالة أشكال التواصل السياسي (الكلمة أو الصورة...). لا بد من أن تتحمل مسؤوليته ذات فردية تجسد برغبتها تجذر الأفكار والمشروعات السياسية في النشاط الفعلي والواقعي للذات داخل الفضاء العمومي. بمعنى أن السيميائيات السياسية تبحث في البعد الخاص للرغبة التي تحفز الذات على أن تصبح فاعلًا سياسيًّا. وبذلك، فإنها تعيد الاهتمام بفردانية الذات وبصيغ التذويت داخل حقل الفعل السياسي[182]. إن تأويل الواقعة السياسية ومقاربة المعنى فيها يفترض ضرورة التقاء، داخل مكان وداخل زمان، بعدين: بعد الانتماء الجماعي وبعد الاجتماعوية، إضافة إلى البعد الفردي لرغبة الذات والتزامها.

## رابعًا: الواقعية السياسية - واقعة لغوية

تعتبر السيميائيات السياسية أن الواقعة السياسية هي واقعة لغوية[183]، وهي تتكون من الفعل الفردي للتلفظ من جهة ومن البعد الجماعي للانتماء الذي يجسده هذا التلفظ.

إن إعادة الاعتبار في الخطاب أو في التواصل السياسي إلى البعد الفردي يتحقق حين ينجز فاعل سياسي الخطاب داخل مكان وزمان معينين، بمعنى أن السيميائيات تفرض الاهتمام بالبعد الفردي للتلفظ في الخطاب السياسي، فهي تفرض استيضاح مسألة الذاتية، سواء تعلق الأمر بأقوال فردية أم بأقوال مرتبطة بعامل جماعي.

## خامسًا: التأويل في سيميائيات الخطاب السياسي

يعمد التأويل في الخطاب السياسي إلى إقامة علاقة بين التمثلات والأفكار والممارسة: إن معنى الواقعة السياسية يعود على الدوام إلى ممارسة فعلية تتسم على وجه الإطلاق بالجماعية، وهي متجذرة داخل الفضاء العمومي. يرمي الاتجاه العام في السيميائيات العامة إلى خلق منطق للعلامات ينبني على عقلانية داخلية للحقل الرمزي، في حين أن سيميائيات الخطاب السياسي تشيد منطقًا خاصًّا للعلامات ينبني على تمفصلها كيفما كانت طبيعتها (صورة، نص مكتوب، صوت)، وللممارسات الاجتماعية التي ينجزها فاعلون سياسيون داخل الفضاء العمومي.

يقترن التأويل في الخطاب السياسي، على الدوام، بالتعبير عن رأي أو عن اختيار سياسي؛ إن تأويل شكل خطابي سياسي سواء تعلق الأمر بنص أم بصورة أم بإشارة، يمثل في الآن ذاته التعبير عن رأي يشيد عاملية المتلفظ، بمعنى أنه يجعل منه فاعلًا سياسيًّا، لذلك فإن السيميائيات السياسية ترهينية، لأنها تجمع بين الرغبة والالتزام عند الذات وتجذر هذه العناصر داخل الفضاء العمومي.

لا يقتصر التأويل في الخطاب السياسي على التعبير على دلالة شكل معين في الخطاب (كلمة أو إشارة أو نص) فحسب، لكنه يرمي أيضًا إلى تشييد البعد السيميائي لفاعل سياسي، أي يجعل من شخصية معينة فاعلًا داخل المشهد السيميائي، أي الفضاء العمومي السياسي[184]. يخلق التأويل في الخطاب السياسي البعد الحدثي، إنه يؤسس الواقعة السياسية مثل حدث، ويحدد للمتكلم نظامًا سيميائيًّا حيث ينظر إليه من جهة مثل فاعل سياسي ومن جهة أخرى مثل متلفظ. إن الاعتراف، بمعنى ما، بشكل خطابي مستثمر في الخطاب السياسي (الصورة، النص، الإشارة، الفعل) يدل على أننا نعمل على تحقيق وجود له داخل الفضاء العمومي. بعد عملية التأويل، تصبح الواقعة مسجلةً داخل الذاكرة وتكتسي تمامًا بُعد الحدث، وبذلك تصبح جزءًا من الذاكرة والثقافة السياسيتين، كما تدمج الفاعلين داخل منطق حدثي للذاكرة، وبهذا يصبحون حاملين لهوية وقابلين للتعرف[185].

## سادسًا: المكون الإستتيقي في سيميائيات الخطاب السياسي

لا شك في أن الفاعل السياسي في الزمنية المعاصرة والتواصل التقليدي الذي يعتمد الخطاب المباشر يلجآن في إنجاز التواصل السياسي إلى الأشكال البصرية (الصورة، الملصقات) كما يلجآن إلى الصوت (الخطاب الشفوي المباشر) أو إلى النص المكتوب (الرسائل، الخطابات) أو إلى المشهد الفرجوي (التجمعات الخطابية الكبرى). لذلك، تجعل العناصر من الخطاب السياسي تمفصلًا لمكونين إستتيقي وسيميائي. بناء على هذه العناصر، يفترض تحليل الخطاب السياسي الإلمام بمظهرين، الدلالة السياسية للتمثيل من جهة، واشتغال الشكل الذي يتحقق من كل هذه المكونات من جهة أخرى.

ينبني المكون الإستتيقي في سيميائيات الخطاب السياسي على التمثيل السياسي والتحويل المشهدي لهذا التمثيل: إنه يضع المتلقي في وضعية مزدوجة، فهو في الوقت ذاته: متفرج (في سياق وساطة إستتيقية، يقوم بدور المتفرج)، أو فاعل (داخل وساطة سياسية يفترض أنه يساهم فيها فعليًّا أو يعمل على فهمها).

في سياق الفرجة الإستتيقية للوساطة السياسية، تمكن الإشارة إلى نمطين: **الأول**، الفرجة بمكوناتها المشهدية، ممثلة في فضاء اللعب والعلامات المشهدية المختلفة؛ و**الثاني**، الصورة البصرية الثابتة مثل الملصق. يجعل كل نمط المتفرج أو المشاهد في وضعية رؤية وتأمل للواقعة السياسية. يكمن الاختلاف بين النمطين في العلاقة مع القارئ وفي سيرورة تأسيس هويته: تعمل الفرجة على تشييد المتلقي بصفته عاملًا جماعيًّا في مواجهة صورة جماعية لفاعلين ينجزون أفعالًا مشهدية، بمعنى أن الوساطة الإستتيقية للفرجة تحدد هوية فاعل سياسي جماعي في مواجهة جمهور وفي مواجهة فرجة مشهدية (المواطنون، الناخبون، المحكومون...)؛ أما الصورة فتعمل على تشييد المتلقي بصفته فاعلًا فرديًّا، تقدم له صورة للمشاهدة وللقراءة.

## سابعًا: منطق السيميائيات السياسية

يسمح منطق السيميائيات السياسية بفهم الدلالة السياسية في خصوصياتها وفي علاقتها بالحقل السيميائي. يرتبط منطق السيميائيات بالطرائق المختلفة التي تأخذها في الحسبان لتأويل الواقعة السياسية. يمكن الحديث عن خمسة أنماط من منطق السيميائيات السياسية:

**الأول**، يمكن أن نلاحظ أن العلامة في الواقعة السياسية لا تتكون، على غرار العلامة اللسانية، من دال ومدلول، لكنها تتضمن أربعة ترهينات: الأطوبيا والواقع والرمزي والمتخيل.

**الثاني**، تُبنى دلالة الواقعة السياسية على أساس العلاقة بين تلفظ[186] فردي وفعل جماعي. يعد التواصل السياسي دائمًا تواصلًا موجهًا: إن ذوات التلفظ تتكلم على الدوام بلسان حال معين؛ إن فعلهم يرتهن دائمًا ببعد مؤسساتي يستلهمون منه الشرعية. يخصص هذا البعد الجماعي للخطاب التلفظ في الخطاب السياسي، كما يحدد الشروط التي يكون فيها هذا التلفظ موضوع تأويل: تبدأ سيرورة التأويل بالتعرف أولًا إلى المرسل.

**الثالث**، حاجة الدلالة إلى مؤسسة من أجل بنينة الحقل السياسي. لذلك، فإن السيميائيات السياسية تقترن بالظهور المنطقي المؤسساتي داخل الفضاء الاجتماعي. بمعنى أن مقاربة المعنى ترتبط بالتفكير، في الإطار المؤسساتي للتلفظ، في الشروط المؤسساتية التي ينجز التلفظ في داخلها. إن المنطق المؤسساتي يؤسس للتلفظ داخل الفضاء العمومي الخاص بالتواصل، كما يمنحه الشرعية.

**الرابع**، تحدد السيميائيات السياسية مفهومًا خاصًا للتمثيل: إنه تمفصل للمؤسسة وللتعبير عن الإرادة الجماعية لشعب، لذلك يمكن التمييز بين بعدين لمفهوم التمثيل[187]: البعد المؤسساتي، يقضي التمثيل بالنسبة إلى مؤسسة بتمثيل الشعب الذي يمنحها الشرعية، وحين يتوقف الاعتراف بالتمثيل تفقد المؤسسة شرعيتها؛ وبُعدٌ يتحدد في البعد اللغوي؛ إذ يفترض التمثيل بالنسبة إلى التواصل السياسي تمثيل الاختيارات والالتزامات بالنسبة إلى الفاعلين، على أساس أن تكون هذه العناصر قابلة للانتشار والتأويل من لدن فاعلين آخرين داخل الفضاء العمومي للتواصل وللتنشئة الاجتماعية.

**الخامس**، إن الحديث عن السيميائيات الترهينية يعني أن التأويل هو الانخراط في سيرورة علاقتنا بالخطاب أو التمثيل الذي يشكل موضوع تأويل، وهذا يدل على أن التأويل هو اختيار موقع. يؤسس التأويل الفاعل بمنحه هوية في علاقته بالفاعل السياسي الذي تعد كلماته أو ملفوظاته أو خطاباته أو تمثيلاته موضوع تأويل. والتأويل في نهاية الأمر لا يعد توضيحًا أو عقلنة لدلالة ما، بل هو شكل من أشكال امتلاك مكان معين داخل الفضاء العمومي للتواصل وداخل المعنى السياسي. والسيميائيات السياسية في نهاية الأمر لا تخلق فقط مؤولين للمعنى السياسي، لكنها تجعل منهم فاعلين سياسيين، تمنحهم شرعية سياسية، وتدمجهم داخل حقل المؤسسة.

## ثامنًا: حقول السيميائيات السياسية

تتأسس السيميائيات السياسية في علاقتها بأربعة حقول. إن مقاربة معنى الواقعة السياسية تفترض بناء العلاقات بين هذه الحقول. ويُبرز تحليل هذه العلاقات في أفق مقاربة المعنى أيضًا تنوع أشكال التلفظ في التواصل السياسي. كما يسمح الوقوف عند أشكال التلفظ في تنوعها أيضًا بإبراز مختلف أنواع صيغ التأويل التي تعتبر موضوعًا لها سيرورات واستراتيجيات التواصل السياسي، حيث تشيد السيميائيات أدوات تأويل بحسب وضعيات التلفظ، وبحسب سياقات إنجاز التواصل السياسي.

من هذا المنظور، يجب أن تستجيب السيميائيات للتنوع المفهومي والميتودولوجي المساوق لتنوع الممارسات والفاعلين وحقول التواصل السياسي، بناء على أن الواقعة السياسية تعد لغة وهي،

بهذا، تتصل بسيميائيات للاختلاف وللتعدد[188].
- المتخيل السياسي: هو حقل أمثلة الواقعة السياسية من لدن الذات، وهو الحقل الذي تؤطر فيه الذات حقيقتها على شكل تسامٍ في علاقتها بالآخر.
- الرمزي: هو الحقل الذي يتعلق فيه التواصل السياسي بالخطاب، بالعاملية، بالفعل وبالصورة. يتحدد في علاقته بواقع وضعية سياسية معينة، بواقع فاعل ينجز أو بحدث معين. وهذا التحديد هو الذي يجعله يتميز من المتخيل. إن الترهين الرمزي هو الذي يمنح للواقعة السياسية دلالةً ويجعلها قابلة للتفكير وللتأويل.
- الواقعي: حقل الواقع[189] في السيميائيات السياسية هو حقل السلطة. وهو يربط ممارسة الفاعل السياسي بالعرض وبالفعل السياسي. تعمل النظرية على إبراز استراتيجيات الفاعل داخل الفضاء العمومي. يؤشر الواقع على السلطة انطلاقًا من أن موقع الفاعل السياسي يتحدد في الأساس بالسلطة التي يمتلكها. إن السلطة التي يمارسها أو التي يعترف له بها الآخر الذي يوجد داخل الفضاء السياسي هي التي تمنح التأسيس للفاعل السياسي. يتحدد مفهوم السلطة الذي يقترن بالواقع هنا بصفته مجموعة الممارسات والقدرات وبصفته أيضًا، حقل الفعل الذي يحدد الفاعل داخل الفضاء العمومي.
- الأطوبيا: تمثل حقل المتخيل[190] كما يحمله فاعلون جماعيون. إنها تعبر عما يصطلح عليه بالمشروع السياسي أو بمشروع تنظيم المجتمع. ينظم حقل الأطوبيا بناءً على مثال سياسي وعلى استشراف للمستقبل. تكمن وظيفة الأطوبيا في أنها تمنح المعنى للالتزام السياسي الذي يحمله الفاعلون وتضطلع به المؤسسات.
تمثل الأطوبيا من هذا المنظور حقل المثال السياسي، بناء على أنه يجسد جملة التمثيلات التي يمكن أن توجه أفعال واستراتيجيات الفاعلين السياسيين. إن خطاب جون كيري (John Kerry) في ندوة الديمقراطيين (الانتخابات الرئاسية الأميركية في عام 2004) حول قيم العائلة والقانون والخدمة الجماعية، يُبرز إلى أي حد يؤسس هذا الملفوظ المثال أو الأطوبيا السياسية. إن هذه القيم هي ما يعطي، سيميائيًّا، المعنى للاختيارات السياسية، لأنها هي التي توجه الاختيارات والممارسات السياسية. تؤدي الأطوبيا داخل حقل السيميائيات السياسية وظيفة مزدوجة: إنها تمثل من جهة أنموذج المثال السياسي الذي يرتكز عليه فعل الفاعلين السياسيين في ممارساتهم وفي خطاباتهم، ويشكل هذا المثال نوعًا من التسامي المؤمثل الذي يمنح أفعال وممارسات وخطابات الفاعلين وتلفظاتهم والتمثيلات التي يحملونها في استعمالهم السياسي للفضاء العمومي سمكًا دلاليًّا. من جهة أخرى، تساهم الأطوبيا في تشييد الفاعلين الجماعيين عبر الإحالة على الأطوبيا. إنهم يكتسبون هويتهم الجماعية انطلاقًا من الإحالة على المثال السياسي. هذا المثال هو الذي يجعل الهويات مبنيةً سيميائيًّا مثل أشكال رمزية للواقعة السياسية.

## تاسعًا: وسائطيات السيميائيات السياسية

لا تنظر السيميائيات السياسية إلى هذه المكونات بصفتها قطائع متجاورة ومنغلقة في علاقة بعضها ببعض، لكنها تبحث في الطرائق المختلفة التي تتواصل فيها هذه المكونات في ما بينها. إنها تبحث في الطرائق[191] التي تُبنى بها الدلالة انطلاقًا من العلاقات بين الحقول المختلفة. تحدد السيميائيات السياسية جملة من الأشكال التي تحقق الوساطة السياسية، وهي كالآتي:
- الحقيقة: تحقق تمفصل[192] الرمزي والمتخيل السياسي حول الملفوظ الذي تنجزه الذات. إنها تخصص الموقع التلفظي للذات، فهي الامتلاك الفردي للأشكال المنطقية للتواصل والتلفظ.

- القرار: هو العنصر الذي يحقق التمفصل بين الرمزي والواقع السياسي. إنه يدمج من خلال الالتزام والإخبار، الفعل الواقعي داخل الفضاء العمومي. إن اتخاذ القرار هو الذي يجعل الذات تتحول إلى فاعل سياسي.

- الأيديولوجيا: العنصر الآخر هو الأيديولوجيا[193]، وهي تجمع بين واقع الممارسات السياسية والأطوبيا الجماعية حول مبدأ الشرعنة الذي يمنح الأفعال والممارسات شرعيتها، وحول مبدأ التعبئة الذي يجعل الفاعلين ينجزون أفعالًا داخل الفضاء العمومي. تتصل الأيديولوجيا بالمتخيل، ومع ذلك فإنها تعد ضرورية للواقعة السياسية، لأن هذه الأخيرة لا تحمل معنى إلا حين تحيل على عناصر المتخيل الفردي للفاعلين، لوضعهم الواقعي داخل الفضاء العمومي وللأطوبيا الجماعية التي ترتكز عليها أفعالهم والتزاماتهم.

يكمن الموضوع الأساسي للسيميائيات السياسية في فهم العلاقات بين الرغبة والوساطة والمؤسسة والرأي، بما أنها تمثل عناصر الوساطة السياسية بين الفردي والجماعي. وتتضح هذه العناصر كالآتي:

- الرغبة: تشكل سندًا تحفيزيًّا للذات. إنها القوة الكامنة وراء الفعل الذي ينجزه. والرغبة هي التي تمثل علامة فارقة بين الذوات. عنصر الرغبة هو الذي يساهم في تشييد فردية الذات بصفتها فاعلًا سياسيًّا لأن هذا العنصر هو الذي يوجه الممارسات والأفعال والقرارات الخاصة بالذات الفردية.

إن الرغبة التي تحفز الذات على الوجود بصفته فاعلًا تعد ضرورية لكل التزام سياسي، كما تجعل الذات قادرة على الامتلاك الفردي للتوجهات والمشروعات والاختيارات التي تعد ملزمة للمجموعة وللفرد.

- الوساطة: تتحدد بصفتها نوعًا من الديالكتيك الفردي والجماعي، إنها تؤطر الفاعل الفردي داخل نشاط جماعي، داخل سيرورة فعل ينجزه في إطار الفضاء العمومي مع الآخرين[194]. تسجل الوساطة لحظة تأسيسية بالنسبة إلى الممارسة السياسية لأنها هي اللحظة التي تستشعر فيها الذات أهمية الانتماء. تنهي الوساطة فردانية الذات وتدمجها في ديالكيتك يجمع بينها وبين الآخرين.

- الرأي: يعني الاعتراف بالمثال السياسي من لدن الفاعل الجماعي، وهو الذي يمنحه وجوده داخل الفضاء العمومي. وتتجسد سيميائيات الرأي في الخطاب السياسي من خلال ثلاث صور[195]:

**الأولى**، صورة مجموعة من الأفكار والتمثيلات الجماعية التي لا تتحمل مسؤوليتها ذات فردية؛

**الثانية**، مجموعة من التمثيلات التي تؤسس لمثال سياسي مشترك وقادر على تأسيس هوية فاعل

جماعي؛ و**الثالثة**، مجموعة من التمثلات التي تؤسس للتضامن الرمزي بين الفاعلين السياسيين.

إنها تؤسس كينونة مجموعة من الفاعلين الذين يوجد بينهم تضامن رمزي. إن مفهوم الرأي من هذا المنظور يميزه من المعنى التقليدي الذي يقتصر فيه المفهوم على تمثلات جماعية بدون أن يكون لها رابط بالفعل والممارسة. يكتسي الرأي في هذا السياق معنى البحث في العلاقة بين التمثلات والأفعال والممارس.

- الهوية السياسية: تجد الهوية السياسية موقعًا لها داخل سيرورة التواصل السياسي، لذلك تكون السيميائيات السياسية ملزمةً بالتفكير في السيرورة التي تفضي إلى بناء هذه الهوية. تتأسس الهوية السياسية على أساس العلاقة الصراعية كيفما كانت صيغة تمظهرها سواء تعلق الأمر بالعلاقة الصراعية المباشرة بين مرشحين أو بالعلاقة الصراعية الرمزية المتعلقة بالأفكار والمشروعات.

تتأسس الهوية السياسية للفاعل السياسي دومًا من خلال علاقة صراعية مع الآخر داخل الفضاء العمومي. يمكن الحديث عن سيرورات سيميائية تساهم في تشييد مفهوم الهوية السياسية: **الأولى** تتكون من تمفصل الحقيقة والقرار والأيديولوجيا ودورها في تأسيس الفاعل السياسي بصفته عنصرًا داخل المنطق السياسي الجماعي؛ **الثانية** تسهم في تكوين الهوية السياسية هي التعرف/ التماهي، وهي إنجاز ممارسة رمزية (خطاب/صورة مقترنة بفعل سياسي تجعله فاعلًا داخل الفضاء العمومي)، فالتماهي هو ولوج عالم الرمزي، ويبني الفاعل السياسي هويته من خلال التواصل والتبادل اللغويين مع الآخر داخل الفضاء العمومي؛ **الثالثة** هي السيرورة للهوية السياسية، وهي التي تفضي إلى ظهور الأمثلة السياسية، كما هي نتيجة لتمفصل عنصرين: القرار الذي تندرج بواسطته الأمثلة السياسية داخل الفضاء السياسي، والمثال الذي يضعه أفقًا له لتحديد موقعه. الأمثلة السياسية هي جماع المرجعيات التي يتصورها الفاعلون داخل متخيل يرفع إلى درجة التسامي مجموعةً من الممارسات واستراتيجيات الفاعلين داخل الفضاء العمومي؛ **الرابعة** هي التأويل، وتنتج عن تمفصل الأمثلة السياسية، والفعل الجماعي لأن الذات في علاقتها بالأمثلة تعترف بالحدث السياسي بصفته فعلًا سيميائيًّا دالًّا، ويؤدي التأويل إلى تمفصل حدث أو واقعة سياسية سواء تعلق الأمر بخطاب أو بكلمة أو بتظاهرة في علاقته بالأمثلة وهي التي يستند إليها الفاعل السياسي.

- الترهين: يفرض الترهين بالنسبة إلى سيميائيات الخطاب السياسي ضرورة مزدوجة: التفكير في التزام الذات الذي يتأسس بفضل هذا الالتزام بصفته فاعلًا سياسيًّا يمكن أن يساهم في النقاش العمومي؛ وتجذير ممارسات ومناهج الفاعل السياسي داخل التاريخية التي تمنح الواقعة السياسية صلابةً.

لا تكتسب الواقعة السياسية معنى إلا حين إدراجها داخل السياق الذي يمنحها تاريخيتها، وأيضًا حين نأخذ في الحسبان الفاعل السياسي الذي يدمجها داخل الفضاء العمومي. لا يعد الفضاء العمومي مكانًا جغرافيًّا وحضريًّا فحسب، فهو يتسم بخاصية مزدوجة، ويعد على المستوى الجغرافي فضاء حضريًّا، غير أنه يستعمل من لدن الفاعلين في الحوار لتبادل الممارسات الرمزية. لذلك، فإن السيميائيات السياسية لا تكون ملائمة منهجيًّا إلا حين تدرج في نماذج تأويلها مبدأ التاريخية الذي يؤسس الذوات داخل الفضاء العمومي. كما لا تتم مقاربة معنى الواقعة السياسية إلا حين نأخذ في الحسبان المعنى الذي يمنحه لها بعد الزمن والمكان.

**خاتمة**

لاحظنا أن السيميائيات الترهينية تعتبر أن كل فعل يعد سياسيًّا حين يطرح مسألة المعنى بالنسبة إلى شكل تعبيري معين (الصورة، الخطاب، الممارسة السياسية...) داخل الفضاء العمومي الذي يجمع بين عناصر الذات المتلفظة في لحظة من لحظات الحياة الاجتماعية على أساس الوجود هنا/ والآن.

لذلك، ستقوم بصوغ مفاهيمها الأساسية وأهمها مفهوم الوساطة، أي العلاقة الجدلية بين التزام الذات وبين عامليته وفعله داخل الفضاء العمومي. بحسب هذا التصور، يفترض تأويل الواقعة

السياسية التقاء بعدين داخل إطار زماني وإطار مكاني: البُعد الفردي لرغبة الذات ولالتزامها، وبُعد الائتمان الاجتماعي.
تعتبر السيميائيات الترهينية الواقعة السياسية واقعة لغوية، فهي تهتم بالذاتية لأن الخطاب يتلفظ به فاعل سياسي داخل مكان وزمن معينين.
إن السيميائيات السياسية ترهينية لأنها تجمع بين الرغبة والالتزام عند الذات وتجذر هذه العناصر داخل الفضاء العمومي. كما تعتمد من بين مفاهيمها، مفهوم المكون الإستتيقي الذي يبنى على التمثيل السياسي والتحويل المشهدي لهذا التمثيل من خلال الأشكال البصرية (الصورة) أو الصوت (الخطاب الشفوي) أو المشهد الفُرجوي (التجمعات الكبرى)، وهو مكون يتضمن الذات المتلفظة كما يتضمن القارئ الذي يصبح في وضعية متفرج في سياق وساطة إستتيقية أو فاعل داخل وساطة سياسية يسهم فيها فعليًّا أو يعمل على فهمها.
إن منطق السيميائيات السياسية يجعل العلاقة في الواقعة الساسية لا تتمفصل على غرار العلاقة اللسانية إلى دال ومدلول، لكنها تتمثل في أربعة ترهينات هي التي تشيد منطق السيميائيات وهي الأطوبيا والواقع والرمزي والمتخيل.

(178) Bernard Lamizet, «La Sémiotique instante: Introduction à la sémiotique politique,» Semiotica, no. 159 (2006), p. 1.
(179) Dominique Maingueneau, Approche de l’énonciation en linguistique française: Embrayeurs, temps, discours rapporté, Hachette université, langue, linguistique, communication (Paris: Hachette, 1981), p. 21.
(180) Lamizet, p. 1.
(181) Ibid., p. 1.
(182) Ibid., p. 2.
(183) Ibid., p. 3.
(184) Ibid., p. 5.
(185) Ibid., p. 7.
(186) Ibid., p. 13.
(187) Ibid., p. 13.
(188) Ibid., p. 16.
(189) Ibid., p. 22.
(190) Ibid., p. 25.
(191) Ibid., p. 26.
(192) Ibid., p. 26.
(193) Ibid., p. 29.
(194) Ibid., p. 31.
(195) Ibid., p. 34.

# الفصل الثامن: السيميائيات التوترية

**مقدمة**

بلورت السيميائيات السردية من خلال أنموذجها مفهوم البنية الأولية للدلالة الذي يعد إجراء منهجيًّا يهدف إلى استيضاح شروط الدلالة في كون دلالي مصغر (الحكاية، القصة...) كيفما كانت طبيعة تمظهره (اللغة الطبيعية أو المركبة المكونة من اللغوي وغير اللغوي...) لأنها تخضع لتأويل منطقي (العلاقات...) ودلالي (المقومات...)، فهي تشيد استنادًا إلى علاقات منطقية من بينها التضاد والتناقض، ويمكن أن تكون فضاء لاستثمار المقومات الدلالية. كما تعد، من جهة أخرى، كلية من الكليات التي يمكن أن تفسر المتخيل البشري لقدرته على الجمع بين مقومين يتحددان من خلال علاقة اختلافية تساهم في توليد الدلالة؛ إن مقولة مثل مقولة الموت/الحياة تمفصل الأكوان الفردية.

في سياق قراءة هذا البراديغم، حاولت دراسات الوقوف عند الحدود النظرية، أي عند الأسئلة التي يمكن أن تواجه صلابة النظرية والنقائص التي يمكن أن تظهر حين تطبق الأنموذج على أنساق مركبة، وذلك باقتراح تصورات يمكن أن تساهم في تطوير الإرث الغريماسي وجعل السيميائيات تستجيب للأسئلة المتجددة في مجال دراسة الأنساق الجديدة، مثل الأهواء، أو الأنساق المركبة مثل النص الرقمي والصورة وأشياء الحياة وغير ذلك من الموضوعات التي أصبحت تقف السيميائيات عند تحليلها على مستوى المنهج وعلى مستوى التنظير. في هذا السياق، سيطرح جاك فونتاني مجموعة من الأسئلة حول إجرائية المفهوم.

اعتبر جاك فونتاني - منتقدًا غريماس - أن الصيغة التي شيدت بها البنية الأولية، خصوصًا اعتمادها على التقابلات (التضاد/التناقض)، تفضي إلى تقديم خطاطة بصفتها كلًّا منجزًا بصيغة نهائية، وهذا ما يفقدها كل إمكانية للانفتاح على التلفظ بصيغته الحية والدينامية؛ ذلك أن الخطابات تفاجئ المحلل على الدوام بأشكالها المركبة والمتداخلة. لذلك، سيقترح أنموذج البنية التوترية التي تحاول تناول الظواهر كما تتحقق على مستوى الخطابات، وذلك بالانتقال من الأشكال المركبة إلى صوغ أشكال بسيطة.

## أولًا: الأسس السيميائية للدلالة والإدراك

يعود فونتاني في اقتراحاته النظرية حول السيميائيات التوترية إلى التصورات النظرية لمفهوم العلامة عند كل من دو سوسير وتشارلز سندرس بيرس لاقتراح فرضيات تهم خاصة علاقة الإدراك بالدلالة. فعلى الرغم من نزعة الذرية في تصور المفاهيم الرئيسة (دال/مدلول) عند دو سوسير، فإن البناء العام يقيم تعالقًا بين الإدراك والدلالة. إن الإدراك لعناصر العالمين الخارجي والداخلي يحقق الدلالة، كما أن مفهوم الصورة يجعلها مرتبطة بمسألة الإدراك.

أما بالنسبة إلى بيرس، فإن العناصر الرئيسة التي يتضمنها تحديده للعلامة تحيل على أن الموضوع الدينامي يتحقق نتيجة الإدراك، في حين أن الموضوع المباشر يكون نتيجة لوجهة نظر ما.

درس دو سوسير العلامة، وتحدث بموجب ذلك عن الدال والمدلول، غير أن ما يعد رئيسًا هو أن اجتماعهما يحقق عنصرًا واحدًا هو الوظيفة السيميائية. كما أن الإرث السوسيري يجعل مفاهيم النسق والقيمة مترابطة. إن معالجة دو سوسير لإشكال العلامة تحيل سيميائيًّا على عنصرين

رئيسين[196]: **الأول** هو العلاقة بين الإدراك والدلالة: من خلال الإدراك تتشكل الدلالة، فإدراكات العالم الخارجي تشكل الدوال وإدراكات العالم الداخلي (المفاهيم، الانطباعات...) تحقق المدلولات؛ **الثاني** هو أن تفاعل نمطي الإدراك يحدد نسقًا من المواقع الاختلافية: مجموع هذه المواقع الاختلافية يشيد نسق القيم، فنظرية العلامة عند دو سوسير وبصرف النظر عن عناصر التجزيء فيها (دال/مدلول...) تشمل مفهوم الصورة (السمعية/الذهنية) الذي يجعلها مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بمسألة الإدراك.

في قراءته مفهوم العلامة عند بيرس، يلاحظ جاك فونتاني أن العناصر الرئيسة التي يتضمنها التحديد هي[197]:

- الشيء ما الذي يمثل.
- شيء ما آخر.
- بالنسبة لشخص.
- تحت علاقة ما.

يمكن أن تشتغل وظيفيًّا كالآتي:

- الموضوع الدينامي هو الموضوع الذي يدرك في كل تعقيده، له علاقة بالممثل الذي يمثله لكن من وجهة نظر معينة، وهو ما يصطلح عليه بالعماد. وجهة النظر هذه أو «العماد» تنتقي داخل الموضوع الدينامي مظهرًا محددًا هو ما يصطلح عليه بالموضوع المباشر.

تحيل هذه القراءة لاشتغال العلامة عند بيرس على أن الموضوع الدينامي[198] يتحقق نتيجة الإدراك، في حين أن الموضوع المباشر هو نتيجة لوجهة النظر، لذلك فإن فونتاني يعتبر أن تصور بيرس للعلامة يطرح بدوره مسألة العلاقة بين الإدراك والدلالة. يمكن وفق هذا التصور الحديث عن عنصرين يدخلان في مجال «المحسوس»: الماثول والموضوع الدينامي. لا يقترن الماثول بالموضوع إلا من خلال المؤول. أما الموضوع، فلا يقترن بالماثول إلا من خلال «وجهة نظر».

اشتغال عناصر العلامة عند بيرس يوازي بالنسبة لجاك فونتاني العمليات التي يمكن أن تنبثق بواسطتها الدلالة من خلال الإدراك؛ إن الاتجاه نحو دلالة، أو القصد، يقترن بالمحور ماثول - موضوع مباشر، مؤول، في حين أن القبض يهم هنا المحور: الموضوع الدينامي، العماد - الموضوع المباشر.

يتوفر الخطاب السيميائي لوصف الظواهر السيميائية على مفاهيم رئيسة: المعنى والدلالة والتدليل. يعتبر فونتاني في سياق تصور السيميائيات أن موضوعًا ما له «معنى» يدل على أنه يميل نحو شيء[199]. إن هذا الميل أو هذا الاتجاه هو الذي أطلقت عليه الخطابات المهتمة بالدلالة تسمية «المرجعية»، في حين أن المرجعية لا تعتبر في الواقع سوى إمكانية من الممكنات المحتملة للنص. يمكن النص أن يكون له اتجاه نحو التماسك الخاص به، وهذا يسمح لنا بالتعرف إلى دلالته. بحسب هذا التصور، يعد المعنى أثرًا لاتجاه أو لميل نحو شيء ما ويكون ناتجًا عن موضوع سيميائي دال (نص، نسق مركبي) أو ممارسة معينة (فعل) أو وضعية ما (وضعية ذات فاعلة)[200].

إن المعنى، إذًا، هو هذه المادة غير الخاضعة لبناء صوري، وهنا تكمن وظيفية الفعل السيميائي، إنه يتدخل لتنظيمها لتصبح معقلنة. غير أن هذه المادة لا تعد ثابتة ولا متوقعة في وجودها على

قوانين العوالم السيكولوجية أو الاجتماعية، إنها تتعرض أيضًا لاختراق مجموعة من الاتجاهات والتوترات، إضافة إلى أنها يجب أن تكون مرتبطة بقصدية، كي تكون قادرة على إنتاج أثر دلالي قابل للتعرف.

أما المفهوم الآخر فهو الدلالة وتعني المنتوج المنظم الذي تحصل من التحليل، لذلك فإن الدلالة تقترن في الخطاب السيميائي بأنها متمفصلة أو خاضعة دائمًا لإجراء التمفصل، بمعنى أنها لا تُعرف سوى من خلال العلاقة التي ترتبط بها وحدة مع الوحدات الأخرى، وهذا ما يميزها من المعنى. إن الدلالة هي المعنى لكن في صورته «المتمفصلة»[201]، أما التدليل[202] فيدل على إجمالية آثار المعنى داخل مجموعة دالة. يقضي التوجه العام للسيميائيات بكون الدلالة الإجمالية، أي دلالة الخطاب، هي التي تتحكم في الدلالة المحلية، أي دلالة الوحدات التي تكونها. أصبح مفهوم الدلالة، إذًا، يحمل دلالة عامة، فهو يدمج مفهوم التدليل.

ملاحظ أن النظريات التي عالجت العلامة والمفاهيم التي شيدت لوصفها تسعف في إبراز الصيغة التي تتخذ بها الدلالة شكلًا انطلاقًا من فاعليتي الإحساس والإدراك، ذلك أن الخصائص التي تقترن بهذه اللغة الواصفة تعد ملائمة في سياق تحليل الدلالة على مستوى الخطاب[203]، فهي تؤشر إلى هذه العناصر، أي الوجود المشترك لكونين محسوسين: خارجي وداخلي:

- اختيار وجهة نظر (القصد).
- تحديد مجال للملاءمة (القبض).
- تشييد نسق من القيم بفعل تضام العالمين الخارجي والداخلي، الذي يكون «السيميوزيس».

تعلن السيميائيات بهذا التصور التخلي عن مفهوم العلامة كما هو محدد ذريًّا من خلال دال ومدلول عند دو سوسير لاستبداله بلغة التمظهر كما تتشخص على المستوى الخطابي، حيث تمثل اللغة جمعًا بين مستويين: العبارة والمحتوى، وهما يوافقان المصطلحين السابقين: العالم الداخلي والعالم الخارجي.

إن مفهوم الحد بين العالمين الداخلي والخارجي لا يمثل حدًّا للوعي، لكنه في هذا التصور هو الحد الذي تضعه ذات في كل مرة تمنح فيها دلالة لفعل أو لموضوع[204]، بمعنى أن الحد ليس شيئًا آخر غير «الموقع الذي تسنده ذات الإدراك لنفسها داخل العالم»[205]، وهي تمنح معنى ما للعالم.

انطلاقًا من هذا الموقع، تتحدد العوالم الداخلية والخارجية، غير أن المحتوى ليس موجهًا لأن ينتمي إلى هذا العالم أو ذاك، فموقع الحدود يكون رهينًا بموقع الجسد الذي يكون خاضعًا للانتقال.

## ثانيًا: المحسوس والمعقول

إن إدراك شيء ما (صورة من صور العالم الطبيعي أو مفهوم أو شعور عاطفي ما...) قبل التعرف إلى انتمائه لعالم من العوالم يدل على إدراك نوع من الحضور، أي أنه إدراك أولي.

والحضور هو حين يحتل شيء ما موقعًا له علاقة نسبية بموقعنا الخاص، وله امتداد، ويؤثر فينا بكثافة معينة. تعد هذه العناصر ركائز أساسية للحديث عن مقولة الحضور. يمثل الحضور صفة محسوسة، لذلك يعد تمفصلًا سيميائيًّا أوليًّا للإدراك. أما التأثير أو الكثافة التي تحدد علاقتنا بالعالم، فهي القصد. أما الموقع والامتداد، فإنها عناصر تمثل حدود مجال الملاءمة، أي القبض، القبض على المعنى.

فالحضور يستوجب هذه العمليات السيميائية: القصد والقبض. إنّ تكوّن نسق القيم لا يمكن أن يتحقق إلا بتبلور مجموعة من الاختلافات، شرط أن تمثل هذه الاختلافات شبكة متماسكة. كما أن تبلورِ الاختلافات هو الذي يسمح بالانتقال من المحسوس إلى المعقول.

## ثالثًا: البنية التوترية

يقدم جاك فونتاني، في سياق تقديمه مفهوم البنية التوترية، نقدًا للبنية الأولية كما صاغها غريماس. يعتبر من هذا المنظور الانتقادي أن الجمع بين التقابلات المختلفة (التضاد/التناقض) من أجل تشييد خطاطة متماسكة، يفضي إلى تقديم الخطاطة بصفتها كلًّا منجَزًا بصيغة نهائية، وهذا ما يفقدها كل إمكانية على الانفتاح على التلفظ بصيغته الحية والدينامية، بمعنى أن الخطاطة[206] لا تظل مرتبطة بأي علاقة مع الإدراك أو مع المقاربة المحسوسة للظواهر.

هناك خاصية أخرى وهي أن الخطابات تفاجئنا باستمرار بأشكالها المزدوجة وبصورها المختلطة؛ فهي أشكال مركبة ومتداخلة، لذلك فإن الانطلاق كما يتم عادة من الأشكال البسيطة في اتجاه الأشكال المركبة، يجب أن يستكمل بمقاربة أخرى تسمح لنا باستيعاب الأشياء كما تتحقق على مستوى الخطابات، أي بصفتها «أشكالًا مركبة»[207] لذلك، فإن تشييد بنية أولية، يستوجب مجموعة من الشروط:

- العلاقات بين المحسوس والمعقول: مداخل الانتقال من مقولة إلى أخرى، يجب أن تحدد.
- الأنموذج المقترح يجب أن يفضي إلى نسق من القيم.
- يجب أن يأخذ الأنموذج في الحسبان تعدد الأساليب الخاضعة للمقولة.
- المقاربة ملزمة بتناول الظواهر كما تتحقق على مستوى الخطابات وذلك بالانتقال من الأشكال المركبة لصوغ أشكال بسيطة.

وانتهج في هذا الصوغ النظري أربع مراحل.

### 1 - أبعاد المحسوس

يعتبر فونتاني أن أي موضوع[208] (كيفما كانت طبيعته) يعد بالنسبة إلى ذات الخطاب، أولًا وقبل كل شيء، حضورًا محسوسًا. يتم التعبير عن هذا الحضور من خلال عنصري الكثافة والامتداد، ذلك أن كل موضوع يتسم بصفة الحضور المحسوس يجمع بين خاصيتين:

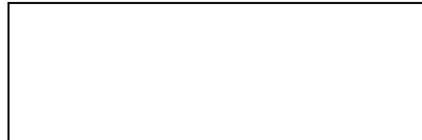
- درجة معينة من الكثافة.
- موقع معين أو خاصية معينة داخل الامتداد.

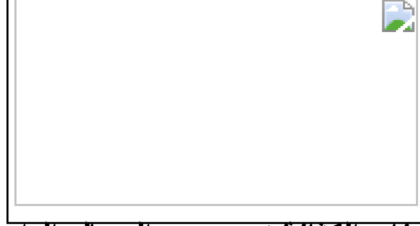
يمكن أن نلاحظ أن أثر الكثافة يظهر كما أنه ينتمي لبنية داخلية، في حين أن أثر الامتداد يبدو كما أنه ينتمي لبنية خارجية، غير أن التمييز بين الداخلي والخارجي لا يحمل دلالة سيكولوجية، ولكن يتعلق الأمر بالمجال، بمجال داخلي ومجال خارجي، يتحددان داخل العالم المحسوس نفسه.

### 2 - التعالق بين البعدين

إذا كانت المرحلة الأولى تقف عند إمكانات الإدراك المحسوس والمباشر للظواهر، فإن المرحلة الثانية تفرض إقامة تعالق بين الصفة ودرجة الكثافة وبين موقع أو كمية داخل هذا الحضور المحسوس. الانطلاق من البعدين المذكورين، الكثافة/الامتداد، بصفتهما بعدين متدرجين يؤسس صيغة للتعالق بين البعدين. يتأسس هذا التعالق من خلال صفة ومن خلال موقع للحضور المحسوس قبل التعرف إليه بصفته صورة تنتمي لعالم من العوالم. لذلك، فإن تعالقهما يمكن أن يمثل بصفته مجموعة من «نقط فضاء»[209] خاضع لمحورين من محاور المراقبة.

يتخذ هذا الصوغ الشكل الآتي:





استنادًا إلى مفهوم مستويي اللغة، فإن الكثافة تخصص المجال الداخلي، أما الامتداد فيخصص المجال الخارجي[210]. يعتبر فونتاني أن التعالق بين المجالين يعد نتيجة للموقع الذي يتخذه المتلفظ. على مستوى المرحلة الثالثة، يتم استيضاح نتائج اتخاذ موقع معين من لدن المتلفظ، أي موقع جسد «يحس»، وهو موقع لا يميز بين مجالين فحسب، مجال داخلي ومجال خارجي، لكنه أيضًا يفرض «توجهًا»، وهو توجه القصد الذي يرتبط بالمجال الداخلي، أو توجه القبض الذي يقترن بالمجال الخارجي والامتداد.

يمكن داخل هذه الخطاطة أن نشيد توليفات بين درجات كل محور من المحورين، لذلك، فإن نقط هذا الفضاء تشكل مواقع داخل الفضاء، غير أن هذه المواقع تجسد مجموعة من القيم وتنهض على اختلافات بين المواقع. حيث يمكن تحديد نمطين من التعالق بين محوري المراقبة.

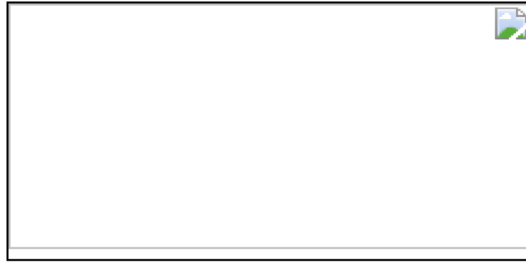
- كلما كان القصد متسمًا بالكثافة كان القبض متميزًا بالامتداد.
- كلما كان القصد أقل كثافة كان القبض أقل امتدادًا.

تتطور الأبعاد بين الموقعين في اتجاه معاكس:

- كلما كان القصد متسمًا بالكثافة كان القبض أقل امتدادًا.

يمكن التمييز بين نوعين من التعالقات، بين القصد والقبض[211]:

- تعالق مباشر، مطابق.
- تعالق مناقض، معكوس.



بحسب هذه الخطاطة:

تحدد محاور الفضاء الخارجي قوى الجذب للمقولة المدروسة (الموضوع المحلل):

- كل نقط الفضاء الداخلي تعد قابلة لأن توافق مجموعةً من القيم.
- من خلال الخطاطة، تستنتج مجموعة من المبادئ التنظيمية:
- يحدد الاختلاف بين التعالقات منطقتين كبيرتين.
- الجمع بين الدرجات الأكثر قوة والدرجات الأكثر ضعفًا على المحورين، يحدد مناطق قصية.

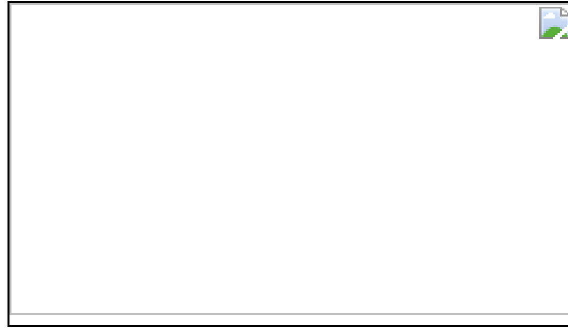
**3 - سيناريوات الخطاب**

يهدف تشييد الخطاطات والنماذج إلى تحقيق الترابط بين المحسوس والمعقول، أي بين المستوى الأول للإدراك المقترن بالكثافة والتأثير والمستوى الثاني المقترن بالانتشار داخل الامتداد والفهم[212].

تعد الخطاطات التركيبية مثل «متغيرات توازن»[213] بين هذين البعدين: المحسوس والمعقول.
تؤدي هذه المتغيرات إلى سبيلين: تنمية التوتر أو الانبساط الإدراكي.
- تفضي تنمية الكثافة إلى التوتر.
- تؤدي تنمية الامتداد إلى الانبساط.
يجمع الخطاب من هذا المنظور، وبصفته مجموعة من الملفوظات والأفعال، في ترهيناته وفي كل «لحظة زمنية»[214] بين بُعد الكثافة أو المحسوس وبُعد الامتداد أو البُعد المعقول، بمعنى أن الخطاب لا يسير، مثلًا، كما هو الأمر بالنسبة إلى المربع السيميائي في اتجاه تكريس مقولة دلالية نهائية، لكنه يبدو منفتحًا، قوامه التوتر، لأن أفعاله يمكن أن تسير في اتجاه تكريس التوتر أو الانبساط. تقترح السيميائيات التوترية في هذا السياق أربعة سيناريوات:
إن وصف الخطاطات الخطابية «بمتغيرات توازن»، يحددها بأنها حركات موجهة نحو التوتر أو نحو الانبساط. وتقترن هذه الحركات بنمو الكثافة أو بانخفاضها وبانتشار الامتداد أو تقلصه. وقد اقترحت في سياق هذا التصور أربعة أنماط من الحركة:
**أ- خطاطة النزول**



يتميز هذا السيناريو بالانتقال من لحظة هي نقطة الكثافة، يمكن أن تكون صدمة انفعالية أو لحظة تأثير، لكنها سرعان ما تسرع في الانخفاض نحو الانبساط، وهو انبساط ناتج عن انتشار على مستوى الامتداد، والوصول إلى انبساط، إدراك يكون ناتجًا عن الاستيضاح والفهم. يصطلح على هذه الخطاطة بخطاطة النزول أو خطاطة الانحطاط.
**ب -خطاطة الصعود**



تمثل هذه الخطاطة السيناريو المعاكس للأول[215]. تتميز بتقلص الامتداد وتقوية وتوسع الكثافة، لذلك فإنه يفضي إلى توتر نهائي قوي.
**ج- سيناريو التوسع**
يتميز هذا السيناريو الثالث بالتدرج، حيث ينطلق من مستوى أدنى من الكثافة إلى مستوى نقطة أقصى من الكثافة، وأيضًا إلى مستوى واسع من الامتداد. يشبه هذا السيناريو البناء الموسيقي في

السمفونيات، حيث تتدرج الموسيقى من النغمة التي تكاد تسمع إلى الصوت القوي.

**د- سيناريو التهدئة**

يتسم هذا السيناريو بالهبوط العام للعناصر الأساسية لمحوري الخطاطة: تدني القوة داخل الخطاب، أي تلاشي التوترات، واختزال مدى الامتداد؛ هذا الفتور الذي يميز هذه العناصر، يفضي إلى حالة انبساط عامة تتميز بانخفاض عام، وهو ما يجسد سيناريو التهدئة.

**خاتمة**

في تصوره للسيميائيات التوترية، ينطلق جاك فونتاني من مسألة الإدراك في علاقته بالدلالة ويعيد قراءة مساهمتي دو سوسير وبيرس. فعلى الرغم من نزعة الذرية (الدال/المدلول) في تشظية مفهوم العلامة، فإن مكوناتها تحيل على العلاقة بين الإدراك والدلالة من خلال أن الإدراك يشكل الدلالة؛ إدراكات العالم الخارجي تشكل الدوال، أما إدراكات العالم الداخلي فتحقق المدلولات. إن الدلالة بصفتها «منتوجًا منظمًا» يتحصل من التحليل تفترض لغة واصفة تؤشر على هذه العناصر:

- الوجود المشترك لكونين، محسوس ومعقول: العالم الخارجي-العالم الداخلي.
- اختيار وجهة نظر (القصد).
- تحديد مجال للملاءمة (القبض).
- تشييد نسق بفعل تضام العالمين الذي يكون «السيميوزيس».

إن الدلالة في الخطاب تتحقق من خلال المحسوس والمعقول، أي العلاقة بين المستوى الأول للإدراك المقترن بالكثافة والتأثير والمستوى الثاني المقترن بالانتشار داخل الامتداد والفهم، لذلك يشيد جاك فونتاني أربع خطاطات تمثل سيناريوات الخطاب وتشخص العلاقة بين درجات التوتر والانبساط في أي خطاب من الخطابات.

(196) Jacques Fontanille, Sémiotique du discours, nouveaux actes sémiotiques (Limoges: PULIM, 1999), p. 29.
(197) Ibid., p. 29.
(198) Ibid., p. 31.
(199) Ibid., p. 21.
(200) Ibid., p. 21.
(201) Ibid., p. 22.
(202) Ibid., p. 23.
(203) Ibid., p. 32.
(204) Ibid., p. 33.
(205) Ibid., p. 33.
(206) Ibid., p. 64.
(207) Ibid., p. 64.
(208) Ibid., p. 65.
(209) Ibid., p. 67.
(210) Ibid., p. 67.
(211) Ibid., p. 69.
(212) Ibid., p. 103.
(213) Ibid., p. 103.
(214) Ibid., p. 103.
(215) Ibid., p. 104.

# خلاصة القسم الأول

## أولًا: خلاصة

خصصنا القسم الأول من الدراسة لمناقشة مجموعة من القضايا النظرية في بعديها النظري والإبيستيمولوجي، خصوصًا أصول المفاهيم ونقدها واستثمارها داخل النماذج بهدف تحديد التصور النظري الذي تنهض عليه السيميائيات في حقل محدد هو الخطاب الاجتماعي، وذلك أولًا من خلال الجهاز المفاهيمي الذي طرحته النماذج المختلفة، وثانيًا الأهمية الإجرائية لهذه المفاهيم في تحليل نماذج الخطاب الاجتماعي التي سنعمل على تحليلها في القسم الثاني.

أفردنا، في هذا السياق، فصلًا لمفهوم الخطاب حددنا فيه المفهوم في الأدبيات النظرية، خصوصًا مدرسة تحليل الخطاب، وخلصنا إلى أن هذه المدرسة وعلى الرغم من اعتمادها على الإرث اللساني عند دو سوسير، فإنها تحت تأثير دراسة اللساني الأميركي زليغ هاريس نظرت للخطاب بصفته وحدة تتجاوز الجملة، إنه كلية عبر-جملية. وهي بذلك تجاوزت التحديد السوسيري الذي أخلص في الوصف اللساني للجملة.

كما وقفنا من منظور إشكالي عند مناهج تحليل الخطاب التي اقترحتها هذه المدرسة والتي تعددت بين المقاربة المعجمية والمعجمية الإحصائية والآلية. وعلى الرغم من الأدوات الواصفة التي اقترحتها هذه المناهج، مثل تحليل الحقل المعجمي والوحدة المعجمية والتواترات وترددات الوحدات المعجمية، فقد وجهنا انتقادًا لهذه المدرسة. اعتبرنا أن هذه الأدوات تبقى جزئية لأنها اهتمت بمستوى واحد من مستويات العبارة هو المعجم. وعلى الرغم من أنها عددت في طرائق التناول، حيث عالجته من منظور الوحدات المعجمية والحقول المعجمية والتواترات وتكرار الوحدات التي تظل عناصر قادرة على صوغ فرضيات دلالية، فإنها أغفلت جانبًا مهمًّا هو الاشتغال الشمولي للخطاب، أي اشتغال كل المكونات التي يتكون منها الخطاب. وهذا الطرح هو الذي سيقود تصورنا في توسيع مفاهيم سيميائيات الخطاب الاجتماعي.

## ثانيًا: تصور

أشرنا في بداية القسم إلى تبلور السيميائيات السردية والخطابية خلال الستينيات من القرن الماضي (علم الدلالة البنيوي، 1966) بفعل قراءتها الإبيستيمولوجية لمجموعة من البراديغمات اللسانية والعلمية والثقافية. استطاعت نتيجة هذه القراءة أن تشيد جهازًا نظريًّا اتخذ شكل تنظيم سلمي تمثل في المسار التوليدي (1979). وقد أسعفت مستويات هذا الأنموذج والمفاهيم النظرية والإجرائيات التي اقترحتها، في إضاءة شكل تكون النصوص السردية، وإبراز شكل تحقق الدلالة في هذه المواضيع السيميوطيقية، حيث حققت أدواتها نجاحًا مهمًّا في تحليل خاصية السردية في الحكاية والأسطورة وغيرها من الموضوعات السردية.

سيغتني هذا الأنموذج في سياق جعل النظرية قادرة على وصف موضوعات سيميائية أخرى، حيث ستنصب الدراسات على خطاب من طبيعة غير سردية بالضرورة مثل الخطاب الاجتماعي. لذلك توقفنا في سياق هذا القسم النظري على هذا المفهوم المركزي في الدراسة، وأعدنا قراءته في سياق الحقول التي ظهر فيها.

لقد ذكّرنا في سياق التأطير المنهجي بمفهوم الخطاب كما حدد في دراسات مدرسة تحليل الخطاب، غير أننا استندنا في التأسيس المنهجي للمفهوم إلى منظورين للخطاب، يتمثل **الأول** في تحديد المدرسة الفرنسية التي اعتبرته كلًّا دالًّا، مشيدًا من خلال مجموعة تمفصلات تمتد من البنيات الأولية إلى البنيات العاملية والخطابية. أما المنظور **الثاني** فيتمثل في تحديد مارك أنجينو الخطاب الاجتماعي بصفته كل ما ينتج تلفظيًّا داخل فضاء عمومي حول حالة اجتماعية ويتحقق استنادًا إلى آليات المتخيل والأطوبيا والأيديولوجيا.

إن المقاربة التي سنشتغل بها تمكن من التحليل الشمولي للخطاب، وهو تحليل لا يقف عند الذخيرة المعجمية وحضورها على مستوى الخطاب ولكنه يصف كل مكونات الخطاب في اشتغالها الشمولي. لقد قمنا بتحليل الخطاب الاجتماعي بصفته فضاء للعلاقات بين عناصر فاعلة تكمن في الفواعل المتسمة ببعد سوسيو-ثقافي والعوامل التي تقوم بوظائف وأيضًا بصفته مجالًا للتسخير الذي يحقق التفعيل والفعل وينجز التحولات ويفضي إلى حالات جديدة، أي تحليل اشتغال كل المكونات التي يتكون منها الخطاب، وتتمثل في الركائز الآتية:

- التلفظ الذي يستثمر ممكنات اللسان لإنجاز الخطاب وتحقيقه، ويقترن التلفظ بالمتلفظ أو المتكلم الذي ينجز فعل التلفظ والمنظورات التي ينجز من خلالها التلفظ سواء تعلق الأمر بضمير المتكلم أم بضمير الغائب والمعينات الزمنية والمكانية التي تحدد «أثر» الزمن والمكان، بمعنى أنها تشيد مرجعية زمنية ومكانية للخطاب.
- العوامل أي الذوات التي تنجز الفعل، ويتمثل في الفعل السياسي أو القانوني أو الفعل الاجتماعي والمعرفي، وتكمن وظيفة الفعل في تحقيق الانتقال من وضعية إلى وضعية أخرى مغايرة. هذا التحول على مستوى الحالات يوازيه ترسيخ «آثار المعنى» على مستوى الدلالة.
- دلالة التحول من حالة إلى حالة يوازيها على مستوى منظومة القيم نسق قيمي معين هو الذي يكرسه الخطاب، ذلك أن المقاربة تسمح ببناء المرجعيات القيمية التي تحيل عليها الخطابات الاجتماعية.

تتميز هذه المقاربة الشمولية بالمساهمة النظرية أولًا لأنها تقترح جملة مفاهيم تجد أصلها في الأنموذج السيميائي، غير أنها تصبح ذات مدى منهجي حين تختبر على الخطابات الاجتماعية مثل الخطاب السياسي والبيداغوجي والاجتماعي وغيرها من الخطابات؛ وبالمساهمة التحليلية لأنها تسعف في مقاربة الخطابات الاجتماعية من حيث التكون وشكل الدلالة وإبراز المعنى الاجتماعي.

# القسم الثاني: الخطاب الاجتماعي – دراسات تحليلية
## اشتغال الخطاب وتوليد المعنى الاجتماعي

# الفصل التاسع: الخطاب السياسي العربي: الأطوبيا والمتخيل (إعلان الجزائر أنموذجًا)

**مقدمة**

أشرنا في المقدمة الخاصة بهذا الكتاب إلى أن الدراسات السوسيولوجية دأبت على تحليل الخطاب السياسي من خلال الحقول المعجمية والكلمات والوحدات المعجمية[216]، غير أن اهتمامها لم يأخذ في الحسبان مسألة الاشتغال الشمولي للخطاب. لذلك فإن السيميائيات، في سياق اهتمامها بالخطاب السياسي، ستعنى بالمكونات الرئيسة التي ينهض عليها بصفته خطابًا، خصوصًا المكونات المعجمي والتركيبي والقيمي، إلى جانب عنصر آخر هو تحليل إشكالية العلاقات والاستراتيجيات داخل حقل السلطة.

تتضمن هذه الإشكالية دراسة قدرة الخطاب على الفعل وعلى التسخير[217] لإنجاز الفعل. تساهم هذه الوظائف في إنجاز أفعال تحول العلاقات الاجتماعية. تفترض دراسة الخطاب السياسي من هذا المنظور الوقوف عند الذوات الفاعلة داخل الخطاب، ومنها:

- المتلفظ ويتمثل في الذوات التي لها سلطة تناول الكلمة، أي إنتاج الخطاب السياسي.
- الأفعال التي تحدد مجموعة من الواجبات أي واجبات الفعل التي تلزم بها الذوات الأخرى.

يساهم الخطاب السياسي من خلال الواجبات التي يحددها والأفعال التي يدعو لها في تشكيل أفق انتظار لدى الذوات التي تتلقى الخطاب، حيث لا يمكن من هذا المنظور الاكتفاء بالتصور الذي ينظر إلى الخطاب السياسي بصفته مجموعة من الإرساليات ينقلها المرسل إلى المرسل-إليه ضمن التصور الكلاسيكي الذي يجعل منه خطاب تواصل فحسب، لكن الخطاب السياسي يمثل فضاء للتفاعل بين الذوات الفردية والجماعية، بين الحاكمين والرأي العام والمحكومين.

## أولًا: إعلان الجزائر - خطاب سياسي

يعد إعلان الجزائر[218] الذي يؤسس لخطاب استقلال دولة فلسطين خطابًا سياسيًّا، لأنه يضم المقومات الخطابية التي تجعله يندرج داخل هذا السجل:

- يتميز بوجود متلفظ ينتج الخطاب، ويتمظهر من خلال ترهينات متعددة، حيث يستثمر صيغة ضمير الغائب وضمير المتكلم وفق استراتيجية تولد مقاطع الخطاب، ووفق الوظائف التي يروم تحقيقها، أيضًا، في علاقته بالمتلقي.
- يشيّد عاملًا جماعيًّا (الشعب الفلسطيني) يتخذ تفريعات متعددة ومتغايرة بحسب استراتيجية الخطاب. ينمو فعل هذا العامل داخل فضاءين مكاني وزماني، يربط صلات بهذه المرجعية الزمانية والمكانية.
- يتوق إلى إنجاز فعل الاستقلال وإنهاء الاستيطان، ويحول من خلاله حالة الاستعمار إلى حالة التحرر والفعل المستقبلي.
- يحدد لنفسه، وفق هذه المكونات، موقعًا داخل حقل السلطة، ويسعى إلى إنجاز أفعال تحول العلاقات مع المستعمر والعلاقات داخل الأرض.

## ثانيًا: معمارية الخطاب

سنستند في تحليل الخطاب إلى إجراء منهجي اقترحته السيميائيات السردية في تحليلاتها للخطاب السردي في المتن الفولكلوري والأسطوري والقصصي هو إجراء التقطيع[219]. نعود إليه في تحليل هذا الخطاب الذي يتميز من حيث التجنيس، بخصائص محددة؛ ذلك أن المتلفظ يسلك استراتيجية محددة في تنظيم الخطاب؛ سينظم الخطاب وفق مقاطع [220]، كل مقطع يصوغ - خطابيًا - تشاكلًا[221] دلاليًا، على أن هذه التشاكلات تتعالق لصوغ تشاكل عام وموحد. وسنبرز على مستوى التحليل مكونات التنظيم الخطابي وكيفية اشتغال هذه المكونات على مستوى الخطاب.
استنادًا إلى الملاحظة السابقة التي تتعلق بتشييد الخطاب وتنظيمه وفق مقاطع، يمكن في البدء أن نشير إلى التمفصلات العامة التي ننجز في ضوئها تحليل المكونات الخطابية.
المقطع الأول: يبدأ من «على أرض الرسالات السماوية إلى البشر...» وينتهي بـ «ولقد كانت ثورات شعبنا المتلاحقة تجسيدًا بطوليًّا لإرادة الاستقلال الوطني».
المقطع الثاني: يبدأ من «وهكذا انفتح الجرح الفلسطيني الكبير على مفارقة جارحة...» وينتهي بـ «حركات التحرر الوطني في هذا العصر».
المقطع الثالث: يبدأ من «أن الانتفاضة الشعبية الكبرى المتصاعدة في الأرض المحتلة...» وينتهي بـ «حقوقه الثابتة وممارستها فوق أرضه الفلسطينية».
المقطع الرابع: يبدأ من «واستنادًا إلى الحق الطبيعي والتاريخي والقانوني للشعب العربي الفلسطيني...» حتى آخر الخطاب: «... سيبقى دائمًا وطنًا حرًّا لشعب من الأحرار».

## 1 - المقطع الأول: الإنسان والأرض - علائق الاتصال والانفصال

سنشرع من منظور هذا الاختيار المنهجي في تحليل المكونات على مستوى كل مقطع من المقاطع بدءًا من المقطع الأول.

#### أ- عوامل التلفظ

يستهل المتلفظ الخطاب بترهين تلفظي مجرد، فالملفوظ الأول الذي يستهل به الخطاب: «على أرض الرسالات السماوية إلى البشر...» لا يشتمل على معينات يمكن أن تحدد منظور المتلفظ، سواء تعلق الأمر بالمعينات الشخصية مثل ضمير المتكلم «أنا»، أم غير الشخصية. يظهر الملفوظ كما أنه يسرد وحده من دون التزام ذات معينة في السرد، لذلك يمكن الحديث عن متلفظ ضمني، وعن ملفوظ وصفي يعتمد عناصر مكانية لوصف حدث وقع في الماضي.
يدمج الخطاب السياسي، عمومًا، على مستوى التلفظ، الحضور الفعلي للمتلفظ الذي يعد خاصية شكلية تلفظية يمكن أن تحيل دلاليًا على مقوم الالتزام[222]، الذي يعد خاصية أساسية في الخطاب السياسي، بالتزام المتلفظ بالقضية أو بالأطروحة. غير أن الاختيار التلفظي في هذا الخطاب هو محو تلك المعينات التي يمكن أن ترسخ تذويت ترهين التلفظ. إن استراتيجية الخطاب في إعلان الجزائر تكمن في تغييب التذويت الفردي وتأكيد الذات الجماعية.

- محو المعينات مثل ضمير المتكلم.
- تغييب التذويت/تأكيد الذات الجماعية.

تمثل هذه العناصر مظاهر من استراتيجية تنظيم الخطاب، وتهدف منذ المقطع الاستهلالي إلى تشييد نظير الموضوعية[223] على مستوى الخطاب. ويرمي هذا النظير المشيد على مستوى البعد التداولي، إلى إقناع المتلقي بالخطاب وبالتشاكل الدلالي الذي يحايثه. إن صيغتي الحضور والغياب لمعينات التلفظ تعد شكلًا من أشكال التسخير، الذي يستحضر المتلفظ-له في الخطاب السياسي في

سياق المنظور التفاعلي. ويرمي إجراء التسخير إلى تشييد مقوم الموضوعية والحقيقة على مستوى الخطاب.

**ب- زمنية الخطاب**

يتميز الخطاب من خلال هذا المقطع الأول بملفوظ يمثل مركز جذب[224] عام، بمفهوم نظرية الكوارث الرياضية. إنه نواة الخطاب التي تتفرع منها العناصر الأخرى «على أرض الرسالات السماوية إلى البشر»، فالوحدات المعجمية «الرسالات السماوية» تحيل على فضاء كان موئلًا للرسالات، لذلك فإنها تدل زمنيًا على مقولة الماضي السحيق، وهو مقوم زمني ثقافي بالمفهوم الأنتروبولوجي:

الرسالات السماوية ←——— الأديان بمبادئها العقدية والتشريعية

إلى البشر: الرسالات السماوية الموجهة إلى البشر هي التي تحدد، بمنظومتها العقدية ومبادئها التشريعية، دائرة الأفعال الموجهة إلى البشر.

الأرض/الذخيرة: إنها موئل العقائد ودستور الفعل البشري.

الأرض/الذخيرة: البعد الروحي/الزمني.

**ج- التفضية: تفضية الخطاب**

يقدم هذا الملفوظ الذي يمثل مركز الجذب في بداية الخطاب بصيغة عامة، غير أن الخطاب يضيف عن طريق آلية التراكم القسري[225] الوحدات المعجمية التي تحقق التخصيص:

«على أرض الرسالات السماوية إلى البشر»

«على أرض فلسطين»

اسم العلم فلسطين يخصص أرض الرسالات السماوية؛ ذلك أن الملفوظ يقيم تطابقًا تامًّا بين الرسالات السماوية وأرض فلسطين، لذلك فالفضاء الرئيس الذي سيميز الخطاب هو أرض فلسطين. يتجذر هذا الفضاء بناء على المقوم الزمني الذي يخصص زمنية الخطاب: الماضي السحيق. يحيل هذا المقوم الزمني على قدم أرض فلسطين.

مقوم مكاني/زماني: قدم أرض فلسطين.

كما أن اسم العلم يحيل، انطلاقًا من كون فلسطين موئلًا للرسالات في بعديها العقدي والتشريعي، على فضاء يرتقي إلى مقولة مكانية محددة:

الفضاء المقدس

إن ربط الفضاء داخل الخطاب بالرسالات السماوية من خلال علاقة تجاورية تركيبية «أرض الرسالات السماوية» يجعل الفضاء قابلًا لأن يُستثمر دلاليًا بصفته فضاء تجاور وتعايش في مقابل الانفصال واستحالة التعايش. يحيل الفضاء إذًا على منظومة أكسيولوجية تدل على هذه القيم.

التجاور والتعايش/الانفصال/استحالة التعايش.

**د- البنية العاملية: تشييد العامل الجماعي**

بعد أن حددنا البعد الزمني والفضاء والقيم التي تتمفصل إليها هذه المقولة، سنقوم بتحليل عنصر آخر من ثوابت التخطيب هو عنصر الذات التي تفعل داخل الفضاء المقدس المتجذر في الزمن السحيق.

«على أرض الرسالات السماوية ولد الشعب العربي الفلسطيني»

بناءً على مقومات العناصر السابقة، تظهر ذات فاعلة: الشعب العربي الفلسطيني. لا تتميز هذه الذات على الرغم من أنها تدرج أول مرة داخل الخطاب بالتفريد[226] الذي يمكنها من اكتساب

سمك دلالي من خلال تناثر السمات وتراكمها، لكن الخطاب يدمجها بصيغة الجمع والعموم: الشعب، ويعمل على تشييدها وفق صيرورة الإركام للسمات التي ستجعل منها ذاتًا ببعد دلالي. إن الوحدتين العربي/الفلسطيني تحددان هوية الذات الجماعية، بإدماجها داخل الانتماء العربي، وهو الوصف الذي يسبق في الرتبة التركيبية سمة: الفلسطيني.

«على أرض فلسطين... ولد الشعب العربي الفلسطيني، نما وتطور...»

يستثمر الخطاب هذه الأفعال [ولد، نما، تطور] وهي تقترن بمقومات سياقية محددة، تحيل على السيرورة البيولوجية: الولادة/النمو/التطور لهذه الذات الجماعية. لذلك، فإن تراكمها يشيد التشاكل البيولوجي: الولادة/النمو/التطور.

تتحقق عناصر هذه السيرورة البيولوجية داخل الفضاء المقدس: فلسطين. لذلك فإن عناصر هذا التشاكل[227]، وبعد تحديد السمات الأولى المقترنة بالذات الجماعية، توضح صيغة تحويل الذات من فاعل إلى عامل جماعي[228]، يجمع ذوات متعددة تساهم في إنجاز فعل ضمن سيرورة سردية حافلة بالكينونات والتحولات. فالفعل «أبدع» وجوده الإنساني والوطني والكوني يحيل على فعل تجسيد الوجود الزمني والروحي والكوني، أي وجوده بصفته شعبًا في علاقته بشعوب الكون، داخل الفضاء المقدس: فلسطين.

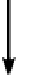
إن امتلاك عنصر الأيديولوجيا[229] يساهم في تأسيس الذات بصفتها فاعلًا سياسيًّا، ففعل تجسيد الوجود داخل الفضاء - فلسطين - هو الذي يجعل من الشعب الفلسطيني عاملًا جماعيًّا يضطلع بدور داخل صيرورة سردية قائمة على مجموعة من الأفعال تمنحها صفة الدينامية. إذا استجمعنا المقومات الدلالية التي تحيل عليها ملفوظات هذا المقطع الاستهلالي من المقطع الأول

- الماضي السحيق للفضاء المقدس.
- اتصال العامل الجماعي بالفضاء المقدس.

نلاحظ أنها تشيد تشاكلًا زمنيًّا هو تشاكل الاتصال، أي اتصال العامل الجماعي بالفضاء المقدس.

يعد هذا التشاكل طرفًا في مقولة إثنانية تتحدد من خلال علاقة اختلافية:

الاتصال/الانفصال



اتصال الشعب الفلسطيني بالفضاء المقدس

تشيد هذه العلاقة الاختلافية التي تنصب على الفضاء المكاني مقولة زمنية هي زمنية الاستمرار. كما تحيل عناصر التشاكل البيولوجي، أي الولادة/النمو/التطور، التي يوظفها المتلفظ الضمني في الخطاب، على مقوم زماني هو الاستمرار، أي استمرار العامل الجماعي داخل الأرض. يساهم هذا التشاكل في بناء مقولة إثنانية هي: الاستمرار/الانقطاع، وهي مقولة زمنية مجردة تحيل دلاليًّا على مقولة قيمية هي نفي الانقطاع وتأكيد الاستمرار للعامل الجماعي على مستوى الزمنية في علاقته بفضاء محدد هو الأرض. ترمي قيمة الاستمرار في هذه المقولة إلى ترسيخ مقولة الوجود الأزلي للذات الفلسطينية داخل الفضاء المقدس. تحيل مقولة الاستمرار/الانفصال على ارتباط الشعب الفلسطيني بأرض فلسطين.

تهدف استراتيجية الخطاب في المقطع الأول إلى تشييد العامل الجماعي من خلال استثمار وجوده السيميوطيقي دلاليًّا وقيميًّا. تبرز ذلك الوحدات المعجمية التي يراكمها المتلفظ الضمني:

- مطعمًا... بسلالات الحضارة: التعدد العرقي والسلالي - تعدد الثقافات.

- مستلهمًا نصوص تراثيه الروحي والزمني: التراث الديني والدنيوي.
ارتكز الخطاب في المقطع الاستهلالي على ملفوظات تكمن وظيفتها في تجذير الذات داخل الفضاء المقدس، غير أنه سيعمل على تشييد الذات الفاعلة بتحويلها إلى عامل جماعي له فعل ضمن صيرورة أفعال هي التي تجسد برنامج هذا العامل. ويتحقق التشييد اعتمادًا على آليات خطابية هي التوسع والتسلسل[230]؛ ذلك أن الخطاب يحدد وفق هذه الآليات موضوعًا خطابيًّا معينًا يكون في البدء عامًّا، غير أنه يعمل على تخصيصه بتواتر صور خطابية تحدد ملامحه العامة، لذلك يظهر العامل الجماعي مثل عامل يتجاوز التفريد ويتحول إلى عامل تركيبي يتشكل من ذوات متعددة: فالعامل الجماعي هو تركيب لتعدد عرقي وسلالي وثقافي. يحيل النظام السيميائي المتعدد للعامل الجماعي على مقوم: الوحدة، فعلى الرغم من تكونه من ذوات متعددة، فإن علاقة الوحدة تصهر هذه العناصر داخل كلية موحدة تجعل منه عاملًا جماعيًّا[231]. يجسد مقوم الوحدة الدلالي أيضًا الاستثمار القيمي لهذا العامل. على مستوى قيمي، يحيل المقوم على وظيفة أيديولوجية يكرسها الخطاب السياسي: الفعل السياسي، هو فعل شعب موحد رغم الاختلافات السلالية والدينية.

**هـ- صيرورة التركيب: الفعل داخل الزمن**

بعد أن شكل المتلفظ في الخطاب ملامح العامل الجماعي في تبلوره بسمك دلالي وفي تبلوره فاعلًا ضمن صيرورة أفعال، يجسد الخطاب تركيبيًا فعل العامل على مستوى صيرورة زمنية مستمرة:
«واصل الشعب العربي الفلسطيني، عبر التاريخ، تطوير ذاته في التوحد الكلي بين الأرض والإنسان»
نلاحظ أن الوحدات «واصل.. عبر التاريخ» تحيل على مقوم زمني: الاستمرار. ويشيد في علاقته بمقوم آخر: الانقطاع، مقولة إثنانية هي المقولة الزمنية:
الاستمرار/الانقطاع
إن الفعل «واصل الشعب العربي... تطوير ذاته»، يحيل على مقوم دينامي هو الارتقاء في علاقته التنافرية مع الجمود: الارتقاء/الجمود. كما أن الوحدات «التوحد الكلي» تحيل على الاتصال الوثيق في مقابل الانفصال، أي أنها تشيد الاتصال بين الإنسان والأرض.
إن المقولات: الاستمرار/الانقطاع، الارتقاء/الجمود، الاتصال الوثيق/الانفصال، تجد لها معادلًا على المستوى الأكسيولوجي القيمي؛ تستحضر دلالة هذه المقولات الأطروحات التي تميز سياق الفعل داخل فضاء فلسطين والتي تتحدث عن غياب الارتباط بالأرض والانقطاع عنها، أي الأطروحات التي تتحدث عن أرض خلاء.
إن تكريس الخطاب لهذه المقولات الدلالية يجعلها جزءًا من متخيل الخطاب؛ كل خطاب سياسي يرتهن إلى المتخيل الذي هو أمثلة للواقعة السياسية من لدن الذات[232]. إن هذه المقولات التي تؤكد الاستمرارية الزمنية هي جزء من المتخيل الذي تعتمد عليه الذات. يرمي الخطاب إلى الارتقاء بالذات عبر المتخيل الذي ينهض على مقولات: الاستمرارية داخل الزمنية والاستمرارية في الاتصال بالأرض؛ لذلك أصبحت هذه المقولات المتخيل الخاص بالذات، وتحدد به علاقتها بالآخر.
إن اقتران هذه المقولات بالعامل الجماعي: فلسطين، يمنح المتخيل بعدًا جماعيًّا. يعد هذا البعد الجماعي للمتخيل وظيفيًّا، إنه يمنح الفعل الجماعي للذات شرعيته في سياق علاقة هذه الذات الجدلية بالعامل المضاد: إسرائيل. يساهم المتخيل في سيرورة التسخير؛ إنه يسخر الفاعلين من أجل إنجاز الفعل، أو بعبارة أخرى يحقق وظيفة تعبئة الفاعلين.
أما مقولة الآخر «وعلى خطى الأنبياء المتواصلة على هذه الأرض المباركة أعلى...»:

- على كل مئذنة صلاة الحمد للخالق.
- دق مع جرس كل كنيسة ومعبد ترنيمة الرحمة والسلام.

فتحيل الوحدات فيها على المقومات الآتية: الاستمرارية الزمنية/على إيقاع/مسيرة الأنبياء داخل الفضاء المقدس. تجعل هذه المقومات الشعب الفلسطيني يرقى إلى مستوى نظام دلالي: عامل جماعي، بتفويض ديني تكرسه الرسالات السماوية:

- على كل مئذنة ⟵ صلاة الحمد
- دق مع جرس كل كنيسة ⟵ ترنيمة الرحمة والسلام
- دق مع جرس كل معبد ⟵ ترنيمة الرحمة والسلام

إن الأفعال التي ينجزها العامل الجماعي «أعلى، صلاة الحمد، دق... ترنيمة السلام»، تجعل من وظيفته إعمار الأرض. إنه استخلاف للإنسان داخل الفضاء المقدس. يحاور الخطاب في إعلان الجزائر مرجعية نصية غائبة هي النص القرآني، حيث يقول تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ (البقرة: 30). إن استناد الخطاب السياسي هنا إلى المرجعية الدينية يجعلنا نحلل وظيفة هذا الاستثمار: يستند الخطاب إلى المرجعية الدينية لتعزيز المتخيل؛ ذلك أن خطاب التفسير[233] يشير إلى أن الله استخلف آدم في الأرض ليقوم بإعمارها، ومنحه إمكانيات هذا الفعل. إن الاستناد إلى هذا المعنى يحيل على أن الذات الجماعية في الخطاب تمثل جزءًا من هذه السيرورة الوجودية، فقد ارتبطت بالأرض وقيد لها الله إمكانيات إعمار هذه الأرض. إن إسناد أفعال محددة لهذه الذات الجماعية (إعلاء صلاة الحمد للخالق على كل مئذنة، نشر ترنيمة السلام داخل كل كنيسة ومعبد) يدل على أن وجود هذه الذات الجماعية على الأرض يستمد دلالته من الاستخلاف الذي كلف به الإنسان، حيث مكنت القدرة الإلهية الإنسان من الوسائل التي تضمن له القيام بهذه الوظيفة على الأرض. تمثل الذات الجماعية في الخطاب جزءًا من هذه السيرورة الوجودية؛ إذ ارتبطت بالأرض وقيد لها الله إمكانيات إعمارها، لذلك فإن الاستخلاف يحيل على دلالات إمكانية التوطن والتصرف. كما أن المعينات المكانية:

المئذنة/كنيسة/معبد

والأفعال المقترنة بها: صلاة الحمد للخالق، ترنيمة الرحمة والسلام، تحيل على تعدد أنواع الهويات الدينية داخل الوحدة.

التعدد/التفريد

يعتمد التنظيم التصويري[234] وهو جملة الصور التي يرتكز عليها الخطاب على إدماج مجموعة من الوحدات التصويرية هي عبارة عن معينات مكانية: المئذنة، جرس الكنيسة، جرس المعبد، وتحيل على مقومات سيميائية: ممارسة الشعائر الإسلامية أو المسيحية أو اليهودية.

تشيد هذه المقومات، على مستوى دلالي عام، مقومًا سياقيًّا: تواشج الديانات السماوية، وهو يحيل على تعايش مكونات العامل الجماعي على مستوى التشاكلين: الديني والوطني. بمعنى أن المقوم السياقي يرسخ، على مستوى عام، دلالة تعايش مكونات الشعب الفلسطيني على مستوى الهوية الدينية والوطنية.

يستند الخطاب إلى المكون الرمزي في السيميائيات الترهينية، وهو تمفصل الخطاب والفعل[235]، ذلك أن الخطاب، عبر آلية الاستذكار الرمزية، يعود من خلال الوحدات «الدفاع الباسل» و«ثورات شعبنا» إلى تشييد البعد الرمزي وهو تمفصل الخطاب والفعل والممارسة الواقعية،

تمفصل الخطاب السياسي في علاقته بفعل العامل الجماعي وبممارسته الواقعية التي تجسدها ثورات الشعب الفلسطيني ودفاعه على مستوى سيرورة زمنية تتسم بالاستمرارية. يمنح المكون الرمزي الواقعة السياسية بعدًا دلاليًا، يجعلها قابلة لأن تؤول ولأن يُفكر فيها، وذلك بتسجيلها داخل الذاكرة وداخل الممارسات الثقافية.

«ومن جيل إلى جيل، لم يتوقف الشعب العربي الفلسطيني عن الدفاع الباسل عن وطنه، ولقد كانت ثورات شعبنا المتلاحقة تجسيدًا بطوليًا لإرادة الاستقلال الوطني».

نلاحظ أن الوحدات المعجمية في هذا الملفوظ «من جيل إلى جيل» تؤطر فعل العامل الجماعي داخل زمنية الاستمرارية. إن الفعل «لم يتوقف الشعب العربي... عن الدفاع الباسل عن وطنه...» يدمج أول مرة فعل المقاومة على مستوى الخطاب. إذا كان الخطاب قد أشار، تركيبيًا، في المقطع الاستهلالي إلى فعل إبداع الوجود، فإنه في نهاية المقطع الأول يخصص الفعل ويجعل منه فعل مقاومة. لذلك، فإن الخطاب يحدد نموه على مستوى آخر؛ إنه يؤسس، على المستوى التركيبي الذي يخصص العلائق بين الذوات، لبنية الجدلية القائمة على التضاد والتنافر، وهي البنية التي تستدعي ضمنيًا الوجود السيميوطيقي لعامل مضاد هو إسرائيل.

العامل الجماعي/العامل المضاد

(الشعب الفلسطيني)/(إسرائيل)

لاحظنا أن الخطاب يُشيَّد استنادًا إلى آلية التدرج السلمي (التنازلي)؛ فقد أطر المقطع الاستهلالي للفضاء وأدمج داخله الذات الجماعية الفاعلة ومنحها أبعادًا دلالية، وفعلًا داخل سيرورة الزمن، قبل أن يربطها، بصفتها عاملًا جماعيًا، بفعل يؤسس لصيرورة سردية قائمة على تحولات وقادرة على أن تحيل على منظومة قيم.

**و- السردية التاريخية**

إن الملفوظ «ولقد كانت ثورات شعبنا تجسيدًا بطوليًا لإرادة الاستقلال الوطني...» يخصص طبيعة الفعل، فالوحدة «ثورات» شعبنا تدل على فعل لا يخصص الفعل الفردي، لكنها تحيل على فعل جماعي. أما الوحدة «ثوراتنا المتلاحقة» تحيل على مقومين:

- زمنية الاستمرار/الاتصال
- إرادة الاستقلال

بعد تضمين الخطاب بنية جدلية قوامها المواجهة بين الذات والعامل المضاد، يحيل في نهاية هذا المقطع على عناصر التركيب الجهي الذي يمنح صيرورة سردية.

فالوحدة «إرادة» الاستقلال تحيل على جهة الإرادة ⟵ إرادة الفعل.

يحدد مقوم «الإرادة» طبيعة العلاقة بين العامل الجماعي والموضوع، وهي طبيعة التطلع إلى الاستقلال، بمعنى أن المقطع الأول الذي استهل بوصف الإطار المكاني العام ينتهي بتشكيل ملامح موضوع الرغبة عند العامل الجماعي، أي ما يرغب في تحقيقه من أجل تجاوز وضعية الاختلال:

العامل الجماعي ⟵ الموضوع (الاستقلال)

يحفل موضوع الاستقلال الذي يشكل قطب الرحى بالنسبة إلى العامل الجماعي، لا شك، بقيم ثمينة، غير أن الخطاب لا يسهب في ذكر هذه القيم، إنما يعلن عن الموضوع لأهميته. يفصح الخطاب عن الموضوع على الرغم من أنه يرمي، في المقطع الأول، إلى ترسيخ مقومات دلالية تشكل الأساس الذي تقوم عليه تحولات الخطاب المتتالية مثل الاتصال بالأرض والاستمرار في الاتصال والفعل داخل الفضاء المقدس.

تتميز نهاية المقطع الأول بتبلور فعل تأويلي يؤول عل شكل جزاء وضعية الفاعلين ويقدم حكمًا حول كينونة العامل الجماعي في علاقته بالعوامل الأخرى: الفاعلون السياسيون.
«في الوقت الذي كان العالم المعاصر يصوغ نظام قيمه الجديدة» يحيل الملفوظ على زمنية معاصرة:/ما بعد الحرب العالمية الثانية/
وهي التي تتأطر داخلها الأفعال الآتية:
«كانت موازين القوى المحلية والعالمية تستثني الفلسطيني من المصير العام...»
«كانت موازين القوى»



الفاعلون بأدوار تيماتيكية سياسية
الفاعلون السياسيون في الشرق الأوسط: الفاعلون السياسيون العرب.



مصر/سورية/الأردن
«كانت موازين القوى المحلية والعالمية»
الفاعلون السياسيون المرتبطون بالفضاء العالمي ⟵ القوى الكبرى:
الولايات المتحدة/بريطانيا/فرنسا
يبرز الملفوظ أن الفاعل السياسي: المحلي/العالمي، ينجز فعليًا في أثناء هذه الزمنية المعاصرة، هو: استثناء الفلسطيني من المصير العام. يخصص هذا الفعل على المستوى التركيبي الجدلي، العامل المضاد/السلمي/في الخطاب: العامل المضاد: كيان متعدد يتكون من: الفاعل السياسي/ المحلي/العالمي. هو الذي ينجز فعل استثناء الفلسطيني من المصير العام.
ف ⟵ فعل الاستثناء (عا) العامل السياسي المتعدد: العالمي/المحلي
إن استثناء العامل الجماعي من المصير العام يحيل، دلاليًا، على أن هذا الفعل السياسي لا ينجزه عامل سياسي موحد، لكنه يتحدد على مستويات سلمية:
- العامل المضاد: إسرائيل
- العامل المتعدد الكيان: الفاعل السياسي المحلي/العالمي
يعد هذا الملفوظ حكمًا على كينونة العامل الفلسطيني في علاقته بالعوامل الأخرى. يمكن أن نلاحظ أن المتلفظ في الخطاب السياسي وعلى الرغم من أنه لا يستعمل معينات صريحة تحيل على المتلفظ-له، فإنه يستحضره بهذه الصيغة البنائية، وحكم الكينونة في نهاية المقطع يستحضر المرسل-إليه، لأن هذا الحكم يتضمن، على المستوى القيمي، موقفًا أيديولوجيًا من فاعلين سياسيين محليين وفاعلين على المستوى العالمي.

**2 - المقطع الثاني: الانفصال القسري بين الإنسان والأرض**

يميل الخطاب في مستهل هذا المقطع إلى الصياغة الشعرية: «وهكذا انفتح الجرح الفلسطيني الكبير على مفارقة جارحة...». نلاحظ أن الملفوظ يستهل ببؤرة-محور هي «الجرح»، وهي تحيل على مقومات: الإنسان، الألم، التمزق. تؤسس هذه المقومات لتشاكل بيولوجي، حيث يتم حمل السمات البيولوجية على الكينونة الفلسطينية لتصوير التمزق الذي طاول الفضاء المقدس.

«الشعب الذي حرم من الاستقلال...» تحيل الوحدتان المعجميتان «الشعب» و«مركز الجذب» داخل هذا المقطع على العامل الجماعي «الشعب الفلسطيني» الذي يرتبط بالفضاء المقدس «فلسطين».

في الملفوظ «فالشعب الذي حرم من الاستقلال وتعرض وطنه لاحتلال من نوع جديد» يستثمر المتلفظ نوعين من الأفعال لبناء العامل.

فالفعل «حرم» يحيل على فعل الحرمان القسري من الاستقلال الذي أنجزه العامل المضاد والعامل السلمي وتجسده معجميًّا: موازين القوى المحلية والعالمية.

العامل السياسي: ف (فعل) ⟵ (حرمان الشعب الفلسطيني من الاستقلال) ⟵ عا ⟵ (موازين القوى المحلية والعالمية)

أما الوحدات «تعرض وطنه لاحتلال من نوع جديد...» فتحيل على مقومات زمنية:

- انتهاء مرحلة الانتداب.
- ظهور الاحتلال الجديد الذي يدل على الاستيطان.

إن «الاستيطان» بصفته فعلًا يدل على احتلال الأرض الأصلية، وتعميرها، ويشير إلى عامل سياسي بدور دلالي: المستعمر، فالخطاب يبئر هذه المقولة السياسية:

الانفصال (عن الفضاء المقدس)/الاتصال

يعمد الخطاب إلى بناء هذه المقولة من خلال آلية التراكم القسري لوحدات تكون مسارًا تصويريًّا يتكون من صور تتناغم معجميًّا ودلاليًّا: احتلال، إخضاع، اقتلاع، تدمير، المجازر. وتظهر في ملفوظات الخطاب: احتلال القوات الإسرائيلية الأرض الفلسطينية - احتلال القوات الإسرائيلية... أجزاء من الأرض العربية - اقتلاع أغلبية الفلسطينيين وتشريدهم من ديارهم - إخضاع الباقين منهم للاحتلال والاضطهاد - إخضاع... لعمليات تدمير معالم حياتهم الوطنية - الاحتلال والمجازر والتشريد - المجازر والحصار. تكمن استراتيجية الخطاب هنا في صوغ فعل اغتصاب الأرض استنادًا إلى إركام أفعال تتشاكل دلاليًّا.

إذا كان المقطع الاستهلالي قد استدل على علاقة الاتصال بين الإنسان والأرض، فإن هذا المقطع يشخص الانفصال القسري للعامل الجماعي عن الفضاء المقدس: احتلال القوات الإسرائيلية... إن فعل «الاحتلال» لا يسنده الخطاب إلى عامل سياسي، بل إلى عامل عسكري. إنه تخصيص للعامل الأول من طريق إضافة سمات وأدوار تيماتيكية، حيث يتحدد العامل السياسي أكثر بكينونته العسكرية. فعل الاحتلال ينجزه العامل السياسي/العسكري: إسرائيل. يعمد الخطاب إذًا، إلى تخصيص العامل الأول بإضافة سمات وأدوار تيماتيكية. إنه يتحدد أكثر بسمته العسكرية. يخصص الخطاب، إذًا، العامل المضاد بالتركيز على كينونته العسكرية. ينجز العامل السياسي/العسكري فعل الاحتلال للفضاءات التي تشخصها المعينات المكانية:

- الأرض الفلسطينية
- أجزاء من الأرض العربية ⟵ فضاء الأرض العربية: سورية، مصر، الأردن.

«اقتلاع أغلبية الفلسطينيين» - يحيل الفعل «اقتلاع» على مقومات: اجتثاث، نزع الجذور، استئصال.

تبرز المقومات أن فعل العامل السياسي/العسكري لا يتمثل في إبعاد الفاعل السياسي عن الأرض، لكن في إبعاد مقترن بمقومات: الاجتثاث، نزع الجذور، تجعل فعل الإبعاد مرتبطًا بسيرورة سياسية عسكرية هي: التطهير. نلاحظ أن المتلفظ في الخطاب السياسي ينمي الخطاب اعتمادًا على

آلية التراكم القسري التي تخصص العامل المضاد بمجموعة من المقومات، وهي تساهم بحسب البعد التداولي في إصدار حكم حول كينونة هذا العامل، حيث يظهر العامل المضاد، أي إسرائيل، بمنزلة العامل الذي ينهج فعل التطهير لمكونات الذات الجماعية. يمثل مقوم التطهير الذي يكرسه الخطاب إدانة لخطاب الشعبوية الإسرائيلي الذي يروج لشعار ديمقراطية النظام السياسي والتزام القيم الكونية للسياسة الدولية.

يستحضر الخطاب المتلفظ-له ليقنعه بطبيعة الأفعال التي ينجزها العامل المضاد: إسرائيل. يكشف الخطاب عن أحد عناصر الخطاب السياسي الخاصة بهذا العامل، وهذا منطق أيديولوجيا التطهير، تطهير الآخر عبر أفعال الاحتلال، ونزع الجذور، «وتشريدهم عن ديارهم». يخصص الفعل «تشريدهم» علاقة العامل الجماعي بالفضاء المقدس، حيث يدل على الإجلاء نحو فضاءات أخرى، لذلك فهو يحيل على الانفصال المقترن بإبعاد الذوات المكونة للعامل الجماعي، خارج الفضاء المقدس. يؤسس هذا الانفصال المكاني على مستوى الخطاب مقولة تتعلق بالخطاب السياسي في بعده التداولي العام، هي مقولة: اللاجئ الفلسطيني. يشير ملفوظ «إخضاع الباقين منهم للاحتلال...» إلى وضع الفلسطيني داخل الفضاء المقدس، فعلى الرغم من بقاء بعض الذوات الجزئية في اتصال مع الأرض، فإنها تصبح من دون حرية.

**أ- تشظي العامل - تشظي المكان**

تفضي هذه المقومات المتراكمة إلى تحقيق دلالة التشظي التي تسم العامل الجماعي والمكان، حيث تتم تجزئة العامل الجماعي: الفلسطيني داخل الأرض/الفلسطيني خارج الأرض. غير أن الفلسطيني داخل الأرض يخضع لفعل الاحتلال، بمعنى أن علاقة الانفصال عن الأرض تعد العلاقة الرئيسة بالنسبة لكل الفواعل المشكلة للعامل الجماعي. إن فعل الاستئصال الذي ينجزه العامل السياسي/العسكري: إسرائيل، يفضي إلى الانفصال.

انفصال الإنسان (عن الأرض)/اتصال.

يحدد الانفصال القسري كينونة مغايرة للكينونة الأصلية، ذلك أن الانفصال القسري يحول العامل الجماعي من كينونته الأصلية إلى كينونة مغايرة:

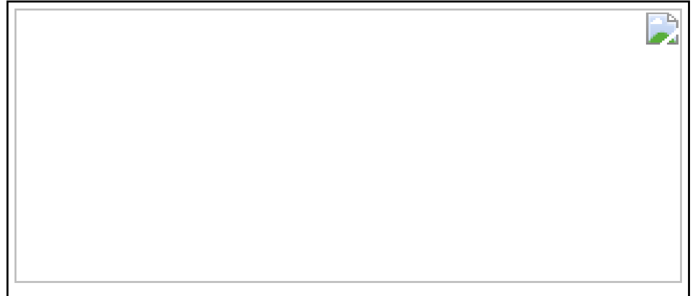
العامل: الشعب الفلسطيني



يحول الانفصال القسري كينونة العامل الجماعي من كينونة العامل المرتبط بالأرض الأصلية/الشرعية، إلى كينونة يتشظى فيها العامل إلى ذوات جزئية ترتبط بفضاءات جزئية متمايزة.

- وفي قلب الوطن: الذوات التي بقيت داخل الفضاء-الأصل، وهو يحيل على الأرض المحتلة.
- وفي المنافي القريبة والبعيدة. يتضمن اسم الفضاء: المنافي، فعل النفي الذي يخصص الانفصال القسري عن الأرض ويتحدد بناء على سمات:
- المنافي القريبة ←——— قريبة من الفضاء المقدس.

- المنافي البعيدة ← لا يتم صوغها في الخطاب استنادًا إلى أسماء أو تبونيمات محددة. إنها كل فضاءات العالم، فضاءات من دون سمات ولا ملامح، لذلك فهي تحيل على الشتات.
تشتغل الوحدات المعجمية داخل مسار تصويري يؤكد تشاكل الانفصال القسري، وهو تشاكل دلالي ينفي الانفصال الاختياري:
الانفصال القسري/الانفصال الاختياري
(عن الفضاء المقدس)
يتشظى العامل الجماعي إلى ذوات تقترن بفضاءات متغايرة ومتعددة: سياج/الوطن/المنافي القريبة/المنافي البعيدة/... على الرغم من أن العامل يخضع للتجزئة نتيجة الانفصال القسري ويرتبط بفضاءات جزئية، فإن الخطاب، يستعمل الوحدة المعجمية «في قلب الوطن»، ليظل الفضاء المقدس: فلسطين، حاملًا لمقومات الوطن: الاستقلال - حدود الوطن - رموز الوطن - هوية الوطن. نلاحظ أن المتلفظ يبرز في هذا المقطع الثاني كيف أن العامل الجماعي يخضع للتجزئة إلى ذوات جزئية هي التي تكون العامل.
تحدد الوحدات المعجمية هذه الذوات الجزئية:



تشخص الوحدات المعجمية الذوات الجزئية المشكلة للعامل الجماعي، وهي الذوات التي ظلت داخل الوطن أو على حدوده أو في الخارج القصي أو الخارج القريب، لذلك نصبح داخل الخطاب أمام عامل ذري يرتبط بفضاء ذري أيضًا: الداخل/الخارج. على المستوى الأكسيولوجي، تحايث هذا النظام التركيبي للعامل قيم سياسية وثقافية. يحيل العامل الذري متمفصلًا إلى فضاء الداخل والخارج، على وجود سيميوطيقي خاص لجزء من مكونات العامل الجماعي هو: الفلسطيني اللاجئ.
بعد تشخيص الذوات الجزئية المشكلة للعامل الجماعي، يحدد الخطاب موضوع الرغبة المركزي في الخطاب. إن الوحدات المعجمية «إيمانه ← بحقه في العودة ← بحقه في الاستقلال» تحيل على مقوم الرغبة، وهو اعتقاد العامل الجماعي في أحقيته في العودة، إنه الفعل الذي يسمح بتجاوز الانفصال لتجديد الاتصال بالأرض، كما تبرز ذلك المقولة الدلالية:
الانفصال/تجديد الاتصال بالأرض
«ولم يتمكن الاحتلال والمجازر والتشريد من طرد الفلسطيني من وعيه وذاته»
يتجزأ فعل العامل المضاد إلى أفعال جزئية: الاحتلال ← حيازة الأرض - المجازر - القتل - التشريد ← تجزئة الذات. غير أن أفعال العامل المضاد لم تستطع أن تنجز فعلًا «طرد الفلسطيني من وعيه»، أي جعل الفلسطيني ينفصل عن وعيه وذاته.





إن الانفصال عن الأرض لم يفض إلى انفصال عن الوعي وعن الذات. يمثل عدم الانفصال عن الوعي آلية من آليات التسخير: جعل الفلسطيني يرتبط بالوطن على الرغم من الانفصال عن الأرض يعد آلية تسخيرية تحث الفلسطيني على الفعل، لذلك فإن هذه الصيرورة تحقق الاتصال. ويعد هذا الاتصال على المستوى القيمي إيجابيًّا لأن الاتصال بالوطن يعد عنصرًا موحدًا بين عناصر العامل الجماعي كلها.

**ب- التركيب: العامل المؤسساتي**

سيُحدث الخطاب في سياق تو الده تحولًا على مستوى العوامل الفاعلة(236) من خلال إدراج عامل جديد:

«وصاغت الإرادة الوطنية إطارها السياسي، منظمة التحرير الفلسطينية، ممثلًا شرعيًّا ووحيدًا للشعب الفلسطيني».

يشيد هذا الملفوظ على مستوى الخطاب تحولًا يجسده ظهور فاعل جديد: منظمة التحرير الفلسطينية، ويقترن هذا الفاعل بأدوار تيماتيكية: ممثل للشعب الفلسطيني - ممثل وحيد - ممثل شرعي. تتضمن الأدوار التيماتيكية التي يسندها الخطاب لهذا الفاعل، مجموعة مقومات:

- ممثل شرعي ←—— التمثيلية للشعب نتيجة الاقتراع
- ممثل وحيد ←—— إجماع المكونات السياسية على تمثيلية منظمة التحرير

إن مقومي التمثيلية وإجماع المكونات السياسية المتعددة يجعلان هذا الفاعل، أي منظمة التحرير الفلسطينية، يمثل لسان حال العامل الجماعي:

/الشعب الفلسطيني/

على الرغم من أن الفاعل «منظمة التحرير الفلسطينية» يعد فاعلًا سياسيًّا قانونيًا، فإن الأدوار التيماتيكية التي يتحمل مسؤوليتها، أي تمثيل الشعب، وإجماع المكونات السياسية، والشرعية التمثيلية، تفضي إلى تطابق بين العامل الجماعي، أي الشعب، وبين منظمة التحرير التي هي فاعل جزئي. يحيل هذا التطابق، على مستوى وضعية الخطاب، على هيمنة هذا الفاعل في علاقته بالعامل الجماعي.

**ج- البعد المعرفي في الخطاب: إجرائيات الإقناع**

نتيجة هذا التحول، يحل الفاعل السياسي والقانوني محل العامل الجماعي، أي الشعب الفلسطيني. يتأكد هذا التطابق استنادًا إلى بعد معرفي يميز الخطاب. يجب تأكيد أن البعد المعرفي كما صاغته سيميائيات السرد(237) لا يسم الخطاب بشكل مباشر، لكنه يشيد اعتمادًا على مجموعة من عناصر الإقناع التي يعمد المتلفظ إلى تضمينها الخطاب وفق قانون التراكم، حيث يضمن كل مقطع عنصرًا معرفيًّا(238) يكون موجهًا إلى المتلقي، ويهدف من خلال تراكم هذه العناصر إلى إقناعه وجعله ينخرط في الأطروحة التي تمثل جوهر مقصديته. يتحقق التحول من فاعل جزئي إلى عامل جماعي، نتيجة الأفعال المعرفية الآتية:

- «باعتراف المجتمع الدولي» ←—— المنظمات الإقليمية ←—— المنظمات الدولية

يتضمن فعل «الاعتراف» مقوم إضفاء الشرعية على علاقة التطابق بين العامل الجماعي والفاعل الجزئي من لدن الفاعل السياسي والقانوني الدولي/المتعدد (هيئة الأمم المتحدة - المنظمات الإقليمية

- المنظمات الدولية). إضفاء الشرعية على علاقة التطابق، يجعل «منظمة التحرير» بصفتها فاعلًا سياسيًّا وقانونيًّا، تحل محل العامل الجماعي، أي الشعب، لأنها لا تمثل فاعلًا محليًّا فحسب، بل هي فاعل كوني. ويتحقق التحول بواسطة خاصية «الكونية».



يرمي البعد المعرفي في الخطاب إلى ترسيخ خاصية الكونية بالنسبة إلى العامل الجماعي. تبنى خاصية «الكونية» معرفيًّا استنادًا إلى مقوم الشرعية الذي يقوم على حصول الاعتراف من الفواعل السياسية والقانونية: الفاعل السياسي والقانوني الدولي. كما يدل على استثمار قيمي محدد، يتضمن مقوم الشرعية قيم السلطة والقدرة، وهي التي تجعل الخطاب قادرًا على تأويل القدرة عند العامل السياسي. هذه القيم هي التي تجعل الخطاب ينجز التطابق بين الفاعل الجزئي، أي منظمة التحرير، والعامل الجماعي في الخطاب (الشعب الفلسطيني).

**د- بناء البعد الدلالي للعامل**

إن بلورة التطابق بين الفاعل الجزئي والعامل الجماعي هو الذي يرسخ هيمنة هذا الفاعل، وترمي سيرورة التدليل التي تراكم المقومات السياقية إلى منح بعد دلالي لهذا العامل، حيث يشيد الخطاب هذا البعد استنادًا إلى أقوال إقناعية:

-على قاعدة الإيمان بالحقوق الثابتة

-على قاعدة الإجماع القومي العربي ← قادت منظمة التحرير معارك شعبها العظيم

-على قاعدة الشرعية الدولية

تستحضر هذه الملفوظات المتلقي لإدراج أفعال العامل الجماعي ضمن مرجعية قيمية تسندها سلطة الشرعية الكونية، وهي العنصر الأساسي في إقناع المتلقي بالفعل الذي سينجزه العامل الجماعي.

إن قيم التمثيلية والإجماع والكونية هي التي تشيد قدرة هذا العامل الجماعي لإنجاز فعل تركيبي: قيادة معارك الشعب.

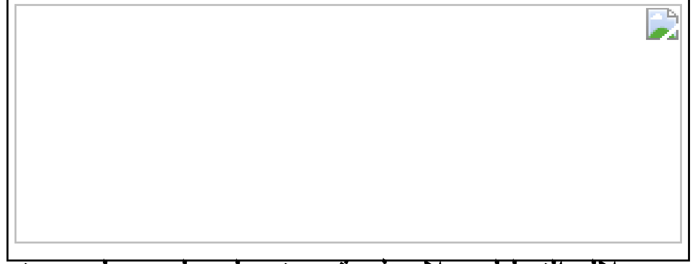
العامل الجماعي: (منظمة التحرير) ← فعل ← قيادة معارك الشعب الفلسطيني.



- يفضي فعل «قيادة المعارك» إلى تكريس نظام العامل الجماعي الموحد، حيث لا تنجز الفعل فواعل جزئية، لكنها تنصهر في نظام عامل جماعي موحد، ينجز فعل «المقاومة» ضد «المجازر» - «الحصار في الوطن» - «الحصار خارج الوطن»، أي فعل المقاومة/ضد/العامل-المضاد.

المقاومة/ضد/إسرائيل.

يجسد فعل المقاومة الفاعل السياسي: منظمة التحرير الفلسطينية، وهو الفاعل الذي يجمع بين الفواعل الجزئية المكونة للعامل الجماعي:



من خلال التحليل، نلاحظ وقوع تحول سلمي على مستوى الخطاب من العامل الجماعي الأول إلى عامل جماعي ثان هو الذي أصبح فاعلًا على مستوى صيرورة الخطاب عمومًا، فهو يمثل الفاعل الاجتماعي/الشعب/، وينجز الفعل السياسي: الممثل الشرعي، والفعل العسكري، والمقاومة. كما يتسم بالكونية التي هي نتاج فعل الاعتراف من لدن الفواعل السياسية والقانونية الدولية، أي هيئة الأمم المتحدة، لذلك يتخذ على مستوى الخطاب نظامًا جديدًا؛ إنه العامل الجماعي التركيبي الأساسي.

ما دلالة هذا التحول؟

### 3 - المقطع الثالث: الانتفاضة - الفعل المحول

#### أ- زمنية الفعل

يستهل المتلفظ المقطع بالملفوظ الآتي: «إن الانتفاضة الشعبية الكبرى المتصاعدة». تؤسس الانتفاضة على مستوى الخطاب، بصفتها فعلًا، زمنية محددة: قبل الانتفاضة/الانتفاضة/بعد الانتفاضة.

تمثل مرحلة ما قبل الانتفاضة مرحلة زمنية قوامها علاقة المواجهة والجدلية العاملية. تتميز هذه المواجهة بانفصال العامل الجماعي عن الأرض: مقوم الاستيلاء على الأرض، وبفعل العامل الجماعي: قيادة المعارك - ملحمة المقاومة - الحصار في الوطن/خارج الوطن. مما يفضي إلى المواجهة بين صوتين على مستوى الخطاب: المقاومة/احتلال القوات الإسرائيلية: الدولة/الجيش.

#### ب- المستوى التركيبي: توسيع العامل

تحيل الوحدة المركزية في الخطاب، أي «الانتفاضة الشعبية»، على فعل جماعي لا تندمج فيه الفواعل التي تقوم بفعلين سياسي وعسكري فحسب، لكن تساهم فيه أيضًا فواعل جزئية متعددة تحمل أدوارًا تيماتيكية مختلفة عن السياسي والقانوني. فالانتفاضة فعل ينجزه فاعل يتكون من السياسي والقانوني، لكن يتضمن أيضًا فواعل أخرى، يكونها الفاعل الشعبي: الطفل - المرأة - الشيخ.

«إن الانتفاضة الشعبية الكبرى المتصاعدة في الأرض المحتلة مع الصمود الأسطوري في المخيمات داخل وخارج الوطن...».

من خلال الملفوظ الخطابي، يتأطر فعل الانتفاضة داخل فضاء الأرض المحتلة:

الانتفاضة/داخل/الأرض المحلية.

غير أن هذا الفعل لا يقترن بالأرض المحتلة وحدها، إنه يعقد صلات مع الفضاء خارج الأرض المحتلة: داخل الفضاء المقدس/خارج الفضاء المقدس

- المخيمات
- خارج الوطن

**ج- الانتفاضة: الفعل المحول من الانفصال إلى الاتصال بالفضاء المقدس**

تحقق الانتفاضة تمفصل زمنيتين: ما قبل الانتفاضة، وهي زمنية قوامها العلاقة الجدلية[239] بين العاملين، والانتفاضة بصفتها زمنية تتميز بالتحول. فعل الانتفاضة هو الذي يحقق التحول داخل هذه الزمنية؛ التحول[240] من حالة إلى حالة يفترض أنها مغايرة، ذلك أن تحول الذات الفلسطينية يفترض تحولًا على مستوى الكينونة، أي أن علاقتها بالأرض تصبح علاقة امتلاك وسيادة، إنها تحقق الانتقال من الانفصال عن الأرض: العامل الجماعي/الانفصال/عن الأرض
(الفضاء المقدس)
إلى الاتصال: العامل الجماعي/الاتصال/الأرض
(الفضاء المقدس)
غير أن المتلفظ في الخطاب يخصص طبيعة الاتصال:
«إن الانتفاضة الشعبية الكبرى... مع الصمود الأسطوري... قد رفعا الإدراك الإنساني بالحقيقة الفلسطينية... إلى مستوى أعلى من الاستيعاب والنضج، وأسدلت ستار الختام على مرحلة كاملة من التزييف... وحاصرت العقلية الإسرائيلية... التي أدمنت الاحتكام إلى الخرافة والإرهاب في نفيها الوجود الفلسطيني».
نلاحظ أن المتلفظ في استهلال هذا المقطع منح موقع الصدارة للوحدة المعجمية: الانتفاضة، وعمل على تنمية المقطع بإسناد «أفعال» لهذا الفعل المحول. سنعمل على تحليل المقومات التي تحيل عليها هذه الأفعال:

- إن الانتفاضة ⟵ قد رفعا الإدراك الإنساني - بالحقيقة الفلسطينية.

- الصمود الأسطوري ⟵ 1 - وبالحقوق الوطنية.

إن الوحدات: قد رفعا الإدراك الإنساني، تحيل على مجموعة مقومات:
- تقوية الإحساس/ ⟵ عند الآخر.

- تنمية المعرفة/حجب المعرفة ⟵ بالحقيقة الفلسطينية/الكينونة الإنسانية للفلسطيني.

تحقق الانتفاضة فعلًا معرفيًّا تشيده الوحدات المعجمية التي يوظفها الخطاب: «رفعا الإدراك... إلى مستوى أعلى من الاستيعاب والنضج». ويرمي الفعل المعرفي إلى تنمية «المعرفة والإدراك» بعنصرين:
- الكينونة الإنسانية ⟵ كينونة الشعب الفلسطيني
- الحقوق الوطنية الفلسطينية ⟵ حقوق العامل الجماعي في:
- الأرض.
- الاستقلال.

الفعل المعرفي ⟵ بناء المعرفة حول:

- الكينونة - الحقوق الفلسطيني ⟵ 1 عند الآخر

نحن بصدد تحليل خطاب سياسي يستحضر، ولا شك، في سياق قطبية التواصل، المرسل-إليه، ويحاول أن يقنعه بما يقدمه من براهين وحجج تسند العناصر الرئيسة في خطابه والتي لاحظنا أنها تقوم على المتخيل والأيديولوجيا والأطوبيا، لذلك يستدعي الخطاب اقتضائيًّا العامل الثاني في التواصل بصيغة مباشرة أو غير مباشرة. يتجسد هذا العامل في مقصدية التواصل، استنادًا إلى الوحدات التي يستحضرها الخطاب وفق آلية الاستدعاء:

«وصاغت الإرادة الوطنية إطارها السياسي، منظمة التحرير الفلسطينية، ممثلًا شرعيًّا ووحيدًا للشعب الفلسطيني باعتراف المجتمع الدولي ممثلًا في هيئة الأمم المتحدة ومؤسساتها... وعلى قاعدة الإيمان بالحقوق الثابتة، وعلى قاعدة الإجماع القومي العربي...».

إن الوحدات المعجمية في الخطاب «باعتراف المجتمع الدولي، الإيمان بالحقوق الثابتة، قاعدة الإجماع العربي» تشير إلى أن العامل المرسل-إليه يتسم بالتعدد، ويمكن أن يبنى بهذه الصيغة:

- العامل المرسل-إليه: الإيمان بالحقوق الثابتة ←—— الرأي العام الفلسطيني - اعتراف المجتمع الدولي ←—— الرأي العام الدولي - قاعدة الإجماع العربي ←—— الرأي العام القومي.

يشيد الخطاب القيم المعرفية حول كينونة العامل الجماعي وحول الحقوق الفلسطينية، لإبرازها أولًا، ثم الإقناع بها ثانيًا، لأن الصيرورة المعرفية(241) تقوم على المعرفة التي تسبق الاعتقاد، والاعتقاد يتحصل نتيجة الإقناع، لذلك فإن البناء المعرفي في الخطاب يتخذ هذه الآلية في البناء:

فعل معرفي ←—— إخبار.

←—— إخبار ←—— إقناع.

←—— إقناع ←—— اعتقاد ←—— العامل: المرسل إليه، ويتمثل في المجتمع الدولي وفي الرأي العام الفلسطيني وفي الرأي العام القومي.

يعد الاعتقاد شرطًا للانخراط في القضية التي يوجهها الخطاب ويرمي إلى تحقيقها والاقتناع بها، وهي قضية تقوم على تنمية المعرفة حول: الكينونة الإنسانية للعامل الجماعي: الشعب الفلسطيني - الحقوق الفلسطينية «الحق في الأرض» لإقناع المرسل-إليه بهذه القيم ولجعله ينخرط في الاعتقاد بأهمية هذه العناصر بالنسبة للشعب الفلسطيني. إن الاعتقاد في القضية ينطوي ضمنيًّا على الاقتناع والاعتقاد بعدم صواب الأطروحة المضادة التي يقوم بتشييدها العامل المضاد: الدولة/الجيش الإسرائيلي:

أطروحة مضادة ←—— العامل المضاد ←—— الدولة/الجيش الإسرائيلي.

فعل معرفي ←—— العامل المضاد ←—— الإقناع ←—— الرأي العام الدولي.

الإقناع بأطروحة ←—— نفي الوجود الفلسطيني.

«فلسطين أرض بلا شعب»

يستعمل الخطاب ملفوظًا جزائيًّا هو «وأسدلت ستار الختم على مرحلة كاملة من التزييف...»، يحكم اعتمادًا عليه على العامل المضاد الذي يحدده من خلال فاعل آخر هو «العقلية الإسرائيلية الرسمية». إنه يحكم سلبًا على أطروحة العامل المضاد بصفتها أطروحة تزييف مسار التاريخ بالاتجاه إلى سبيلين: الخرافة، أي القول إن أرض فلسطين كانت خلاء؛ والإرهاب، أي الفعل المادي لنفي الوجود الفلسطيني.

**د- بناء «أثر الحقيقة» في الخطاب**

يستثمر الخطاب مجموعة من المعينات التي تشيد «أثر الحقيقة» على مستوى الخطاب، وتتمثل في المعينات الزمنية التي تجسدها التواريخ الفعلية لأحداث سياسية وقانونية:

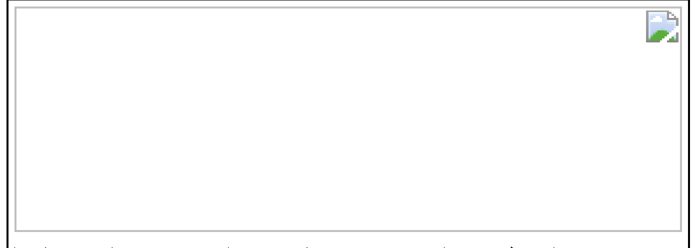
«انطلاقًا من قرارات القمم العربية...».
«قرارات الأمم المتحدة في عام 1947».
يستند الخطاب على الانتشار التصويري[242] لمجموعة من المعينات التي تحمل دلالة زمنية وتقترن بأفعال براغماتية ترمي إلى إضفاء بعد الحقيقة الذي يسعف في إقناع المتلقي بالخطاب. إن المعينين «قرارات القمم العربية»، و«قرارات الأمم المتحدة»، اللذين يحيلان على فعل هو بمنزلة قرار لمؤسسة قانونية عربية وفعل مؤسسة قانونية دولية، مقترنان بزمنية محددة (1947). يهدف الخطاب بارتكازه على هذين المعينين الزماني والمكاني، إلى إضفاء بُعد «الحقيقة» على الخطاب أو صناعة «الأثر الواقعي»[243]، وإقناع المتلقي بالخطاب في بعده الأطروحي.

**هـ- المعجم السياسي**

يستند الخطاب إلى عناصر المعجم السياسي الكوني[244] التي تتميز بجذورها الفلسفية والقانونية: «واستنادًا إلى الحق الطبيعي..» تحيل وحدات «الحق الطبيعي» على الجذور الفلسفية والقانونية للحق الطبيعي[245] في امتلاك وطن يكون المستقر بالنسبة إلى العامل الجماعي، أي الشعب الفلسطيني.

- الحق التاريخي ←—— تاريخية ارتباط العامل الجماعي بالأرض.
- الحق القانوني ←—— الواجب الذي يفرضه القانون الدولي لمصلحة الشعب العربي الفلسطيني في فلسطين.
- تضحيات أجياله المتعاقبة ←—— يحيل هذا القول على العناصر الآتية:

المستوى التركيبي: فعل الدفاع عن الوطن.
المستوى العاملي: الأجيال ←—— عامل جماعي (يتكون من فواعل متعددة).
المستوى الجهي: مقوم زمني أي الاستمرارية.
تحيل هذه المقومات على زمنية الاستمرار التي تخصص العامل الجماعي في علاقته بالأرض.



إن استناد الخطاب إلى مجموعة من المعينات الزمنية التي تؤشر إلى مرتكزات قانونية وعلى مجموعة من عناصر المعجم السياسي، يحقق وظائف على مستوى الخطاب السياسي. إنه يعمل على تشييد «أثر الحقيقة» على مستوى الخطاب بالنسبة إلى المتلقي، حيث يسعى المتلفظ إلى أن يظهر خطابه حقيقيًا، مستندًا إلى معينات تحيل على «أفعال» محققة في سياقين، زماني ومكاني، لذلك تكون هذه العناصر مؤشرات موجهة للمتلقي كي يقتنع بخاصية الحقيقة داخل الخطاب. كما تشكل هذه المعينات مظهرًا من مظاهر البعد المعرفي الذي يشيد المعرفة حول الحجج التي تسند الخطاب السياسي بهدف الإقناع وضمان حصول الاعتقاد المفضي إلى انخراط المتلقي في أطروحة الخطاب السياسي.

**4 - المقطع الرابع: زمنية المستقبل وسيناريوات الخطاب**

نلاحظ أن الأفعال التي تميز المقطع الرابع هي نتيجة لتحولات المقطع الثالث، وأهم عنصر فيها هو الفعل المحول الذي تمثله الانتفاضة.

الانتفاضة ← فعل محول.
تفضي الانتفاضة على الأرض، بصفتها فعلًا محولًا، إلى تشييد عامل جديد. على المستوى الخطابي، يتميز هذا المقطع باللا-اندماج العاملي، ويتجلى في محو المعينات الخطابية التي تحدد العامل الجماعي: شعب فلسطين، وتشيد عامل تواصل جديد في الخطاب هو الذي تنسب إليه الكلمة من خلال الفعل: «يعلن...»، «إن المجلس الوطني يعلن...»، وهو عامل مؤسساتي سياسي جزئي يتسم بسمتي التمثيلية والوحدة، لأنه يجمع بين الفواعل الجزئية للعامل الجماعي. إن إسناد وظيفة التواصل لعامل سياسي مغاير للعوامل الأخرى التي كانت مهيمنة، يهدف إلى تشييد ترهين تواصلي داخل الخطاب له وظائف تواصلية.
وظيفة تواصلية: الإخبار ← التأكيد.
يستحضر التأكيد في قطبية التواصل: المرسل-إليه الذي هو الرأي العام الدولي. إن الفعل «يعلن قيام دولة فلسطين» يتأطر ضمن زمنية الحاضر، غير أنه يشير إلى فعل منجز ومحقق هو قيام دولة فلسطين، لذلك فإن الصياغة العاملية تتدرج من العامل الجماعي: الشعب الفلسطيني، منظمة التحرير، وسيرورة تطابق هذين العاملين إلى دولة فلسطين: دولة فلسطين ← عامل سياسي - مؤسساتي. ينتقل الخطاب في السلمية العاملية من العامل الجماعي المتعدد، الحامل لسمات الفعل الشعبي المتعدد، أي الفعل النضالي، إلى عامل مؤسساتي، أي دولة فلسطين. إضافة إلى إمكانية جمعه بين الفواعل الجزئية، فإنه يتسم أيضًا بسمات المؤسساتي - القانوني.
يبرز العامل الجديد، أي دولة فلسطين، داخل الخطاب، التحول الذي ينجز على مستوى الفعل البراغماتي السياسي، وهو تشييد عامل جماعي يمكن أن يستوعب قيمتي الاستقلال والوحدة، وأيضًا مقومات الدولة الفضائية: المجال/الحدود.
لا يبئر الخطاب موضوع القيمة، أي الاستقلال، لكنه يضع مكانه على مستوى الخطاب: دولة فلسطين.
- الفعل المنجز: قيام دولة فلسطين.
- الاتصال المكاني: فضاء عام: «أرضنا الفلسطينية».
- فضاء جزئي: عاصمتها القدس الشريف.
يكتسي التصوير المكاني في الخطاب أهمية قصوى: «أرضنا الفلسطينية»، حيث يتم الانتقال خطابيًّا من الترهين التواصلي «يعلن المجلس الوطني» إلى استثمار معين: «ضمير المتكلم».
نحن/في/أرض/نا/
وهي صورة تطلق بصيغة العموم، لنفي التجزئة.



إن اجتناب تشخيص الفضاءات يكشف قصدية الخطاب الذي يهدف إلى المطالبة بكل الأرض الفلسطينية. على الرغم من أن صورة «أرضنا الفلسطينية» تدمج كل أبعاد الفضاء، فإن الخطاب يردفها بصورة أخرى: «عاصمتها القدس الشريف»، وهي تحيل على صورة القدس بمقوم دلالي: القدس، فضاء مقدس.

يصبح المكان حاملًا لتشاكل دلالي يستحضره المرسل-إليه: «إن دولة فلسطين هي للفلسطينيين أينما كانوا». إن الصورة المكانية «أينما/كانوا» هي صورة ظرفية.

أينما/كانوا/

↓

كانوا ⟵ الفواعل الجزئية ⟵ داخل الوطن (الوطن)

(الفلسطينيون) ⟵ خارج الوطن

↓

المخيمات

الشتات

يولي الخطاب السياسي تصوير الفضاء أهمية، حيث يقيم برمجة علائقية[246] بين الفضاء والعامل. يتصل العامل السياسي، أي دولة فلسطين، بفضاء عام، أي أرض فلسطين، ويعد هذا الفضاء دامجًا كل الفواعل الجزئية الفلسطينية، بما فيها الفواعل التي تتأطر خارج أرض فلسطين. تفضي هذه البرمجة العلائقية إلى مقولة مكانية:

الأرض الفلسطينية، دامجة. دولة فلسطين. ⟵

↓

دامجة للفواعل الجزئية: داخل الوطن/خارج الوطن ⟵ مخيمات.

⟵ الشتات.

يعود اهتمامنا بتحليل مكونات الفضاء داخل الخطاب السياسي لكونه يمثل لغة خاصة يصبح خطاب الفضاء بفضلها عاكسًا لرؤية سياسية، إنه يقوم بدمج كل مكونات العامل الجماعي: الشعب الفلسطيني داخل الوطن أو خارجه.

ينجز الفعل المحول، الانتفاضة، تحولًا يصبح فيه موضوع - القيمة الأساسي هو قيام دولة فلسطين. بعد تحديد هذا الموضوع يعمل الخطاب، استنادًا إلى آليات التوالد المعجمي، على تحديد معالم دولة فلسطين وذلك من خلال تحديد القيم التي تشخص هذا الموضوع، أي القيم التي تمنح العامل الجديد، أي دولة فلسطين، بعدًا دلاليًّا.

هي للفلسطينيين أينما كانوا ⟵ دولة موحدة للفواعل.

تصان فيها معتقداتهم الدينية والسياسية ⟵ متعددة عقديًّا.

نظام ديمقراطي برلماني ⟵ التعدد السياسي.

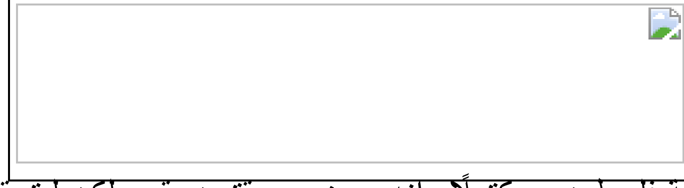
«في ظل دستور» ⟵ سيادة القانون.

الوفاء الكامل لتراث فلسطيني: الروحي والحضاري ⟵ التسامح والتعايش بين الأديان.

إن «دولة فلسطين» الذي يعد موضوع الرغبة في الخطاب يتحدد من خلال مجموعة قيم هي التي تمنحه بعدًا دلاليًّا وثقافيًّا تجعل مفهوم الدولة مجسدًا قيميًّا. يبدو، استنادًا إلى الوحدات التي تحقق التثمين، كيانًا ينخرط في الحداثة السياسية، حيث يوحد بين الفواعل الجزئية التي تكون العامل الجماعي وينهج التعدد والتعايش.

زمنية القيم: الاستمرار في مواجهة الانقطاع.

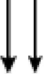
كما أن القيم التي يختزنها الموضوع تشيد جهة زمنية، فالوحدات: «التعايش السمح بين الأديان عبر القرون»، تحيل زمنيًّا على مقوم: الاستمرارية الذي ينطوي ضمنيًّا على الانقطاع.
الاستمرارية/الانقطاع
(استمرارية التاريخ الفلسطيني)
إن دولة فلسطين دولة عربية ←—— الانتماء إلى قيم العروبة.
على الرغم من أن الخطاب في الوحدتين «تناشد أبناء أمتها مساعدتها على اكتمال ولادتها العملية»، و«بحشد الطاقات»، يشير إلى قيام دولة فلسطين التي تحقق الإنجاز، فإن الوحدة «اكتمال ولادتها» تحيل على مقولة إثنانية تخصص طبيعة هذا الإنجاز، إنه إنجاز داخل الزمن، لذلك فهو يحيل على ولادة افتراضية.



لا يعد الموضوع «دولة فلسطين» مكتملًا، إنه موضوع يقترن بقيم. لكن ليتحقق في اكتماله، يجب أن يحقق شرطًا هو إنهاء الاحتلال واستشراف الحرية(247).

**أ- صيرورة التفاعل**

على مستوى الترهين الخطابي، يحدث تحول بإلغاء المؤشرات التركيبية التي تحدد المجلس الوطني كترهين، وتحديد دولة فلسطين متلفظًا في الخطاب. «وإذ تعلن دولة فلسطين... التزامها، ملتزمة...» تتضمن هذه الوحدات مقوم الواجب. يستند المتلفظ إلى مقوم الالتزام الذي يرقى إلى مستوى الواجب. لذلك، فإن هذا المقطع الجزئي يتوجه به المتلفظ إلى المتلقي الذي حدده ضمنيًّا من خلال المعينات التركيبية:
المتلفظ في الترهين الخطابي المرسل-إليه



دولة فلسطين الرأي العام الدولي
لاحظنا أن الرأي العام في الخطاب السياسي يمثل شاهدًا، ويقوم بفعل تأويلي. إنه يؤول أقوال الذوات المنتجة للخطاب وأفعالها. لذلك، فإن المتلفظ مستحضرًا الرأي العام الدولي في قطبية التواصل يؤطر ملفوظاته ضمن جهة الواجب:
«ملتزمة...» ←—— مقوم الواجب ←—— جهة الواجب
يستعمل المتلفظ في هذا المقطع الجزئي على مستوى المعينات الخطابية الأقوال التأكيدية: «تعلن التزامها»، «وإنها ملتزمة»، لتأكيد فعل نفي كل القيم المخالفة لمنظومة المتلقي المتعدد - المؤسساتي، الذي هو المجتمع الدولي، يعلن المتلفظ أن خطابه وملفوظه وأفعاله تتأطر ضمن جهة الواجب في علاقته بالمتلقي.
تفضي هذه الاستراتيجية الخطابية للإقناع إلى ربط فعل العامل بقبول مرجعية قيمية محددة على مستوى الخطاب، يمكن الاصطلاح عليها سيميائيًا بسيناريو التسوية؛ وهو أفق يحيل على إمكانية التخلي عن العلاقة الجدلية، التي تتسم بالتعارض النوعي بين الذات المقاومة والعامل المضاد. يشيد

هذا الأفق علاقة التسوية، وهي علاقة تتسم بالتوازن الذي يجمع بين كيانين عبر تجاوز أفعال: العنف والإقصاء والإرهاب.
العامل: دولة فلسطين ⟵ جهة الواجب
التزام ⟵ - مبادئ الأمم المتحدة
- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان
- مبادئ عدم الانحياز
- القيم الكونية لحقوق الإنسان
يلتزم العامل فعل اعتناق القيم التي سنتها المؤسسات الدولية والعالمية، لذلك يضع الخطاب مجال الالتزام بالقيم على سلم مقولة/الكونية/المحلية/
ينتقي المتلفظ على مستوى الخطاب مجموعة من الوحدات التي يوجهها إلى المتلقي: دولة محبة للسلام ⟵ التجذر في مرجعية الأمم المتحدة الداعية إلى تحقيق السلم. التعايش السلمي ⟵ تشخيص هذه المقولة من خلال مقولة اختلافية:



إن مقولة: التعايش/الإقصاء التي تحيل على رفض الإقصاء والقدرة على الجمع بين الأنا/الآخر، تحيل ضمنيًّا على فاعل آخر، يمكن أن تتحقق كينونته إلى جانب العامل الجماعي، فهي تشير إليه من خلال علاقة محددة لا تتميز بالجدلية القائمة على التضاد والتنافر، ذلك أن هذا المقطع، يضيف مقومًا آخر: إمكانية الجمع بين الأنا والآخر.
يسعى المتلفظ في هذا المقطع إلى إقناع الترهينات المكونة للمتلقي في تعددها: المنتظم الدولي، ولكن أيضًا العامل المضاد/إسرائيل، بإمكانية قبول الآخر، كما أن العامل الجماعي: الدولة الفلسطينية، يتخلى عن تصورات نفي الآخر. تحيل هذه المقولة الدلالية على عنصر الأيديولوجيا، فهي موجهة للرأي العام الدولي وتقر باستعداد الدولة الفلسطينية للتعايش مع إسرائيل. إن مقصدية المقطع هي الإقناع بالرغبة في نقل الدولة الفلسطينية من حالة الافتراض إلى حالة التحقق، والإقناع بأن التزام هذه القيم هو في الوقت ذاته نفي لقيم التعارض، فالاعتقاد في السلم ينفي العنف، والإيمان بالتعايش يلغي الإقصاء، والتسامح هو رفض للإرهاب، لذلك يتحدد العامل من خلال المقولات: السلم/العنف، التعايش/الإقصاء، التسامح/الإرهاب.

**ب- سيناريوات الخطاب: سيناريو التسوية**

تشيد هذه المقومات السيناريو الأول على مستوى الخطاب[248]، وهو سيناريو التسوية الذي يستحضر الآخر خطابيًّا، ويندرج ضمن منظومة قيمية يقبل فيها القيم التي حددتها المؤسسات السياسية وهي الأمم المتحدة والرأي العام الدولي، لذلك فإن المتلفظ ممثلًا في فلسطين يضع فعله ضمن سلمية من القيم (السلم/ التعايش/ التسامح) تجد فيها ترهينات التلقي المرتبطة بالمؤسسات الدولية هويتها القيمية والفلسفية والفكرية. إن سيناريو التسوية هو قبول المتلفظ/ العامل سلمية القيم التي بلورتها الفواعل

السياسية والمؤسساتية الدولية، والانخراط فيها، بحثاً عن توازن يصبح فيه العامل الجماعي مقترناً فضائياً وسلمياً بالموضوع: الأرض الفلسطينية.

يستعمل المقطع الجزئي الذي يتأطر ضمن المقطع الرابع والأخير من الخطاب، الأقوال التأكيدية: «تعلن... التزامها، وإذ تعلن ملتزمة»، لتأكيد فعل نفي كل القيم المخالفة لمنظومة المتلقي المتعدد-المؤسساتي. تؤسس هذه الاستراتيجية الخطابية (الإقناع، تأطير فعل العامل ضمن مرجعية قيمية محددة) على مستوى الخطاب سيناريو التسوية، وهو يحيل على إمكانية تجاوز العلاقة الجدلية، التي تتسم بالتعارض النوعي إلى علاقة التسوية، التي تتسم بالتوازن الذي يجمع بين كيانين عبر تجاوز أفعال الإقصاء والعنف.

**ج- انفتاح سيناريو الخطاب: زمنية المستقبل**

يمكن أن نلاحظ أن المقطع الأخير من الخطاب حين يبلور هذا السيناريو، لا يجعله السيناريو الوحيد، بل يجعل فعل العامل الجماعي منفتحًا على إمكانية استمرار سيناريو آخر. يفتتح المقطع الجزئي الأخير، بمؤشر زمني (15 تشرين الثاني/نوفمبر 1988). يشيد هذا التاريخ زمنية جديدة تعد مخالفة للزمنية التي كان يحيل عليها الخطاب: الاستمرارية، غير أنها تعد نتيجة لفعل العنصر المحول: الانتفاضة. تقترن هذه الزمنية بموضوع قيمي افتراضي: دولة فلسطين، التي يتطلب تحققها تبلور مجموعة من القيم السوسيو-ثقافية. غير أن الخطاب بمجرد إشارته إلى هذه الزمنية الجديدة، ينجز قولًا تثمينيًا يعود فيه إلى زمنية سالفة: ما قبل الانتفاضة/الانتفاضة/بعد الانتفاضة: «ننحني إجلالًا وخشوعًا أمام أرواح... شهدائنا. ومن ملحمة الصامدين في: - المخيمات - وفي الشتات - وفي المهاجر»، وهذا قول ينصب على تثمين فعل الذوات التي كانت طرفًا في علاقة المواجهة الجدلية: المقاومة/الاحتلال الإسرائيلي.

يختتم المتلفظ الخطاب بتأويل فعل الفواعل التي أسهمت في بلورة علاقة المواجهة، وهو تأويل يقوم على التثمين الإيجابي لهذا الفعل الملحمي: إن الوحدة «ننحني إجلالًا وخشوعًا» تتضمن معنى السجود وتحيل على مقوم تبجيل الشهداء، وهو تبجيل يحمل معنى الصلاة تمجيدًا للفواعل التي ساهمت في زمنية المواجهة الجدلية. إن الخاصية التي تميز هذه الفواعل هي نسبتها إلى عامل جماعي أعم هو الأمة العربية، ولا تقتصر على الفلسطيني وحده.

لا يقتصر المقطع الجزئي الأخير على التبجيل فحسب، لكنه يستشرف زمنية أخرى: «-... نرفع قلوبنا على أيدينا لنملأها بالنور القادم - من وهج الانتفاضة - ومن ملحمة الصامدين». تدل هذه الوحدات على مقوم دلالي: نور الانتفاضة، وهو استعارة تحيل على زمنية تتحقق بفواعل متعددة، لا يقرنها الخطاب بالعامل المؤسساتي: دولة فلسطين، أو بالعامل الجماعي: الشعب الفلسطيني، لكنه يعمل على تشذير العامل إلى الفواعل المكونة له بالتخصيص: على المستوى التركيبي، يزيح المتلفظ العوامل التي أسند لها دورًا في كل مقطع، مثل:/الشعب الفلسطيني/،/منظمة التحرير/ المجلس الوطني/ويبئر الفواعل الجزئية من خلال مقولة: «الصلاة للشهداء/التوثب (نحو المستقبل)»، استنادًا إلى فعل فواعل جزئية متعددة تتمثل في فواعل الانتفاضة وملحمة الصامدين في: - المخيمات - وفي الشتات - وفي المهاجر، وترتبط هذه الزمنية بفضاء يتكون من الهنا/ الهناك. إن التوثب نحو زمنية المستقبل يتم اعتمادًا على فواعل الانتفاضة/هنا - الداخل/لكن الخطاب يدمج أيضًا في سياق تحقيق هذه الزمنية الفواعل الجزئية المقترنة بفضاء: - الهناك: ⟵ /المخيمات/،/الشتات/،/المهاجر/.

إن زمنية المستقبل تتم بفعل الفواعل التي ترتبط بالهناك، بفضاء الخارج. لاحظنا أن العامل الجماعي كان يتسم بالسمك وبالجماعية ولكنه في المقطع الجزئي الأخير، أصبح يتسم بالتشذير والتجزيء لأن المتلفظ يقصد إلى جعل زمنية المستقبل تتحقق بإدماج فواعل خارج الوطن، فهو يشذر ولكن لتحقيق تماسك لحمة العامل الجماعي.

**د- إعادة بناء العامل التركيبي: العامل الاندماجي**

نلاحظ أن التشذير، على مستوى الخطاب، يمتد إلى فواعل أخرى: -أطفالنا -شيوخنا -شبابنا -أسرانا -معتقلونا -جرحانا -المرابطون على التراب المقدس -وفي كل مخيم -والمرأة الفلسطينية. يشمل التشذير للعامل الجماعي فواعل لا تتسم بسمات تجعلها تنجز الفعل الأساسي في علاقة الجدلية التي تجمع الفاعلين: المقاومة/الاحتلال الإسرائيلي، مثل الأطفال أو الشيوخ، غير أن الخطاب يستحضر كل الفواعل الجزئية ليعيد بناء العامل الجماعي من جديد في نهاية الخطاب. إنه لا يكرر صيغ تبلور العامل مثل العامل الجماعي القانوني أو المؤسساتي:/منظمة التحرير/،/المجلس الوطني/، لكنه يشيد العامل في تفرعه وتشعبه ليشكل نمطًا هو العامل الاندماجي، إنه العامل الذي يدمج في كينونته كل العناصر التي تكون الكيان الفلسطيني، والتي تقترن بفضاء الداخل ← الانتفاضة، وبفضاء الخارج، المخيمات التي تساهم في فعل المقاومة ← الأسرى، المعتقلون، الجرحى.

إضافة إلى هذه العناصر، يضيف المرأة الفلسطينية بسمات محددة: الشجاعة، حارسة بقائنا وحياتنا. إن الوظائف الثقافية التي يسندها الخطاب للمرأة، ضامنة البقاء والحياة، تنطوي على وظيفة إعطاء الحياة في مواجهة الموت الذي يزرعه العامل:/المحتل/.



إنها المرأة/البيولوجية/الثقافية/التي تضمن استمرارية الكينونة الفلسطينية في بعديها البيولوجي والثقافي.

بناء على هذه العناصر، يعمل الخطاب على إعادة بناء العامل الجماعي لتشييد عامل قوامه الوحدة، هو عامل قابل لأن يدمج كل عناصر التعدد. إن إعادة تشييد العامل الجماعي داخل الخطاب تقترن بصياغة السيناريو الآخر.

- «ونعاهد: - أرواح شهدائنا الأبرار- جماهير شعبنا العربي الفلسطيني على مواصلة النضال من أجل جلاء الاحتلال وترسيخ السيادة والاستقلال».

يستعمل المتلفظ في هذا المقطع آلية التذويت[249] على مستوى الخطاب باستعمال الترهين الخطابي لضمير المتكلم. يختار هذا الترهين لتضمين دلالة التزام اختيار السيناريو الثاني: سيناريو المقاومة. يتمحور الملفوظ حول فعل الاستمرار في المقاومة. إن الفعل، أي مواصلة النضال، يجعل الفعل يندرج ضمن زمنية المستقبل، وهو يدل على:

إرادة الفعل ← فعل المقاومة

إرادة الفعل/الزمن المستقبلي

الحاضر/المستقبل

كما أن الملفوظات التي ينجزها المتلفظ مستعملًا الترهين الخطابي الشخصي، تعيد بناء موضوع - القيمة من خلال الوحدات التصويرية: جلاء الاحتلال، ترسيخ السيادة والاستقلال، وهي الوحدات التي ترسخ البعد الدلالي لهذه الزمنية.

**هـ- البعد التداولي للخطاب السياسي**

انطلاقًا من التصور الذي اعتبرنا فيه أن الخطاب السياسي يسعى، على المستوى الدينامي، إلى الفعل والتسخير من أجل الفعل وتغيير العلائق بين الذوات الفاعلة، والقدرة على الحث على إنجاز أفعال محولة للعلاقات الاجتماعية، فإننا سنقف عند الآليات التي شكلت استراتيجية الخطاب السياسي في تحويل العلائق الاجتماعية والسياسية، الآليات التي لها انعكاسات على مستوى الفعل السياسي.

على المستوى العاملي، تتخذ صيغة بناء العامل الجماعي مظهرًا محددًا له انعكاسات عملية، ذلك أن العامل لا يدرج ذاتًا فردية، سمتها التفريد لكن يشيد العامل بصيغة تلتحم فيها الذات بالمكان والزمان؛ فالغطاء التصويري يجعل كأن الوجود السيميائي للعامل الجماعي لم يتشكل خارج فلسطين، لكنه يتبلور داخل الفضاء المقدس، داخل زمنية ضاربة في القدم. وهو لا يعد ذاتًا فردية، لكنه يتأسس من ذوات مختلفة تنصهر داخل وحدة.

ترمي هذه الصيغة التركيبية للعامل إلى ترسيخ تصور يوازي الخطاب على مستوى المرجعية السياسية والاجتماعية وهو أن الشعب الفلسطيني يمثل وحدة ملتحمة، تخترقها أصوات التعدد؛ التعدد السلالي، الثقافي والديني غير أنها تمثل وحدة داخل الفضاء المقدس وهي تواجه مصيرها بهذه الصيغة الموحدة وليس بصيغة التعدد الخلافي.

تندرج الزمنية في الخطاب في السياق نفسه؛ إدراج العامل الجماعي داخل زمنية الاستمرار وليس الانقطاع، يحايثه معادل على المستويين السياسي والاجتماعي. إن اقتران العامل في الخطاب بزمنية الاستمرارية يحيل، على المستوى التداولي، على ولادة الشعب الفلسطيني بالفضاء المقدس والاستمرار في الدفاع عنه.

ترمي زمنية الخطاب التي تشيد بهذه الصيغة إلى تأكيد التحام الإنسان بالأرض داخل سيرورة الزمن وهو ردٌّ على أطروحة الأرض الخلاء، وتأكيد لالتصاق الإنسان بالأرض زمنيًّا ومن خلال الاستمرار في الدفاع عن الفضاء المقدس، وهدمٌ لبنية الحجاج في الخطاب الإسرائيلي السياسي والثقافي والديني.

**خاتمة**

حاولنا في هذه الدراسة تحليل إعلان قيام دولة فلسطين بصفته خطابًا سياسيًّا يندرج ضمن مفهوم الخطاب الاجتماعي كما حددته الدراسة، وهو اندماج إنتاج الخطاب داخل الفضاء العمومي وداخل زمنية ومكان معينين. كما يقوم على مجموعة آليات تشكل استراتيجيته في التكون.

استندنا في التحليل إلى الاقتراحات النظرية التي يقوم عليها الأنموذج التركيبي للتحليل، سواء منها مفاهيم السيميائيات السردية أو مفاهيم السيميائيات الترهينية مثل الأطوبيا والمتخيل والأيديولوجيا والشعبوية، أو السيميائيات التوترية مثل سيناريوات الخطاب.

مكنتنا هذه الإجرائيات من القيام بتحليل مقطعي يروم الوقوف عند المقاطع المختلفة التي يتكون منها الخطاب. ساهمت هذه المقاربة في تحليل صيغ حضور المتلفظ والذات وارتباطها بإجرائيات التزمين والتفضية.

بينت هذه العناصر التحليلية أن كل مقطع يرسخ تشاكلًا دلاليًّا مثل الاستمرار/الانقطاع، الذات الجماعية في علاقتها بالزمن والمكان، التعدد/التفريد، الهوية المتعددة، الانفصال/الاتصال، وهي تشاكلات ترسم سيرورة التدليل في الخطاب.

كما أبرز التحليل استراتيجية المتلفظ في بناء الخطاب من خلال استثمار مكون التاريخ والمتخيل والنصوص الغائبة الدينية والفلسفية تمثل ذلك في النص القرآني وتاريخ فلسطين والنصوص الفلسفية للقرن الثامن عشر. وقد سعى الخطاب أيضًا، من خلال استثماره عناصر زمنية ومكانية وتاريخية، إلى تشييد بعد معرفي يرمي إلى إقناع المتلقي بموضوعية و«حقيقة» التشاكلات الدلالية التي يؤسس لها، لأنها تشكل البعد الأيديولوجي الذي يسعى الخطاب السياسي إلى تأكيده والإقناع به.

(216) Eric Landowski, La Société réfléchie, la couleur des idées (Paris: Éditions du Seuil, 1989), p. 8.

(217) يعد التسخير بالمفهوم السيميائي فعلًا تنجزه ذات فاعلة في اتجاه فاعل آخر من أجل إقناعه بإنجاز فعل. يُنظر:

Algirdas Julien Greimas & Joseph Courtés, Sémiotique: Dictionnaire raisonné de la théorie du langage, Hachette université, langue, linguistique, communication, tome 1 (Paris: Hachette, 1979), p. 220.

(218) يتعلق الأمر بالإعلان الذي أصدره المجلس الوطني الفلسطيني بالجزائر سنة 1988بعنوان إعلان قيام دولة فلسطين.

(219) Algirdas Julien Greimas, Maupassant: La Sémiotique du texte, exercices pratiques (Paris: Éditions du Seuil, 1976), p. 19.

(220) عبد المجيد نوسي، التحليل السيميائي للخطاب الروائي: البنيات الخطابية، التركيب، الدلالة، المكتبة الأدبية (الدار البيضاء: شركة النشر والتوزيع المدارس، 2002)، ص 14.

(221) «التشاكلُ هو التوارد الحشوي لنفس الوحدات المعجمية أو الوحدات المتقاربة بهدف تحقيق دلالة موحدة»، ينظر:

Algirdas Julien Greimas, Du Sens: Essais sémiotiques (Paris: Éditions du Seuil, 1970), p. 188.

(222) Bernard Lamizet, «La Sémiotique instante: Introduction à la sémiotique politique,» Semiotica, no. 159 (2006), p. 2.

(223) Greimas & Courtés, tome 1, p. 258.

(224) Jean Petitot-Cocorda, Morphogenèse du sens, René Thom (préface), formes sémiotiques (Paris: PUF, 1985), p. 77.

(225) محمد مفتاح، دينامية النص: تنظير وإنجاز (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1987)، ص 113.

(226) Algirdas Julien Greimas, Sémiotique et sciences sociales (Paris: Éditions du Seuil, 1976), p. 98.

(227) محمد مفتاح، تحليل الخطاب الشعري: استراتيجية التناص (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1985)، ص 19.

(228) Greimas, Sémiotique, p. 98.

(229) Lamizet, p. 29.

(230) Algirdas Julien Greimas, Du Sens, 2 (Paris: Éditions du Seuil, 1983), p. 63.

(231) اقترحت السيميائيات مع توسيع تحليلاتها إلى الخطاب الاجتماعي مفهوم العامل الجماعي، وهو يتكون من فاعلين يتخلون عن فرديتهم للاندماج داخل كلية جماعية، ويكون فعلهم جماعيًا. يُنظر:

Greimas, Sémiotique, p. 99.

(232) Lamizet, p. 16.

(233) «إني جاعل في الأرض خليفة»، أي قومًا يخلف بعضهم بعضًا قرنًا بعد قرن وجيلًا بعد جيل.... يُنظر: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج 1 (الدار البيضاء: دار الرشاد الحديثة، 1989)، ص 106.

(234) Greimas, Du Sens, 2, p. 58.

(235) Lamizet, p. 34.

(236) أ. ج. غريماس، سيميائيات السرد، ترجمة وتقديم عبد المجيد نوسي (الدار البيضاء/ بيروت: المركز الثقافي العربي، 2018)، ص 145.

(237) Greimas & Courtés, tome 1, p. 40.

(238) محمد مفتاح، التلقي والتأويل: مقاربة نسقية (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1994)، ص 217.

(239) محمد مفتاح، التشابه والاختلاف: نحو منهاجية شمولية (بيروت: المركز الثقافي العربي، 1996)، ص 13.

(240) هو الفعل السيميائي الذي يؤدي إلى التحول من حالة إلى حالة، فهو يتضمن إذًا فعلًا وفاعلًا. يُنظر:

Algirdas Julien Greimas, Du Sens: Essais sémiotiques (Paris: Éditions du Seuil, 1970), p. 168.

(241) Greimas, Du Sens, 2, p. 117.

(242) Jacques Fontanille, Sémiotique et littérature: Essais de méthode, formes sémiotiques (Paris: PUF, 1999), p. 155.

(243) محمد همام، «العنف اللغوي في الخطاب السياسي المغربي»، مجلة تبين للدراسات الفكرية والثقافية، المجلد 4، العدد 15 (شتاء 2016)، ص 93.

(244) «L’homme est né libre…»: Jean-Jacques Rousseau, Du contrat social ou Principes du droit politique (Amsterdam: MetaLibri, 2008), p. 8.

(245) حسام الدين درويش، «جان جاك روسو و«الاعتراف»: تمهيد في مشروعية دراسته فلسفيًا وعربيًا»، مجلة تبين للدراسات الفكرية والثقافية، المجلد 3، العدد 10 (خريف 2014)، ص 16.

(246) Greimas & Courtés, tome 1, p. 358.

(247) عبد الله العروي، مفهوم الحرية (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1981)، ص 61.

(248) Fontanille, p. 104.

(249) محمد الداهي، سيميائية السرد: بحث في الوجود السيميائي المتجانس (القاهرة: رؤية للنشر، 2009)، ص 38.

# الفصل العاشر: الخطاب البيداغوجي: خطاب الصورة في الكتاب المدرسي اشتغال المكونات ومنظومة القيم

**مقدمة**

نهدف في هذا الفصل إلى دراسة الخطاب البيداغوجي بصفته خطابًا اجتماعيًّا ينقل المعرفة ويساهم في التنشئة الاجتماعية انطلاقًا من القيم والتصورات التي يرسخها. سنعالج هذا النمط من الخطاب الاجتماعي من خلال دعامة أساسية هي الكتاب المدرسي.

يعد الكتاب المدرسي الوسيط المعرفي بين المدرس والمتعلم، وهو شبكة من العلائق اللغوية والفكرية، كما أنه يقدم منظومة من القيم المعرفية والسوسيو-ثقافية. على مستوى الشكل، يعد الكتاب المدرسي خطابًا مركبًا؛ فهو يتحقق من خلال مكون لغوي تجسده النصوص القرائية، ومن مكون بصري يقوم على عناصر أيقونية مصاحبة للنصوص. نهدف في هذا الفصل إلى دراسة الصورة بصفتها مكونًا في الخطاب البيداغوجي في علاقتها بالنص، لذلك سنقف عند الصورة من حيث الطوبولوجيا المعتمدة في إدراجها داخل النص أي الموقع الذي تتخذه علاقتها بالنص، مكوناتها التي تمثلها اللغة والأيقونات، طرائق اشتغالها من حيث تمثل المدلولات ووظائفها داخل هذا الخطاب.

لإجراء هذا التحليل، سنعتمد متنًا مكونًا من الكتاب المدرسي الذي تقترحه المؤسسة الرسمية ممثلة في وزارة التربية الوطنية، لدرس اللغة العربية، وهو بعنوان **مرشدي في اللغة العربية**[250].

## أولًا: مفهوم الخطاب المركب

نستند في هذه الدراسة كما حددنا ذلك في الفصل النظري، إلى مفهوم الخطاب المركب[251] كما اقترحته السيميائيات السردية والخطابية لتحليل الخطابات التي تتمظهر من خلال أنساق لغوية وغير لغوية. لقد تم النظر إلى الخطاب بصفته صيرورة سيميوطيقية[252]، وفي هذه الحالة، فإن الوقائع ممثلة في الوحدات والعلاقات والعمليات التي تنتظم على المستوى المركبي للغة يمكن أن تكون مجالًا من مجالات نظرية الخطاب. إذا تم تصور هذا التحديد في اتصال بوجود سيميوطيقيتين مكبرتين[253] (Macrosémiotique): عالم اللغة الطبيعية والعالم الطبيعي المكبر، فإن الصيرورة السيميوطيقية تظهر بصفتها جملة من الممارسات الخطابية التي تكون إما:

- لغوية: ممارسات لغوية.
- غير لغوية: ممارسات غير لغوية (ممارسات سلوكية أو حركية... أو غيرها).

إذا أخذنا في الحسبان الممارسات اللغوية وحدها، فإن الخطاب يصبح موضوعًا للبحث والتحليل بواسطة اللسانيات الخطابية. داخل هذا المنظور، وحين يتعلق الأمر بأنساق غير لغوية تتميز بالتداخل، فإن مفاهيم الخطاب والنص تطلق أيضًا على صيرورات سيميائية مختلفة، مثل الفيلم السينمائي أو الطقس الثقافي أو الإشهار أو غيرها من هذه الأنماط الخطابية. إن استثمار مفاهيم

الخطاب والنص لوصف هذه الصيرورات السيميوطيقية يحيل على أنها تتوفر على تنظيم مركبي يحايثها.
إذا كانت السيميوطيقا تعتبر أن الخطاب يمثل كلية، فإن إجرائيات التحليل المقترحة يجب أن تكون استنباطية وأن تقترح آليات ترمي إلى تحليل الكلية الخطابية من خلال مكوناتها وتتمثل في نوعين من القدرة:
- القدرة السيميائية السردية، وتعد سابقة على فعل التلفظ، وتحدَّد بصفتها مجموعة من التمفصلات الصنافية والتركيبية، ولا تأخذ سمة المركب الاستبدالي وحسب، كما هو الأمر بالنسبة لمفهوم اللسان عند دو سوسير، وتمنحها السيميائيات بعدًا ترنسندنتاليًّا، حيث تعتبرها كونية، خصوصًا في حالة المجموعات اللغوية والعبر-لغوية، كما أن لها القدرة على التمظهر والحفاظ على نسقيتها حتى في أثناء الترجمة من لغة إلى أخرى، كما تعد قابلة للتعرف حتى داخل السيميوطيقيات غير اللغوية مثل السيميوطيقا البصرية[254] (الإشهار، الحكاية المصورة... ) وغيرها. من منظور السيميائيات يمكن أن تعتبر، على مستوى ترنسندنتالي، مثل أشكال تصنيفية وبرمجية للذكاء البشري.
- القدرة الخطابية، وتتحدد في أثناء فعل التلفظ، وتكمن وظيفتها في منح البنيات الخطابية شكلًا.
يعد هذا التحديد للقدرة ضروريًّا لاقتراح تحديد جديد للخطاب؛ فإذا كان إميل بنفنيست يحدد التلفظ[255] بصفته تخطيبًا للسان، فإن السيميائيات تقترح إجراء الصوغ الخطابي، وهو الذي يتناول البنيات السيميائية السردية ويقوم بتحويلها إلى بنيات خطابية. يعتبر الخطاب نتيجة لهذا التطويع للبنيات العميقة وتحويلها إلى بنيات خطابية.
إن الإقرار بوجود بنيات سيميائية سردية وبنيات خطابية، يقتضي التفكير في تحديد إجرائيات الصوغ الخطابي وتتصل بترهين التلفظ الذي ينتج الملفوظ. وتنقسم إلى ثلاثة مكونات: التفضية والتزمين وتأسيس الفواعل. نعتبر أن هذه المكونات هي الثوابت التي تمنح النص السردي بعدًا تصويريًّا، ذلك أنها تشيد نسقًا يشمل الفواعل، كما تشيد إطارًا زمانيًّا ومكانيًّا تتدرج داخله البرامج السردية التي تنجزها هذه الفواعل.

## ثانيًا: الصورة البصرية

### 1 - من العلامة إلى الصورة البصرية

تعود جذور الاهتمام بالصورة البصرية على المستوى الإجرائي إلى لسانيات دو سوسير، الذي أشار واصفًا موضوع اللسانيات إلى أنواع العلامات التي تميز كل نسق من الأنساق الدالة، حيث يمكن التمييز بين نوعين من العلامات:
- العلامات اللغوية التي تتميز بخصائص اللغة الطبيعية.
- العلامات غير اللغوية التي لا تتسم بسمات اللغة الطبيعية، مثل الصوتية والخطية والتحليلية، لذلك اصطلح دو سوسير على تسميتها في كليتها «العلامات العامة».
يرتبط تحديد العلامات اللغوية وغير اللغوية أيضًا بمفهوم السيميولوجيا الذي اقترحه دو سوسير وحدده بصفته علمًا يدرس حياة العلامات في المجتمع، ومن بينها العلامات غير اللغوية المنتظمة داخل نسق وفق سنن معين. لقد أسهمت هذه التحديدات في تقديم تصورات نظرية لدراسة العلامة البصرية والصورة عامة.

### 2 - الصورة البصرية: نسق متعدد

اهتمت دراسات عديدة بالصورة البصرية بصفتها نسقًا للتواصل، حيث وقفت عند بنية الصورة التي تتحقق من خلال مجموعة مكونات وعند وظائف الصورة في التواصل وفي إنتاج الدلالة. تعد

دراسة رولان بارت في هذا المجال جديرة بالاهتمام؛ لقد قام في حقل الدرس السيميولوجي بتحليل بلاغة الصورة الإشهارية[256]. افترضت الدراسة، من هذا المنظور، أن التركيب للعناصر داخل الصورة يولد دلالة إيحائية مشابهة للدلالة البلاغية في النص الأدبي. وقد انصب التحليل على الصورة البصرية الثابتة ممثلة في الصورة الإشهارية.

انطلق رولان بارت في المقاربة المنهجية أولًا من تصور نسقي للصورة الثابتة مستلهمًا في ذلك تصور دو سوسير للّسان باعتباره نسقًا، كما ركز عمله على فهم بنية الصورة في كليتها بتحليل المستويات التي تتمفصل إليها مع رصد علائقها في الوقت ذاته. وخلص في هذا السياق إلى أن التحليل العام للصورة يبين أنها تتمفصل إلى إرساليتين[257]: اللغوية والأيقونية.

**أولًا**، الإرسالية اللغوية تتميز بمادة[258] لغوية تتمثل في العناوين أو في الأقوال اللغوية التي يتضمنها فضاء الصورة في الأعلى أو في الأسفل أو تكون مصاحبة للصورة في جانب من الجوانب؛ ويمكن أن نقدم أنموذجًا على ذلك الصورة الإشهارية التي تشتمل عادة على إطار يتضمن صورة أو أيقونة مرفقة بملفوظات لغوية في ركن من أركان الصورة. ويعد هذا النسق اللغوي مهمًّا لأنه يؤدي وظائف في علاقته بالنسق الأيقوني، تحصرها الدراسة في وظيفتين: التجذير والربط.

- التجذير[259]: تعود هذه الوظيفة إلى طبيعة الصورة التي تتسم عامة بالتعدد الدلالي الناتج عن انبثاق شبكة من المدلولات المتعددة التي تشوش على الدلالة المنسجمة، لذلك يتدخل النسق اللغوي ليحيل على دلالة محددة. إنه يشتغل بصفته تقنية تعمل على تجذير كل المعاني في سياق دلالي محدد، كما تعمل على توجيه القراءة نحو دلالة منسجمة. كما أن التجذير يمكن أن يكون أيديولوجيًّا من حيث إنه يوجه القارئ نحو قراءة معينة ويجعله يتفادى في الآن نفسه قراءة أخرى لا ترتبط بقصدية المنتج.

- الربط[260]: يتمثل في الملفوظ اللغوي الذي يساهم في استكمال الدلالة التي يتضمنها نسق أيقوني معين، وتتجسد في بعض الأنساق، مثل الحكايات المصورة، لذلك فإن العلاقة بين الأيقوني واللغوي في مثل هذه الأنساق هي علاقة تكامل.

**ثانيًا**، الإرسالية الأيقونية تستند إلى الأيقونة التي حددها بيرس بصفتها دليلًا قادرًا على تمثيل موضوع انطلاقًا من علاقة المشابهة، لذلك فإن خطًّا بقلم الرصاص مثلًا يمكن أن يحيل على خط هندسي[261]، كما أن «صورة مادية»[262] مثل لوحة مثلًا يمكن أن تكون أيقونة. تعد الأيقونة بهذا المعنى علامة بصرية تساهم في تشكيل نسق يحيل على موضوعات يمكن أن تخضع للتسمية. هذه الموضوعات بإحالاتها تساهم في بناء المعنى في النسق الأيقوني.

### 3 - الأيقونية: بناء أثر الحقيقة

إذا كانت السيميولوجيا قد نظرت إلى الصورة بصفتها إرسالية مكونة من علامات أيقونية وربطتها بشكل مباشر بالتواصل، فإن دراسات أخرى في مجال السيميائيات البصرية[263] نظرت إلى الصورة باعتبارها نصًّا يمكن أن يقارن بنصوص أخرى، على الرغم من خاصية التعدد المزدوج التي تميزه. اعتبر هذا الاتجاه، بخصوص بنية الصورة، أن الأيقونية تعد خاصية في الصورة، وتتأسس اعتمادًا على الأيقونات التي تميز الصورة ويمكن أن تكون مجموعة أشكال أو ألوان أو رسوم أو صور تحيل على مواضيع تمكن تسميتها.

تم صوغ هذه التحديدات في إطار مفهوم إجرائي، حيث جعلت الصورة تندرج ضمن الأنساق المركبة[264]، التي تهتم بالأنساق المعتمدة في تكونها على لغات متعددة، ويمكن أن يتضح ذلك في الإعلان الإشهاري أو الحكاية المصورة أو الصورة الفوتوغرافية الإشهارية، حيث يتكون كل نسق من هذه الأنساق من لغات متعددة: فالإعلان الإشهاري مثلًا، يتمفصل إلى اللغة الطبيعية التي تمثلها اللافتات التي تحمل اسم الجهة المنتجة والملفوظات المصاحبة التي تصف خصائص المنتوج: الجودة والريادة. كما يتمفصل إلى لغة أيقونية تتمثل في الأشكال والألوان وإلى صور بعض المواضيع، مثل صور المنتوجات التي تكون محددة باسم وتحيل على دلالة من خلال علاقة التماثل.

طرحت هذه السيميائيات قضايا نظرية تتعلق بإجرائيات تكوين هذه الأنساق المركبة وباستراتيجيتها، من بينها طبيعة الملفوظ الخاصة بكل نسق مركب، بمعنى:

- هل يتميز كل نسق مركب بالتعدد على مستوى عملية التلفظ التي تنتج هذا النسق؟
- هل يمكن تصور عملية تلفظ لغوية (تتعلق بالنسق اللغوي) وإشارية (نسبة إلى الإشاريات) وبصرية (نسبة إلى النسق الأيقوني) بالنسبة إلى الملفوظ الواحد؟

نفت السيميائيات إمكانية وجود تعدد في عملية التلفظ، بل تم ترجيح وجود استراتيجية تواصل تعود إلى القدرة الخطابية لمتلفظ موحد، وعلى هذا الأساس تم تحديد هذه الأنساق بالتركيز فيها على مستوى العبارة، حيث جعلته قائمًا على «تعددية من المواد من أجل شكل موحد»[265]. يجعل هذا التحديد الصورة وحدة من وحدات التمظهر التي تتكون في بنيتها من تمظهرات لغوية وأيقونية، أي التمظهرات التي تتشكل من اللغوي (الملفوظ اللغوي...) ومن الأيقوني (الأشكال والألوان والأيقونات...)، وتهدف إلى بناء شكل موحد يمكن أن يكون نسقًا من بين الأنساق المركبية. وترمي هذه التمظهرات (رغم تعددها) إلى التأشير على دلالة منسجمة تنبثق من انصهار هذه المستويات.

كما اهتم هذا الاتجاه بوظائف الأيقونية[266] على مستوى الصورة، وبينها وظيفة تشكيل إيجاد «أثر الحقيقة» على مستوى الصورة، بمعنى أن الصورة تخضع في شكلها لمجموعة من قواعد البناء التي تفضي إلى تحقيق هذا الأثر، فاعتماد الصورة على أيقونات يمكن أن تحيل على عناصر مرجعية (يتضمنها الواقع «الخارجي») محددة من خلال علاقة التماثل، يساهم في خلق «أثر الحقيقة» عند المتلقي، ويهدف هذا الأثر إلى إقناع المتلقي بالخطاب الذي تتضمنه الصورة وبمقصديات المنتج في هذا الخطاب.

## 4 - الأبعاد الهندسية للصورة

طرحت الصورة البصرية، بناء على المكونات التي تتكون منها، مسألة البعد الهندسي في سيرورة تشكل الصورة، فالصورة في مختلف أنواع التمثيل البصرية (الصورة الإشهارية، التشكيل، الصورة في الحكاية المصورة...) استدعت فضاء خاصًا بها للإبداع وحدودًا تميزها؛ هذا الحد الذي يسيجها هو الذي يصطلح عليه بـ «الإطار»[267]. يعمل الإطار على رسم حدود لفضاءين: فضاء داخلي يعد مجالًا للتمثيل الإبداعي في مقابل فضاء خارجي يتسم بطبيعته الفيزيائية ويرتبط بصفة عامة بالمتلقي الخارجي للصورة. فالإطار الذي يسيج الصورة هندسيًا يخلق بدوره علاقة بفضاء الصفحة البيضاء الذي يرتبط بالفضاء الواقعي.

يمكن أن يتسم الإطار بتنوع أشكاله الهندسية (الدائرة، المربع، المستطيل...)، كما يتشكل من مجموعة من الخطوط الهندسية[268] (أفقية، عمودية...) التي تساهم في بنيته من خلال فضاءات

هندسية: يمين، يسار، أعلى، أسفل... ويرمي هذا التوزيع الهندسي لبنية الصورة إلى موضعة الأشكال أو العناصر داخل فضاء الصورة. كما يمكن التمييز داخل الصورة بين المساحات الجزئية المحددة من خلال لعبة الألوان وتدرجها (الرمادي، الأبيض...) والقيم الخلافية والعلاقة بين الضوء والعتمة.

تبرز هذه الأبعاد الهندسية المظهر البصري والمكونات الجزئية التي تتكون منها الصورة وتتعلق بالإطار والخطوط الهندسية والمساحات والأبعاد، وهي عناصر توظف لوضع الكائنات والأشكال داخل الصورة مثل حركة الشخصيات داخل الفضاء في الحكاية المصورة أو تحديد مراحل الخطاب بمنحه نظامًا ورتبة وسيرورة زمنية.

## ثالثًا: الخطاب المركب

في سياق وصفها كل الأنساق السيميائية التي يمكن أن تشكل موضوعًا للتحليل، اقترحت السيميائيات السردية، إذًا، مفهوم السيميوطيقا المركبة[269]، وهي التي تتميز على مستوى التمظهر بلغات متعددة. تقوم السيميوطيقا المركبة بحسب هذا التصور على تشييد مستوى العبارة وبالتدقيق مادة العبارة من عناصر تنتمي إلى سيميوطيقيات مختلطة ومتعددة (اللغوية، البصرية، الحركية...). كما تنظر إلى هذه السيميوطيقيات بصفتها كلًّا دالًّا ينبغي تحليل تمفصلاته المختلفة. يفضي هذا التصور إلى إنتاج الخطابات المركبة مثل الخطاب في الإعلان الإشهاري أو الخطاب التلفزي أو غيرها من الخطابات التي تحمل هذه الخاصية.

### 1 - الكتاب المدرسي: خطاب ناقل للمعرفة

إذا أردنا أن نقف عند الخصائص الخطابية للكتاب المدرسي، نلاحظ أولًا أنه يعد خطابًا معرفيًّا، لأنه يحدد موضوعه في تحقيق مجموعة من القيم المعرفية يجسدها النص الاستهلالي الذي يتوجه فيه المرسل (جماعة من المؤلفين) إلى مرسل-إليه هو المتعلم (التلميذة/التلميذ). يمثل هذا النص الاستهلالي إذًا مقدمة بين أطراف التواصل.

«نضع بين يديك كتابك في اللغة العربية للسنة الثالثة من التعليم الثانوي الإعدادي، الذي يضم نصوصًا وأنشطة تعليمية تعلمية تهدف إلى الارتقاء بمستواك اللغوي والثقافي، وتعزيز ما تم اكتسابه سابقًا. وبما أنك مقبل على المرحلة الثانوية التأهيلية، فقد وجب أن تمتلك مجموعة من الكفايات والقدرات الأساسية التي يتوخى منهاج اللغة العربية تحقيقها»[270].

بناءً على هذه العلاقة بين المرسل والمرسل-إليه في الخطاب البيداغوجي، يهدف الكتاب إذًا إلى تشييد معرفة عند المتعلم من خلال تحقيق مجموعة من القيم المعرفية:

- التفاعل مع النصوص، ويحيل ضمنيًّا على التفاعل مع ما تشتمل عليه من قيم وأفكار:

إدراك المعاني ⟵ قدرات إدراكية

تحليل المحتويات ⟵ قدرات تحليلية

تركيب المعطيات ⟵ قدرات تركيبية

رصيد لغوي توظفه ⟵ قدرات تواصلية

يرمي خطاب الكتاب المدرسي إلى تحقيق قيم ذات طبيعة معرفية، وهي قيم التفاعل مع النصوص واكتساب معرفة منهجية تقوم على القدرة على الإدراك والتحليل والاستنتاج وصوغ الأفكار والقدرة على تركيب العناصر المستنتجة.

إن ما يميز الخطاب البيداغوجي هو العلاقة الرابطة بين المرسل والمرسل-إليه؛ فالإرساليات الإخبارية، على العموم، لا تكون ملزمة بالتشديد على المرسل-إليه، وهذا ما يحصل، على العكس

من ذلك، بالنسبة إلى خطابات مثل الخطاب الإشهاري، لأنه يهدف إلى إقناع المتلقي بمدحه منتوجًا معينًا ليصبح لاحقًا مستهلكًا محتملًا وكذلك الخطاب البيداغوجي. يدمج الخطاب البيداغوجي الذي ينقل معرفة ويحايثه نسق قيمي داخل الخطاب المركب عناصر «تضمينية» يكون مجال انشغالها هو المرسل-إليه، ويتميز سنن التضمين بدرجات في الحضور، حيث يمكن أن يتحقق وفق صيغ مختلفة: الدعوة للانتباه، التحفيز على التساؤل، شد الانتباه، إثارة الاهتمام. وتتحقق هذه الصيغ من خلال طرائق التوليف بين عناصر الخطاب المركب، أي العلاقة: الصورة - النص.

إلى جانب الخطاب المعرفي، يرمي خطاب الكتاب المدرسي إلى تحقيق بعد تداولي من خلال حث المتعلم على الفعل عبر أقوال إنجازية:

- «تتخذ مواقف إيجابية تجاه المستجدات التي تتضمن النصوص القرائية كالتربية على المواطنة، وقيم حقوق الإنسان والتربية البيئية والتربية السكانية ومبادئ القانون الدولي الإنساني، ومدونة الأسرة»[271].

- «تنتج خطابات وظيفية تتصل بمهارات الوصف والسرد والحكي والحجاج والتخيل والنقد والحكم»[272].

يهدف الخطاب إلى تحويل القيم من نظام معرفي إلى فعل إنجازي براغماتي في الحياة اليومية، حيث يطلب من المتعلم أن يتخذ مواقف، أي أن تصبح القيم المعرفية محددة لسلوك الفرد داخل المحتمع وأن ينتقل، من جهة ثانية، إلى مرحلة إنجاز وبناء خطابات استنادًا إلى مهارات الوصف والسرد، أي القدرة على إنجاز خطابات تتصف بهذه الخصائص.

**2 - خطاب تواصلي**

من خلال نسق القيم المعرفية والإنجازية التي يحاول خطاب الكتاب المدرسي تحقيقها، يمكن أن نعتبر أن خطاب الكتاب المدرسي ينخرط ضمن سيرورة تواصلية، وهي سيرورة ترتكز على أركان متعددة:

- المرسل: على الرغم من أن ترهين المرسل يفترض الانسجام[273] لأن الخطاب يقدم رؤية موحدة ويميل إلى أن يكون متسمًا بالانسجام، فإن المرسل يتكون من جماعة من المؤلفين هي التي تنهض بانتقاء النصوص وبإنتاج الميتالغة الشارحة والمفسرة الموازية لهذه النصوص.

- المرسل-إليه: ما يميز خطاب الكتاب المدرسي هو العلاقة الخاصة التي تربط بين المرسل والمرسل-إليه؛ إن محور التلقي في الكتاب المدرسي هو المتعلم، لذلك فالخطاب من خلال العنصر الذي يوجد في الطرف الآخر في قطبية التواصل، يولي المتعلم أهمية خاصة، ويحاول أن يجعله منخرطًا في صيرورة التواصل.

إن تضمين المرسل-إليه ينهض على مجموعة من الصيغ كما لاحظنا آنفًا: إثارة الانتباه، إثارة الاهتمام، استعمال علامات كاليغرافية، استثمار الصورة... إلى غير ذلك من العناصر التي ترمي إلى جعل المرسل-إليه متضمنًا في سيرورة التواصل. لذلك، فإن مكونات الخطاب والصيغ التي ينهض عليها تهدف إلى جعل المتعلم عنصرًا محوريًّا.

**3 - خطاب مركب**

يتميز خطاب الكتاب المدرسي في بنيته بالتعدد؛ فهو ينهض على مكونين:

- مكون لغوي: تمثله النصوص اللغوية المنتقاة، وهي نصوص تتوزع عبر الوحدات الأساسية التي يتمفصل إليها الخطاب، لذلك فإن النصوص القرائية في هذا الأنموذج تنتمي إلى أجناس أدبية هي المقالة والسرد والشعر.

- مكون أيقوني: تمثله الصور التي تدرج داخل النص بهدف التوضيح والاستيضاح. إن اقتران النصوص القرائية بالصور يدل على أننا نصبح أمام خطاب مركب لا يمثل فيه النص اللغوي العنصر المركزي في الخطاب ولكنه يتحقق فعليًّا بعلاقة التراكب بين النص اللغوي والنص البصري (الصورة).

لا تقف القراءة التي تشيد الدلالة في النص عند المكونين النصي واللغوي، لكنها تحتكم إلى قاعدة عامة هي أن القراءة تنصبّ على الخطاب برمته بصفته كلًّا (المكون اللغوي والمكون البصري).

إن تصور الخطاب في الكتاب المدرسي من هذا المنظور يطرح مجموعة من الأسئلة حول:

- موقع الصورة الطوبولوجي في علاقتها بالنص؛
- صيغة اندماج الصورة في خطاب الكتاب المدرسي؛
- وظيفة الصورة: هل هي وظيفة التمثيل أم التكثيف أم التزيين أم التوضيح أم هي علاقة تكامل تساهم في إضاءة النص؟
- ما هو «أثر» الصورة في علاقة التفاعل بين الخطاب والمتلقي-المتعلم؟
- ما هي وظيفتها في تحقيق خطاب الكتاب المدرسي وغاياته؟ وهل هي إكساب المتعلم مجموعة من القيم المعرفية والدلالية والثقافية؟

## رابعًا: علاقة الصورة/النص في خطاب الكتاب المدرسي

سنستند في تحليل خطاب الصورة إلى مفاهيم السيميائيات البصرية التي أشرنا إليها في التصدير من خلال نظرية البيـ-وسائطية[274] (Intérmédialité). يعود انتشار هذا المفهوم الجديد إلى قدرته على الاستجابة لحاجات نظرية. يبين التفكير أركيولوجيًّا في هذا المفهوم أنه يتطور داخل سياقات اجتماعية وتاريخية خاصة، بمعنى أنه لا يرتبط بممارسات إعلامية وفنية فحسب، لكنه يتميز بخاصية الاجتماعوية انطلاقًا من تجذيره داخل ممارسات اجتماعية ومؤسساتية. تعود نقطة الانطلاق بالنسبة إلى هذه النظرية إلى تصور يعتبر أنه لا يمكن النظر إلى وسائل الإعلام بصفتها ظواهر فنية منعزلة، فنظريات الوسائط الإعلامية لم تعد قادرة على الاستجابة لحاجات البحث العلمي الذي أصبح يهتم بالظواهر السمعية والبصرية والأدبية والتاريخية، ولكن من خلال تفاعلاتها المركبة. إن الأدوار التي لعبتها وسائل التواصل الاجتماعي في السنوات الأخيرة ممثلة خاصة في الفايسبوك والتويتر وغيرها من منصات التواصل الاجتماعي في التواصل بين الأفراد والجماعات من خلال صياغة الإرساليات بمكوناتها اللغوية والبصرية ونقل هذه الإرساليات، خصوصًا القدرة على التسخير، أي على إقناع الفاعلين وحثهم على الفعل، تبرز أهمية التفاعل بين هذه الأنساق في علاقتها بالسياقين السياسي والاجتماعي. تجلى ذلك خصوصًا في ثورات الربيع العربي منذ ثورة الياسمين بتونس والانتفاضات الشعبية بالبلدان العربية الأخرى (ليبيا، مصر، ولبنان أخيرًا). لم تساهم هذه الوسائل في التواصل فحسب، بل أقنعت الفاعلين/المتظاهرين بالفعل وإحداث التغيير السياسي لأنها نجحت في التغيير على مستوى قمة السلطة وتغيير موازين القوى.

إن التحديدات التي قدمت للنظرية البيـ-وسائطية تنظر لوسائل الإعلام بصفتها سيرورات تجري في داخلها مجموعة من التفاعلات المستمرة بين مفاهيم إعلامية، وأن هذه السيرورات لا يمكن أن تلتبس بالجمع أو بالتراكب البسيط. كما أن هذه المقاربة لا تعتمد التحليل السانكروني لوسائل الإعلام، لكنها تدمج أيضًا التطورات التاريخية وكذلك الآثار الاجتماعية والتاريخية لهذه الوسائل. إن تبلور هذا التصور البيـ-وسائطي لا يعد نتيجة لتفاعلات مرحلة ما بعد الحداثة التي تقترن بتراكب الوسائط الإعلامية والإنتاجات في مجال السمعي -البصري فحسب، لكن يتعلق الأمر

ببراديغم جديد داخل العلوم الإنسانية ينتقل من خاصية «النصية» التي جسدها مفهوم التناص والتفاعل بين النصوص، إلى «المادية» التي تعتمد على حوامل مادية متعددة[275] (السمعي، البصري، الأدبي، الفني) يتم صهرها داخل النسق من منظور تفاعلي. تمكن مقاربة علاقة الصورة بالنص في خطاب الكتاب المدرسي من خلال مؤشرات[276]:

- إنتاج النص: النص/الصورة.

- التلقي: تلقي الخطاب المركب.

- نمط العلاقة المادية أو «درجات التقارب» بين النص والصورة.

**1 - إنتاج النص**

يخضع إنتاج النسق الأيقو-نصي بحسب ليو هوك [277](Leo Hoek) لصيغتين:

- إنتاج لحظي، ويتم فيه تصور المكون اللغوي مشكلًا من العلامات اللغوية، والمكون الأيقوني مكونًا من العلامات الأيقونية بصورة محايثة، حيث لا يمكن أن يشتغل عنصر باستقلال عن العنصر الآخر في التكون، وتتحقق هذه الصيغة تكوينيًا في الملصقات الإشهارية والحكاية المصورة والشعر البصري وغيرها من الأشكال التعبيرية، ذلك أن التكون في الملصق الإشهاري مثلًا يتم بشكل لحظي حيث يركب المبدع في الآن نفسه بين النسق الأيقوني مكونًا من العلامات الأيقونية وبين النسق اللغوي مجسدًا من خلال العلامات اللغوية الطبيعية، ولا يمكن أن نتصور مكونًا في انفصال عن المكون الآخر.

- إنتاج تعاقبي، وفي هذه الحالة فإن عنصرًا من عناصر النسق الأيقو-نصي، سواء تعلق الأمر بالنص أو بالمكون الأيقوني، يسبق الآخر، «فالأثر الفني» الذي يمكن أن يكون لوحة تشكيلية أو قصيدة بصرية يسبق الخطاب الذي يصف هذا الأثر، كما أن النص يمكن أن يسبق الرسومات التي ترافقه، فحكايات جان دو لا فونتين [278](Jean de La Fontaine) كانت في البداية نصًا، غير أنها لاحقًا أصبحت تنشر ممثلة في مجموعة من الصور الأيقونية التي توضح محتوى النصوص.

يكون إنتاج النص عمومًا لحظيًا في مجموعة من الأنساق التي يتراكب فيها النسقان اللغوي والبصري، مثل الملصقات الإشهارية والحكاية المصورة، حيث يتم تصور العنصرين بصيغة متزامنة ولحظية، ولا يمكن أن يشتغل عنصر في استقلالية كاملة عن العنصر الآخر: إن الملصق الإشهاري الذي يتمفصل إلى أيقونات يعتمد في الوقت ذاته الملفوظَ اللغوي الذي يؤدي وظائف التجذير والربط لأن الأيقونات على مستوى الملصق الإشهاري تخلق شبكة من المدلولات «العائمة» ولا يمكن ترسيخها سوى بالاستناد إلى الإرسالية اللغوية التي تجذرها داخل سياق دلالي، والشيء نفسه بالنسبة إلى الحكاية المصورة. إن تزامن النصي والأيقوني يكشف عن نمو الحكاية، فالوحدات تتكون من أيقونات تحيل على شخصيات آدمية، غير أن هذه الأيقونات لا يمكن أن تدل لذلك فإن إدراج اللغة من حوار ووصف يساهم في إبراز الحالات في الحكاية وتحولاتها، وكل هذه العناصر تشكل المعنى.

إذا كان إنتاج النص في هذه الأنساق تزامنيًا، فإن هذه الخاصية لا تتحقق في خطاب الكتاب المدرسي، ذلك أن إنتاج النص يكون تعاقبيًا؛ فالصورة تعقب النص. إن المرسل في الخطاب - المؤلف المتعدد - ينتقي أولًا النص الذي ينتمي إلى جنس أدب معين (الشعر، السرد...)، ثم يعمد

بعد ذلك إلى اختيار الصورة/الصور التي تصاحب النص. تعد هذه الصيغة في الإنجاز أساسية لأنها تطرح أسئلة مركزية حول استثمار الصور في خطاب الكتاب المدرسي:

- ما هو التصور الذي يعتمده المؤلف في إنتاج الصورة بالنسبة لعلاقة الصورة/النص: هل هو تصور وظيفة التمثيل؟ التزيين؟ التوضيح؟
- ما وظيفة التطابق الدلالي؟
- الانصهار؟
- التكامل؟
- التفاعل؟
- هل هناك تصور واحد لوظيفة الصورة أم هناك تصور يقوم على تعدد الوظائف للصورة؟

إن التصور الذي يتم من خلاله إدماج الصور المصاحبة للنصوص يحدد وظيفة الصورة في خطاب الكتاب المدرسي من حيث هي عنصر فاعل في إنتاج الدلالة أو هي عنصر تابع تقتضيه عملية الإنتاج؟

**2 - التلقي**

تكون سيرورة التلقي متزامنة، فالقارئ في الحكاية المصورة أو الملصق الإشهاري أو كتب التمثيل مثل الكتاب المدرسي يقرأ النص والصور المرافقة له بشكل متزامن. على الرغم من أن النص في الكتاب المدرسي يحدد بشكل أولي قبل أن تضاف إليه الصور، فإن القراءة التي ترمي إلى تشييد دلالة النص تقرأ المكونين بشكل متعالق. يبرز هذا النمط من التلقي أهمية الصورة في التلقي وفي مدى نجاح الفعل التواصلي البيداغوجي الذي يرمي إلى إكساب المتعلم مجموعة من القيم؟

**3 - درجات التقارب بين المكونين البصري واللغوي**

بخصوص هذا النمط من الخطاب، يمكن الاعتماد على آلية التدرج في تحليل العلاقة بين المكونين، حيث يتم فحص درجة التقارب بين المكونين البصري واللغوي داخل هذا النسق. يمكن التمييز بين أربع صيغ للتقارب بين النص والصورة، وهي تتدرج من صيغة الاستقلالية لكل مكون إلى صيغة الانصهار التام بين المكونين.

**أ- صيغة التحويل**

حين نقارن بين الصورة والنص، تؤشر المقارنة على خطابين مستقلين يمكن أن يحيل كل منهما على الآخر. إن الفيلم السينمائي الذي ينجز مثلًا، انطلاقًا من عمل روائي معين، يمكن أن يحيل على النص الروائي، والأمر نفسه بالنسبة إلى النص الذي يحيل بدوره على الفيلم، غير أن كل واحد منهما يمثل خطابًا مستقلًا وتكون علاقة التباعد هي العلاقة المؤسسة بين النسقين.

**ب- التركيب الوسائطي**

تتحقق هذه الصيغة حين يجتمع كل من النص والصورة داخل نص واحد، ذلك أننا نصبح أمام خطاب متعدد: وسيلتان للتواصل تلتقيان داخل نص مادي واحد، بمعنى أن النصين يمكن أن يكونا منفصلين بدلًا من أن يشكلا نصًّا وحيدًا هو النص اللغوي-البصري.

**ج- الاتصال الوسائطي المشترك**

يتحقق هذا الاتصال حين يضاف الخطاب البصري إلى الخطاب اللغوي من خلال علاقة تكامل. تحقق صيغة التكامل علاقة وطيدة بين النص والصورة أكثر من علاقة التجاور البسيطة التي تجمع بين نصين. لا نكون في هذه الصيغة أمام خطابين (خطاب لغوي وخطاب بصري) مجتمعين داخل نص واحد، لكننا نكون أمام خطاب لغوي-بصري مركب. على مستوى القراءة، لا تمكن في هذه

الصيغة قراءة النص والصورة في استقلال الواحد منهما عن الآخر. إن الاتصال بينهما بصيغة تفاعلية يدل أكثر من صيغة الجمع بينهما.

**د-الانصهار الوسائطي المشترك**

تعد الدرجة العليا في الانصهار، حيث يصبح النص والصورة منصهرين وغير قابلين للفصل. إنهما يشكلان في هذه الصيغة انصهارًا نصيًّا لغويًّا غير قابل للفصل.

تمثل هذه الصيغ مظاهر لنظرية البيـ-وسائطية وتسعف في تحليل درجة التقارب بين مكوني النسق: الصورة والنص، وتسمح درجة التقارب بإبراز شكل التراكب والدلالة التي يولدها.

## خامسًا: خطاب الصورة في المتن المدروس

### 1 - عناصر كمية

تقوم هيكلة الكتاب الذي ندرسه على مكونات نصية: النصوص القرائية - النصوص الشعرية - النصوص المسترسلة - الدروس اللغوية - التعبير والإنشاء. تقدَّم النصوص القرائية والشعرية والمسترسلة والتعبير والإنشاء كلها داخل الكتاب مرفقةً بصور. يتكون الكتاب من سبعة وثلاثين نصًّا موزعة بحسب المجالات التي يتمفصل إليها الكتاب، وهي مجالات القيم الإسلامية والقيم الوطنية والإنسانية والمجالات الحضري والاجتماعي والاقتصادي والسكاني والفني والثقافي وهي مجالات توافق دستور البلاد. توائم الهندسة التيماتية للكتاب المدرسي هندسة النصوص التأطيرية، أي النصوص المؤسسة لقانون الدولة، وهي نصوص الدستور[279] والميثاق الوطني، ذلك أن الوثيقة الدستورية بصفتها النص القانوني الأسمى الذي ينظم السلط والمؤسسات، يشير في «التصدير» الذي يعد نصًا رئيسًا يحدد المقومات الأساسية التي تنهض عليها الدولة وهي الدين الإسلامي والسيادة والوحدة الوطنية وتنوع مقومات الهوية الوطنية والتشبث بقيم الاعتدال والانفتاح والحوار والتفاهم بين الثقافات والحضارات. إن التقطيع التيماتي للمجالات في الكتاب المدرسي يستجيب لهندسة المبادئ الكبرى التي يتأسس عليها الدستور والميثاق الوطني.

أما الميثاق الوطني فهو النص الذي ينظم التوجهات الكبرى للتعليم في أسلاكه العامة، ويعد نصًّا رئيسًا، لأنه يعد أولًا نتيجة حوار بين كل الأطراف المهتمة بالمسألة التعليمية، ممثلة في الدولة والتنظيمات السياسية والاجتماعية والمجتمع المدني. مثلت هذه التوجهات المرجعية النظرية والسياسية لصياغة القوانين. وترتكز مقدمة الميثاق الوطني على المبادئ الكبرى التي يقوم عليها تصدير النصوص، وهي الدين الإسلامي والوحدة الوطنية.

يشتمل الكتاب وفق هذا العدد على سبع وثلاثين صورة، تقدم كل صورة لنص، غير أن المرسل خصص لتقديم كل مجال صفحةً مستقلة تتكون من صورة واحدة عامة أو من مجموعة من الصور الجزئية التي تقدم لهذا المجال التيماتي: مجال القيم الإسلامية مثلًا يقدَّم له بصورة الكعبة والحجيج وبعض الحجاج، لذلك نصبح أمام أكثر من اثنين وأربعين صورة تمثل المكون الأيقوني في خطاب الكتاب المدرسي.

### 2 - طوبولوجيا الصورة

يرمي البحث في طوبولوجيا الصورة إلى الوقوف عند موقع الصورة في علاقته بالنص. في هذا السياق، نلاحظ أن موقع الصورة يتنوع بين الصور التي تتأطر يسار النص داخل الصفحة وبين الصور التي تتصدر النص، غير أن الغالب هو الصور التي توجد إلى يسار النص. يحتفي خطاب الكتاب المدرسي بالصورة، ويجعلها مكونًا من مكونات الخطاب التي تسهم في تحقيق التواصل بين المرسل والمرسل إليه الذي يعد محور الخطاب (المتعلم)، فالخطاب يمنح للصورة وظيفة

بيداغوجية تتمثل في نقل المعارف والقيم[280]. بحسب التصورات النظرية التي اهتمت بمورفولوجيا الصورة، يعد موقع الصورة في علاقته بالنص دالًّا، فالصورة التي توجد على يسار النص تدل طوبولوجيًّا على هيمنة النص لأن انتباه القارئ ينصبّ على المتن النصي وهو الذي يقود الإدراك عند المتلقي. تعد هذه المعطيات الكمية وظيفية على مستوى القراءة.

## سادسًا: الصورة/النص في خطاب الكتاب المدرسي: التفاعل - التكامل - التجاور

يشتمل خطاب الكتاب المدرسي (موضوع الدرس)، على ثلاثة أنماط من الصور:

- صور مرجعية: هي الصور التي تجد لها مرجعًا في الواقع من خلال شخصيات أو مؤسسات أو فضاءات، وهي شخصيات مرجعية أو مؤسسات مؤطرة قانونيًّا أو اجتماعيًّا.
- صور بلاستيكية: هي الصور التي تنتمي لسجل التراث التشكيلي وتتحقق فيها خصائص الكتابة التشكيلية.

تطرح أنماط هذه الصور أسئلة حول وظائفها. أول نص نقدم حوله جملة ملاحظات هو النص القرائي: ضرورات لا حقوق[281]. يتعرض فيه محمد عمارة لمفهوم حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دوليًّا ومفهوم هذه الحقوق في الإسلام. تضمن النص إلى اليسار صورًا مرجعية:

- صورة للملك في مستشفى.
- صورة لمدرسة مع تلاميذ.
- صورة رجال أمن في الشارع العام.

هل تهدف هذه الصور بمكوناتها (الشخصيات - الألوان - الأيقونات) المؤثثة للصور إلى خلق خطاب تربوي متكامل، تتكامل فيه الصورة والنص، من حيث تشييد الدلالة؟ أم نحن أمام نسقين: صور ونص داخل نص واحد هو النص القرائي؟

تتميز الصور البلاستيكية بخصائص الكتابة التشكيلية، حيث تقترن هذه الصور بزمن للكتابة/للإبداع. كما تقترن هذه الصورة بسياق تاريخي.

- هل ترمي هذه الصور المرجعية، استنادًا إلى مرجعيتها، إلى تحقيق «أثر الحقيقة» لدى المرسل-إليه لإقناعه بالنص والقيم التي ينطوي عليها؟

-كيف تنتقل من هذا السياق الزمني/التاريخي، لتصبح قادرة على حمل وظيفة دلالية داخل النص الجديد؟

## سابعًا: نماذج تحليلية

سنحاول في ضوء المفاهيم التي اقترحنا في التقديم النظري، وبخاصة مفاهيم الخطاب والصورة والمفاهيم المتفرعة عنها ومفاهيم النظرية الوسائطية، أن نحلل نماذج من الصور التي يستثمرها الكتاب دعامة بيداغوجية. خصص الكتاب لتقسيم كل مجال صفحة مستقلة تتكون من صورة واحدة أو من مجموعة من الصور الجزئية. تبدو الصورة عامة كأنها تؤطر مجالًا تيماتيكيًّا يتكون من مجموعة من النصوص القرائية. يتحكم في الصورة تصور يطلب من المتلقي قراءة استنباطية، فالصورة تحيل عامة على مجال تيماتيكي يقدم تصورًا دلاليًّا عن النصوص المشكِّلة للمجال وعن الصور الجزئية التي تواكب هذه النصوص.

### 1 - الصورة والنص: علاقة التحويل

النص/الصورة الأول، تمثله الصورة الأولى العامة التي تقدم مجال القيم/الإسلامية، هي صورة تقدم لمجال يتضمن أربعة نصوص:

- من قيم الإسلام (نص قرائي، من سور القصص)[282].
- ضرورات لا حقوق - نص لمحمد عمارة [283].
- الإسلام وحقوق الإنسان، ضرورات لا حقوق[284].
- الفجر الصادق: الدكتورة عائشة عبد الرحمن - أرض المعجزات[285].
- الإنسان في الإسلام، د. محسن عبد الحميد[286].

تأخذ هذه الصورة طوبولوجيًّا صفحة مستقلة. في الجزء الأعلى للصورة، صورة الكعبة، صورة الحجيج، وفي الجزء الأسفل صورة لبعض الحجاج. تحيل الصورة على فضاء الكعبة الذي يعد جزءًا من فضاء الحج، أي أنه يحيل على ركن من أركان الإسلام. كما أن الحج بصفته مجموعة شعائر وفرائض، يمثل بالنسبة للمتلقي حمولة نفسية وانفعالية قوية، يمكن أن يعبر أكثر من أي أيقونة أخرى، (الكتاب، الرسالة مثلًا...) عن مقوم «القيم الإسلامية» الذي يعد مركزيًّا في التقديم. كما أن العنصر الآخر في أسفل الصفحة، أي صورة الحجاج، يتكون من مجموعة شخصيات (شاب يافع، رجلان كهلان...) ترفع الأيدي تضرعًا إلى السماء، تحيل على مقومات الطاعة - الإخلاص - الوفاء للخالق، وهي مقومات تبرز أن الصورة تقوم على إثارة الانفعال لدى المتلقي، أي استدعاء البعد الانفعالي أكثر من البعد التحليلي الذي يشيد الدلالة اعتمادًا على الجمع بين الأجزاء والمكونات وربط العلاقات بين عناصرها.

- النص القرائي: ضرورات لا حقوق: تواكب هذا النص صورة على اليسار، وهي تتكون من ثلاث صور جزئية: في الأولى يقدم إطار الصورة فضاء غرفة داخل المستشفى، تؤثثه مجموعة شخصيات مرجعية: الملك يرافقه طبيب يقوم بعيادة مريض على سرير المستشفى. تجسد دور المريض شخصية شاب يافع. تتكون عناصر الصورة من شخصيات مرجعية، تحيل على مؤول مباشر وهو مؤول أولي يتحقق بواسطة إحالات سوسيو-ثقافية: زيارة الملك مستشفى وعيادته مريضًا، غير أن الصورة تتميز بصورة صغيرة تتكون من أيقونة-رمز، لأنه لا يندرج في التلفظ الأيقوني لكن يمكن أن يستثمر داخل الصورة بصفته رمزًا يحيل على دلالة ثقافية. إن احتضان شخصية اليافع صورة المسجد الأقصى وهو يرقد على فراش المستشفى، يمنح شخصية اليافع هوية محددة، فهو فلسطيني يستفيد من العلاج في مستشفى مغربي، وفعل عيادة الملك يفسر باهتمام رئيس الدولة بالفلسطيني المريض. إن القرائن التي ينهض عليها مسار التأويل تحيل على موضوع يرتبط بدلالة سياسية وأيديولوجية؛ فالصورة تشخص مظهرًا من التضامن العربي والقومي.

تقدم الصورة الثانية فضاء شاسعًا، تبدو شساعته من خلال الأفق المترامي الذي يتراءى بشكل لا-نهائي، يتكون من السماء المنفتحة - زرقة السماء. وسط هذا الفضاء، إضافة إلى هذه العلامات الأيقونية، توجد علامات تشكيلية:

- بناء بحجرات.
- لون البناء بني غير داكن.
- شخصيات أطفال صغار بزي موحد.
- فضاء هو عبارة عن ساحة، تؤثثها شخصيات الأطفال.

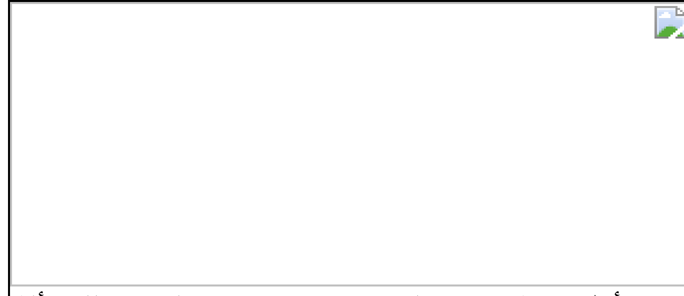
تشكل هذه العلامات العبارةَ في الصورة، أي الشكل الذي تتمظهر من خلاله الصورة. تشتغل الصورة من خلال الإحالات الجزئية للأيقونات التي تساهم في الدلالة؛ أيقونة الأطفال تجعلنا نفترض أن الصورة تحيل على أطفال متمدرسين في الساحة، لذلك فإن المؤولات المباشرة للصورة تحيل على موضوع هو مؤسسة المدرسة العمومية.

أما الصورة الجزئية الثالثة فتقدم فضاء يتكون من شخصيتين مرجعيتين تحيلان على رجلي أمن بالزي الرسمي. يوجد الرجلان في حالة فعل، حيث ينجزان مهمة مراقبة. بين الشخصيتين، وفي وسط الصورة، توجد علامة على شكل دائرة باللونين الأحمر والأزرق. تحمل الدائرة ملفوظًا لغويًّا على شكل فعل أمر بالوقوف، بمعنى أن الصورة تقدم فعل أمر بالتوقف، وهو يحيل على دلالة أمنية احترازية.

أما إذا عدنا إلى النص اللغوي الذي توجد هذه الصورة على يساره وحاولنا بناء التيمة الأساسية التي يقوم عليها لنحلل علاقة التقارب بين المكونين ومدى نجاح الصورة في أن تكون، بيداغوجيًّا، قادرة على خلق علاقة تفاعل مع المتلقي من خلال إثارة الانتباه وجذب الاهتمام وتحفيزه على طرح أسئلة تسعف في بناء المعنى لمكوني النص في تعالقهما: الصورة الأيقونية والنص اللفظي.

نلاحظ أن النص «ضرورات لا حقوق» يقدم تصورًا يهم المسألة الحقوقية. جوهر هذا التصور أن الحقوق الإنسانية ضرورات فطرية للإنسان، والإسلام دين الفطرة، لذلك فهو كافل هذه الحقوق.

بلغ الإسلام في الإيمان بالإنسان وفي تقديس حقوقه إلى اعتبار الحقوق ضرورات، بل جعلها تدخل في إطار الواجبات؛ فالمأكل والملبس والمسكن والأمن والحرية في الفكر والاعتقاد والتعبير والتعلم والعلم هي ضرورات واجبة لهذا الإنسان. ويمكن صوغ التيمة الأساسية في النص من خلال هذا المربع السيميائي:



نلاحظ أن النص يقوم ببناء أطروحة تقوم على تصور خاص بالكاتب للمسألة الحقوقية، فهو يؤطر إشكالية حقوق الإنسان ضمن تصور إسلامي، معتبرًا أن الحقوق التي تكفل للإنسان جوهر إنسانيته وتساعده على التطور والإسهام في نهضة أمته لا ترتبط ضرورة بالفكر الغربي كما أقرها إعلان حقوق الإنسان والمواطن الذي كان نتيجة للثورة الفرنسية خلال القرن الثامن عشر، ولكنها تجد جذورها في الخلفية الفكرية للإسلام. إن الإسلام بحسب هذا التصور يرتقي بهذه الحقوق إلى مرتبة ضرورات.

يمكن أن نلاحظ أن خطاب الصورة في الكتاب المدرسي يتحقق فيه نموذج التحويل، حيث يحيل كل مكون من مكونات الكتاب المدرسي على خطاب معين؛ تحيل الصورة على خطاب، ويحيل النص على خطاب آخر. يتجلى ذلك في نص «ضرورات لا حقوق». يقدم النص أطروحة تنهض على تصور خاص بالكاتب، حيث يعتبر أن حقوق الإنسان في تفريعاتها المتعددة؛ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (الحق في الملبس، الحق في المأكل والمسكن)، والحريات العامة (حرية التعبير والفكر والرأي وحرية الاعتقاد)، والحريات السياسية (حرية المشاركة في صياغة النظام

الاجتماعي)، لا ترتبط ضرورة بالفكر الغربي، لكنها تجد لها موطنًا في الخلفية الفكرية للإسلام. يعتبر أن الإسلام يرتقي بها إلى مرتبة ضرورات. لذلك، يشيد الكاتب النص بناءً على استراتيجية حجاجية تبدأ بفرضية عامة على شكل مقدمة وتتدرج لتصل إلى استنتاج عام. يكتسي النص طابعًا حجاجيًّا، فهو يقدم أطروحة بمثابة فرضية ويعمل على تشييدها من خلال الانتقال من مقدمات عامة إلى استنتاجات تجعل مسألة حقوق الإنسان تتخذ طابع الضرورات ولا تقف عند كونها مجرد حقوق فحسب، كما هو الأمر في المواثيق الكونية.

نلاحظ، في المقابل، أن الصورة المصاحبة للنص والتي تتكون من ثلاث صور جزئية: فضاء غرفة داخل المستشفى - فضاء مدرسة عمومية - صورة لرجال الأمن في الشارع العام، تحيل على خطاب مختلف عن خطاب النص، إنه خطاب الوظائف الاجتماعية والأمنية التي تضطلع بها الدولة، لذلك فإن الأنموذج الذي يتحقق في هذا النص هو أنموذج التحويل، حيث يحيل كل مكون من مكونات النص على خطاب مستقل ويؤثر هذا التطور في بناء النص سلبًا على مستوى التلقي، ذلك أن هذا التراكب لا يساهم في تحقيق الوظائف البيداغوجية للصورة، ومنها علاقة التفاعل التي تيسر فهم المحتوى والمادة المدروسة وتثير اهتمام المتلقي وانتباهه، وتجعله يساهم في بناء التعلمات وتشييد الدلالة في هذا النص المدروس. يعد هذا الأنموذج في تصنيع الخطاب غالبًا؛ إذ تدرج أغلبية الصور وفق هذه العلاقة بين النص والصورة.

إن خطاب الصورة بحسب هذا الأنموذج لا يقوم على علامات بصرية أيقونية وتشكيلية تسمح بخلق علاقة التفاعل بين الصورة والمتعلم من خلال طرح الأسئلة وإغناء الفرضيات المختلفة التي تسفر عن مؤولات متعددة، وهو ما يسمح بمسارات متعددة في التأويل. إنه في المقابل يميل إلى تسييج الدلالة، ويرمي -كما في الصورة المتعلقة بمجال القيم الإسلامية- إلى تجذير دلالة قبلية لا تسمح، بالنسبة إلى المتلقي، بالانخراط في مسار تأويلي يشيد دلالة النص في تعالق بين الصورة والنص. إن هذا التصور في تضمين الصورة داخل الكتاب المدرسي لا يقترن برؤية دينامية عند مؤلف الكتاب المدرسي تجعل من الصورة عنصرًا فاعلًا داخل النص على مستوى الفرضية والتأويل وهي بهذه الصيغة تساهم في إنجاح وظائف الكتاب المدرسي وهي التعلم واكتساب المهارات وكذلك نقل القيم. وتفترض هذه الرؤية الإلمام بالصورة من حيث مكوناتها وآليات اشتغالها ووظائفها.

### 2 - الصورة البيداغوجية: القراءة الدينامية والمدلول الأيديولوجي

يعزز نص «تنظيم الأسرة» بصورة. سنحلل بداية العبارة التي تتمظهر من خلالها الصورة. يتكون إطار الصورة من فضاء مكاني عناصره الأساسية: الشاطئ - البحر - الأفق البعيد - زرقة السماء، العلامات الأيقونية داخل هذا الفضاء تحيل على كائنات آدمية. نلاحظ داخل هذا الفضاء تبئيرًا لشخصيتين: رجل وامرأة، هي صورة تجمع بين الشخصيتين من خلال مقوم «الزواج»، إضافة إلى صورة طفلة صغيرة.

تحيل صورة مكونات الفضاء على مقومات دلالية: الانفتاح - جمالية البحر - الأفق الشاسع. كما أن الصورة لا تظهر الشخصيات في حالة ثبات ولكنها في حالة حركة، وهي حركة توثب:

- المرأة تضع رِجلًا وترفع أخرى.
- الرجل يضع رِجلًا ويرفع أخرى.
- كل واحد يقبض بيده يد طفلة صغيرة توجد بينهما وهي في حركة توثب (رِجلاها مرفوعتان عن الرمل).

- تترك الشخصيات على الرمل الرطب المبلل آثار الأقدام.
- وجوه الشخصيات تتطلع إلى الأمام، إلى الأفق، الأفق البعيد، المنفتح.
تمثل هذه العناصر الأيقونية التي تشكل الصورة، علامات[287] تفتح بالنسبة إلى المتلقي-المشاهد مسار التأويل، فهي علامات مشبعة دلاليًّا. يمكن أن تثير مجموعة مقومات، وهي قادرة على طرح فرضيات متعددة بالنسبة للمتلقي. تعد هذه الصورة فضاء لكثير من الأسئلة نظرًا إلى إمكانات التعدد الدلالي. على هذا المستوى، تعد هذه الصورة إجرائية بالنسبة إلى مقاصد المؤلف البيداغوجية، فهي لا تقدم عناصر جاهزة، مرجعية لحمولة دلالية تكاد تكون محددة سلفًا وممتلئة، لكنها صورة تثير فرضيات استكشافية وتفتح مسار التأويل.
تجعل مكونات العبارة مسار التأويل يسير في اتجاه فرضية أن الصورة تحيل على أفراد عائلة في نزهة، وهي عائلة نووية مصغرة، تتكون من: الزوج/الزوجة، الأب/الأم، الطفلة/البنت. تنتظم العائلة وفق نظام اجتماعي عصري؛ تؤكد ذلك الصور الأيقونية للشخصيات:
- الزوجة شابة بقوام ممشوق.
- تقارب في اختيار الألوان الخاصة بالهندام، المنفتح/الداكن.
- الفضاء: فوق الرمل على الشاطئ.
- انكسارات اللباس، شكل الياقة، تحيل على أن العائلة في نزهة على الشاطئ وأنها في حالة سعادة غامرة، تبرز ذلك مقومات: الارتباط الوثيق بين الأفراد الثلاثة.
- الركض على الرمل المبلل الذي يحيل على النعومة والرطوبة وهي مقومات تقترن بمعنى السرور.
إن المقومات التي يؤشر إليها المؤول غير المباشر تحيل على موضوع للعلامات الأيقونية المشكلة للعبارة: عائلة نووية صغيرة - بعدد محدود من الأطفال (تعمل وفق خطة لتنظيم العائلة) - عصرية - تعيش حالة من السرور - يمكن أن تخرج للنزهة - الحالة البدنية جيدة. تحيل هذه العناصر على مقومات دلالية:
التنظيم/اللا-تنظيم (النسل غير المنظم «كثرة الولادات»)
تتمفصل بدورها إلى مجموعة من القيم الأكسيولوجية:
السرور/اللا-سرور
حين يقيم التأويل علائق بين العلامات الأيقونية على مستوى الصورة على مجموعة مقومات:
- إن علاقة الترابط بين الشخصيات على مستوى الصورة تحيل على كيان واحد: عائلة صغيرة، تتكون من زوج وزوجة وطفلة، من الأب والأم والابنة، وهي في فعل تجسده عناصر: وجودها في البحر - على الشاطئ - الركض - الارتباط الوثيق. يشير الفعل إلى برنامج سردي: وجود العائلة في نزهة. يحيل المؤول المباشر على أفراد في الشاطئ غير أن القرائن الأيقونية تجعل سيرورة التأويل تنفتح على مؤولات غير مباشرة:
- البعد الهندسي: الخط الأفقي ←—— انتظام الشخصيات في خط أفقي واحد.
- الارتباط الوثيق بين الشخصيات من خلال سلسلة طرفاها المرأة والرجل وعقدها الطفلة الصغيرة.
كما أن الخصائص البلاستيكية للصورة - هندام الشخصيات:

المرأة: قميص أبيض- بنطلون رمادي - قامة فارعة - قوام ممشوق - حركة الركض على الرمل - رِجْل فوق الرمل المبلل، الرجل اليسرى مرفوعة.
الرجل: قميص رمادي - سروال أبيض - كم القميص - انكسارات في ثوب السروال والقميص.
هذه العلامات البلاستيكية المشكلة للصورة توازيها إذًا قيم أكسيولوجية، ثقافية واجتماعية، فالعائلة النووية الصغيرة هي العائلة الأنموذج، هي التي يمكن أن تحقق النجاح والسعادة والرفاهية والحياة المريحة.
تحيل الصورة إذًا، بناء على مكوناتها، على صورة ذهنية معينة تثمن إيجابًا أنموذج العائلة الصغيرة وهي صورة تخالف التصور السائد في منظومة القيم الإسلامية بخصوص الأسرة والنسل التي تثمن إيجابًا التكاثر والتوالد، وفقًا للحديث الشريف: «تناكحوا تناسلوا تكاثروا فإني مباهٍ بكم الأمم يوم القيامة». إن الموضوع الذي يحيل عليه مسار التأويل: الأسرة النووية - الأسرة الأنموذج، يبرز العلاقة التي تربط بين الصورة والنص. إن العودة إلى استراتيجية المتلفظ توضح المقصديات التي يقوم عليها النص، ذلك أن الفقرة الثانية، وهي بعنوان «تأطير النص»، تتضمن أسئلة استثمار النص، وهي أسئلة أساسية:
- حدد مكونات الصورة.
- تنبأ بالوضع الاقتصادي والاجتماعي لهذه الأسرة، وعلل ذلك.
- ما العلاقة المعنوية بين الصورة وعنوان النص؟
يشير عنوان الفقرة «تأطير النص» إلى أن تصور المتلفظ للنص تصور تركيبي؛ فالنص هو جماع نص مكتوب وصورة؛ ولا يتعلق الأمر بمكونين متمايزين. ينظر المؤلف إلى الصورة على أنها كلٌّ يتشكل من مجموعة مكونات. أما السؤال الثالث حول العلاقة بين الصورة وبين عنوان النص، فيطرح مسألة العلاقة الدلالية بين العنوان وبين الصورة؛ فهو ينطلق من تصور محدد لوظيفة العنوان، إنه بالنسبة إلى هذه الرؤية يكثف دلالة النص، لذلك فالسؤال يطرح ضمنيًّا العلاقة بين دلالة الصورة ودلالة النص، هل هي علاقة تطابق؟ أم تكامل؟
تتم القراءة التفاعلية بالنسبة للنص: تنظيم الأسرة، من خلال ست فقرات تعنون كالآتي: شروح وإضافات - تأطير النص - القراءة التوجيهية - القراءة التحليلية القراءة التركيبية - الاستثمار[288].
إن تفكيك الصورة إلى مكوناتها وعلاقتها بالعنوان الخاص بالنص يجعلها تشيد مسارًا تأويليًّا، يطرح الفرضيات ويفكك الصورة إلى علاماتها الأيقونية الجزئية ومقوماتها الدلالية والمرجعية. كما يشير إلى القيم الأكسيولوجية التي يمكن أن تحيل عليها. إن الصورة من خلال مكوناتها تسائل المتلقي وتجعله قادرًا على استكشاف عناصرها في علاقتها بمسار التأويل وبما تحيل عليه، لذلك فإن الموضوع الذي تدل عليه الصورة من خلال الجمع بين عناصرها: العائلة الصغيرة - محدودة العدد، هي العائلة التي يمكن أن تعيش داخل منظومة قيمية متميزة، تعرف مستوى من الرخاء في المعيش.
إن هذا الموضوع الذي تشيده الصورة، يكمل دلالة النص ويساهم في ترسيخها، فالنص لا يحيل بشكل مباشر على دلالة جاهزة تتعلق بتحديد النسل، لكنه ينزع إلى تشييد قيم تدعو إلى جعل الأسرة الأنموذج هي الأسرة المحدودة الأفراد عدديًّا، والإقناع بهذه القيمة من خلال سلم حجاجي تراتبي:
- تنظيم الأسرة مفهوم شامل.

- يربط بين أحوال الأسرة (الصحية - الاقتصادية - الاجتماعية) ومشروعات التنمية في البلد الذي تعيش فيه الأسرة.
- يهدف إلى:
- تحسين نوعية الحياة من خلال:
- تحسين صحة العائلة ورفاهيتها.
- تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- تحقيق رخاء الإنسان
- خلق نموذج اجتماعي جديد (نموذج جديد) قوامه:
- الاهتمام بشخصية الأم.
- الاعتراف بحقها في الحياة المريحة.
- بناء شخصيتها المستقلة.
لذلك، تنظيم الأسرة وحده الكفيل بتحقيق هذه الأهداف، وهو:
- الاقتناع الخاص بأن من الصعب على الأم إنجاب أطفال في فترات متقاربة.
- تربية الأطفال ليست مسؤولية الأم وحدها، بل هي مسؤولية مشتركة بين الوالدين.
- لحجم الأسرة انعكاساته الإيجابية والسلبية.
بحسب النص، يؤثر التنظيم في أحوال الأسرة في كليتها، كما يمثل معادلة داخل الفضاء المكبر (المجتمع الذي تعيش داخله الأسرة)، من حيث التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لذلك، فإن تنظيم الأسرة (عدم الإنجاب في فترات متقاربة، حجم الأسرة... له انعكاسات إيجابية وسلبية، تربية الأطفال مسؤولية مشتركة بين الأم والأب) يحقق الأهداف الآتية: تحسين صحة العائلة؛ تحقيق التنمية الاجتماعية؛ رفاهية الإنسان. تؤسس هذه المقومات لأنموذج اجتماعي جديد، أنموذج الأسرة - الأنموذج، وهي الأسرة التي تتحكم في النسل، وهذا النهج هو الذي يحقق رخاء للإنسان. إن الدلالة التي يشيدها النص في علاقتها بالموضوع الذي يحيل عليه مسار التأويل في الصورة، تبرز أن العلاقة الأساسية بين المكونين هي علاقة تكامل، فالمتلقي-المتعلم يستطيع من خلال الصورة أن يؤول العناصر الأساسية التي تكمل دلالة النص.

**خاتمة**

حللنا في هذا الفصل الخطاب البيداغوجي من خلال خطاب الصورة في الكتاب المدرسي بصفته خطابًا اجتماعيًّا لأنه يهدف إلى إكساب المتلقي-المتعلم جملة من المهارات التعلمية اللغوية والمعرفية والثقافية، غير أنه يرمي أيضًا إلى المساهمة في التنشئة الاجتماعية من خلال القيم الثقافية التي يساهم في نقلها.

استثمرنا في التحليل مفاهيم الإطار النظري، ومنها مفهوم الخطاب ومكوناته المختلفة وآليات اشتغاله والخطاب الاجتماعي ومرجعية القيم، وقد خلصنا إلى الاستنتاجات الآتية.

- على مستوى تكون الخطاب:

أبرز التحليل في ما يتصل بتشكيل الخطاب فنيًّا وجماليًّا، أن الصور لا تندرج في الخطاب من منظور وعي بصري وسيميائي في علاقته بالنصوص. اتضح ذلك في نص «ضرورات لا حقوق»، الذي تغلب عليه علاقة التحويل، حيث تحيل اللغة على خطاب، كما تحيل الصورة على خطاب آخر، وهذا يدل على غياب الانصهار بين المكونين.

هذا التصور يجعل قراءة المتلقي يتحكم فيها التأطير من خلال أطر أولية سابقة، وبقدر ما توجه المتلقي في قراءة النص وتحليل دلالاته ودلالة الصور المواكبة له، فإنها تلغي منهجيًّا إمكانات التأويل التي تتيحها مكونات الصورة. يحيل هذا الاختيار في تحديد طوبولوجيا الصورة، ضمنيًّا، على تصور لوظيفة الصورة، حيث يعتبر أن الصورة تطابق النص دلاليًا: الصورة = النص. تحيل هذه الوظيفة على أن قراءة الصورة تحدد للمتلقي سلفًا مسلكيات تحليل أجزاء الصورة ومكوناتها.

- على المستوى القيمي:

نلاحظ استنادًا إلى عناصر التحليل أن الصور على مستوى خطاب الكتاب المدرسي تخضع لانتقاء مبرمج سلفًا؛ إنه يستجيب بالضرورة للتقطيع العام للكتاب المدرسي، الذي ينسجم بدوره ودفتر التحملات الذي يترجم التوجهات التي نجدها في الدستور الذي يعد أسمى قانون للدولة، فالخطاب يقسم إلى مجالات[289] وفق التوجهات التي تسطرها الديباجة، مثل الانتماء العربي والإسلامي والوطني والحقوقي، لذلك فالمتلفظ في تشييده للخطاب، وخصوصًا الجزء المتعلق بمكون الصورة، يكون ملزمًا بتشييد خطاب بصري مبرمج سلفًا أو جاهز، وليس بخطاب في حالة فعل، ينمو ويتطور وفق المسارات التي تفرضها النصوص من صور وعلامات أيقونية وتشكيلية. إن التلفظ في الخطاب يجد نفسه سجين هذه التوجهات ولا يسمح بتحرير الكتاب المدرسي وفق استراتيجية تخدم التعلم وبناء التعلمات وإكساب المتعلم معرفة بصرية تتيح له قراءة الأنساق المركبة وتحليلها.

هذه الهندسة تدفع الصورة، على مستوى منظومة القيم، إلى أن تميل نحو تكريس تصور أيديولوجي ينبع من الوثائق الرسمية التي تشتغل بموضوع التخطيط العائلي الذي يرمي إلى الحد من الانفجار الديموغرافي. إن الصورة التي تصاحب نص: تنظيم الأسرة، تكرس التوجه الذي تنهجه الدولة في مجال التشريع[290] لقضايا العائلة في الأساس، حيث ترسخ تشاكل الأسرة النووية القائمة على ميثاق الزواج وعلى عدد محدود من الأطفال يسمح بتحقيق نسق اجتماعي متقدم، فالمقومات الدلالية التي تكثف التشاكل تربط بين العائلة الصغيرة المحدودة العدد وتحسين نوعية الحياة وتحقيق التنمية الاجتماعية.

(250) المتن: عبد اللطيف الفاربي [وآخرون]، مرشدي في اللغة العربية (السنة 3 من التعليم الثانوي الإعدادي) (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2006).

(251) في سياق انفتاح السيميائيات السردية على الخطابات في تفريعاتها المركبة، اقترحت في معجم السيميوطيقا في جزئه الثاني الذي صدر في عام 1986 مفهوم «السيميائيات المركبة» بصفتها موضوعًا يتميز بكونها تشغلُ مجموعة من لغات التمظهر. فالإعلان الإشهاري أو الحكاية المصورة أو نشرة الأخبار المتلفزة تكون، من بين خطابات أخرى، نماذج للخطابات المُركبة. يُنظر:

Algirdas Julien Greimas & Joseph Courtés, Sémiotique: Dictionnaire raisonné de la théorie du langage, Hachette université, langue, linguistique, communication, tome 2 (Paris: Hachette, 1986), p. 217.

(252) Algirdas Julien Greimas & Joseph Courtés, Sémiotique: Dictionnaire raisonné de la théorie du langage, Hachette université, langue, linguistique, communication, tome 1 (Paris: Hachette, 1979), p. 102.

(253) Ibid., tome 1, p. 219.

السيميوطيقا المُكبرة هي كل واحدة من المجموعتين الدالتين: المجموعة التي تغطي ما يصطلح عليه غريماس بالعالم الطبيعي ومجموعة اللغات الطبيعية. يُنظر:

Ibid., tome 1, p. 19.

(254) عبد اللطيف محفوظ، المعنى وفرضيات الإنتاج: مقاربة سيميائية في روايات نجيب محفوظ (الجزائر: منشورات الاختلاف؛ بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008)، ص 82.

(255) Emile Benveniste, Problèmes de linguistique générale, 2, bibliothèque des sciences humaines (Paris: Gallimard, 1974), p. 80.

(256) Roland Barthes, «Rhétorique de l'image,» Communications, no. 4: Recherches sémiologiques (1964).

(257) Ibid., p. 40.

(258) Ibid., p. 41.

(259) Ibid., p. 44.

(260) Ibid., p. 4.4.

(261) Charles Sanders Peirce, Ecrits sur le signe, Gérard Deledalle (traduction), l'ordre philosophique (Paris: Éditions du Seuil, 1978), pp. 148-149.

(262) Ibid., p. 149.

(263) Greimas & Courtés, tome 2, p. 217.

(264) Greimas & Courtés, tome 2, p. 181.

(265) Ibid., tome 2, p. 218.

(266) Ibid., p. 109.

(267) غي غوتيي، الصورة: المكونات والتأويل، ترجمة وتقديم سعيد بنكراد (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2012)، ص 47.
(268) المرجع نفسه، ص 311.
(269) Greimas & Courtés, tome 1, p. 375.
(270) الفاربي [وآخرون]، ص 3.
(271) المرجع نفسه، ص 3.
(272) المرجع نفسه، ص 3.
(273) عبد اللطيف محفوظ، سيميائيات التظهير (الجزائر: منشورات الاختلاف؛ بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009)، ص 21.
(274) Jürgen E. Müller, «Vers l'intermédialité: Histoires, positions et options d'un axe de pertinence,» Médiamorphoses, no. 16 (2006), pp. 99-110.
(275) حسيب الكوش، السرديات المعرفية: من الأيقونية إلى التوترية (عمان: كنوز المعرفة، 2016)، ص 19.
(276) Leo H. Hoek, «Timbres-poste et intermédialité: Sémiotique des rapports texte/image,» Protée, vol. 30, no. 2 (Automne 2002), pp. 33-44.
(277) Ibid., p. 33.
(278) هي الحكايات التي كتبها جان دو لا فونتين في 3 أجزاء. نشرت في عام 1668.
(279) الجريدة الرسمية، العدد 5964 مكرر، 28 شعبان 1432 (30 تموز/يوليو 2011)، ص 3601.
(280) Yetta Goodman, «Foreword: The Making of Meaning through the Picture Book,» in: Janet Evans (ed.), What's in the Picture?: Responding to Illustrations in Picture Books (London: P. Chapman Pub. Ltd., 1998), p. 9.
(281) الفاربي [وآخرون]، ص 19.
(282) المرجع نفسه، ص 9.
(283) المرجع نفسه، ص 19.
(284) المرجع نفسه، ص 19.
(285) المرجع نفسه، ص 27.
(286) المرجع نفسه، ص 33.
(287) محمد مفتاح، مفاهيم موسّعة لنظريّة شعريّة: اللغة، الموسيقى، الحركة، 3 ج (بيروت/الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2010)، ج 2، ص 263.
(288) الفاربي [وآخرون]، ص 164-165.
(289) يُقسم خطاب الكتاب المدرسي إلى مجالات تنظم بحسب فصلين من السنة. يرتبط الفصل الأول الذي تفتتح به السنة الدراسية بمجالات «القيم الإسلامية والقيم الوطنية والمجال الحضاري». وتوافق هذه المجالات بحسب الترتيب الهندسة التي يتضمنها الدستور، حيث يشير

تصدير الدستور إلى الثوابت: «المملكة المغربية دولة إسلامية ذات سيادة كاملة متشبّثة بوحدتها الوطنية، الموحدة بانصهار كل مكوناتها، العربية، والإسلامية، والأمازيغية والصحراوية الحسانية والغنية بروافدها الإفريقية والأندلسية والعبرية والمتوسطية». الجريدة الرسمية، العدد 5964 مكرر، 28 شعبان 1432 (30 تموز/يوليو 2011)، ص 3601.

(290) تشير الوثائق الرسمية الخاصة بتنظيم وزارة الصحة إلى المهام الموكولة لهذه المؤسسة ومن بينها المادة 7: «تناط بمديرية السكان المهام التالية:

تحديد برامج التخطيط العائلي والنهوض بها وتنفيذها... مصلحة البرمجة والتخطيط العائلي».

مرسوم رقم 2.94.285-1994، في شأن اختصاصات وتنظيم وزارة الصحة العمومية.

الجريدة الرسمية، العدد 4286 (1994)، ص 2110.

# الفصل الحادي عشر: الخطاب القانوني والمعنى الاجتماعي

**مقدمة**

سنقوم في هذا الفصل بتحليل الخطاب القانوني الذي يتمثل في القانون 00-01 المتعلق بتنظيم التعليم العالي[291] بالمغرب، في ضوء المفاهيم التي اقترحتها السيميائيات، سواء تعلق الأمر بمفهوم الخطاب القانوني أو بمفاهيم السردية التي قدمناها في القسم النظري.

سنقف عند الترهينات التواصلية المتعلقة بترهين الباث والمستقبل وبمعمارية الخطاب والأكوان الدلالية المصغرة التي تحايث الخطاب ليكون التحليل منسجمًا مع استراتيجية المقاربة وهي إبراز اشتغال مكونات الخطاب في كليتها.

## أولًا: معمارية الخطاب

يتكون الخطاب على المستوى الأفقي من الوحدات والوحدات عبر-لغوية التي تحدد الملفوظات المعيارية والإنجازية، غير أننا نلاحظ أن الخطاب القانوني موضوع التحليل يتكون في الاستهلال من مقطع أولي.

يتميز من حيث الشكل بخاصية بنيوية، وهي أن الشكل التنظيمي للخطاب يتكون من:

- وحدات عبر-جملية: تتمثل في الأبواب والفصول. تعتبر الأبواب مقاطع نصية عامة تندرج داخلها الفصول التي تتكون بدورها من مواد.

- وحدات جملية: تتمثل في المواد التي تقدم على شكل جمل تعريفية.

إضافة إلى هذه الوحدات، يتكون الخطاب القانوني من مقطع استهلالي بعنوان «مبادئ وأهداف»، ويشغل حيزًا مهمًّا على مستوى الفضاء، بحيث يتكون من مقاطع وملفوظات. وتعد هذه الخاصية الشكلية على مستوى الخطاب وظيفية لأنه يقدم في هذا المقطع التعريفات القانونية، لكنه يدخل في علاقة تناص مع نصوص أخرى تتمثل أولًا في الدستور[292] الذي يؤطر القوانين المنظّمة لمجالات الحياة السياسية والاجتماعية من خلال علاقة سلمية، وهي أولًا النص الأعلى وظيفيًّا من حيث النظام والمحتوى. إن أول نص يتعالق به المقطع الاستهلالي هو نص الدستور، لأنه هو الذي يؤطر القوانين المنظمة لمجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

أما النص الثاني الذي يدخل معه المقطع في علاقة تناص فهو الميثاق الوطني للتربية والتكوين[293].

يمثل الميثاق من منظور سياسي نصًّا يتسم بالإجماع لأن المصطلح المركزي، أي الميثاق[294]، يشير إلى وجود عقد بين الفاعلين الذين ينجزون أدوارًا تيماتيكية سياسية (الدولة) وتأطيرية (الأحزاب) واجتماعية (النقابات). لهذا النص وظيفة توجيهية، لأنه يوجه مؤسسة التربية والتكوين من خلال الكينونة والفعل.

- الكينونة: تجسّدها المبادئ الأساسية، وهي الكليات التي تحدد الكينونة، أي الوجود السيميائي وجوهر المؤسسة، وتترجم من خلال العقيدة والثوابت التي يرتكز عليها النظام السياسي في البلاد.

- الفعل: هو الفعل أو الأفعال الواجب إنجازها من أجل إنجاز التغيير داخل النسق التعليمي، والانتقال به من حالة إلى حالة؛ من حالة الأزمة إلى حالة التطور. لذلك، فإن الأفعال التي يقوم عليها الخطاب القانوني هي نشر التعليم وتعميمه.

نلاحظ أن المقطع الاستهلالي ينتظم داخل فضاء خطابي مهم مقارنة بالأبواب والفصول، حيث يبئر منذ الاستهلال الذات الفاعلة الأساسية في الخطاب القانوني وهي التعليم العالي، كما نلاحظ في الملفوظ الأول:

يرتكز التعليم العالي، موضوع هذا القانون على المبادئ الآتية:

ويعمل الخطاب على تحديده من خلال:

الكينونة هي التي تحدد خصائصه «الضرورية» من حيث طبيعته، حيث تؤول هذه الخصائص على المستوى الدلالي مثل قيم سوسيو-ثقافية يمكن أن تكون إيجابية أو سلبية أو باصطلاحات سيميائية يمكن أن تتمفصل إلى مقولة: السرور/اللا-سرور.

## ثانيًا: كينونة الذات الفاعلة

يشخص الخطاب كينونة الذات استنادًا إلى ملفوظات وصفية تقدم السمات والصفات. نلاحظ ذلك بناء على هذه الملفوظات في علاقاتها التناصية:

- «يدرس... (التعليم العالي) في إطار التمسك بمبادئ العقيدة الإسلامية وقيمها»[295].
- «المملكة المغربية دولة إسلامية...»[296].
- «يهتدي نظام التربية والتكوين للمملكة المغربية بمبادئ العقيدة الإسلامية وقيمها»[297].

تبرز الوحدة المعجمية «التمسك بمبادئ العقيدة الإسلامية...» أن ملفوظ الخطاب القانوني يتأطر في علاقة تناصية سلمية مع نصوص مؤطِّرة هي أولًا الدستور، الذي يعد نصًّا يتميز بالسمو القانوني لأنه يعدّ المرجعية الرئيسة للقوانين؛ وفي علاقته ثانيًا بالميثاق الوطني للتربية والتكوين، الذي يتميز بكينونة ممثلة في الثوابت وبفعل تجسده الأفعال التي ستحدث التغيير. تبرز هذه العلاقة الشكلية أن النصوص هي بمنزلة أطر تحدّد التوجه للخطاب القانوني على مستوى الكينونة والفعل.

إن الأفعال الرئيسة في الملفوظات «التمسك يهتدي... بمبادئ العقيدة الإسلامية» تحيل على علاقة جهية تحدد العلاقة بين الذات الفاعلة والفعل الذي ينمط العلاقة، فالتمسك يدل على مقوم «الارتباط القوي»، كما أن الفعل «يهتدي» يدلّ على السبيل الذي يسير فيه العامل المؤسساتي. لذلك، فإن تطور الفاعل المؤسساتي يتم داخل منظومة قيمية تمثلها مبادئ العقيدة الإسلامية.

يتميز المقطع الاستهلالي في الخطاب القانوني بالتعالي النصي[298]، أي ما يجعله في علاقة ظاهرة مع نصوص أخرى، وهي نص الدستور والميثاق الوطني للتربية والتكوين:

«... تؤكد تشبثها بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميًّا...»[299].

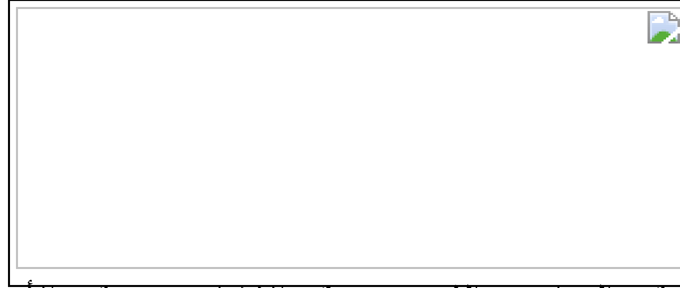
«... وفي تفتح على معطيات الحضارة الإنسانية العصرية وما فيها من آليات وأنظمة تكرس حقوق الإنسان وتدعم كرامته»[300].

تحيل ملفوظات النصوص السابقة المتعالية، أي نصوص الدستور والميثاق الوطني، إلى وحدات معجمية رئيسة، أي حقوق الإنسان، متعارف عليها عالميًّا، وهي تدل على تأسيس حقوق الإنسان بصفتها قيمة كونية. لذلك، فهي تمثل إطارًا للخطاب القانوني حيث يعمل المتلفظ على إنجاز

ملفوظات وصفية ترسخ هذه الدلالة. نلاحظ ذلك في هذا الملفوظ: «يمارس وفق مبادئ حقوق الإنسان والتسامح وحرية التفكير والخلق والإبداع»[301].
يستهلّ ملفوظ الخطاب بفعل «يمارس» الذي يدل على أن إنجاز الذات الفاعلة يتأطر داخل فضاء تميزه قيم التسامح (قبول الآخر) والحرية (حرية الممارسة الفكرية والإبداعية، التفكير) والخلق (الإبداع). إن آثار المعنى المختلفة للملفوظ ترسخ تشاكلًا عامًّا هو تشاكل حقوق الإنسان الذي نجده في ملفوظات النصوص المتعالية، كما أنها تضيف من جهة أخرى معنى آخر هو تأطير هذه القيم داخل المنظومتين العالمية والإنسانية. لذلك، تحيل في كليتها على مقولة عامة في الخطاب القانوني هي الكونية.
كما يحدد المقطع الاستهلالي على مستوى الكينونة نظام الذات الفاعلة في علاقتها بالفواعل الأخرى.
«... يوضع تحت مسؤولية الدولة التي تتولى التخطيط له...»[302].
تخصص الوحدات المعجمية في الملفوظ «مسؤولية الدولة...» نظام هذا الفاعل المؤسساتي في علاقته بالمؤسسات الأخرى، حيث يقوم بوظائفه داخل علاقة إدماجية مع فاعل أشمل هو الدولة.
تدل هذه العلاقة على أن التعليم العالي في المملكة المغربية، يعد من الوظائف التي يجب أن تنجزها الدولة في علاقتها بالأفراد داخل المجتمع، حيث يعد هذا الفعل من باب الواجب. يحيل هذا الملفوظ من خلال الوحدة المعجمية «مسؤولية الدولة» على تصور ذي بعد سوسيو-ثقافي واجتماعي هو توجيه الدولة نحو إنجاز مهام التعليم العالي من أجل تنشئة الفرد معرفيًّا واجتماعيًّا.
- «التمكن من العلوم والتقنيات والمهارات وتنميتها بواسطة البحث والابتكار»[303].
تحيل الوحدات المعجمية على أن الفاعل المؤسساتي ينجز فعل التمكّن من حقول العلم والتقنية والبحث، ويقود هذا الفعل إلى انخراط الفاعل في زمن الحداثة الذي يتحقق بفضل الانفتاح على العلم في بعده النظري وعلى التقنية التي تترجم المعرفة النظرية إلى ممارسة علمية، فهو يزاوج بين الانخراط في منظومة الأصالة حينما يحدد مجموعة من الثوابت، لكنه يتطلع أيضًا إلى الحداثة، لذلك فإن تراكم هذه المقومات يرسخ تشاكلًا دلاليًّا عامًّا هو تشاكل المعاصرة.
«الرفع من قيمة التراث الثقافي المغربي والعمل على إشعاع قيمه العريقة»[304].
يتضمن هذا القول الوصفي مجموعة وحدات معجمية، مثل التراث الثقافي المغربي وقيمه العريقة، تحيل على مكون آخر يساهم الفاعل المؤسساتي في إبرازه، وهو التراث الثقافي الذي يحيل على بعد زمني تقليدي تمثله الثقافة في مفهومها النسقي (اللغات، الأشكال...) بصفتها ذاكرة، وعلى بعد ثقافي محلي يتحقق من خلال الإنجاز الثقافي المحلي. تحيل هذه المقومات على تشاكل دلالي هو «المحلية». مكنت الملفوظات الوصفية من تحديد مقومات تصف كينونة الفاعل المؤسساتي في الخطاب، وتحيل على مقومات يفضي تراكمها إلى ترسيخ تشاكلات دلالية:
تحيل مقومات الارتباط القوي بالعقيدة الإسلامية على تشاكل الأصالة.
أما مقومات التسامح، وقبول الآخر، وحرية الممارسة الفكرية والإبداعية، وحقوق الإنسان في بعدها العالمي، فتحيل على تشاكل «الكونية».
تمثل النصوص المتعالية مجسدةً في دستور البلاد والميثاق الوطني أطر الخطاب القانوني التي تحدد تمظهره الخطابي ودلالته وطبيعة السيناريوات[305] التي ينمو في ضوئها. فالموضوعات والقيم والمرجعيات والأفعال الإنجازية وقواعد السلوك وسيناريوات الفعل القانوني تحدد في سياق هذه الأطر وتوجهاتها. نلاحظ أن كينونة الفاعل المؤسساتي تشيد بصفتها مجموعة من الخصائص

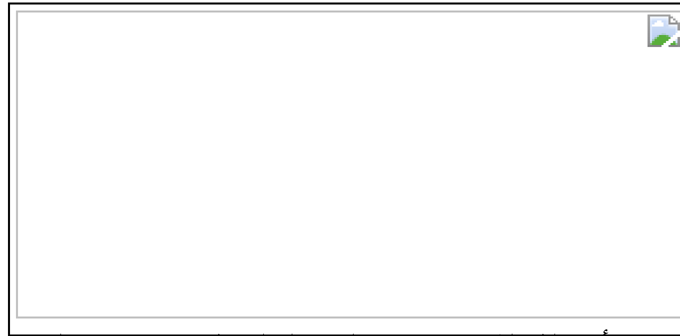
الضرورية بناءً على التشاكلات التي تحيل عليها الملفوظات الوصفية، وهي تشاكلات الأصالة والمعاصرة والكونية والمحلية. يمكن بناء على هذه التشاكلات أن نبين المسارات الدلالية التي تخترق الخطاب القانوني بصفته فضاء للدلالة:

**المسار الأول**



يتجه مسار الدلالة من مقوم المعاصرة الذي يرسخ قيم الانفتاح نحو مقوم الأصالة الذي ينبني على قيم تقليدية تمثلها الهوية الدينية وأولوية اللغة العربية في التواصل.

**المسار الثاني**



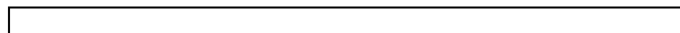
يتجه هذا المسار من مقوم الأصالة الذي يقترن بالقيم التقليدية نحو مقوم المعاصرة الذي يكرس قيم التقدم كما يمثلها الاهتمام بالابتكار وبتدريس التقنيات.

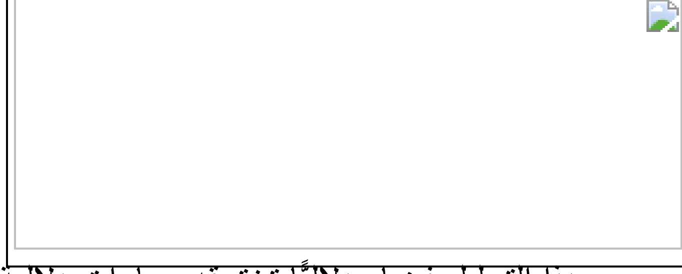
**المسار الثالث**



يتجه هذا المسار من مقوم الكونية الذي يؤشر على قيم الحضارة الإنسانية إلى مقوم المحلية الذي يتمظهر من خلال قيم سوسيو-ثقافية تجسدها الهوية الوطنية وعلامات التراث الثقافي المغربي.

**المسار الرابع**





يمثل الخطاب القانوني بحسب هذا التحليل فضاء دلاليًا تخترقه مسارات دلالية تنطلق من مقوم عام لترسو عند آخر من خلال علائق التناقض والتضمين في المربع السيميائي. تخصص هذه المسارات في مجملها كينونة الفاعل المؤسساتي. تتأسس الكينونة في الخطاب القانوني على مسارات متقابلة؛ إذ تنطلق من الكونية في اتجاه المحلية (كونية/محلية)، ومن الأصالة في اتجاه المعاصرة (أصالة/معاصرة). ويكرس كلُّ مسار مقولةً دلالية حاملة لمجموعة من القيم:

- المعاصرة: تجسدها قيم الانفتاح والتقدم.
- الأصالة: تجسدها قيم الهوية الدينية واللغوية.
- الكونية: تجسدها قيم الحضارة الإنسانية.
- المحلية: تمثلها الهوية الوطنية والتراث الثقافي المغربي.

استنادًا إلى هذه المقولات:

- تقوم كينونة الفاعل المؤسساتي على مسارات دلالية متقابلة مختلفة المرجعيات، مما يجعل الخطاب تحايثه رؤية مركبة تتسم بالتجزيء، حيث تنهض الكينونة على تشاكلات ومنظومة قيمية تجمع بين مقومات متقابلة ومتعارضة. إن قيام الكينونة المؤسسة على مقومات متقابلة ومتعارضة يخصص تصور الدولة لهذا الفاعل المؤسساتي، حيث يقدم الخطاب القانوني رؤية مركبة تجمع بين اختيارات ثقافية وهويات متعددة، ويسهم هذا التعدد في جعل الرؤية لا تتسم بالانسجام، بخاصةٍ حينما ترجم إلى أهداف ومقصديات وأفعال إجرائية على مستوى التشريع بصفته مجموعة نصوص وعلى مستوى تطبيق هذه المبادئ القانونية.
- يتميز الخطاب القانوني بأهمية وظيفية لمقطع الاستهلال، وهي تدل على أهمية العناصر المرجعية في الخطاب القانوني مثل الإحالة على البعدين الثقافي والأيديولوجي، حيث يعد الفاعل المؤسساتي، إلى جانب وظيفته في نشر المعرفة، حاملًا أيديولوجيًّا يرمي إلى نشر القيم الأساسية التي يعتمدها الدستور في الديباجة، وهي القيم التي تحدد الهوية الدينية واللغوية والثقافية للدولة.

## ثالثًا: الترهين التواصلي

يتميز الخطاب القانوني بترهين تواصلي هو عبارة عن ذات جماعية تدمج كل الذوات التي لها علاقة بإنتاج القانون أو الشركاء(306) الذين يساهمون في صوغ الخطاب القانوني. يشمل هذا الترهين الذوات المؤسساتية في التنظيم السياسي المغربي:

البرلمان 1 الغرفة الأولى

الغرفة الثانية

غير أنه يشمل أيضًا الظهير الشريف الذي يستند إلى السلطة التنفيذية العليا، بمعنى أن الترهين التواصلي الذي يجمع بين البرلمان والظهير يحيل على تصور يجمع بين القانون الصادر عن

التمثيل البرلماني وعن السلطة التنفيذية. هذه الذوات هي التي لها سلطة التشريع، بمعنى أنها هي التي تملك شرعية القول وشرعية التشريع، لأن أي قانون هو اختيار من لدن المشرع لتصورٍ[307] ينغرس ضمن كون ماكروسكوبي سياسي وثقافي واجتماعي تحضر فيه المؤسسة البرلمانية، لكن أيضًا صلاحيات السلطة التنفيذية العليا.

## رابعًا: الذوات الفاعلة في الخطاب

من المنظور السردي الذي نستثمر فيه عناصر المقاربة السيميائية لتحليل مكونات الخطاب القانوني، نلاحظ أن هذا الخطاب لا يمثل مجموعة من التّعريفات اللسانية والمداخل المعجمية فحسب، لكنه يعد شبكة من المؤسسات والفواعل والوضعيات والوقائع والأفعال. يمثل الخطاب القانوني في هذا السياق جملةً من الفواعل يعد فيها التعليم العالي الفاعل المؤسساتي الرئيس لأنه يرتبط بمؤسسة رسمية، لذلك يمكن النظر إليه بصفته فاعلًا من خلال عنصرين:

- الكينونة
- الفعل

من حيث الكينونة، تتسم الذات بمجموعة من الخصائص على مستوى الخطاب:

«يوضع تحت مسؤولية الدولة...»[308].

يشتمل التعليم العالي... على...: «...التعليم العالي العام... والتعليم العالي الخاص»[309].

«يدرس التعليم العالي العام بالجامعات...»[310]، «وبمؤسسات التعليم العالي غير التابعة للجامعات...»[311].

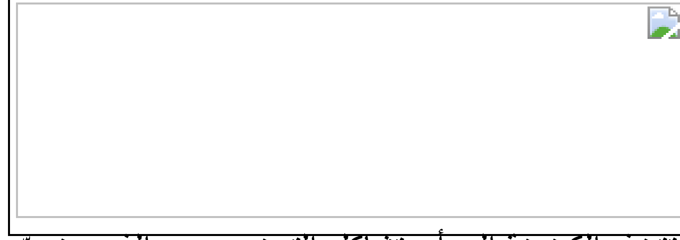
يقدم الخطاب مجموعة من السمات التي تسند إلى الذات الفاعلة، فالملفوظ «يوضع تحت مسؤولية الدولة» يحيل على مقوم «الرؤية العمومية والموحدة»، حيث يعتبر فعل التعليم في الجامعة من الوظائف التي تنجزها الدولة وتتعهد بتسييرها في بعدها المادي الذي يتطلب توفير الوسائل المادية والقانون الذي يتطلب التدبير. يوجد هذا الفاعل المؤسساتي في علاقة سلمية إدماجية بعامل أشمل هو العامل الجماعي، أي الدولة. غير أن الملفوظات الأخرى التي تصف الفاعل المؤسساتي تشير إلى مكونين:

- التعليم العالي العام.
- التعليم العالي الخاص.

تحيل الوحدة المعجمية الأخيرة (الخاص) على سمة تدل على كينونة مناقضة لمقوم «العمومية»، ذلك أن إدماج مكون الخاص يقترن بمقومات الخوصصة (الخصخصة) لهذا المرفق، أي المقاولة والربح والمنافسة، وهي مقومات دلالية تعارض القيم التي يحيل عليها المقطع التأطيري للخطاب الذي يجعل هذا الفاعل مندمجًا في العامل الجماعي، أي الدولة.

كما أن الملفوظات «التعليم العالي بالجامعات» و«مؤسسات التعليم العالي غير التابعة للجامعات» تشير إلى أن كينونة التعليم العالي المؤسساتية تقوم على مؤسسات تابعة للجامعة ومؤسسات أخرى غير تابعة للجامعة ولها ارتباط خاص بالقطاعات التي تنتظم داخل هندسة الحكومة. ولكل مؤسسة خصائصها، فالمؤسسات التابعة للجامعة تكون مفتوحة في وجه العموم من دون قيود، أما التي تكون غير تابعة للجامعة ومرتبطة بقطاعات الهندسة الحكومية، فتكون مفتوحة في وجه النخبة، حيث يرتبط ولوجها بشروط وقيود التميز والكفاءة. هذا التعدد في كينونة المؤسسة يحيل على مقوم

التجزيء في مقابل التوحيد. وجود مؤسسات تابعة للجامعة ومؤسسات غير تابعة للجامعة، يجعل كينونة هذا الفاعل في الخطاب، رغم حضور تشاكل العمومية والوحدة، تتسم بالتجزيء. يمكن إبراز مسار كينونة الذات الفاعلة من خلال الشكل الآتي:

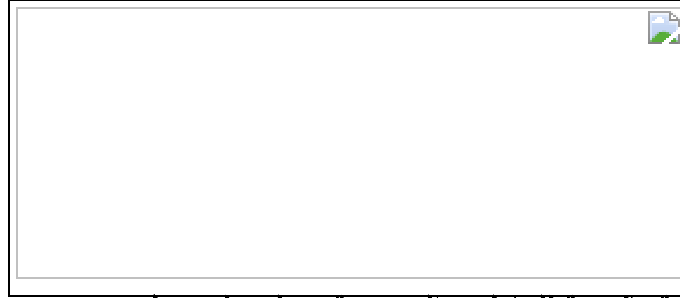


يشير هذا المسار الذي تتخذه الكينونة إلى أن تشاكل التجزيء هو الذي يخصّص كينونة الفاعل المؤسساتي، خصوصًا أن الكينونة هي التي تحدد النظام السيميائي للموضوعات الخطابية. على مستوى تأويلي، يرتبط هذا التشاكل بعنصرين تداوليين:

- يندرج هذا الخطاب القانوني في مقولة ثقافية واجتماعية وسياسية هي مقولة الإصلاح؛ إذ يهدف هذا النص التشريعي إلى تجاوز الاختلال الذي يجعل مؤسسة التعليم العالي لا ترتقي بالبحث من جهة ولا تسهم في تكوين الأفراد من جهة أخرى.

- يناقض تشاكل التجزئة أحد التشاكلات الدلالية الأساسية التي ميزت الخطاب حول التعليم وهو تشاكل التوحيد، ما يجعل الهوة حاصلة بين التصور النظري في بعده السياسي والواقع الفعلي.

يفضي مسار الكينونة الذي يتسم بتشاكل التجزئة إلى مسار آخر يتم فيه تخصيص المقولات الدلالية.



نلاحظ أن مسار الكينونة بالنسبة للعامل - المؤسسة يحيل على مظهرين:

المظهر **الأول** يكمن في أن مسار الكينونة تتفرع عنه مقولات دلالية مثل الكثافة التي تميز الجامعة

وتفضي إلى تعليم عام أو اللا-كثافة التي تميز مكونًا داخل الكينونة العامة هو مكون المؤسسات غير التابعة للجامعة. وتنتج الخصائص التركيبية لهذا المسار على المستوى الدلالي دلالة «النخبة» التي تتميز خصوصًا بمقوم التقنية، حيث إن الأفعال التي تنجزها الذوات المرتبطة بهذه المؤسسات الخارجة عن حقل الجامعة هي الفعل التقني الذي يمنح الصدارة للتقنية بصفتها فعلًا محايدًا لا يدمج الأبعاد الثقافية والاجتماعية والسياسية، ويعتنق هذا التصور فاعلون تكمن وظائفهم في الأغلب في إسقاط التوجهات التقنية للمؤسسات المالية الدولية، من دون الاهتمام بالمكون البشري أو البعدين الاجتماعي أو الثقافي.

- المظهر **الثاني**، يمكن أن نصف من خلاله الفاعل المؤسساتي، أي التعليم العالي، وهو مظهر

الفعل. يحضر التعليم العالي من هذا المنظور بصفته فاعلًا محوّلًا ينجز التحويل من حالة إلى

حالة، من وضعية إلى وضعيات. إنه يهدف إلى تحقيق موضوع سيميائي تكمن أهميته في وظيفيته؛ لتحليل الموضوع يمكن أن ننظر إليه بمثابة فضاء تركيبي يختزن مجموعة من القيم الرئيسة هي التي تمنحه البعد الدلالي والقيمي:

- «تعميق الهوية الإسلامية»[312]

والوطنية ⟵ قيم أيديولوجية

- «تنمية ونشر العلم والمعرفة والثقافة»[313].

تنمية العلم

نشر المعرفة k ⟵ تقديم المعرفة ونشرها

نشر الثقافة

- «إعداد الشباب للاندماج في الحياة العملية بواسطة تنمية المهارات»[314].

قيمة ⟵ وظيفة عملية - مهارات تطبيقية

- «البحث العلمي»[315].

يشغل هذا الملفوظ موقعًا ثانويًّا في معمارية الملفوظات التي تحدد مهام ووظائف الجامعة، لذلك فإن البحث العلمي بصفته فعلًا يساهم في إنتاج المعرفة يتخذ موقعًا أدنى سُلَّميًّا في علاقته بالوظائف الأولى التي تتميز بطبيعتها السوسيو-ثقافية والاجتماعية والأيديولوجية.

- الخبرة[316].

- التنمية الشاملة[317].

تحيل الوحدة المعجمية الأساسية في الملفوظ (التنمية) على قيمة (التقدم).

- تطوير الحضارة الإنسانية[318].

تدلّ وحدات الملفوظ على إنجاز وظيفة كونية، تتمثل في مساهمة الفاعل الأساسي في تطوير الحضارة الإنسانية. نلاحظ أن القيم التي يختزنها الموضوع تتدرج عبر هذه الوظائف: نشر العلم؛ المهارات؛ إدماج الشباب في الحياة العملية؛ البحث العلمي. من خلال منظومة القيم، نلاحظ أن الوظائف الأولى الأساسية التي يرتكز عليها الموضوع تتمثل في نشر العلم، وهي بذلك تحدد وظيفة الجامعة. وفق هذه الوظيفة، نلاحظ أن التصور الرئيس للجامعة يقوم على رؤية «كمية»، حيث تصبح وظيفة الجامعة هي تجميع المعرفة مثل ذخيرة وتلقينها للفاعلين ونشرها، وتعد هذه الوظيفة أساسية لأنها تتبوأ الملفوظات التي تتكون منها الفقرة الخاصة[319] بالمهام الموكولة للجامعة، أي بالمهام التي حددها المشرع. أما وظيفة البحث العلمي التي يمكن أن تنتج المعرفة، فتوجد في موقع ثانوي مقارنة مع وظيفة نشر المعرفة ووظيفة تطوير المهارات العملية.

أما الملفوظ الآخر الذي يندرج ضمن مهام الجامعة، أي البحثين العلمي والتكنولوجي، فيوجد في موقع ثانوي داخل معمارية هذا المقطع. وهو يحيل على فعل البحث الذي يمكن أن ينتج المعرفة في مجال العلم والتكنولوجيا، غير أنه لا يتم تبئيره ليصبح وظيفة أساسية. كما أن الملفوظات الأخرى المكونة لهذا المقطع، «التكوين المستمر...»، «الحياة العملية»، «تنمية المهارات»، تحيل على مقومات نشر المعرفة التي ترتبط بالممارسات العملية، وهي الممارسات التي تستجيب للحاجات العملية والمهنية الآنية التي يتطلبها قطاع الإنتاج في مجالات الصناعة والاقتصاد عمومًا، وتتطلب الكفاءات المهنية المندمجة داخل السياق السوسيو-ثقافي - المهني.

يتضح أن الموضوع السيميائي في الخطاب القانوني يشيد من خلال الملفوظات التي ينجزها المتلفظ في الترهين التواصلي المتعدد. تقدم الملفوظات وحدات معجمية تنتمي للمعجم القانوني.

تحيل هذه الوحدات على مقومات يمكن أن تصاغ من منظور قيمي. نلاحظ أن القيم التي يختزنها الموضوع تحيل على قيمة عامة هي قيمة المعرفة، غير أنها معرفة في جزء منها كمية، لأن تشاكل النشر هو المهيمن، وفي جزء منها معرفة عملية تقوم على الحياة العملية، تنمية المهارات، التكوين المستمر، لذلك تصبح هذه المعرفة العملية التي تسعى مؤسسة الجامعة إلى نشرها مغلفة بطابع التسليع، إن الموضوع يجسد المعرفة - السلعة أكثر مما يولي الأهمية لسيرورة إنتاج المعرفة، وهي الكفيلة بالارتقاء بالبحث العلمي الذي يجعل الجامعة قادرة على تحقيق قيم التقدم في أبعادها العلمية والاجتماعية.

**خاتمة**

قمنا في هذا الفصل بالاهتمام بخطاب محدد هو الخطاب القانوني في ضوء أدوات السيميائيات السردية التي حاولت في أفق توسعها الانفتاح على الخطاب الاجتماعي، وهو اختيار ينسجم واستراتيجية الدراسة التي تهدف إلى دراسة الخطاب الاجتماعي من خلال اشتغال مكوناته التلفظية والعاملية والقيمية، لذلك حللنا في هذه الدراسة كينونة الذات الرئيسة وتتخذ في الخطاب مظهرًا مؤسساتيًّا، تجسدها مؤسسة التعليم العالي من خلال مجموعة من الذوات، لذلك استثمرت الدراسة مفاهيم القسم النظري المتعلقة بالخطاب وبالسيناريوات والمسار التوليدي والخطاب الاجتماعي.

كما كشفت الدراسة القيم الأيديولوجية والسوسيو-ثقافية المحايثة لهذا الخطاب القانوني. حللنا الخطاب في ضوء الترهينات التواصلية التي تسهم في إنتاج الخطاب من حيث الإنتاج والتلقي وكذلك من خلال مفاهيم هندسة الخطاب. وقد ساهم تحليل هذه المكونات:

- من حيث التكون، في الكشف عن علاقة الخطاب بالنصوص المتعالية وهي الدستور والميثاق الوطني ودور هذه النصوص في بناء شكل الخطاب.
- من حيث الكينونة، في الملاحظة أن الخطاب القانوني ينهض على مسارات دلالية متقابلة ومختلفة المرجعيات، ما يجعل الخطاب تحايثه رؤية مركبة تتسم بالتجزئة، ذلك أنها تجمع بين اختيارات ثقافية وهويات متعددة وقيم متقابلة، ويسهم هذا التعدد في جعل الرؤية لا تتسم بالانسجام، خاصة حين تترجم إلى مقصديات وأفعال إجرائية على مستوى التشريع والتطبيق. كما أن تحليل الخطاب القانوني أسهم في الكشف عن الأكوان الدلالية المصغرة التي تحايثها جملة من القيم مثل نشر المعرفة وهي قيمة تحدد وظيفة «كمية» للجامعة تقترن بجمع المعلومات ونشرها وتلقينها أكثر مما ترتبط بوظيفة إنتاج المعرفة عبر آلية البحث العلمي.

(291) ظهير شريف رقم 1.00.199، صدر في 15 من صفر 1421-19 أيار/مايو 2000، بتنفيذ القانون رقم 00 - 01، المتعلق بتنظيم التعليم العالي.
(292) يتعلق الأمر بنص الدستور الذي تم إقراره من طريق استفتاء يوم الجمعة 14 رجب 1432 (الفاتح من تموز/يوليو 2011)، الجريدة الرسمية، العدد 5964 مكرر، 28 شعبان 1432 (30 تموز/يوليو 2011).
(293) «الميثاق الوطني للتربية والتكوين»، من إنجاز اللجنة الخاصة بالتربية والتكوين، كانون الثاني/يناير 2000.
(294) «والموثق والميثاق: العهد... والمواثقة: المعاهدة...»، يُنظر: أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، 15 ج (بيروت: دار صادر، 1990)، ص 371.
(295) القانون 00-01، ص 2.
(296) «دستور المملكة المغربية لسنة 2011»، في: الجريدة الرسمية، العدد 5964 مكرر، 28 شعبان 1432 (30 تموز/يوليو 2011).
(297) المملكة المغربية، اللجنة الخاصة بالتربية والتكوين، «الميثاق الوطني للتربية والتكوين»، كانون الثاني/يناير 2000، ص 9.
(298) Gérard Genette, Introduction à l’architexte, collection poétique (Paris: Éditions du Seuil, 1979), p. 87.
(299) «دستور المملكة المغربية»، ص 3601.
(300) المملكة المغربية، اللجنة الخاصة بالتربية والتكوين، ص 10.
(301) القانون 00-01، ص 2.
(302) المرجع نفسه، ص 2.
(303) المرجع نفسه، ص 2.
(304) المرجع نفسه، ص 2.
(305) محمد مفتاح، مجهول البيان (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 1990)، ص 74.
(306) Patrick Charaudeau, Langage et discours: Eléments de sémiolinguistique, théorie et pratique, Hachette université, langue, linguistique, communication (Paris: Hachette, 1983), p. 134.
(307) André-Jean Arnaud, «Du bon usage du discours juridique,» Langages, 12ème année, no. 53 (Mars 1979).
(308) القانون 00-01، ص 2.
(309) المرجع نفسه، ص 2.
(310) المرجع نفسه، ص 3.
(311) المرجع نفسه، ص 3.
(312) المرجع نفسه، ص 3.
(313) المرجع نفسه، ص 3.
(314) المرجع نفسه، ص 3.
(315) المرجع نفسه، ص 3.

(316) المرجع نفسه، ص 3.
(317) المرجع نفسه، ص 3.
(318) المرجع نفسه، ص 3.
(319) المرجع نفسه، المادة 3، ص 3.

# الفصل الثاني عشر: الخطاب المعرفي – الاجتماعي بناء الخطاب، الإنتاج الاجتماعي للمعنى

**مقدمة**

نهدف في هذا الفصل إلى تحليل الخطاب المعرفي من منظور المفاهيم التي اقترحتها سيميائيات الخطاب. إذا كانت السيميائيات السردية والخطابية قد شيدت مفاهيمها لاستيضاح شكل المعنى في الخطاب السردي (الحكاية الشعبية، المحكي...)[320]، فإن تطور الدراسة نظريًا وإبيستيمولوجيًا جعل هذا البراديغم يحاول توسيع الجهاز النظري لتحليل الخطابات المعرفية والعلمية والاجتماعية[321] كما أشرنا إلى ذلك في مقدمة هذا الكتاب. وقد ساهم هذا التناول في إغناء اللغة الواصفة للسيميائيات وفي استكشاف مكونات البناء في هذه الخطابات.

سنحاول في هذا السياق أن نستثمر مفاهيم هذا الأنموذج إضافة إلى مفاهيم الخطاب الاجتماعي، خصوصًا مفاهيم السيميائيات السردية التي تعتبر أن إنتاج الخطاب داخل الفضاء العمومي بأبعاده الزمنية والمكانية هو الذي يمنحه المعنى. يتمثل أنموذج الخطاب المعرفي-الاجتماعي الذي سنحلله في كتاب **المغرب الممكن** أو **تقرير الخمسينية**[322]، وهو خطاب معرفي يتناول حالة المغرب خلال محور زمني يمتدّ من حقبة الاستقلال (1955) إلى عام 2000 من حيث تشخيص عناصر التاريخ والمجال والتحولات السياسية والاجتماعية والثقافية، كما يستشرف إمكانات الحقبة المستقبلية إلى حدود عام 2025.

على الرغم من أن خطاب التقرير يتسم بالتشخيص والتقويم، فإنه بحسب تصورنا يمتلك مجموعة آليات خطابية تتمثل في التمفصلات الزمنية للخطاب والترهينات التلفظية (المتلفّظ والمستقبل) والذوات المتكلمة والتشاكلات الدلالية وآليات للإقناع بموضوعية التشخيص والتقويم الذي يقدمه والأطروحات التي يفترضها ويهدف إلى الإقناع بها. كما نعتبر أن هذه الآليات التي يعتمدها في البناء تساهم في الإنتاج الاجتماعي للمعنى، لذلك ستقوم الدراسة بتحليل مكونات الخطاب في علاقتها بتشييد المعنى الاجتماعي.

## أولًا: هوية الخطاب في كتاب «المغرب الممكن»

إذا حاولنا أن نقف عند هوية الخطاب في كتاب **المغرب الممكن** أو **تقرير الخمسينية** من حيث خصائصه التجنيسية، يمكن أن ننظر إليه بصفته خطابًا معرفيًّا - اجتماعيًّا.

### 1 - خطاب إبيستيمي

يمثل خطاب **المغرب الممكن** في مظهره الثاني خطابًا إبيستيميًّا[323] لأنه يقوم على فاعلية التأويل وإصدار حكم وإنجاز جزاء بخصوص هذه الوضعية السوسيو-ثقافية. يمكن أن تتضح طبيعة هذه الهوية من خلال الوحدات المعجمية والمسارات التصويرية التي يستند إليها الخطاب.

يقدم الخطاب العمل بهذه الصيغة:

«... ثمرة عمل جماعي تعبأت لإنجازه شبكة من الباحثين والخبراء الوطنيين...»[324].

«... تركيب لمجموعة واسعة من الدراسات والتأمّلات حول تطور التنمية البشرية بالمغرب...»[325].

تبرز الوحدة «شبكة من الباحثين والخبراء» أن الخطاب يتقدم بصفته محورًا لقطبية تواصلية بين متلفّظ ينجز الخطاب يعدّ في الوقت ذاته ذاتًا فاعلة، ومرسلًا-إليه يستقبل الخطاب. يتضمن الخطاب أولًا نظامًا للذات الفاعلة، وهي ذات إجرائية تعتمد على مجموعة من الأفعال التي تحدد الأنشطة الإدراكية والإبيستيمية، فالفعلان «عمل جماعي» و«تركيب لمجموعة واسعة من الدراسات - التأملات» يحيلان على فعل معرفي وإدراكي تقوم به ذات فاعلة إجرائية بناء على أفعال معرفية؛ فالصور التي يستثمرها المتلفظ في استهلال خطاب تقرير الخمسينية هي صور معرفية، ذلك أن الدراسة والتركيب والتأمل تدلّ على فعل إبيستيمي تجسّده أفعال معرفية مثل الفحص والتمحيص والمقارنة. تفضي هذه الأفعال إلى إصدار حكم حول هذا الكيان الجغرافي والتاريخي والثقافي (المغرب) خلال مقطع زمني محدد.

بناء على هذه الخصائص الإبيستيمية، نعتبر أن المتن يعد خطابًا معرفيًّا لأنه يحقّق الانتقال من حالة اللا-معرفة إلى المعرفة[326]، لذلك يمكن أن ننظر إلى المغرب الممكن بصفته خطابًا معرفيًّا اجتماعيًّا لأنه ينصبّ على حالة المغرب بصفته إطارًا تسيّجه حدود زمانية ومكانية. كما يقوم الخطاب على فاعلية التأويل وإصدار حكم جزائي[327] بخصوص هذه الوضعية السوسيو-ثقافية.

**2 - خطاب اجتماعي**

يعد تقرير المغرب الممكن خطابًا اجتماعيًّا لأن الموضوع ينصب على وضعية سوسيو-ثقافية محددة من خلال إطارين، مكاني وزماني.

«... تركيب لمجموعة من الدراسات... حول تطور التنمية البشرية بالمغرب، على مدى خمسين سنة من الاستقلال...»[328].

يتخذ الخطاب «التنمية البشرية» موضوعًا له، داخل فضاء يتحدد طوبونيميًّا من خلال اسم علم هو المغرب، وزمانيًّا نتيجة معيّنات زمنية تتمثل في الأعوام ما بعد استقلال المغرب. لذلك، فهو أولًا خطاب سوسيو-ثقافي يتمحور في موضوعه حول كيان جغرافي وتاريخي وثقافي في إطار معيّنات زمنية.

## ثانيًا: زمنية الخطاب

يرتهن زمن الملفوظ في الخطاب إلى مجموعة من المعيّنات التي تحدد الزمنية التي تتأطر داخلها الأفعال الأساسية: «يعد هذا التقرير حول 50 سنة من التنمية البشرية بالمغرب، وآفاق سنة 2025»[329].

«الأشواط المقطوعة من 1955 إلى 2005»[330].

تشكل هذه المعيّنات الزمنية مقامًا اجتماعيًّا وثقافيًّا وسياسيًّا: فالمعيّن الزمني 1955، يحيل على تاريخ الاستقلال السياسي، أي انفصال المغرب عن الفاعل السياسي الذي يجسده المستعمر والانخراط في سيرورة زمنية جديدة هي الاستقلال. أما المعيّن الزمني 2005، فيحيل على اكتمال 50 عامًا بعد فعل الاستقلال، كما يمثل مؤشرًا زمنيًّا يدلّ على زمن تحرير هذا التقرير. يتأطر المعيّن الزمني 2025 ضمن الزمن المستقبلي، وهو يحيل على مقطع زمني يمتد 20 عامًا.

تشكّل هذه المعيّنات، إذًا، مراجع لتحديد زمنية الخطاب:

1955 ⟵ 2005
2025 ⟵ 2005

يمتدّ الخطاب على زمنية 50 عامًا، وهي زمنية ترتبط بكينونة المغرب بعد إجلاء الاستعمار ممثلًا في معاهدة الحماية[331] والمغرب الراهن، كما تمثل خلفية لاستشراف **المغرب الممكن**. إذا كان المفصل الزمني لـ **المغرب الممكن** يمتد بين عامي 2005 و2025، فإن المفصل الزمني للمغرب الراهن يرتبط بمرحلة إنجاز الخطاب، وهي المرحلة التي تتأطر، زمنيًّا، مع بداية عام 2000 أو بعدها بقليل، حيث إن تصدير كتاب **المغرب الممكن** يشير عبر مؤشرات [332]2003 إلى هذه المرحلة. أما المفصل الزمني الآخر، ما قبل المغرب الراهن، فإنه يرجع إلى مرحلة بداية الزمنية التي يمتدّ عليها الخطاب وهي عام 1955.

يحيل عنوان التقرير **المغرب الممكن** أيضًا على المغرب الراهن وما بعده، ولا شك في أن هذين المفصلين الزمنيين يرتبطان كرونولوجيًّا بزمن سياسي وثقافي واجتماعي. تنطوي هذه الزمنية على معنى التحوّل وعلى صيرورة التحول[333]، ذلك أن زمنية المغرب الراهن يمكن أن تحدّد بصفتها مفصلًا زمنيًّا من خلال مجموعة أفعال ترسم ملامح كينونته على مستوى الفعل السياسي والاجتماعي والثقافي.

غير أن هذه الزمنية تمثل أيضًا مرحلة يمكن من خلالها التحول إلى مفصل زمني: المغرب الممكن، بمعنى أن المغرب الممكن بصفته فضاء للفعل الممكن يتحدد بناء على أفعال المغرب الراهن.

ما هي إذًا المحدّدات الفعلية لمرحلة المغرب الراهن التي تستشرف **المغرب الممكن**؟

## ثالثًا: العوامل الفاعلة في الخطاب

يحيل عنوان التقرير **المغرب الممكن** على اسم علم، وهو صورة طوبوغرافية وبشرية وثقافية كما تظهر منذ بداية التلفظ، غير أنها تأخذ في التشكّل بناء على اكتساب ملامح وسمات من خلال ما يقدمه لها الخطاب من صور. كما أن خطاب التقرير برمته يتمحور على مستوى التركيب على هذه الصورة بصفتها عاملًا جماعيًّا.

«... الدولة الوطنية تجذرت داخل حدود معينة...»[334].

يحيل الملفوظ على العامل بصيغة الجمع، حيث يتحدث عنه بصفته عاملًا جماعيًّا[335]: «الدولة الوطنية»، ولا يخصّصه من خلال أفراد، سواء منهم الذين ارتبطوا بحقل السلطة كيفما كانت المواقع التركيبية التي يشغلونها، مثل الفاعلين الأساسيين (السلطة الحاكمة) أو المساهمين (المعارضة) في مجال السلطة من خلال المؤسسات التمثيلية، بما فيها البرلمان.

كما أن الفعل «تجذرت...» يدلّ على قدم هذا العامل ممثلًا في الدولة الوطنية وعلى مقوم «الوحدة» الذي يجمع بين مكونات هذا العامل الجماعي. لذلك، ترسخ هذه المقومات مقولة تضادية هي الوحدة/الانقسام، وتجعل من الوحدة العنصر الإيجابي في الزمنية الراهنة. تشكّل هذه المقومات خاصية أساسية في الخطاب، حيث يولي الكيانَ أهمية لا الأفراد كيفما كانت مواقعهم داخل حقل

السلطة. كما أن تأكيد المقوم «الوحدة» يحمل دلالة سياسية؛ إنه يلغي كلّ علائق التفكيك والتشرذم داخل عناصر هذا المكون الجماعي.

«... قدرة المغرب على صون تعدديته... من خلال التساكن الأزلي لمكوناته المتباينة ومتعددة الأصول»[336].

يحيل الملفوظ من خلال الصور التي يتضمنها «مكوناته المتباينة»، «متعددة الأصول»، على أن العامل الجماعي يتشكل من ذوات متعددة[337] تختلف في أصولها، بمعنى أنه يذكّر بالمكونات التي تجد لها تجسيدًا في السياق السوسيو-ثقافي وفي نص الدستور: المكون العربي، المكون الأمازيغي، المكون العبري، المكون الحساني. لذلك، فالمغرب بصفته عاملًا جماعيًّا يتميّز بأنه عامل أنتروبولوجي، لأنه يجمع مكونات إثنية وثقافية مختلفة، لذلك فإنه ينتقل خطابيًّا من صورة طوبوغرافية وجغرافية إلى صورة بشرية وثقافية.

إذا كان الملفوظ يشير أولًا إلى صيغة تكوّن العامل الجماعي، فإنه يحدّد أيضًا صيغة الوجود السيميوطيقي لهذا العامل، أي جملة الخصائص التي تشكّل سمكه الدلالي. فالوحدة المعجمية «التساكن الأزلي» تدلّ على التعايش بين المكونات المختلفة لهذا العامل من حيث القيم، بمعنى أن المنظومة القيمية التي تؤطّر أفعال هذه المكونات تقوم على قبول الاختلاف بصرف النظر عن السمات الثقافية التي تميّز كل مكوّن.

نلاحظ أن المقوم «التعايش» ينسجم مع المقوم الأول «الوحدة»، حيث يبرز الخطاب المغرب بصفته عاملًا محدّدًا من خلال مقولتين:

- الوحدة/الانقسام
- التعدد/أحادية الصوت

مع هيمنة مقومي الوحدة والتعدد في مقابل الانقسام وأحادية الصوت.

«... موقعه كملتقى جغرافي، وانتماؤه إلى العالم المتوسطي وعمقه المتجذر في كل من الصحراء وأفريقيا وحساسيته المشرقية وارتباطه بما وراء المحيط الأطلسي...»[338].

تحيل الوحدات التي يتكوّن منها الملفوظ «كملتقى جغرافي، العالم المتوسطي، عمقه المتجذر في الصحراء، حساسيته المشرقية» على هوية جغرافية للمغرب تتميز بالتنوع والتوسع. لذلك فإن هذه الوحدات تسم العامل الأنتروبولوجي بالغنى والتعدد الذي تجسّده خاصية التنوع. كما أن الطوبونيمات الجغرافية التي يستثمرها الخطاب (العالم المتوسطي، الصحراء، الحساسية المشرقية) تحيل على انفتاح المغرب على عوالم جغرافية تتميّز ببعد تاريخي وثقافي واجتماعي. لذلك، فإن الآثار الدلالية التي تحيل عليها هذه الوحدات المعجمية تشيّد مقوم الانفتاح والتواصل في مقابل الانغلاق والغنى الحضاري في مقابل الفقر الثقافي:

- الانفتاح/التواصل/الانغلاق

«... إن الهوية المغربية قد تشكلت كذلك بواسطة الكفاح من أجل الاستقلال و... من أجل استكمال القضاء على الاستعمار...»[339].

إن الوحدات المعجمية التي تميز هذا الملفوظ، أي الكفاح والاستقلال والاستعمار، تحيل على علاقة التعارض والمواجهة بين العامل الجماعي والفاعل السياسي، أي المستعمر، الذي كان يهدف إلى إفشال فعل المقاومة. غير أن هذه العلاقة ستنتهي باندحار المستعمر ونجاح العامل الجماعي في تحقيق الاستقلال وتكريس نظام الوحدة بالنسبة للمكونات المتعددة داخل الكيان نفسه.

يتضح أن العامل الجماعي هو الذي يتمحور حوله خطاب التقرير، وأنه يتسم من خلال الملفوظات بمجموعة من المقومات، فالمغرب يتمظهر أولًا بصفته صورة طوبوغرافية. غير أن الخطاب يراكم مجموعة من السمات تحدد له ملامح صورة دلالية. فالمغرب عامل أنتروبولوجي يقوم على وحدة الدولة الوطنية ويتسم بسمات الوحدة والتعدد والغنى، وهي سمات تبرز تركيب هذا العامل؛ فهو يشكل فضاء تنصهر داخله مكونات متعددة، ويحمل دلالة كثيفةً بفعل الغنى الحضاري الذي يشكّله الانفتاح على المكونات الثقافية والحضارية المتعددة. على أن هذا العامل سيكون أمام اختبار الفاعل السياسي: الاستعمار الذي استهدف المقاومة، وهو فعل سياسي ساهم في ترسيخ مقوم الانتماء والوحدة أكثر مما أدى إلى الفرقة والاختلاف.

**1 - البعد الدلالي للعامل الجماعي**

نلاحظ أن الخطاب يحدّد الخصائص العامة للعامل ويعمل بعد ذلك على تخصيصه من خلال مجموعة سمات: «... ما يزال متردّدًا إزاء الحداثة..»[340].

يشير الملفوظ إلى أن العامل الجماعي لم يستبطن قواعد الحداثة، وأن سلوكه تجاه هذا المنظور من القيم يطبعه التردد. لذلك، فإنه يتحدد على مستوى القيم من خلال مقولة إثنانية هي التقليد/الحداثة، حيث يتجه مسار الفعل الاجتماعي والثقافي نحو التقليد أكثر منه نحو الحداثة.

«... الحضارة العربية الإسلامية، التراث الأمازيغي، العادات والتقاليد والأعراف الجماعية والقبلية الخاصة بالبلاد»[341].

يبرز الملفوظ أن العامل الجماعي ينغرس داخل منظومة من القيم تعود إلى الحضارة العربية الإسلامية والمكون الأمازيغي والتقاليد الثقافية التي ترتبط بالتنظيم القبلي.

كما أن في الملفوظ «... إن المجتمع المغربي يعاني من تصاعد الفوارق في مستوى العيش بين فئات الأسر...»[342]، تحيل وحدة «تصاعد الفوارق» على مقوم الاختلاف بين الفئات الاجتماعية على مستوى المعيش واحتداد درجته، أي اختلال المستوى المعيشي.

أما الملفوظ «تبرز الدراسات النادرة التي خصت الشباب، على وجه الخصوص عزوفه المقلق عن السياسة...»[343]، فيحيل على خاصية تسم أحد مكونات هذا العامل الجماعي هو الشباب، حيث يشير إلى مقوم الابتعاد الذي يجعل الشباب لا ينخرط في الفعل السياسي.

«بحكم تداخل الدين مع كل من الاجتماعي والثقافي والسياسي، فإن المجتمع المغربي أنتج على الدوام العديد من التعابير التي تخص الشأن الديني في احترام تام للوحدة الثقافية والسياسية...»[344].

تبين الوحدة المعجمية «العديد من التعابير» تعدد أشكال التعامل مع ظاهرة الدين، ذلك أن الخطاب يشخّص هذه التمظهرات من خلال وحدة «سوق المنتجات الدينية» (كتب، أشرطة صوتية، مواقع إلكترونية، إعلام تلفزي)، غير أن الملفوظ يجعل هذا التعدّد ينجز في سياق احترام «الوحدة الثقافية والسياسية»، بمعنى أن الملفوظ يحيل على مقولة إثنانية هي:

التعدد (التعابير الدينية)/الوحدة (الثقافية والسياسية).

«حصل المغرب على استقلاله بفضل العزم الحاسم للملك والشعب والحركة الوطنية، وما كان بين هاته المكونات من التحام وانسجام»[345].

يحيل الملفوظ على انفصال العامل الجماعي عن الفاعل السياسي، أي المستعمر، نجاح هذا الفعل الذي يكرس تشاكل[346] الاستقلال يعدّ نتيجة لارتباط الذوات السياسية: السلطة، الشعب، الحركة

الوطنية. لذلك، فإن مقومات هذا الملفوظ تحيل على تشاكل التعاقد بين مكونات الفعل السياسي والتوافق على صيغة لتحقيق الاستقلال.
يكتسي هذا التشاكل الدلالي (التعاقد) وظيفة مهمة على مستوى الخطاب السياسي، تكمن وظيفته في الدلالة على أن الفاعلين في الحقل السياسي يوجد بينهم تعاقد على طبيعة الفعل السياسي المتمثل أولًا في الاستقلال، وثانيًا في التعاقد حول صيغة الحكم (الملكية الدستورية) وممارسة السلطة بعد الاستقلال.

**2 - جدلية الكوارث في الخطاب: الصراع بين النظام والمعارضة**

غير أن الخطاب يشير إلى أنه في مواجهة التّعاقد، تشكلت بعض الذوات التي تقوم بفعل مضاد يتجسد من خلال الملفوظات الآتية:
- معارضة النظام.
- معارضة مطبوعة ببعض أعمال العنف[347].

تحيل هذه الوحدات على أفعال موسومة بالعنف، وهي أفعال ينجزها عامل مضاد للتوافق الذي يجمع بين الفاعلين السياسيين: السلطة، الشعب، الحركة الوطنية. يرمي فعل المعارضة إلى تكسير بنية التوافق بين العوامل، لذلك فإن هذا الفعل يشير إلى أن بناء «الثقة»[348] بين العوامل أصبح يتميز بحسب نظرية الكوارث الرياضية-السيميائية بكارثة التشعب[349] التي تتعدد فيها المسارات والحالات، وهي تغاير الحالة السابقة الموسومة بالاستقرار بين العوامل. لذلك، فإن الخطاب السياسي أصبح متميزًا بأزمة «الثقة» بين الذوات السياسية الفاعلة خلال مرحلة ما بعد الاستقلال، وتتمثل في مؤسسة النظام التي توجد بيدها السلطة والمعارضة.

«... بالرغم من هذه الأحداث المؤسفة... فإن هذا الأخير ودولته المستقلة الفتية، قد عرفا كيف يحافظان على التماسك الوطني، ويتجنبان محاولات التقسيم أو الحرب الأهلية»[350].

يتحول الخطاب من خلال حالات متغايرة، من التعاقد إلى أزمة بناء الثقة، ذلك أن فعل المعارضة يشيّد بنية جدلية على مستوى الخطاب من خلال فعل المعارضة/السلطة. غير أن هذا الفعل لا يهدّد صرح التوافق، لذلك فإن الخطاب يحيل على استمرار هذا التعاقد. إن الوحدتين الخطابيتين «التماسك الوطني» و«يتجنبان محاولات التقسيم» تحيلان على مقومات «الترابط بين الأجزاء»، وهو ترابط بين مكونات العامل الجماعي. ترمي هذه المقومات إلى ترسيخ تشاكل الوحدة والتوافق، لذلك فالخطاب يسير وفق هذه السيرورة القائمة على التغاير، فمن التعاقد إلى أزمة الثقة إلى الاستقرار.

## رابعًا: خطاب الموضوعية

يحاول الخطاب، انطلاقًا من أنه يتوجه إلى متلق يقدم له مجموعة تشاكلات دلالية تكوّن أطروحة اجتماعية-سياسية حول المغرب داخل مفاصل زمنية، أن يشيّد على مستوى تمفصلاته «أثرًا للحقيقة»[351]، يجعل منه خطابًا يتسم بالموضوعية، لإقناع المتلقي بالأطروحة التي تتخذ مظاهر متعددة، كي يكون الخطاب فاعلًا على المستوى التداولي، أي المستوى الذي يتمّ فيه الإنتاج والتلقي. تتحدد معالم هذه الأطروحة من خلال التشاكلات الدلالية المختلفة: الوحدة/التجزئة، التوافق/الاختلاف. يرتكز الخطاب لتحقيق هذا الأثر على مجموعة من الآليات:
- التلفّظ: يستند المتلفظ إلى الترهين الخطابي الخالي من كل سمات التذويت، حيث يمثل السرد غير المباشر خاصية أساسية في كل مقاطع وتمفصلات الخطاب. ويرمي هذا الاختيار الخطابي إلى إقناع المتلقي بأن الأطروحة التي يشيدها الخطاب تتميز بالموضوعية، بحيث لا تصدر عن السلطة

العمومية بصفتها ترهينًا تلفظيًّا. تعد هذه الاستراتيجية السبيل الأمثل لتحقيق مقصدية أعم هي انخراط المتلقي في هذه الأطروحة وفي مقاصدها.

- الخطاب التقريري: يرتكز الخطاب على مجموعة من الملفوظات التقريرية التي تشيد سمة «الموضوعية» على مستوى الخطاب:

«... نقاشات عميقة اتسمت بتنوع المقاربات التي كانت ميزاتها المشتركة الالتزام بالدقة العلمية والصرامة الثقافية، دون محاباة»[352].

يستثمر المتلفظ وحدات معجمية ذات دلالة إبيستيمية مثل «نقاشات عميقة»، «المقاربات»، «الالتزام بالدقة العلمية»، ليدلّ على أن الطابع الأكاديمي والعلمي هو الذي يميّز الخطاب المعرفي الذي يتناول حالة المغرب خلال 50 عامًا من الاستقلال بإنجازاتها في مجال التنمية البشرية. إن خطاب «الموضوعية» يرمي إلى الإقناع بعناصر التشخيص والتقويم. يتميز الخطاب بالتوارد المتكرّر للوحدات المعجمية التي ترسخ أثر الموضوعية: «معطيات ذات مصداقية»، «هاجس الالتزام بالموضوعية والدقة»: «تعددية الأفكار والحساسيات».

تدلّ هذه الوحدات على مقومات دلالية مثل الصدقية، الموضوعية والتعدد. تؤسّس هذه المقومات على مستوى الخطاب تشاكلًا دلاليًّا هو تشاكل الموضوعية.

تعود استراتيجية الخطاب الكامنة في ترسيخ هذا التشاكل الدلالي إلى كون من يقوم بالتّسخير[353] في الخطاب، أي إنتاج الخطاب واستحضار المتلقي وإقناعه، هو السلطة السياسية. لذلك فإن الترهين المنتج للخطاب ينفي عنه صفات «الخطاب الرسمي» الذي يقدم تقويمًا للفعل السياسي خلال مرحلة ما، لكنه يشيد بينه وبين الخطاب مسافة قوامها الموضوعية والصدقية في الرؤية والتناول. إن إنجاز التقييم لوضعية سياسية من لدن السلطة السياسية يمكن أن يظهر بمثابة خطاب يهدف إلى الدعاية الأيديولوجية، لذلك يصطنع الخطاب آليات ترمي إلى تدثيره «بالموضوعية»، كما أن الخطاب يخترقه مسار تصويري يؤسّس لتشاكل دلالي آخر: مبادئ المشاركة، الاستقلالية، الروح الوطنية.

تحيل عناصر هذا المسار التصويري على مقومات دلالية ترتبط «بالمشاركة» المتعددة لكل الفاعلين في الفعل السياسي والاجتماعي، لذلك فإنها تحدّد على مستوى الخطاب تشاكل المشاركة الواسعة في التقييم لفعل التنمية البشرية في المغرب خلال 50 عامًا من الاستقلال. تبرز أن التقييم لا يعتبر أحادي البعد، لكنه يشرك كل الفاعلين في مجالات البحث والسياسة والتنظيمات الاجتماعية. كما أن الخطاب يشمل مجموعة من الوحدات الأخرى التي تسم خطاب التقييم: «نجاحاته المحرزة»، «إخفاقاته»، وتحيل على مقومين، الإيجابي/السلبي، يميزان الوضعية السوسيو-ثقافية للمغرب خلال 50 عامًا من الاستقلال. إن التشاكلات الدلالية التي نتجت عن التراكم القسري[354] لمجموعة من الوحدات المعجمية التي تولد آثار المعنى المنسجمة، تحدد خطاب الموضوعية بالنسبة للمتلقي على التوافق والوحدة والتعدد والعراقة والانسجام والانغلاق/التواصل والخصائص السوسيو-ثقافية التي تميّز حالة المغرب خلال خمسين سنة من الاستقلال.

## خامسًا: الموضوع-القيمة في الخطاب

يولي المتلفظ تحديد موضوع-القيمة أهمية، أي الموضوع الذي يرغب المتلفظ في تحقيقه على مستوى الخطاب: «وهذا ما يجد تفسيره في الأهمية التي أعطيت لإرادة فتح وإغناء نقاش خصب»[355].

يحيل المتلفّظ على موضوع-القيمة الذي يهدف إلى تحقيقه، وهو المساهمة في «النقاش العام»، أي النقاش داخل الفضاء العمومي والحقل السياسي بصفته فضاء يجمع بين كل المكونات التي تؤثث هذا الفضاء. يحدّد المتلفظ موضوع-القيمة، غير أنه يجعل المقطع الذي يقترن بالموضوع مخترقًا بوحدات تصويرية تبرز القيم التي يختزنها الموضوع، ذلك أن الوحدات «معطيات ذات مصداقية»، «هاجس الالتزام بالموضوعية»، «تعددية الأفكار والحساسيات» تشير إلى أن النقاش سيتسم بسمك دلالي، مقوماته هي الصدقية، التي تضمن سلامة التشخيص والتقويم واقتراح الأجوبة حول الأسئلة المطروحة وتعددية الأفكار والحساسيات. تدلّ هذه القيم على أن الخطاب المعرفي يحتضن تعددية الأصوات الأيديولوجية. كما أن الوحدات المعجمية «مبادئ المشاركة والتبني الوطني» و«الاستقلالية» التي يقدمها المتلفظ تحيل على المقومات الدلالية الآتية: «المشاركة»، «الاستقلالية»، «العلمية».

تشير هذه المقومات إلى أن الخطاب المعرفي لا يستند في تحقيق «النقاش العام» إلى مقاربة يؤطرها ترهين خطابي واحد، لكن يعدّ الخطاب نتيجة لمساهمة ترهينات متعددة تترجمها أصوات متعددة: السلطة الممسكة بزمام الأمر السياسي، مكونات المجموعة العلمية، الخطاب السياسي الذي يميز الفضاء العمومي (الأحزاب السياسية). لذلك، فإن مقوم «المشاركة» يضفي أثر الموضوعية على الأطروحة التي يرمي الخطاب إلى تحقيقها، وهي فتح النقاش داخل الفضاء العمومي.

يعدّ مقوم «المشاركة» رئيسًا على مستوى الخطاب المعرفي في تقرير الخمسينية لأنه يجد مرجعية له في تصدير النص الدستوري[356]، بحيث يظلّ هذا العنصر حاسمًا في تشييد «الثقة» بين السلطة السياسية والفاعل المدني، ذلك أن هذه «الثقة» تساهم في استمرارية جسور الحوار.

سنحاول استنادًا إلى عناصر التحليل السابقة (التشاكلات الدلالية والتركيب العاملي الذي يحدد العلاقة بين الذوات الفاعلة) أن نحلل سيناريوات الخطاب المعرفي. سيتطور الخطاب وفق سيناريوات منها سيناريو التّوسّع الذي يناقضه سيناريو الصّعود والتوتّر، غير أنه سيميل في النهاية إلى ترسيخ سيناريو التهدئة.

## سادسًا: سيناريوات الخطاب المعرفي

سنحلل هنا سيناريوات الخطاب المعرفي في ضوء مفاهيم السيميائيات التوترية كما اقترحها جاك فونتاني لأنها تسعف في إضاءة خاصية يقوم عليها الخطاب هي تعدد السيناريوات المتحققة والمحتملة مع الميل إلى ترسيخ سيناريو مهيمن هو السيناريو الذي يتحقق استنادًا إلى مقومات دلالية، ويحيل على قيم أيديولوجية ترتبط بأيديولوجيا الخطاب السياسي للسلطة، ويتمثّل في سيناريو التوسع الذي يتميز بالتدرج، حيث ينطلق من مستوى أدنى من الكثافة إلى مستوى نقطة أقصى من الكثافة، وأيضًا إلى مستوى واسع من الامتداد. يشبه هذا السيناريو البناء الموسيقي في السمفونيات، حيث تتدرج الموسيقى من النّغمة التي لا تكاد تسمع إلى الصّوت القوي. وأيضًا سيناريو التهدئة الذي يتّسم بالهبوط العام للعناصر الأساسية لمحوري الخطاطة. ويتمثّل في تدنّي القوة داخل الخطاب، أي تلاشي التوترات، واختزال مدى الامتداد. يفضي هذا الفتور الذي يميز هذه العناصر إلى حالة انبساط عامة تتميز بانخفاض عام.

### 1 - سيناريو التوسع

لاحظنا من خلال تحليل التشاكلات الدلالية أن الخطاب يتميز في بداية تكوّنه بحالة الاستقرار التي تجسدها المقومات الدلالية: الوحدة/الانسجام/الاستقرار، حيث تؤسس هذه القيم لموقع طوبولوجي

على مستوى الخطاب هو الاستقرار.
يمكن أن نلاحظ أن الحالة الأولى التي تميز الخطاب تتحقق بناء على تراكم جملة من المقومات:
«الدولة الوطنية... بقيت رغم تغيراتها واضحة المعالم قبل الفترة الاستعمارية»[357].
تحيل صور الملفوظ «واضحة المعالم» إلى أن الذات الجماعية التي يبئّرها الخطاب ظلت متميزة بمقوم «وضوح السمات الجغرافية للدولة الوطنية». ويدلّ هذا المقوم على أهمية استمرار وضوح الحدود الجغرافية بالنسبة إلى العامل الجماعي:
- الشعور بالانتماء الوطني[358].
- التساكن الأزلي[359].
تحيل هذه الصور (الانتماء الوطني) على ارتباط الفواعل التي يتكوّن منها العامل الجماعي بالوطن بصفته عاملًا جماعيًّا يشمل كلّ المكوّنات الفرعية الجزئية، ويرمي هذا المقوم إلى تأكيد الاعتزاز الذي يوجد لدى الأفراد بالوطن، وتحايث هذا الاعتزاز قيم سوسيو-ثقافية مثل الوطنية والتشبث بالوحدة.
أما صور «التساكن الأزلي» فتحيل أولًا على القدرة على التعايش بين ذوات مختلفة، لذلك فإن الصورة ترسّخ مقولة الوحدة التي تنطوي ضمنيًّا على التّعدد، لأنها وحدة ضامنة لذوات متعددة.
كما أن الصورة «الأزلي» تؤشر على مقوم زمني، إنها تؤكد الاستمرارية داخل الزمن لمقوم «الوحدة».
إن آثار المعنى المختلفة التي تحيل عليها الصور يمكن أن تختزل دلاليًّا إلى مقولة دلالية: الوحدة/التعدد، وهي مقولة تسم النظام السيميائي للعامل الجماعي من حيث الوحدة عبر تشكّله التاريخي، على الرغم من تعدد المكونات البنائية: الوحدة الجغرافية والوحدة البشرية. تبرز هذه المقومات على المستوى السياسي أن الدولة الوطنية تشكّلت وظلت محافظة على الوحدة.
«حصل المغرب على الاستقلال بفضل العزم الحاسم للملك والشعب والحركة الوطنية، وما كان بين هاته المكونات من التحام وانسجام»[360].
نلاحظ أن الملفوظ يشير إلى ثلاثة فواعل سياسية رئيسة في الخطاب:
- أعلى هرم السلطة (الملك).
- الشعب (فاعل جماعي).
- الحركة الوطنية (فاعل سياسي).
ويحدد العلاقة بين هذه الفواعل من خلال صور وصفية: «الالتحام»، «الانسجام». وهذه صور ترسخ مقوم «الترابط» بدل «الاختلاف». يحيل مقوم «الترابط السياقي» على دلالة سياسية هي انسجام مكونات الفعل السياسي في المغرب غداة الاستقلال، وخلو الفضاء السياسي العمومي من علائق التضاد. نلاحظ أن المقومات الدلالية التي تحيل عليها ملفوظات الخطاب:
- الوحدة/التعدد، الناتجة عن مقومات «الوطنية»، «الوحدة»، «التعايش».
- الترابط.
- انسجام مكونات الفعل السياسي.
يشيّد على مستوى الخطاب سيناريو التوسّع، ذلك أن كلّ المقوّمات ترسخ مقولةً دلالية هي الاستقرار. يتميز هذا السيناريو بالتدرّج، حيث ينتقل من الكثافة إلى الامتداد، من المعنى المدرك إلى المعنى المعقلن متمفصلًا على شكل مقومات، يتجسد ذلك في المقومات الدلالية التي يولّدها الخطاب، حيث تبدأ بمقوم «وضوح السّمات الجغرافية» وهو يشير إلى الكينونة الموحّدة وغير

المنفجرة، إنها الدلالة المتميزة «بالكثافة». ينتقل الخطاب بعدها إلى الامتداد عبر مقومات، مثل الوطنية، والتشبّث بالوحدة، والتعايش بين ذوات مختلفة، والاستمرارية داخل الزمن لمقوم الوحدة، وترسّخ كلها مقولة دلالية عامة: الوحدة/التعدد، إضافة إلى مقومات الترابط والانسجام بين مكونات الفعل السياسي (السلطة/الحركة الوطنية).

تخصّص هذه الدلالة زمنيًا تاريخ المغرب غداة الاستقلال (1955). تعد السيناريوات «متغيرات توازن» -كما يقول جاك فونتاني- يمكن أن تؤدي إلى تنمية التوتّر أو إلى الانبساط، لذلك يحمل سيناريو التوسّع على مستوى الخطاب دلالة سياسية رئيسة مفادها أن الحقل السياسي المغربي غداة الاستقلال وبصفته تفاعلًا بين ذوات «السلطة الحاكمة» و«المجتمع» و«الرأي العام»، يتميز بالاستقرار بين هذه المكونات، بمعنى أن العلاقة بين الحاكمين والمحكومين هي علاقة توازن.

**2 - سيناريو الصعود**

غير أن المتلفظ يقدم صورًا جديدة على مستوى الخطاب تبرز إمكانية حدوث تصدّع مغاير لسيناريو التوسّع، حيث يتميز الخطاب بتعاقب حالات وتحولات متسمة بالتنافر والتعارض خصوصًا مع بداية ستينيات القرن الماضي وسبعينياته، تجسد ذلك الملفوظات الآتية:

- «معارضة النظام...»[361].
- معارضة مطبوعة بأعمال العنف...[362].
- «الأحداث المؤلمة...»[363].

إن الصور التي تتضمنها الملفوظات «معارضة، أعمال العنف، الأحداث المؤلمة» تحيل على ظهور علاقة جدلية بين الفواعل الأساسية في الخطاب: العامل السياسي (السلطة)، العامل السياسي المضاد (المعارضة)، غير أن هذه العلاقة لا تتّسم بالبعد الجدلي فحسب، لكن الأفعال التي ينهض عليها الملفوظ تتميز بخاصية «العنف»، بمعنى أن العلاقة تعد قائمة على التنافر والمواجهة. تشيد علاقة التنافر والمواجهة، بمفهوم نظرية الكوارث السيميو-رياضية، كارثة التشعب، أي تشعب السيناريوات، حيث لم يعد سيناريو التوسّع هو الوحيد الممكن. يتضح ذلك من خلال التوارد القسري للصور التي ترسخ التشاكل نفسه على مستوى الخطاب:

- «صراعات عنيفة على النفوذ والسلطة...»[364]، «مرجعيات أيديولوجية ومصالح سياسية مطبوعة بالاختلاف والتباين»[365].

تحيل الصور «صراعات، الاختلاف، التباين» على أن مسار العلاقة بين فواعل «السلطة» و«المجتمع» و«السلطة المضادة» (المعارضة) اتسم بالمواجهة، ما أدى إلى تشعّب المسارات. يفضي مقوم المواجهة إلى تشكّل سيناريو الصعود على مستوى الخطاب، ويفضي إلى التوتّر القوي بين الذوات المتعارضة: السلطة السياسية الحاكمة/المعارضة. يدل سيناريو الصّعود على أن الحقل السياسي المغربي سيعرف بعد الاستقرار حالة التشعب القائمة على المواجهة، وهو سيناريو الصعود الذي سيفرز مسارين:

- مسار السلطة.
- مسار السلطة المضادة.

غير أن الخطاب يخصّص هذا التشعب القائم على الجدلية ولا يجعله مرتبطًا بهذين المسارين وحسب، ولكنه يدمج صورًا تؤسس لذات فاعلة أخرى داخل حقل العلاقات التفاعلية للسلطة:

«وهكذا، فقد مر المغرب بفترات من التشنج السياسي، وبأعمال أو محاولات عنيفة ضد النظام، وبمحاولتين انقلابيتين في سنتي 1971، 1972...»[366].

تتميز كارثة التشعب بظهور فواعل جديدة، تشمل عناصر جزئية، يظهر ذلك في المكون العسكري «محاولتان انقلابيتان». لذلك، فإن التشعب يتقوى بالتحلّل للعناصر المكوّنة للعامل الجماعي. إن المواجهة لم تعد بين السلطة السياسية والسلطة المضادة، لكنها انتقلت إلى داخل حقل السلطة. وهو ما يبرز أن التشعّب يتحقق بالتحول من المواجهة إلى بداية التحلّل داخل بنية السلطة السياسية، وهي الحالة الكارثية التي يقع داخلها الانشطار ويتحلل عنصر ليحلّ محله الفاعل المناهض. حاول الفاعل العسكري داخل هذه العلاقة اكتساب موقع السلطة السياسية ليصبح مركز الجدب بدل السلطة التقليدية. غير أن الخطاب في نموه يعمل على تجاوز التشعّبات للعودة إلى الحالة الأولية.

**3 - سيناريو التهدئة**

يؤسس الخطاب لمسار تصويري وظيفي، حيث تتراكم داخله مجموعة من الصور وفق آلية التداعي القسري. سنعمل على تحليل عناصر المسار التصويري: «فإن هذا الأخير ودولته المستقلة... قد عرفا كيف يحافظان على التماسك الوطني»[367].

يتضح ذلك من خلال الصورة-النواة التي تمثل مركز جذب[368]:

- «التماسك الوطني».

وتحيل على الترابط بين مجموعة عناصر، أي ترابط الذوات الفاعلة المكوّنة للحقل السياسي داخل الوحدة التي هي الوطن. يتم ترسيخ هذه المقومات الداخلية بجملة صور أخرى متقاربة ومترادفة لكونها تحيل على الدلالة نفسها.

- تحقيق إجماع واسع[369] ⟵ توحيد الرؤية بين الذوات المختلفة
- حول المؤسسات والاختيارات ⟵ توحيد الرؤية حول المؤسسات والمنطلقات
- البلاد... مستقرة ومتماسكة [370] ⟵ تحيل على مقومات الترابط وإلغاء التشعّبات.

نلاحظ أن المقومات التي تحيل عليها الملفوظات تجعل الخطاب ينتقل من كارثة التشعب التي تنهض على المواجهة بين الذوات الفاعلة داخل حقل السلطة إلى العودة نحو الموقع الطوبولوجي المرتبط بالاستقرار. فالمقومات «توحيد الرؤية» و«الترابط» و«إلغاء التشعبات» تؤسس على مستوى الخطاب سيناريو جديدًا هو سيناريو التهدئة ويتميز بتدنّي القوة داخل الخطاب، أي تلاشي التوتّرات واختزال مدى الامتداد وتحقيق الانبساط والهبوط العام لعناصر الخطاطة المكوّنة من الكثافة والامتداد. يكتسي هذا السيناريو أهمية خاصة على مستوى الخطاب المعرفي؛ فهو يدل، تداوليًا، على أن الفعل السياسي بالمغرب يؤول في النهاية إلى الاستقرار على مستوى المؤسسات وعلى مستوى العلاقة بين الذوات الفاعلة (السلطة السياسية والمعارضة)، بحيث سيمثّل هذا السيناريو إطارًا للفعل السياسي القائم على محو علائق التنافر والتعارض بين المكونات. يدمج سيناريو التهدئة الذوات داخل الخطاب في سياق فعل خال من التوتّر.

- «كما لم ينقطع الحوار الرسمي أو غير الرسمي أبدًا بين السلطة والمعارضة»[371].
- «التوافق التام حول الدستور...»[372].
- «التناوب الحكومي، 1998»[373].
- «... هيئة الإنصاف والمصالحة...»[374].
- «المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان...»[375].

بعد ترسيخ سيناريو التهدئة خطابيًّا ودلاليًّا، يقدم الخطاب مجموعةً من الصّور تؤسس لسيناريو خطابي آخر. إن الصورة «لم ينقطع الحوار...» تحيل على التواصل التّشاركي[376] بين الذوات.

لقد تحقق هذا الأنموذج من التواصل في خطاب تقرير الخمسينية عبر آلية «التناوب»؛ فالسلطة السياسية فسحت المجال للمعارضة لتدبير الشأن العام من دون أن تفقد موقعها، بل ظلت في اتصال بالسلطة في بعدها التنفيذي. وهو مقوم دلالي يدلّ على انتفاء حدود التضاد والصراع، ويبرز أن التواصل بين المكونات أصبح تشاركيًّا، يتغذى بالأصوات المختلفة: السلطة بصفتها مرسلًا والمعارضة بصفتها مستقبلًا فاعلًا أيضًا. إن التواصل التشاركي هو الذي يؤدي إلى توليد صور خطابية جديدة: «التوافق حول الدستور»، وهي صورة تدلّ على الانتقال من علاقة الجدلية إلى علاقة التّوافق حول نص الدستور الذي يعتبر سيميائيًّا البرنامج السردي الجديد الذي يضبط الفعل السياسي بين الذوات المختلفة.

تشير الصورة «التناوب الحكومي» إلى فعل جديد يرتبط بالتناوب على السلطة في سياق العلاقة الجدلية بين السلطة السياسية والمعارضة. تترسخ هذه الدلالة باعتماد المتلفّظ على مسار تصويري من الوحدتين:

- تقاسم السلطة.
- التناوب.

تحيل الوحدتان السابقتان على أن العلاقة بين العامل الجماعي، أي السلطة والمعارضة، انتفت فيها علاقة التعارض واتجهت نحو التوافق، تبرز ذلك صورة «اقتسام السلطة والتناوب» التي تدل على أن الفعل السياسي داخل الحقل العمومي لم يعد مؤطرًا من خلال ذات واحدة مهيمنة.

ينمو هذا المسار التصويري بصور أخرى:

- هيئة الإنصاف والمصالحة.
- المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.

إنها تضيف فواعل جديدة على مستوى عدد الفاعلين الذين يشير إليهم الخطاب، حيث يتعلق الأمر بفواعل مؤسساتية. تعمل هذه الفواعل داخل مجالات الاعتقال السياسي وحقوق الإنسان على تأكيد مقوم «التوافق»، حيث لم يعد موقع السلطة هو العامل الذي يحتكر المبادرات، لكن الفواعل السياسية الأخرى أصبحت تساهم في التدبير السياسي للسلطة (المعارضة) وفي المصالحة (انخراط الفاعلين السياسيين الذين عاشوا تجربة الاعتقال في السبعينيات في سيرورة المصالحة لتحقيق العدالة الانتقالية).

إذا كان الخطاب في علاقته بالمفصل الزمني الممتد من عام 2000 إلى ما بعده، يتميز بسيناريو الاستقرار من خلال آليات التواصل التشاركي، وانتفاء العلاقة الجدلية، والمشاركة، فإن الخطاب يتميز بملفوظات ذات طبيعة جزائية لأنها تقدم حكمًا حول المفصل الزمني الذي يمتد من عام نيل الاستقلال (1955) إلى عام 2000. وهي تخصص العلاقة بين الذات الجماعية، أي الدولة، والذات الفردية أي المواطن.

- «قصرت على مستوى الإنصات والحوار والقرب وتفويض المسؤولية... في علاقتها بالمواطن»[377].

نلاحظ أن الخطاب وعلى الرغم من أنه يكرس سيناريو التهدئة في شموليته، فإنه يخصص العلاقة بين: الدولة/المواطن. فالفعل «قصرت» الذي يدلّ على مقوم سلبي من حيث الفعل والالتزام، يميز علاقة الدولة بالمواطن التي تميزت باختلالات على مستوى الإنصات للمواطن أو الحوار المباشر معه حول القضايا الاجتماعية وانتفاء سياسة القرب وغياب التفويض الذي يجعل الإدارة رهن

إشارته في تدبير القضايا اليومية الحيوية. تحيل هذه المقومات الدلالية، في مستوى عام، على أن التّعاقد الذي يميز سيناريو التوسّع وهو تحقيق الاستقلال واسترجاع الحرية في بداية الاستقلال، تعرّض للاختلال خلال السبعينيات التي تميزت بانبثاق سيناريو التشعّب والصّعود. غير أن الخطاب وهو يذكّر بعناصر الاختلال التي ميزت هذه المرحلة، ينفتح على سيناريو آخر هو سيناريو المغرب الممكن، ويحدد مجموعة من العوالم الممكنة.

## سابعًا: سيناريو المغرب الممكن

يتحدّد سيناريو المغرب الممكن من خلال الخصائص التي تميز المغرب خلال المفصل الزمني الأخير الذي يمتد من بداية عام 2000 إلى عام 2025 وما بعدها. ذلك أن العوالم الممكنة في سياق ثقافي واجتماعي وسياسي تشيّد من خلال الخصائص التي تتميز بها حالة المغرب في بداية عام 2000. إن السيناريو المهيمن هو سيناريو التهدئة، غير أن تميز الخطاب بمجموعة من الملفوظات الجزائية التي تحيل على انفراط عقد الثقة والتعاقد بين الدولة والذات الفردية، يحيل على اندماج فعل جديد ينجزه عامل مؤسساتي هو «المبادرة الوطنية للتنمية البشرية».

«مغرب 2005، مغرب كل الانتقالات...»[378].

نلاحظ أن المؤشر الزمني 2005 يحدد المفصل الزمني، وهو بداية عام 2000، كما يحدد زمن الخطاب بالنسبة إلى الذات الجماعية، أي المغرب. إن الوحدة المعجمية «الانتقالات» تبرز أن هذه المرحلة من زمن الخطاب تتميز بتحولات من حالة سوسيو-ثقافية سياسية واجتماعية وثقافية إلى حالة جديدة مغايرة. تبين الوحدة أن هذه المرحلة تضع قطيعة مع مرحلة ما قبل عام 2000، فعلى الرغم من تميز هذه المرحلة بسيناريو التهدئة، فإن الملفوظات الجزائية تبرز أن هذا السيناريو يخترقه اختلال التعاقد بين الدولة والمواطن، لذلك فإن العامل المؤسّساتي الجديد «المبادرة الوطنية للتنمية البشرية»، انطلاقًا من الخصائص التي يتميز بها السياق السوسيو-ثقافي، وهو التهدئة، يرمي إلى تشييد سياق آخر هو العالم الممكن الذي سيكون تثمينه إيجابيًّا مقارنة بالسياق-المنطلق (قبل عام 2000). إن العامل المؤسساتي «التنمية البشرية» يتميز بسمات هي التي تحدد استثماره الدلالي: المشاركة، التخطيط، التقويم، المحاسبة، اتخاذ القرار.

## ثامنًا: تشييد العوالم الممكنة - المغرب الممكن

### 1 - العوالم الممكنة

سنستثمر في تحليل هذا العنصر مفهوم «العوالم الممكنة»[379] كما بلوره نظريًّا أمبرتو إيكو (Umberto Eco). يندرج هذا المفهوم في سياق مقولة التعاون التأويلي[380]، ذلك أن التأويل يتم داخل الزمن؛ على الرغم من أن الحكاية تبدو منتهية بالنسبة إلى المؤلف، فإنها تقدم، بالنسبة إلى القارئ، الأنموذج داخل المستقبل، فهو الذي ينقل من القوة إلى الفعل، مجموعةً من الاقتراحات القضوية. إنه يتنبأ بمجموعة من الحالات. استعار أمبرتو إيكو مفهوم العوالم الممكنة من المنطق الجهي[381] ليدمجه في سياق سيميائيات النصوص السردية وذلك بهدف استيضاح بناء الحكاية وفق هذه المبادئ:

- حينما يكون القارئ أو المحلّل في حالة انتظار، هذا يعني أنه ينجز مجموعة من التنبؤات. إن القارئ مدعوّ إلى المساهمة في تطوير الحكاية بالقيام بإجراء الاستباق لحالات متعاقبة[382].

- إن استباق القارئ يمثل مقطعًا من الحكاية، يوافق المقطع الذي سيقرأه مبدئيًّا داخل نسيج الحكاية. وحين يكون قد انتهى من قراءة الحكاية، فإنه سيتحقّق مما إذا كان النص يؤكّد التوقع الذي قام به

أو ينفيه. إن حالات الحكاية تؤكد المقاطع التي قام القارئ ببنائها استباقًا أو تنفيها.
- يلاحظ أمبرتو إيكو أن نشاط التنبؤ يحايث سيرورة التأويل التي يقوم بها المحلل ولا يتطور سوى من خلال ديالكتيك[383] يجمع بين عمليات تأويلية متعددة، كما أنه يتم اختباره بشكل مستمر اعتمادًا على آلية تحقيق البنيات الخطابية.
- يتأسس لدى القارئ وهو يقوم بهذه التنبؤات موقف قضوي على صيغة قضية، فالقارئ في هذه الحالة يعتقد أو يرغب أو يفكر، وذلك في علاقة بتطور الأشياء. يشيد القارئ بهذه الصيغة صورةً لمجرى من الأحداث الممكنة على مستوى الحكاية، أو صورة لحالة من الأشياء الممكنة. إن القارئ انطلاقًا من نص أو المحلّل انطلاقًا من موضوع يستطيع أن يتحدث عن أشياء يتوقّعها. تأسيسًا على هذا التصور، يقترح إيكو الاصطلاح على ما هو مصور من لدن القارئ بواسطة التنبؤات بالعوالم الممكنة.
لا يعد مفهوم العوالم الممكنة من وجهة نظر السيميائيات النصية «مجموعة فارغة»[384]، على العكس من ذلك، إنه عالم ممتلئ أو بعبارة إيكو «عالم مؤثّث»، بمعنى أنه لا يجب أن نتحدث عن عوالم مجردة لا تتوفر على قوائم للأفراد، ولكن عن عوالم تشمل مجموعةً من الأفراد والخصائص، لذلك يحدّد إيكو العالم الممكن بصفته «حالة من الأشياء» يتم التعبير عنها بصفتها مجموعةً من القضايا. يتكون «العالم الممكن» من:
- مجموعة من الأفراد.
- الحاملة لمجموعة من الخصائص.
- يشيّد كلّ فرد من الأفراد داخل العالم الممكن نتيجة تراكم الخصائص، والتوليفات بين هذه الخصائص.
- يعدّ العالم الممكن بناء ثقافيًّا. إن العوالم في الحكايات تصنع من لدن المؤلف.
- بما أنّ هذه الأفراد والخصائص يمكن أن تمثّل مجموعة أفعال، فإن العالم الممكن يمكن أن يتبدّى بصفته نهرًا من الأفعال.
- بما أن هذا السّيل من الأفعال لا يعدّ راهنًا ولكنه يعتبر ممكنًا، فإنه بناء على هذه الخصائص يتوقف على المواقف القضوية لفرد معين يؤكّده، يعتقد فيه، يحلم به، يرغب فيه أو يتنبأ به.

**2 - اشتغال العالم الممكن**

يقدم لنا النصّ مجموعة أفراد من خلال أسماء الأعلام أو الأسماء العامة.
لا يمكن أي عالم سردي أن يكون مستقلًّا تمامًا عن العالم الواقعي لأنه لا يمكن أن يحدّد حالة من الأشياء تكون متماسكةً وفي حدودها الدنيا، لذلك فالعالم الممكن يتراكب مع العالم الواقعي الذي يجد له موقعًا في موسوعة القارئ.
سيشكّل العالم الممكن جزءًا من النسق المفهومي لشخص معين، ويرتهن إلى الخطاطات المفهومية للفرد. لذلك يعتبر أمبرتو إيكو أن العوالم الممكنة تتوزع إلى نوعين:
- هناك العوالم الممكنة التي تكون موافقةً لمواقفنا القضوية، أي أنها تكون منسجمةً مع تصوراتنا ومواقفنا حول الواقع والأشياء والكون.
- هناك العوالم الممكنة التي لا تكون موافقة لمواقفنا القضوية، أي أنها لا تنسجم مع تصوراتنا ومواقفنا حول الكون والأشياء التي ينتظم من خلالها.

إن الالتزام بحسب هذا التحليل تجاه عالم ممكن معين مرتبط بمجموعة من المواقف القضوية، يمثل واقعة «أيديولوجية»[385]، أي أنه يمثل التزام تصور، التزام مواقف وتصورات، ومن هنا يتخذ بعدًا أيديولوجيًّا.

في ضوء هذه العناصر التي تشخص مفهوم العوالم الممكنة، نلاحظ أن المعيّن الزمني 2005 يحدد الخصائص الجوهرية للسياق الذي يستلهمه الخطاب. يعتبر فعل «التنمية البشرية» من الخصائص الجوهرية للسياق الحاضر، لذلك يساهم هذا الفعل في تحديد خصائص السياق في المستقبل، إنه يرسم العوالم الممكنة.

يتضمن ملفوظ «التنمية البشرية» الفعل الرئيس الذي يميز السياق الثقافي للخطاب المعرفي:

«... المبادئ والعمليات المهيكلة للتنمية البشرية: المشاركة، والتخطيط، والتقويم، والمحاسبة واتخاذ القرار...»[386].

يتضمن الفعل الرئيس مجموعة من الأفعال الجزئية:

- فعل المشاركة: ويحيل على مقوم دلالي (البعد التشاركي) ويدلّ على أن الفعل الجزئي سيستشرف منهجًا جديدًا يقوم على إلغاء الاتجاه الفردي في تدبير القرارات السياسية والاجتماعية على مستويات القرار السياسي المحلي والوطني. إن العمل بالبعد التّشاركي يجعل القرار في بعديه السياسي والاجتماعي نتيجة لتعاقد تشاركي، أي أنه يساهم في تشييد تشاكل توسيع المشاركة.

- فعل التخطيط: ويتجسد داخل الخطاب من خلال الوحدات:

«وإنه لمن النادر جدًّا أن يتم إدراج السياسات العمومية المعتمدة في نطاق الزمن...»[387].

«يلاحظ أن منظومة اتخاذ القرار في بلادنا لم تكن دائمًا مبنية على دراسة استكشافية وعلى تحكم معقلن...»[388].

تحيل عناصر الملفوظ على مقوم الزمن، أي على ضرورة أن تندرج السياسات العمومية داخل الزمن استنادًا إلى رؤية تستشرف الزمن وتتملّكه، بخلاف المقاربات التي تعتمد على تغيير القرارات بحسب الظرفيات والطوارئ ولا ترسم حدودًا داخل سيرورة الزمن للقرارات والأفعال والإنجازات. يجب أن يصبح مقوم الزمن عنصرًا في تخطيط البرامج من حيث المدى والأفق الذي تنجز فيه ولا تكون رهينة ظرفيات تتغير على الدوام.

أما الملفوظ الثاني ومن خلال الوحدات التي يتضمّنها: «منظومة اتخاذ القرار، دراسة استكشافية»، فتحيل على مقوم المعرفة، الذي يفترض أن فعل اتخاذ القرار في مجال السياسات العمومية يجب أن يكون مستندًا إلى المعرفة العلمية التي تتحصّل نتيجة دراسات استكشافية. إن إدراج مقوم المعرفة في تخطيط السياسات العمومية، يهدف إلى عقلنة القرارات ويضفي عليها النجاعة، كما يساهم في خلق الثقة بين السلطة والمواطن الذي يعدّ هدفًا للفعل السياسي. إن مقومي «الزمن» و«المعرفة» يحيلان على بنية قيمية إيجابية لفعل التخطيط بصفته فعلًا جزئيًّا يتفرع عن الفعل الرئيس، أي التنمية البشرية، الذي يحدّد معالم العالم الممكن، العالم المشيّد من خلال الخصائص الجوهرية للعالم الواقعي للمغرب في عام 2005.

- فعل التقويم: يمثل التقويم فعلًا جزئيًّا يرتبط بالفعل الرئيس والمحوّل، التنمية البشرية، يتجسد من خلال مجموعة من الوحدات والصّور المعجمية:

«إن ثقافة التقويم والتعاقد لم تكن راسخة لدينا بالشكل الكافي، فالسياسات العمومية لم تكن دائمًا تخضع للتقويم...»[389].

«... فإذا كانت عليهم واجبات كمواطنين، فإن لهم أيضًا حقوقًا، ومنها الحق في المطالبة بمحاسبة المضطلعين بمهام عمومية...»[390].

«... تقديم الحسابات للمواطنين حول السياسات التي يتبعونها...»[391].

تدلّ وحدة «التقويم» خطابيًّا على فعل الجزاء الذي يقدم حكمًا حول حالة فاعل أو حول فعل، لذلك ينصبّ فعل «التقويم» على مجمل الأفعال التي ينجزها الفاعلون السياسيون في مجالات المسؤولية التي يتحملونها. ويكون هذا الحكم إيجابيًّا أو سلبيًّا وفق سيرورة الإنجاز، وهو ما يسمح بخلق رأي عام يمكن أن يقدّم حكمًا حول الفعل السياسي الذي يكون فيه الفعل ملزمًا بتسريع الإنجازات وتجويدها. لذلك، فالخطاب المعرفي في المغرب الممكن يهدف أيضًا إلى تشييد رأي عام يمكن أن ينخرط في أطروحة الخطاب المعرفي، أي أن يقدم تثمينًا إيجابيًّا لبرنامج التنمية البشرية.

تقترن وحدة «التقويم» بالوحدة الأخرى في ملفوظات الخطاب، وهي «المحاسبة»، وتنطوي على فعل تأويلي يقوم بموجبه المؤول بتأويل فعل الذات في الحقل السياسي العمومي، أي الذوات التي تضع السياسات العمومية في مجالات التعليم والتربية والاقتصاد والسياسة الاجتماعية وتضطلع بإنجازها. يروم الفعل التأويلي إلى تشخيص حالة الإنجاز والتّحقيق للبرامج لإبراز ما إذا ظلت هذه البرامج في الحالة الافتراضية أو بصفتها نوايا أو في حالة الكمون حينما تكون في حالة قوة أو في حالة التّحقق.

يمكن آليات الجزاء والتأويل والحكم على أفعال الفاعلين السياسيين أن تفضي إلى خلق رأي عام يواكب السياسات العمومية وأفعال الفاعلين السياسيين ويراقب الحقل السياسي العمومي، ويشيد ثقافة النقد والتأويل والحكم. وتساهم هذه الآليات في تحويل نظام الفعل السياسي؛ حيث يصبح فعلًا مرتبطًا بتعاقد اجتماعي بين المواطنين والفاعلين السياسيين، وتصبح الاستشارات الشعبية في هذا السياق فضاء للحكم على البرامج والأفعال.

**خاتمة**

حللنا في هذا الفصل الخطاب المعرفي-الاجتماعي، وينسجم هذا التحليل واستراتيجية المقاربة عامة لأن الأمر يتعلق بخطاب اجتماعي بالمفهوم الذي حددناه وهو كل تلفظ داخل الفضاء العمومي مؤطر بالبعدين الزمني والمكاني. وينصبّ هذا النمط من الخطاب على حالة المغرب بصفته مؤسسة اجتماعية وثقافية خلال زمنية تمتد من خمسينيات القرن الماضي إلى بداية الألفية الثالثة.

من حيث المنهج التحليلي، استندنا إلى المفاهيم التي قدمنا في القسم الأول النظري وهي مفاهيم الخطاب الاجتماعي والسيميائيات السردية والسيميائيات التوترية وهي تسعف إجرائيًّا في إنجاز استراتيجية التحليل التي تقف عند مكونات الخطاب وإبراز اشتغالها خطابيًّا من أجل الكشف عن المعنى الاجتماعي وإبراز المنظومة القيمية التي يقترن بها هذا المعنى تداوليًّا.

خلصنا إلى أن الخطاب في تقرير الخمسينية كرس على المستوى الدلالي في المقاطع الاستهلالية تشاكل التعاقد. يحمل هذا التشاكل دلالة على مستوى الخطاب السياسي؛ فهو يظهر أن الأطراف التي تساهم في الفعل السياسي (السلطة-المعارضة) يوجد بينها تعاقد حول النظام السياسي. يترسخ هذا التشاكل استنادًا إلى المقومات الدلالية: الوحدة، الترابط، الانسجام. تحدد هذه الدلالة على مستوى الخطاب سيناريو التوسّع الذي يرتبط بالتدرج والانبساط. كما يحيل على مستوى الخطاب إلى دلالة سياسية تشير إلى أن الحقل السياسي في المغرب غداة الاستقلال يتميز بعلاقة التوازن بين الفاعلين.

غير أن بروز ذاتين أخريين هما المعارضة والفاعل العسكري جعل الخطاب يتسم بسيناريو الصعود، وهو يجسد التوتّر القوي بين هذه الذوات إلى الحد الذي كادت فيه السلطة السياسية تفقد موقعها التركيبي لفائدة المكونات الأخرى. في سياق نمو الخطاب، تحدد آليات الخطاب ممثلة في التداعي والتسلسل القسري مجموعة مسارات تصويرية تولد مجموعة مقومات دلالية: توحيد الرؤية، الترابط، إلغاء التشعبات بين الذوات الفاعلة (السلطة السياسية، المعارضة)، وهي مقومات تؤسس لسيناريو جديد هو سيناريو التهدئة، ويقوم على إلغاء التوتّرات وتكريس الانبساط.
تسعف المسارات التصويرية المتنامية في تشييد سيناريو المغرب الممكن الذي يقوم على «التواصل التّشاركي»، على الرغم من أن هذه الصيغة في التواصل تدل على أن المرسل لا يفوض السلطة في كليتها، لكنه يتنازل عن جزء منها فحسب. كما يهدف إلى توسيع المشاركة.
يميل سيناريو المغرب الممكن الذي يميز الخطاب إلى الإقناع بدلالة، وهي أن المغرب تجاوز سيناريوات التوتّر والصعود وكذلك التهدئة وبدأ يعيش مرحلة سيناريو المغرب الممكن منذ عام 2000، وهو سيناريو الاستقرار الذي انتقل من التعاقد إلى التعاقد التشاركي والمشاركة الواسعة وتملّك الزمن وتجاوز الظرفيات، وتعدّ هذه الدلالة محورية في الخطاب المعرفي-الاجتماعي.
نلاحظ إذًا أن خطاب **تقرير الخمسينية**، وعلى الرغم من أن موضوع-القيمة الذي يهدف إلى تحقيقه هو خلق النقاش داخل الفضاء العمومي حول خمسين عامًا من التدبير، يولد دلالة بناء على آلية السيناريوات الخطابية، تتمثل في إنجاز حكم إيجابي حول مرحلة زمنية واجتماعية راهنة تبدأ من عام 2000 بالنسبة إلى تاريخ المغرب وتمتد إلى ما بعد ذلك في مقابل إبراز التشعّبات الحاصلة التي ميزت الخطاب الواصف للمرحلة التي تلت زمنية الاستقلال.

(320) وتتمثل في المدرسة الفرنسية في مجال السيميائيات. يُنظر: Algirdas Julien Greimas & Joseph Courtés, Sémiotique Dictionnaire raisonné de la théorie du langage, Hachette université, langue, linguistique, communication,tome 2 (Paris: Hachette, 1986), p. 157.

(321) حاولت المدرسة التوسع نظريًا بتحليل خطابات معرفية وعلمية واجتماعية. يُنظر:
Algirdas Julien Greimas & Eric Landowski, «Les Parcours du savoir,» dans: Algirdas Julien Greimas et al., Introduction à l'analyse du discours en sciences sociales, Algirdas Julien Greimas & Eric Landowski (introduction), Hachette université, langue, linguistique, communication (Paris: Hachette, 1979), p. 5.

(322) المغرب الممكن: إسهام في النقاش العام من أجل طموح مشترك، تقرير الخمسينية (الدار البيضاء: دار النشر المغربية، 2006).

(323) Algirdas Julien Greimas, «Des Accidents dans les sciences dites humaines: Analyse d'un texte de Georges Dumézil,» dans: Algirdas Julien Greimas, Du Sens, 2 (Paris: Éditions du Seuil, 1983), p. 183.

(324) المغرب الممكن، ص 3.

(325) المرجع نفسه، ص 7.

(326) Greimas & Landowski, p. 5.

(327) Algirdas Julien Greimas & Joseph Courtés, Sémiotique: Dictionnaire raisonné de la théorie du langage, Hachette université, langue, linguistique, communication, tome 1 (Paris: Hachette, 1979), p. 320.

(328) المغرب الممكن، ص 7.

(329) المرجع نفسه، ص 5.

(330) المرجع نفسه، ص 5.

(331) هي المعاهدة التي فـُرضت على المغرب في 30 آذار/مارس 1912 بعد توقيعها من طرف السلطان عبد الحفيظ، وامتدت حتى حصول المغرب على الاستقلال في عام 1956.

(332) هي السنة التي انطلقت فيها أعمال هذه المجموعة.

(333) على المستوى السردي السطحي، يُعد التحول عملية انفصال أو اتصال بين ذات وموضوع-قيمة. من هنا، يمكن أن يعتبر الخطاب السردي مسارًا يمكن أن ينتقل بنا من حالة أولية إلى حالة نهائية. إنه «جبر» من التحولات ذاك الذي يسمح باستيضاح هذا المسار. من هذا المنظور، يظهر الخطاب بصفته متوالية من التحولات. يُنظر:
Greimas & Courtés, tome 1, p. 401.

(334) المغرب الممكن، ص 23.

(335) حددت السيميائيات السردية في أنموذجها النظري العامل في البداية بصفته فاعلًا ينجز فعلًا، غير أن اهتمامها بخطابات معرفية مثل الخطاب السياسي أو خطاب الشركات سيجعلها تقترح مفهوم العامل الجماعي الذي يعد تركيبًا لأفراد ينجزون فعلًا تركيبيًا. يُنظر:
Algirdas Julien Greimas, Sémiotique et sciences sociales (Paris: Éditions du Seuil, 1976), p. 98.

(336) المغرب الممكن، ص 23.

(337) Greimas, Sémiotique, p. 100.

(338) المغرب الممكن، ص 24.

(339) المرجع نفسه، ص 25.

(340) المرجع نفسه، ص 35.

(341) المرجع نفسه، ص 51.

(342) المرجع نفسه، ص 35.

(343) المرجع نفسه، ص 41.

(344) المرجع نفسه، ص 42.

(345) المرجع نفسه، ص 63.

(346) حدد غريماس مفهوم التشاكل لدراسة مسألة الانسجام في الخطاب. يقول: «نعني بالتشاكل عامة شبكة من المقولات الدلالية الحشوية، المحايثة لخطاب معين». يُنظر:
Algirdas Julien Greimas, Du Sens: Essais sémiotiques (Paris: Éditions du Seuil, 1970), p. 10.

(347) المغرب الممكن، ص 65.

(348) Denis Bertrand, «Confiance politique et fiducie,» dans: Jacques Fontanille & Guy Barrier (dirs.), Métiers de la sémiotique: Textes recueillis à l’occasion du colloque Les métiers de la sémiotique, Limoges, 6-8 Novembre 1997, Tekhné (Limoges: PULIM, 1999), p. 48.

(349) حددت نظرية الكوارث الرياضية نمطين من الكوارث: كوارث المواجهة وكوارث التشعب. تَحدُث كوارث المواجهة حين وجود عنصرين غير مُتَحللين (م1، م2) على المستوى نفسه بوظيفة كامنة (ف). تستقرُّ هذه الوضعية بصيغتين: إما أن يهيمن م1 على م2، أو العكس.وتُصورِن كارثة المواجهة على مستوى المربع السيميائي علاقة التضاد بين عنصرين.
أما على مستوى التركيب العاملي الذي يُحدِّد العلائق بين الذوات الفاعلة، فإنها تُصورِن علاقة المواجهة بين عاملين عا 1/عا 2، وبين برنامجين يُحاول فيهما كل واحد الاستحواذ على موضوع ثمين، ويمثلُ هنا في مجال التحليل السلطة السياسية التي تعدُّ مجالًا للتنازُع.
تَحدثُ، على العكس من ذلك، كارثة التشعب حينما يَنصهِر عنصر (م) في حده الأدنى لوظيفة كامنة (ف)، مع عُنصر في حده الأقصى، ثم يندثر أو يَتحلَّل. تَستقر هذه الوضعية بصيغتين: إما أن يكون (م) حاضرًا، أو غائبًا. تُصورِنُ هذه الكارثة علو مستوى المربع السيميائي علاقة التناقض. أما على المستوى الطوبولوجي، فإذا كانت الوظيفة (ف) تعتبر فضاءً، فإن كارثة التشعب تُؤول طوبولوجيًا بصفتها علاقة بين الحضور والغياب لموقع، وتُمثِّلُ على مستوى التحليل

غيابَ أو حضور فاعل سياسي مُعين، علمًا أن حضورَ موقع المعارضة والمكون العسكري، يُحيلُ ضمنيًا على غياب السلطة. يُنظر:
Greimas & Courtés, tome 2, pp. 29, 51.
(350) المغرب الممكن، ص 65.
(351) Greimas & Courtés, tome 1, p. 417.
(352) المغرب الممكن، ص 8.
(353) التسخير هو عملية التأثير من أجل إقناع ذات فاعلة بإنجاز فعل. نجد في معجم السيميوطيقا هذا التحديد: «يتخصص التسخير بصفته فعلًا للإنسان حول إنسان آخر، يرمي إلى جعله ينجز برنامجًا معينًا...». يُنظر:
Greimas & Courtés, tome 1, p. 220.
(354) حينما يحدد الخطاب تشاكلًا دلاليًا بصفته إطارًا عامًّا، يعملُ على تخصيصه من خلال التراكم القسري للوحدات التي تولد المقومات الدلالية نفسها وترسخ الانسجام الدلالي. يُنظر:
Greimas, Du Sens, 2, p. 59.
(355) المغرب الممكن، ص 8.
(356) نجد في تصدير دستور المملكة المغربية لسنة 2011 (يُشكل هذا التصدير جزءًا لا يتجزأ من هذا الدستور: «إن المملكة المغربية، وفاء لاختيارها الذي لا رجعة فيه في بناء دولة ديمقراطية يسودها الحق والقانون، تواصل بعزم مسيرة توطيد وتقوية مؤسسات دولة حديثة، مرتكزاتها المشاركة والتعددية والحكامة الجيدة...».
(357) المغرب الممكن، ص 23.
(358) المرجع نفسه، ص 23.
(359) المرجع نفسه، ص 23.
(360) المرجع نفسه، ص 63.
(361) المرجع نفسه، ص 65.
(362) المرجع نفسه، ص 65.
(363) المرجع نفسه، ص 65.
(364) المرجع نفسه، ص 64.
(365) المرجع نفسه، ص 64.
(366) المرجع نفسه، ص 70.
(367) المرجع نفسه، ص 65.
(368) محمد مفتاح، المفاهيم معالم: نحو تأويل واقعي (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1999)، ص 189.
(369) المغرب الممكن، ص 69.
(370) المرجع نفسه، ص 70.
(371) المرجع نفسه، ص 70.
(372) المرجع نفسه، ص 71.
(373) المرجع نفسه، ص 71.
(374) المرجع نفسه، ص 73.

(375) المرجع نفسه، ص 73.
(376) صاغ غريماس مفهوم «التواصل التشاركي» لوصف ظاهرة في التواصل، وهي حين يَمنح السارد موضوعًا قيميًّا للمرسل إليه ويظلُّ في الوقت ذاته متصلًا بالموضوع. يُنظر:
Greimas, Du Sens, 2, p. 44.
(377) المغرب الممكن، ص 88.
(378) المرجع نفسه، ص 217.
(379) Umberto Eco, Lector in fabula ou la coopération interprétative dans les textes narratifs, Myriem Bouzaher (traduction), Figures 26 (Paris: B. Grasset, 1985), p. 160.
(380) Ibid., p. 146.
(381) Ibid., p. 174.
(382) Ibid., p. 149.
(383) Ibid., p. 149.
(384) Ibid., p. 161.
(385) Ibid., p. 174.
(386) المغرب الممكن، ص 273.
(387) المرجع نفسه، ص 238.
(388) المرجع نفسه، ص 238.
(389) المرجع نفسه، ص 239.
(390) المرجع نفسه، ص 240.
(391) المرجع نفسه، ص 239.

# الفصل الثالث عشر: الخطاب التاريخي: استراتيجيات الإصلاح

**مقدمة**

سنهتمّ في هذا الفصل بنص **اللسان المعرب عن تهافت الأجنبي حول المغرب**[392]، وهو نص ينتمي من حيث التجنيس إلى الخطاب التاريخي، انطلاقًا من موضوعه الذي يتعرض فيه صاحبه لذكر أخبار بلاد المغرب في مواجهة الأجنبي. غير أننا سنهتمّ بالكتاب انطلاقًا من زاوية محددة، هي تحليل المظاهر والخصائص التي يتسم بها بصفته خطابًا يستند أيضًا في تحقّقه إلى مجموعة من العناصر الخطابية والسردية مثل وجود متلفظ ينجز عملية التلفظ وسارد ينقل أخبارًا في تعالقه بمتلفظ- له. كما أن المتلفظ يستثمر مجموعة من الذوات الفاعلة والعاملة على المستوى الخطابي، وهي تحضر بشكل صريح أو ضمني على مستوى ترهينات الخطاب.

كما أن هذا الخطاب يندرج في سياق استراتيجية المقاربة التي ننهجها في الدراسة وهي أن الخطاب التاريخي تتحقق فيه خصائص الخطاب الاجتماعي، إنه تلفظ لذات منتجة داخل سياقين، زمني ومكاني. لذلك، فإن التحليل سيكشف الذوات وصيغ الخطاب ويهدف إلى تحديد المعنى الاجتماعي والمنظومة القيمية التي يحيل عليها.

سنهتمّ على هذا المستوى بفصول الكتاب التي تميزت بمظاهر خطابية وسردية، من حيث إنها تتوفر على عوامل تواصل تنجز ملفوظات وعلى بنية سردية يمكن أن ينجز فيها هؤلاء فعلًا أو مجموعة أفعال تؤشر إلى برامج سردية وتحولات داخل هذه البرامج السردية.

## أولًا: المكون التلفظي في الخطاب

### 1 - منظور عوامل التواصل

نشير في هذا العنصر التحليلي إلى المكونات المؤسسة لعملية التلفظ[393]. يقدم الخطاب متلفظًا ضمنيًّا يمكن أن يتمثل في المؤلّف الضمني الذي يوجد وراء إنجاز الخطاب. أما عامل التواصل فيتمظهر من خلال معينات متعددة يمكن أن تبرز موقعه على مستوى الخطاب، كما يمكن أن تحدد الوظائف التي ينجزها:

«قدمنا في غير موضع بهذا التقييد ونوهنا بكل عبارة أن من أصول الاستعداد المأمور به شرعًا وعقلًا تعلم العلوم الصناعية لبعض أفراد الأمة حسب الكفاية»[394].

يتسم الخطاب بوجود عامل تواصل ينجز التلفظ اعتمادًا على معيّن ضمير المتكلم كما يتضح ذلك في مفتتح النص من خلال الفعل «قدمنا»، ولعل هذا الاختيار التلفظي يرتبط بوظائف متعددة على مستوى الخطاب. يمكن أن تؤشر الأفعال المستعملة على طبيعة الوظائف، فالفعل «قدمنا» يرمي إلى الإخبار بمجموعة من العناصر والمعطيات، ويحدد طبيعة هذه العناصر في بداية الخطاب من خلال نصّ مواز يتمظهر على شكل عنوان: «في ذكر مسائل اقتصادية...»[395]، حيث تؤكد الوحدة المعجمية «في ذكر...» مقصدية الإخبار بسرد معطيات وعناصر يخصّصها المتلفظ بأنها مسائل ذات طبيعة اقتصادية. تعدّ هذه الصيغة التي يمثلها اختيار ضمير المتكلم ثابتة في أغلب المقاطع، حيث يستثمرها عامل التواصل بشكل تناوبي مع ضمير الغائب:

«ولنمسك عنان قلمي لأن البحث في هذه الشؤون العقيمة مما يوجب ألمي...»[396].
«... ولنترك تحرير الكلام في هذا الموضوع لفرصة أخرى تناسب فن الاقتصاد»[397].
إن الوحدات التي تشملها الملفوظات «ولنمسك عنان قلمي... ولنترك تحرير الكلام» تشير إلى أن عامل التواصل يختار منظور المتكلم في سرد الأخبار وتقديم المسائل التي تتعلق بعناصر متعددة يجملها بحسب المقاطع في «مسائل اقتصادية»، «الأخلاق والآداب العمومية»[398] «المعارف العصرية وشرح الحرية والمدنية»[399] تدل هذه الصيغة على علاقة عامل التواصل بالملفوظ.

**2 - عامل التواصل: ذات فاعلة**

لا ينجز عامل التواصل وظيفة السرد فحسب، لكنه يعد مندمجًا في الخطاب على مستوى الملفوظ، لذلك يمكن أن ينجز فعلًا. يشير الملفوظ: «فقد قدر الخبيرون بالتجارة أن أوروبا تستنزف من البلاد المغربية مائتي مليون في كل سنة قيمة وارداتها من أصناف البضائع التي يمكننا استنتاجها ببلادنا...»[400] إلى المقارنة بين عاملين:
أوروبا/البلاد المغربية
من خلال فعل التجارة واستفادة أوروبا من هذا الفعل. يحدد عامل التواصل داخل الملفوظ موقعه ليس بصفته ساردًا فقط، ولكن أيضًا بصفته فاعلًا يرتبط بالبلاد المغربية، من خلال اندماجه بهذا العامل. يحدث عامل التواصل على مستوى الخطاب اندماجًا تلفظيًّا اعتمادًا على ضمير المتكلم:
«من أصناف البضائع التي يمكننا استنتاحها...» ليتمّ تأكيد اندماج عامل التواصل بالذات المغربية وعلى قدرة هذه الذات على إنتاج أصناف من المنتوجات المستوردة من أوروبا.
تبرز هذه الوضعية التطابق بين عامل التواصل وعامل الملفوظ، ما يجعل عامل التواصل أيضًا عاملًا مندمجًا في الملفوظ والخطاب، أي فاعلًا بالقوة. إن اعتماد التلفظ على ضمير المتكلم في السرد تستتبعه نتائج تتمثل في رغبة عامل التواصل بتأكيد ما يقدمه من عناصر على مستوى الملفوظ. يعد هذا الاختيار التلفظي آلية تحقق على مستوى الخطاب، «أثر الحقيقة»[401] الذي يقنع من خلاله المتلقي بحقيقة ما يرويه وما يقدمه، وبخاصة حين يتحدث عن المعارف الصناعية ونمط التجارة والمدنية، أي عن قيم جديدة شاهدها المتلفظ ودلالاتها بالنسبة إلى مسألة إصلاح الأمة.

**3 - مظاهر الإدراك التأويلي: ضعف الأمة/قوة الأمم الأخرى**

من بين خصائص المكون التلفظي أن المتلفظ في الخطاب يبئر وظيفة معرفية تتمثل في الفعل المعرفي القائم على التأويل[402]، حيث يؤول الوضعية والحالة التي يوجد عليها الفرد داخل المجتمع الذي يصفه:
«... تدخل بيت الرجل فلا تجد به سيفًا ولا رمحًا وإن وجد فعلى طريق حفظ الآثار القديمة حتى فاتتنا الأمم سوانا فيما [في ما] هو أول واجب علينا»[403].
يستعمل عامل التواصل في الملفوظ فعل «فاتتنا» الذي يحيل على تأويل قائم على المقارنة بين الذات الفاعلة (عامل التواصل) وبين عامل آخر «الأمم»، ويدلّ الفعل التأويلي على حكم قيمي استطاعت بموجبه الذات الفاعلة الأخرى «الأمم»، تجاوز أفعال الذات التي يجسدها الخطاب في «ذات» البلاد المغربية.
ينجز المتلفظ هذا الفعل التأويلي الذي يقدم حكمًا مقارنًا بين الذاتين الجماعيتين من خلال مقولة دلالية:

الأمة المغربية/الأمم الأخرى

ضعف/قوة

ترمي هذه المقولة إلى تأكيد البرنامج السردي وتتجلى في المعرفة حول «أصول الاستعداد»، وهي القيمة الثمينة التي يرغب الكاتب في تقديمها للمتلقي ممثلًا في «رجال الدولة المغربية».
بناء على الهندسة التي نظم من خلالها المتلفظ الكتاب: «ورتبته على تمهيد ومقدمة وأربعة أقسام وخاتمة...»[404]، يستثمر المتلفظ التمهيد بصفته مقطعًا طوبولوجيًّا رئيسًا على مستوى الكتاب للقيام بفعل التسخير، وهو إجراء سيميائي يحثّ فيه المتلفظ الذات على الفعل من خلال إبراز القيم الإيجابية للموضوع الذي يريد أن يدعو إليه، حيث يتوجه إلى المتلفظ-له:
«أيها الناطق بالضاد... أنسيت تاريخ أسلافك... وشغلتك السمسرة والشطارة، وخصمك يدرس علوم الطيارة»[405].
يتوجه المتلفظ إلى الإنسان العربي الناطق باللغة العربية، والخطاب هنا بصيغة التعميم، منبهًا إياه بأنه نسي تاريخ الأسلاف في بعده الزمني والثقافي. يستحضر المتلفظ التاريخ بمعنى محدد، حيث يمنحه تقويمًا إيجابيًّا، يعتبره ذخيرة للفعل المشرق. يصف هذا المقوم الإيجابي تاريخ السلف مستثمرًا وحدات معجمية: «كلمتهم مسموعة وأفرادهم مجموعة»، «فتحوا الممالك فحكموها»[406].
تحيل الوحدات المعجمية على قيم الاتحاد/قوة الحضور/السلطة التي استطاعوا بها التوسع وإقامة الملك في الممالك التي اعتنقت الإسلام. إنه يستنهض المخاطب اعتمادًا على التاريخ ويعتبره مصدرًا للفعل. يقوم إجراء التسخير على المقارنة بين ماض مفعم بقيم إيجابية قوامه الفعل وبين حاضر تغلب عليه أفعال غير إيجابية: السمسرة، الشطارة... كما يستحضر إجراء التسخير المقارنة بين الذات والآخر الذي تجسده الوحدة المعجمية «خصمك»، الآخر الذي يحدد سماته استنادًا إلى فعل «يدرس»، أي يقوم بفعل تحصيل العلم وبالتطلع إلى موضوع رغبة هو «علوم الطيارة»، إنه يشير إلى فرع علمي متقدم هو علم الطيران. يشيّد المتلفظ في الخطاب إجراء التسخير بناء على مقارنات تخصّ الذات الفاعلة والآخر:
- «ألهاك نقر المثاني وملازمة البيوت/وخصمك عاكف على صب المدافع وسبك السيوف».
- «تلبست بالغش والتدليس/ولم تحفل بتصفية المعادن وأنواع التقطير والتكليس»[407].
تبرز الوحدات المعجمية تصفية المعادن/التقطير والتكليس اهتمام المتلفظ بالعلوم المتعددة العصرية التي تقوم على مراحل إنتاجية: المعادن/التصفية/التقطير/التكليس، وهي تحيل على امتلاك العلم النظري والتطبيقي الذي يحول المعادن إلى عتاد وأسلحة.
- «وبالاختصار نقصت من المعارف بقدر ما زاد خصمك»[408].
يختتم المتلفظ سلم التسخير بالمقارنة بين الآنا والآخر، ويتحدد من خلال التقويم لامتلاك موضوع-القيمة الذي يتحدد في «المعارف» أو العلم؛ فدرجة الامتلاك تعد متدنية بالنسبة إلى الذات الفاعلة، غير أنها تعد إيجابية بالنسبة إلى الآخر، أي الخصم. يستثمر المتلفظ إجراء التسخير بمقدار تدرّجي من الزيادة إلى النقصان في «التمهيد» بصفته مقطعًا استهلاليًّا يشغل موقعًا طوبولوجيًّا مهمًّا من الخطاب، ويقوم التسخير كما لاحظنا بناء على صورة التحدي[409]؛ **إنه يتحدى الناطق بالعربية**

ويفصح عن مكون النقص الذي يخصّص هذه الذات من حيث الفعل: نسيان التاريخ المشرق لأسلافه، ملازمة البيت، اعتناقه الغش والتدليس، في مقابل الفعل الذي ينجزه الآخر: الفعل القائم على الاهتمام بالعلم والتقدم فيه، منتظرًا من الذات الفاعلة محاولة القيام بفعل يرفع التحدي، وهو فعل الانخراط في تحصيل المعارف. سيكون التسخير في التمهيد فاتحة لتحديد موضوع رئيس في

الخطاب وهو الدعوة للعلم ولإصلاح مؤسّسة التكوين أو لتشييد أنموذج «للمدرسة» التي تنفتح على العصر وعلومه.

يربط المتلفظ رفع التحدي بالدفاع عن الوطن؛ لذلك وبعد إجراءات التسخير التلفظية، يوجه دعوة للذات-المخاطبة: «واهرعوا للدفاع عن عطنكم وإصلاح وطنكم. إن الوطن بالفضائل يحيى وبالرذائل يفنى»[410]. تحدد الوحدات المعجمية الموجهة للمخاطب موضوعًا أول هو إصلاح الوطن الذي يتقوى بالمعرفة والعلم والفضائل، لذلك يتخذ الخطاب صيغة الأمر. يقوم إجراء التسخير على اصطناع إجرائيات تعتمد على التحدي وإبراز النقائص والمقارنة والتقويم، وهي إجرائيات خطابية[411] ترمي في مجملها إلى الإقناع بضرورة الفعل؛ ذلك أن المتلفظ يعرف أن فعل الفعل أو الحث على الفعل يتحقق بإبراز الوجه السافر لحالة النقص التي أصبحت عليها الذات المغربية بسبب فعل الآخر-الأجنبي:

«ها هو يدوس عرينك ويذل عزيزك»[412].

يقوم الملفوظ على صور استعارية، فالوحدة المعجمية «يدوس» تحيل على الدوس[413]، وتشيد استنادًا إلى التركيب اللغوي صورة استعارية تقوم على مقومات الوطء لفضاء العزة، لتدلّ استعاريًّا على استباحة المكان الذي يرمز إلى السيادة. أما الملفوظ الثاني، فيستلهم الحديث الشريف: «ارحموا عزيز قوم ذل»، وهو يحيل على درجة الإذلال التي بلغها الناطق بالضاد بعد تدخّل الأجنبي. يستلهم المتلفظ إذًا الذخيرة البلاغية والدلالية والثقافية المرتبطة بمنظومة قيمية يمثلها الذود عن العرض وعن الحمى من أجل إنجاح سيرورة التسخير؛ ذلك أن وصف حضور الأجنبي وحالة الإذلال والاستباحة كلها عناصر تعضد آلية التحدي في التسخير وذلك لحثّ الفاعل على الفعل والانتفاضة من أجل رفع التحدي.

يفضي التسخير بعناصره إلى تحديد موضوع-القيمة الذي يقصد المتلفظ تبليغه عبر الخطاب، لذلك يفصح عما يرغب فيه وهو يتوجه بالخطاب إلى المتلفظ-له: «حيا [حيّ] على السداد. حيا [حيّ] على الإصلاح»[414].

يتضمن الملفوظ رغبة في تحقيق التحوّل من الحالة التي تتسم بتقويم سلبي للمخاطب، حيث ملازمة البيت والجمود والتوجه إلى أفعال السمسرة، إلى حالة أخرى مناقضة يكون قوامها الإصلاح.

يستثمر منتج الخطاب مقطع التمهيد لأن لديه وعيًا بموقعه الطوبولوجي، فهو مستهلّ الكتاب وفاتحته وهو المقطع الذي يحدد فيه المؤلف تصوره، لذلك يكثف في هذا المقطع الموضوع الذي يرغب في الإقناع به بصوغ تشاكل دلالي هو الإصلاح استنادًا إلى وحدات معجمية متراكمة.

«فلنتحد تحت لوائه. ولنجتهد في إعلائه. ولنُصِخْ لندائه. فاتحاد الأمة قوة لا تقاوم. وإعلاء شأوها لا يكون إلا بالاستعداد. ولا استعداد في هذا الزمان إلا بالاطلاع على ما عند الأمم الراقية في معارج الحضارة من الصناعات وضروب المخترعات، فبعدما كان السلاح السيف والرمح والنشاب. صار اليوم المدفع والبارودة والديناميت وبعدما كانت المراكب تسير بقوة الرياح وتصطنع من الأخشاب صارت تسير بقوة البخار وتدرع بالحديد والفولاذ»[415].

يشتمل المقطع النصي على وحدات معجمية تمثل مركز جذب[416] في الخطاب، وهي: الاتحاد، الاجتهاد، الاستعداد. تحيل هذه الوحدات على مقومات الوحدة والعمل والاستعداد للقيام بالإصلاح الذي يفضي إلى التحول من حالة إلى حالة، غير أن هذه النتيجة بالنسبة إلى المتلفظ لا تحصل سوى بتحقّق قيمة جهية هي: «... الاطلاع على ما عند الأمم الراقية في معارج الحضارة من الصناعات...»[417].

إن الوحدتين المعجميتين «الاطلاع» و«الأمم الراقية» تتضمنان ضرورة تحقيق قيمة المعرفة بصفتها عنصرًا فاعلًا في سيرورة الاستعداد، أما وحدة «الأمم الراقية»، فتحيل على الغرب المتقدم حيث يصفها من خلال الوحدة «الأورباويون»، إشارة إلى أوروبا. أما طبيعة المعرفة فهي المعرفة العلمية، أي «الصناعات-المخترعات». وتشير هذه الوحدات إلى أن الخطاب ينصّ على أهمية المعرفة في بعدها النظري من خلال تحصيل المعارف العلمية، وفي بعدها العملي أيضًا، من خلال تحويل نتائجها إلى صناعة تنتج العتاد الحربي وتمهر في الاختراع والابتكار.

## ثانيًا: السردية التاريخية

بعد مقطع التمهيد الذي يستند فيه المتلفظ إلى فعلين: فعل تأويلي يقوم فيه بتأويل سلبي لفعل الناطق بالضاد الذي ينفق جزءًا من سواد وقته في أفعال سلبية جعلته يكون في مرتبة أدنى من الآخر، الذي يصفه المتلفظ «بالأورباويين»، وفعل تأويلي إيجابي يصف فيه تقدم الغرب، ينتهج في المقدمة التي تعد جزءًا من هندسة الخطاب آلية السردية التاريخية[418]؛ حيث يعود المتلفظ إلى سرد مجموعة من الأفعال التي تنتظم داخل تصويرية تاريخية محددة.

يستهل المتلفظ مقطع المقدمة بملفوظ سردي: «في ذكر أحاديث شريفة من كلام خاتم المرسلين، وفقرات من أقوال وأعمال خلفائه الراشدين، وما كان عليه أمراء المؤمنين»[419].

يحدد المتلفظ في مستهل المقطع الموضوع الذي يرغب فيه وهو ذكر أحاديث شريفة للرسول، ولكن أيضًا بعض أقوال الخلفاء الراشدين وأمراء المؤمنين وأفعالهم؛ فهو يعتمد على ذكر بعض الأحاديث التي تقدم المنظومة القيمية المميزة لشخصية الرسول. غير أنه يمكن اختزال هذه المنظومة من خلال الحديثين:

- «قال: خير الغنى غنى النفس».

يحيل الملفوظ «غنى النفس» على تشاكل دلالي يرتبط بمجموعة قيم (الكرامة، العزة...). يفسر هذا التشاكل الدلالي عناصر التمهيد: التقويم السلبي للحالة التي يوجد عليها الناطق بالضاد، والتسخير الذي يستنهض فيه المخاطب للاستعداد.

بعد ذكر حديث الرسول الذي يعد الأقوى من حيث سُلَّمية الملفوظات، يستند إلى آلية الجملة السردية لتقديم حوادث تخصّ الخلفاء الراشدين.

«لما بويع بالخلافة (أبو بكر الصديق) صعد المنبر فقال: أيها الناس قد وليت عليكم ولست بخيركم، فإن أحسنت فأعينوني وإن قصرت فقوموني...»[420].

نستند في تحليل هذا الملفوظ على مفهوم الجملة السردية[421] بتحديد بول ريكور، حيث تعتبر من التوصيفات الممكنة لحدث في علاقته بأحداث أخرى لاحقة. يستحضر الملفوظ بيعة الخليفة أبي بكر، غير أنه لا يقف عند الأحاديث كما فعل حين حديثه عن الرسول، بل تحيل الجملة السردية على فعل الخليفة حينما تسنّم الولاية، حيث تشير إلى عنصرين:

- حدث: تولي الخلافة.
- فعل: مخاطبة الناس لتأويل الفعل الذي سينجزه وهو الإعانة إن أحسن الفعل أو التقويم إن قام بفعل يستثمر سلبًا على المستوى القيمي. ويمكن من خلال تقنية السرد التاريخي التي لا تعد بالضرورة إعادة تحيين لأفعال الفاعل أو أقواله، لكن تصف الأفعال في ضوء الحوادث التي لم يسبق لهم أن عاشوها، أن نلاحظ أن المتلفظ ينجز فعلًا تأويليًّا يؤول من خلاله إيجابًا فعل الخليفة أبي بكر، جاعلًا الفعل مندرجًا داخل منظومة قيمية إيجابية. وفقًا لمنطق السرد التاريخي وبعد

حديثه عن أبي بكر، يعرض المتلفظ لسيرة الخليفة عمر بن الخطاب: «لما بويع الخلافة ندب الناس مع المثنى لحرب فارس وأوصاه وصية رجل دخل بين الأمم وطبائعها...»[422].
تشير الجملة السردية إلى عنصرين:
- حدث: تولي الخلافة من لدن عمر بن الخطاب.
- فعل: ندب الناس لحرب فارس، فالفعل الذي ينجزه الخليفة هو الحرب ضد من يخالف قيم المنظومة الإسلامية، ويقرن المتلفظ الفعل بسمات الشخصية، ذلك أن الوحدات المعجمية «أوصاه وصية رجل دخل بين الأمم وطبائعها...» تحيل على المعرفة والإدراك التي يتميز بها الخليفة عمر، وهي معرفة الأمم وطرائق تفكيرها وحضارتها وأفعالها.
فقال له: «ستقدم على أرض المكر والخديعة...»[423].
فهو يصف طبائع فارس القائمة على أفعال أهوائية[424] تحيل على مقومات الحيلة وعدم نقاء السريرة والطوية، واستعمال ضروب الخداع في الحرب. «ولما حمي الوطيس مده بجيش عظيم تحت قيادة سعد بن أبي وقاص...»[425].
تحيل الجملة السردية على فعل «مده بجيش عظيم...» على مساهمة الخليفة في الجهد العسكري وتوسيع رقعة الإسلام والانتصار لقيمه. يستثمر المتلفظ الاستراتيجية التراكمية[426] في الخطاب، وهي وجهة النظر المبئّرة للذات من خلال مراكمة الأفعال والقيم التي تحدد حالة الذات الفاعلة، فالمقومات «المعرفة» و«الإدراك» و«الفعل العسكري» ترسخ صورة الخليفة المالك للمعرفة والقدرة العسكرية. ينهج المتلفظ التعاقب السردي، فبعد ذكر تاريخ أبي بكر وعمر بن الخطاب، يجعل الجملة السردية تصف الخليفة عثمان:
«بويع له بالخلافة بعد دفن عمر... وسّع المسجد الحرام... وفتح في أيامه فتوحات جليلة حتى كثر الخراج»[427]. تحيل الجملة السردية على حدث وفعل.
- الحدث: بيعة عثمان بن عفان.
- الفعل: وسع المسجد الحرام، فتح... كثر الخراج.
- تدلّ الجملة السردية على إنجاز الخليفة عثمان بن عفان: وسع المسجد، فتح الفتوحات، كثر الخراج.
لاحظنا بناءً على تحليل الخطاب أن المؤلف يستثمر في المقدمة الجملة السردية لذكر مجموعة أفعال وأحداث تاريخية تقترن بالرسول والخلفاء الراشدين، ولذلك يشير إلى أحداث وأفعال داخل بنية تاريخية وزمنية وسببية وسردية، فهو يبدأ بأحاديث الرسول ثم تعقبها أحاديث الخلفاء الراشدين، ويقوم يسرد الأفعال في علائقها بعضها ببعض. يحيل حديث الرسول على منظومة قيمية لوصف أفعال الأفراد ويقوم على مقومي الكرامة والعزة. وبالنسبة إلى الخليفة أبي بكر، لا يقف المتلفظ عند الأحاديث، بل تستعيد الجملة السردية الأحداث والأفعال، حيث يؤول إيجابًا فعل الخليفة أبي بكر. يستثمر المؤلف التعاقب السردي لذكر أفعال الخليفة عمر بن الخطاب. تدلّ الجملة السردية على منظومة قيمية تخصص أفعاله، فالمقومات: المعرفة، الإدراك، الفعل العسكري ترسخ صورة الخليفة المالك للمعرفة والقدرة العسكرية.
باستناده إلى الاستراتيجية التراكمية في الخطاب، وهي وجهة النظر المبئرة للذات من خلال الأفعال والقيم الخاصة بالذوات، يخصص المتلفظ الخليفة عثمان بن عفان بأفعال إيجابية: توسعة المسجد الحرام، الفتوحات، ارتفاع الخراج.

تستمدّ الأفعال والأحداث التي تحيل عليها الجملة السردية نظامها التاريخي كون هذه الجمل تندرج داخل تصويرية عامة تكون تاريخًا يؤول من خلال تشاكل دلالي تحيل عليه مقومات الجمل السردية، هو تشاكل تاريخية السلف المشرقة والإيجابية؛ فالأفعال والصفات التي أسندتها الجمل السردية تحيل جميعها على الماضي المشرق للسلف. ينضد المؤلف مقاطع الخطاب من أجل تشييد الهوية السردية والتاريخية للسلف، ولتحقيق هذا الهدف، يستند إلى آلية الجملة السردية وتنظيمها داخل تصويرية خطابية.

## ثالثًا: البرنامج السردي - الإصلاح والنهوض بالوطن

لاحظنا على مستوى المكون التلفظي أن المتلفظ يعد أيضًا فاعلًا على مستوى بنية الأفعال؛ فهو ينجز فعلًا تأويليًّا يقارن بين ذات فاعلة يعبر عنها بالذات المغربية وذات فاعلة أخرى هي «الأمم الأخرى»، مبرزًا مظاهر النقص والتفاوت في هذه العلاقة من خلال مقومات دلالية هي تقدم أوروبا في ميدان الاستعداد الحربي.

من منظور هذا الموقع التركيبي، يتقدم عامل التواصل بصفته فاعلًا يرغب في إنجاز برنامج سردي يقوم على موضوع-رغبة يبدو في البداية مجردًا وعامًّا، غير أنه يتخذ بعدًا دلاليًّا من خلال القيم التي يختزنها لأن الموضوع في التصور السيميائي يعد فضاء تركيبيًّا يستمدّ وجوده من مجمل القيم[428] التي يتحقق بفضلها. تتضح هذه الرغبة في الفعل من خلال الملفوظات التي ينجزها الفاعل على مستوى المقاطع الوظيفية سيميائيًّا وهي عناوين الفصول ومقدماتها وخواتمها. يتمثل ذلك في هذا المقطع:

«تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم. وهبوا من غفلتكم. واستيقظوا من نومتكم. واهرعوا للدفاع عن عطنكم وإصلاح وطنكم. حيا [حيّ] على الإصلاح. حيا [حيّ] على الفلاح»[429].

يتوجه المتلفظ في سياق قطبية تواصلية أولى إلى مرسل-إليه بصيغة العموم حيث لا يصف على وجه التحديد سمات هذا المرسل، لكنه يبدو فاعلًا جماعيًّا وهو الذي اصطلح عليه في بداية الخطاب «بالناطق بالضاد»، فهو يشير إلى الإنسان المغربي أولًا، ولكن السمة التي يصف بها المخاطب يمكن أن تحيل على الإنسان العربي بصفته متكلمًا وناطقًا بالعربية، داعيًا إلى التحول من حالة «النوم» إلى حالة اليقظة وإنجاز فعل يصوغه المتلفظ بوضوح هو فعل «الإصلاح»، إصلاح الوطن.

«في ذكر مسائل اقتصادية ومبلغ إفهام عامة رجال البلاد المغربية»[430].

يشمل هذا الملفوظ الذي يعد عنوانًا لفصل من الكتاب، مجموعة وحدات معجمية تدل على رغبة عامل التواصل في تحقيق عنصرين:

- عرض قضايا ذات طبيعة اقتصادية.
- تحقيق الفهم لمن يصطلح عليه الخطاب «رجال البلاد المغربية».

تتضمن مقومات هذا الملفوظ من جهة الرغبة عند عامل التواصل في تقديم موضوع معين مؤطر داخل برنامج سردي وهو ما يمكن من الحديث على مستوى الوجود السيميوطيقي للعامل[431] عن ذات ممكنة لأنها تتحقق استنادًا إلى مقوم «الإرادة»، إرادة القيام بفعل إفهام رجال الدولة المغربية. كما أن الملفوظ يشير من جهة أخرى إلى فاعل في الخطاب يحمل سمة الجماعية، ويتمثل في البلاد المغربية.

- المستوى الخطابي: فاعل: «رجال البلاد المغربية».

وهو الذي يتحدد بصفته طرفًا في قطبية التواصل، حيث يهدف المتلفظ إلى إبلاغه بهذه المعرفة.
إن تكرار الوحدات المعجمية التي تفيد معنى التقديم والعرض والبسط مثل الوحدات المعجمية: «في ذكر مسائل...»، يجعلنا نقول إن الموضوع الذي يتأطر داخل البرنامج السردي يكمن في تقديم معرفة علمية بهدف الإصلاح:
ذات-موضوع: تقديم معرفة بهدف الإصلاح.
يمكن إذًا على المستوى التركيبي للخطاب، الحديث عن برنامج سردي تقترن فيه ذات فاعلة بموضوع من خلال مقومي الإرادة والرغبة في الفعل. كي يصبح الموضوع متسمًا بوجود سيميوطيقي وباستثمار قيمي، يجب تحديد القيم الثمينة التي تمنحه هذا الوجود، لذلك فإن الموضوع يتحدد أكسيولوجيًّا وقيميًّا من خلال القيم التي يتضمنها. يمكن أن نشخص هذه القيم اعتمادًا على تحليل الوحدات المعجمية التي تحفل بها الملفوظات:
«... من أصول الاستعداد المأمور به شرعًا وعقلًا تعلم العلوم الصناعية لبعض أفراد الأمة حسب الكفاية»[432].
يتكون الملفوظ من وحدة أساسية تعد مركزًا منظِّمًا[433] له وظيفة استهلالية: «الاستعداد». يقول صاحب **لسان العرب**: «وإعداد الشيء واعتداده واستعداده وتعداده: إحضاره، قال ثعلب: يقال: استعددت للمسائل وتعددت، واسم ذلك العدة...»، فالاستعداد هو التحضير والتهيؤ، وهو وحدة تندرج في النص بهذه المقومات الدلالية التي تحيل على تشاكل العدة في أبعادها العسكرية والاقتصادية والمالية، غير أنها تتخذ داخل الملفوظ أبعادًا دلالية من حيث تعالقها بكل الوحدات الأخرى وفق قوانين التسلسل القسري والتراكم، ولذلك فإن الملفوظ يخصّص الدلالة استنادًا إلى الوحدات الأخرى: «... الاستعداد المأمور به شرعًا وعقلًا...»، أي أن الاستعداد بمعنى التحضير يحدّد من خلال قيمة جهية محددة، فهو يدخل بحسب هذه الجهة في عداد الواجبات الشرعية والواجبات العقلية، لذلك فإن هذه المقومات الدلالية الجزئية (الواجبات الشرعية والعقلية) تدلّ على أن الاستعداد يعد فعلًا محدّدًا من خلال مقولة جهية: الواجب/واجب الفعل، فالاستعداد هو فعل واجب.
الاستعداد، ف (فعل) ⟵ واجب الفعل.
عامل، واجب الفعل ⟵ ف، الاستعداد.
يحدد المتلفظ في الخطاب تشاكل الاستعداد ويعمل عبر آلية التسلسل القسري على تشعيب الخطاب من خلال وحدات تخصص التشاكل العام، لذلك تتحقق دينامية الخطاب بتراكم وحدات معجمية.
- «... من أصول الاستعداد... تعلّم العلوم الصناعية...»
يدلّ الملفوظ على أن فعل الاستعداد يتم من خلال أصول وأساسيات، ومنها معرفة العلوم الصناعية؛ تدل هذه الوحدات على المعارف بصيغة الجمع، لذلك تعمل الملوظات على إحداث تراكم لغوي يحقق التشعب والتخصيص:
«وبيان ذلك أن معرفة استخدام المعادن مثلًا من أصول الاستعداد لأن بالحديد والنحاس تصب المدافع والبارودات وتسبك السيوف والرماح وأنواع آلات الحرب...»[434].
يستثمر المتلفظ مبدأ التشعّب[435] حيث ينتقل من المقولة العامة «العلوم الصناعية» إلى تخصيصها عبر وحدات معجمية: استخدام المعادن يحيل على الاشتغال بالمعادن. بواسطة آلية التشعب، يفرعها إلى وحدتين معجميتين، هما الحديد والنحاس، لأن هذه الصناعة تفضي إلى صنع السلاح

وهو فعل تخصّصه آلية التسلسل القسري بمراكمة وحدتين: «تصب المدافع» و«تسبك السيوف والرماح».
تحيل الوحدات المتراكمة على أفعال تدلّ على التحويل للمعادن والصناعة التي تنتج آلات السلاح وهي المدافع والسيوف والرماح ثم الذخيرة الخاصة بالمدافع.
أما الملفوظ الآخر «... تصفية معادن الذهب والفضة...»
فيشتمل على وحدات هي بمثابة مركز منظم: «تصفية» وهي تحيل على مقومات: التحويل من حالة إلى أخرى لمعادن تصفها آلية التسلسل القسري التي تحدد وحدات في المسار التصويري نفسه: الذهب والفضة، التي تبدو في صورتها الخام. تفضي عملية التحويل إلى إنتاج الخيرات وتتجسد من خلال الوحدات التي يتضمنها الخطاب: «النقود الوطنية»، حيث تحيل سمة/الوطنية/ على مقومي: المحلية، والبعد الوطني. تخصّص هذه المقومات أيضًا الوحدة المعجمية: «ثروة الأمة» التي تحيل على الخيرات المنتجة داخليًّا. تدل مقومات «المحلية» و«البعد الوطني» و«خيرات الأمة» على الثروة الوطنية، كما تحيل ضمنيًّا على/الآخر/المتمثل في الاقتصاد الأجنبي.
الثروة الوطنية/الاقتصاد الأجنبي
استنادًا إلى هذه المقومات يتجسد وعي المتلفظ بأهمية التحول من الثروة الطبيعية (الخام) إلى المجموعة النقدية[436] التي يقوم فيها الرواج على النقود، وهو نمط من الوعي الاقتصادي. يظهر الوعي عند المتلفظ بآليات نمو الخطاب وتناسله لتأكيد الانسجام من خلال استثمار آلية التسلسل القسري، يتبدى ذلك في تراكم الوحدات:
المركز المنظم في الملفوظ: «وبمعرفة صناعة الفلاحة»

- «ترقيها لدرجة عالية»
- «تستغني الأمة عن واردات غيرها»
- «تبقى في البلاد نقودها»
- «وتزداد ثروتها على مر الأيام»[437].

يدلّ المركز المنظم في الملفوظ «بمعرفة صناعة الفلاحة» على مقوم دلالي: اكتساب المعرفة في صناعة الفلاحة التي ترتبط بمقوم سياقي: /التحويل/،/التصنيع/الذي يحول المواد من طبيعتها الخامة إلى منتوجات أخرى. تفضي هذه المعرفة إلى وضعية سوسيو-اقتصادية: «تستغني الأمة عن واردات غيرها...» التي تدلّ على تحقيق الاكتفاء الذاتي للأمة باعتمادها على ما تنتجه من خيرات. على المستوى التجاري، تؤدي هذه القدرة إلى إنجاز اقتصادي يؤول إيجابًا على مستوى فعل الذات، وتحدده الوحدات: «.. تبقى في البلاد نقودها...»، حيث يحيل الملفوظ على مقوم دلالي: خلق الثروة.
يحدد مقوما «القدرة على المستوى التجاري» و«خلق الثروة» العلاقة بالأجنبي. ويشمل الخطاب مجموعة من الملفوظات التي تخصص هذه العلاقة؛ فالوحدتان «دول أوروبا» و«قدّر الخبيرون» تحيلان على فعل تأويلي للفاعل/الخبيرون/ينتج معرفة حول العلاقة بين العاملين الأساسيين:
- عامل: البلاد المغربية.
- عامل: أوروبا.
- العلاقة: الفعل المستثمر لتشخيص العلاقة: «استنزف»، ويحيل على مقومات الإهلاك والإفساد القوي التي تبين طبيعة العلاقة القائمة على غياب التوازن والتكافؤ على مستوى التبادل، بل إن

العامل المجسّد للآخر: أوروبا، يمثل قوة تسلب خيرات الأمة المغربية، لذلك فإن معرفة صناعة الفلاحة التي تفضي إلى القدرة على المستوى التجاري تحدد أيضًا من خلال/الآخر/الذي تجسده أوروبا بصفتها قوة تسلب خيرات الأمة المغربية اعتمادًا على الواردات التي تكلّف الكثير وتحدده قيميًّا وحدة معجمية عددية هي «مائتا مليون» سنويًّا. تحيل هذه المقومات الدلالية على المقولة الدلالية:

غياب قدرة الأمة/أوروبا سالبة خيرات الأمة المغربية.

على المستوى الخطابي، نلاحظ أن المتلفّظ انتهج الآلية السيميائية التي تعتمد على تقديم تشاكل تحدده وحدات العلوم الصناعية، ثم يعمل على تخصيصه بتشعيب عناصر التشاكل من خلال الوحدات المعجمية التي تتدرج داخل مسار تصويري متعالق:

- استخدام المعادن.
- تصفية المعادن.

وهي تحيل على مقومات دلالية تخصّص التشاكل العام. غير أن المتلفظ بعد تحديد هذه العناصر يتدخل لإنجاز ملفوظ معرفي يتضمن حكمًا معرفيًّا حول حالة الفاعل الجماعي وهو الأمة المغربية.

«والتمدن الحقيقي عند الأمم الراقية في معارج الحضارة هو أن تستغني الأمة المتمدنة عن غيرها في جميع حاجاتها بحيث تقوم بجميع شؤونها»[(438)].

يحدد المتلفظ في هذا الملفوظ مركزًا منظمًا آخر: «التمدن»، يحدده استنادًا إلى وحدات معجمية:

- عند الأمم الراقية.
- في معارج الحضارة.

تدلّ على أن التمدن في مفهوم الخطاب هو السّمو إلى الإبداع الذي يجعل الأمة في مرتبة راقية من الحضارة. تتحقق هذه المرتبة الراقية من خلال شرط جهي هو «أن تستغني الأمة المتمدنة عن غيرها في جميع حاجاتها» ويحيل على المقومات الآتية:

-الاستغناء عن الآخر.
-الاكتفاء الذاتي عن غيرها من البلاد الأخرى.

يمثل هذا الإقرار حكمًا من منتج الخطاب من طريق ملفوظ معرفي حول التّمدن الحقيقي. يختم المقطع بهذا الحكم المعرفي عن التمدّن الحقيقي بعد تخصيص التشاكل العام الذي تمحور حول معرفة العلوم الصناعية، حيث نلمس الربط خطابيًّا بين التشاكل الذي يدعو إلى المعرفة وبين الملفوظ الذي يتضمن تحديدًا للتمدّن. يقدم الملفوظ المعرفي نوعًا من الخلاصة المنطقية في نهاية تخصيص التشاكل. لا شك في أن استعمال هذه الصيغة الخطابية ممثلةً في الملفوظ المعرفي ترجع إلى رغبة الكاتب-المؤرخ في تأكيد مفهوم التمدّن. يشير الخطاب إذًا ضمنيًّا إلى علاقة تأويلية قائمة على المقارنة بين حالة التمدن الحقيقي، وهي المحققة عند (الآخر) وحالة التمدّن عند الأمة المغربية:

حالة غياب التمدّن (الأمة المغربية)/حالة التمدّن الحقيقي (الآخر).

يحدد الخطاب تشاكل التمدّن بصيغة عامة ويعمل على تخصيصه عبر آلية التسلسل القسري من خلال التوارد المتكرر لمجموعة من الملفوظات المعرفية القائمة على المقارنة، نلاحظ اشتغالها كالآتي:

التجارة الممدوحة: المقومات + التجارة المفضية إلى الثروة + التجارة المفضية إلى سعادة أوروبا.

وتتحدد هذه التجارة في مقابل أنموذج:

- جمع النقود.
- الاتجاه نحو معامل أوروبا.
- مبادلة الذهب الخالص بنتائج أرض ومصانع أوروبا وخردواتها وإحضارها إلى البلاد.

تفضي هذه المقارنة التأويلية إلى حكم معرفي: يؤدي هذا الاتجاه في التجارة إلى استنزاف نقود البلاد وإيقاع الوطن في الإفلاس.

أما التجارة الممدوحة بحسب الملفوظ المعرفي في الخطاب، فهي: أن تقدم نتائج بلادك (نتائج زراعتها ومصانعها ومعادنها)/تأخذ من بلاد أخرى مقابلها ذهبًا (على مر الأيام).

يقدم المتلفظ حكمًا إبيستيميًّا يجعل هذا النمط من التجارة يتحدد من خلال مقومات إيجابية، هي التي تفضي إلى تقدم أوروبا. يحيل الحكم على مقولة قيمية تتشخص من خلال مقومين:

السرور/اللا-سرور

التجارة الممدوحة/التجارة غير الممدوحة

يظلّ المتلفظ محافظًا على استراتيجة تشكيل الخطاب؛ ويحدّد بعد التشاكلين السابقين تشاكلًا آخر هو تشاكل الأخلاق والآداب العمومية. يشخص ذلك كالآتي:

«وقد كفانا المولى جل وعلا مشقة السعي وراء علم الأخلاق بما قصه علينا في كتابه العزيز...»[439].

تشير وحدات الملفوظ «علم الأخلاق» بما قصه في كتابه العزيز، إلى أن مرجعية قيم الأخلاق حسب المؤلف هي النص القرآني انطلاقًا من الأخبار والقصص الواردة فيه، ويعمد لتأكيد هذه المرجعية باستحضار المتلقي الذي يتلقى الخطاب.

«فإنهم (العلماء) وفقهم الله، يعلمون يقينًا أن الدين الحنيف أساسه الوحيد طلب الغلب والفتوحات والدعوة إلى الحق...»[440].

يستثمر المتلفظ خطابيًّا فاعلًا تجسده الوحدة المعجمي «العلماء»، وهو يحمل سمات وينجز مجموعة أدوار سوسيو-ثقافية: العلم والمعرفة. يمنح الخطاب وضعًا اعتباريًّا إيجابيًّا للعلماء اعتبارًا لعلمهم ومعرفتهم، ويهدف بهذا التثمين إلى ترسيخ الاعتقاد بالخطاب الذي يقدمه وبمرجعية القيم التي يقترحها.

أما الوحدات «الدين الحنيف أساسه طلب الغلب...»، فتدل على أن أساس الأخلاق هو الغلبة والانتصار وإنجاز الفتوحات والدعوة إلى الحق. كما تدلّ على أن الرؤية في الأخلاق تقتضي الاستعداد والتماس العدة، وهي مقومات تستند إلى مرجعية هي النص القرآني من خلال الآية:

﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾ (الأنفال: 60)، «أي مهما أمكنكم»[441]. ويربط الخطاب أيضًا الاستعداد المحقّق للغلبة بالآخر من خلال وحدة «الأمم» في علاقتها بالأمة المغربية، حيث يفترض أن الأمة المغربية ملزمة بأن تنجز فعلًا رئيسًا هو السّبق؛ سبق الأمم الأخرى في مجالات تحددها عناصر الخطاب:

اختراع الآلات ⟵ يحيل على مقوم الابتكار.

إتقان العلوم العسكرية ⟵ ويرتبط بالمعرفة الجيدة للعلوم العسكرية.

هذا الإنجاز الرئيس لا يتحق سوى بأفعال أخرى جزئية:

«التبحر في ما يلزمها من الفنون الرياضية كالهندسة - استخدام الهواء - البخار - جر الأثقال».

تشير وحدات الخطاب إلى ضرورة إنجاز برامج جزئية لتحقيق إنجاز البرنامج الأساسي المتمثل في الاستعداد المحقق للغلبة، وتتضح اعتمادًا على الوحدة «التبحّر» التي تحيل مجازًا على العلم الواسع والمعرفة العميقة بفنون رياضية، أي الهندسة واستخدام الهواء وجر الأثقال، وهي تؤشر تيماتيًّا على صور علمية: الرياضيات، الهندسة. تدلّ هذه الصور على ضرورة الاهتمام بمجموعة من العلوم الحديثة والدقيقة، حيث يربط الملفوظ في الخطاب تحقيق الغلبة والاستعداد بمعرفة هذه العلوم. تؤشّر هذه العلوم على رؤية نوعية لتحقيق التحول وتحقيق المدنية الحقيقية يمكن أن يخصّصها مقوم: الحداثة.

يتميز الخطاب بملفوظ معرفي تأويلي يقدم حكمًا حول «الذات المغربية» التي تتحقق على مستوى الخطاب من خلال فواعل اجتماعية:

«لكن تأخذ المسلم الغيور الدهشة من أحوالنا في هذه الأوقات، إذ شبابنا يأنفون من الخدمة العسكرية التي كان السلف الصالح وسادات الأمة هم القائمون بها... وأيضًا كل فرد منا يتهاون بالقوة... وليس لأحد منا براعة في فنون القتال...»[442].

يدمج الخطاب مجموعة فواعل: «كل فرد منا»، «ليس لأحد منا» منفردة غير أنها ترمز في «كليتها» إلى العامل الجماعي: الذات المغربية، ويرتبط العامل الجماعي في الخطاب بإنجازه لمجموعة أفعال:

«عدم القيام بالخدمة العسكرية - التهاون بالقوة - غياب البراعة في فنون القتال».

وهذه أفعال سلبية تمثل برنامجًا معاكسًا للبرنامج الذي يدعو إليه المتلفظ، وهو المعرفة من أجل الاستعداد الذي تقتضيه الأخلاق من منظور المرجعية القيمية التي يسنّها النص القرآني. يبرز هذا الحكم المعرفي أهمية البرنامج الذي يقدمه الخطاب، وهو طلب الغلبة في مواجهة الآخر.

يقدم المتلفظ على مستوى الخطاب تشاكلًا آخر هو تشاكل المعارف العصرية والحرية المدنية. يبدو ذلك من خلال الملفوظ الذي يقوم بوظيفة تأطير الخطاب: «في تلخيص ما يتعين تعاطيه في المعارف العصرية وشرح الحرية المدنية»[443]. يقوم المتلفظ بدور المرسل الذي يبلغ الذات الفاعلة نوع وطبيعة الأفعال التي يجب إنجازها. ويبرز الفعل «ما يتعين» أن القيمة الجهية التي تحدد طبيعة العلاقة بين الذات الفاعلة والفعل هي قيمة واجب الفعل، أي أن فعل تعاطي المعرفة في مجالي المعارف العصرية والحرية المدنية يدخل في نطاق الواجب الذي يتماهى مع الأفعال الشرعية. وتدل قيمة الواجب على المستوى التركيبي على وجود فاعل ملْزم بالفعل من حيث الواجب ولا تسنح له إمكانيات الاختيار.

«ويشترط أن تكون... في طلب العلم سعادة البلاد وصلاح العامة...»[444].

إن «العلم» بصفته مجموعة محصّلات يرمي إلى تحقيق هدف عام يخدم العامل الجماعي المجسد من خلال صورتين: «البلاد» و«العامة»، وهما صورتان تحيلان على الأمة التي تمثلها الذات الجماعية المغربية. يتحقق الهدف خطابيًّا من خلال وحدات معجميتين هما «السعادة» (سعادة البلاد) و«الصلاح» (صلاح العامة). وهما تحيلان على مقومتين دلاليتين:

- سعادة البلاد: الرخاء، الرفاه.
- صلاح العامة: استقامة العامة: دينيًّا/أخلاقيًّا/صلاح المواطن، وهي مقومات تؤول جهيًّا من خلال قيم ثقافية إيجابية:

الصلاح/الفساد

السرور/اللا-سرور

وهي القيم التي يجب أن يحققها العلم الذي يحمل معنى نفعيًا ومعنى ثقافيًا، أي أن يكون له أثر في المجتمع من جهة وأن يسهم في صلاح المنظومة القيمية عند الفرد. بعد تأكيد الخطاب أهمية العلم بصفته موضوعًا معرفيًا يشير إلى علاقة العلم بأوروبا ( الأمم الأخرى):

«... إذ صادته أمم أوربا ونصبت له الشرك»[445].

«فإن قانون التعليم المسمى عند الأورباويين بالبروكرام وعندنا بالبرنامج التعليمي هو بمثابة الجوهر»[446].

يقيم المتلفظ في الخطاب مقارنة بين نسقين، فالوحدات «صادته أمم أوروبا»، «قانون التعليم»، «البروكرام» تحيل على مقومي «امتلاك العلم من لدن أوروبا» و«وجوده في موقع مركزي»، لذلك فإن الذات المغربية يجب أن تعرف أهمية العلم بصفته موضوع-قيمة. يعمل المتلفظ في هذا المسار التصويري الذي تنتظم الوحدات داخله حول المعارف على تحديد محتوى البرنامج التعليمي، وينظمه زمنيًا وفق ثلاث طبقات: «ابتدائي، ثانوي، عالٍ».

**1 - المدرسة الابتدائية**

«يتلقن فيها من العلوم العربية أولًا المفردات اللغوية... مبادئ النحو والصرف ومبادئ العقائد والفقه والحساب ومبادئ علم طبقات الأرض والمعادن والنباتات والحيوانات... ما يتحلل على قاعدة كيماوية... ومبادئ حفظ الصحة من الطب ومفردات الأدوية... أصول الزراعة والصناعة (الميكانيك) والتجارة (معرفة مسك الدفاتر) ومبادئ علم الاقتصاد ومبادئ تدبير المنزل ومبادئ علم الأخلاق ومبادئ حفظ الأمة (السياسة العامة)»[447].

يستند المتلفظ إلى آلية المسار التصويري، حيث يمثل سلك الابتدائي المركز المنظم للمسار الذي يتشعب عبر آلية التسلسل القسري بمراكمة الوحدات:

مبادئ علم طبقات الأرض - المعادن - النباتات - الحيوانات - ما يتحلل على قاعدة كيماوية - مبادئ حفظ الصحة - الطب - مفردات الأدوية - أصول الزراعة والصناعة - التجارة - مبادئ علم الاقتصاد.

تصور هذه الوحدات «البروكرام الأوروبي» في بعده العلمي الدقيق، حيث تدلّ الوحدات المعجمية على مقوم العلم في منطوقه الحديث الذي يساهم في تطوير الصناعة والاقتصاد. ترسخ هذه المقومات تشاكل الحداثة، أي الانفتاح على المعارف العصرية. غير أن المسار التصويري يشتمل أيضًا على وحدات معجمية مثل: العلوم العربية - النحو - الصرف - مبادئ العقائد والفقه، وهي تحيل على مقوم «العلم» في بعديه الديني والهوياتي، ما يرسخ تشاكل الهويتين الوطنية والدينية.

نلاحظ أن المتلفظ يؤسّس لتشاكلين يوجد بينهما تقابل: الحداثة/الهويتان الوطنية والدينية، لذلك فهو يجمع داخل وجهة النظر بين بُعدين: بُعد الحداثة الداعي إلى الأخذ بالعلم العصري، وبُعد التمسّك بالخصوصية الوطنية والدينية. غير أن المتلفظ يتدخل على مستوى الخطاب لإنجاز ملفوظ معرفي:

«ويشترط في المدارس أن يكون الأدب الديني والأدب الوطني أول ما يتربى عليه التلميذ وأن يلقن في كل حين مستقبل وطنه...»[448].

يعد الملفوظ تأويليًا لأنه يقدم حكمًا حول طبيعة محتوى العلم الذي يقدم ضمن البرنامج التعليمي؛ يستعمل المتلفظ فعل «يشترط» للدلالة على أن الأمر يتعلق بواجب-الفعل، أي واجب معرفة الأدب الديني والأدب الوطني، حيث تحيل كل مقولة على مجموعة من القيم:

- الأدب الديني: المحتويات والقيم الدينية.
- الأدب الوطني: القيم الوطنية (تاريخ الوطن، علماؤه، رجاله في الماضي المشرق).

كما أن التشديد على هذه القيم يقترن بحكم معرفي يصدره المتلفظ حول التعليم الأجنبي: «... التعليم الأجنبي والأدب غير الوطني يفسد التلاميذ بل يفسد الأمة بأسرها...»[449]، حيث تحيل الوحدات المعجمية على مقوم «الفساد» الذي يمكن أن يحدد المنظومة القيمية للفاعلين الاجتماعيين، أي التلاميذ، وللعامل الجماعي برمته، أي الأمة.

**2 - المدرسة الثانوية**

«... ويزيد في هذه من العلوم العربية على التجويد والرسم وعلم المعاني والبيان والمنطق والأصول والحديث رواية ودراية والتفسير والتاريخ والكلام من العلوم الحسابية الجبر والهندسة وعلم الهيأة والمراصد»[450].

يؤطر المتلفظ داخل المسار التصويري مجموعة وحدات معجمية تحيل على المعارف التي تشكل جزءًا من القيم الثمينة الأساسية، فالوحدات «علوم العربية» تكثف العلوم التي ترتبط بتشاكل الهوية الذي أحلنا على عناصره آنفًا. غير أن المتلفظ يشعب المسار من خلال الوحدات «العلوم الحسابية، الجبر، الهندسة» وتشير إلى مقومات دلالية تكثف إلى تشاكل العلم الحديث الذي حازته أوروبا.

«وينفرد بفن مخصوص يختاره التلميذ لنفسه...»[451].

ينجز المتلفظ هذا الملفوظ ليصف محتوى المرحلة الجامعية، التي تتميز من خلال الوحدة «بفن مخصوص» بالدراسة المتخصصة التي تشتغل بمجال واحد.

يتبع المؤلف في التصنيف استراتيجية تفريع الخطاب إلى تشاكلات؛ بعد التشاكل المتعلق بالمعارف الوقتية، يقدم الخطاب تشاكلًا آخر، هو تشاكل الحرية والمدنية: «وقد أكثر الناس في هذا الزمان من تناول لفظ الحرية والمدنية.. وهم بين قادح ومادح من غير تفريق... فأحببت أن أكتب في هذا الشان ما وسعه علمي...»[452].

يتميز الملفوظ بطبيعته المعرفية، حيث يقدم حكمًا معرفيًّا هو تداول كلمتي «الحرية والمدنية» من منظور الرافض والمنتصر من دون تحديد ولا تدقيق، لذلك يشير إلى أنه سيقدم تصورًا للمقولتين من منظوره.

«الحرية» هي أن يكون المرء حرًّا في:

- دينه ومعتقده الصحيح
- في حريمه
- في ماله
- في فكره
- في جسمه
- في حقوقه المدنية.

تشير وحدة «الحرية» في مستهل المسار إلى تراتبية معينة تبدأ بحرية المعتقد الصحيح نظرًا إلى أهمية تأطير الحرية في مرجعية ثقافية دينية تضع المعتقد في مرتبة أولية؛ إنها المركز المنظم للخطاب ثم يتدرج المسار بتحقيق الحرية في الحريم والمال. بعد هذه المجالات التي تحظى بالتبئير، يشير المتلفظ إلى الحرية في الفكر (قول الحق من دون خشية) وفي الجسم (لا يكلف بخدمة من دون أجر) ثم الحرية في الحقوق المدنية، ويحددها المتلفظ بهذه الصيغة:

«لا يسجل عليه حكم إلا إذا عجز عن الدفاع عن نفسه بحجة بالغة بين يدي أولي الأمر...»[453].

يشير المتلفظ إلى أن الحرية في الحقوق المدنية هي حرية الفرد في الدفاع عن نفسه بكل الحجج المقنعة من دون أن يكون الفرد ضحية لحكم من دون حجة، وهو تصور يلائم مفهوم الحقوق المدنية عند الآخر الغربي: الحرية الفردية، حرية الملكية، حرية الفكر، حرية العمل، الحريات العامة الخاصة بالأفراد والجماعات مثل الحرية الفردية والسلامة البدنية، حرية تكوين الجمعيات والتجمع، حرية الصحافة. غير أن المتلفظ في الخطاب يعود إلى إبراز وجه آخر من وجوه الحرية: «... شيع بعض... بأن الحرية هي خروج الحريم بادية متهتكة تشير إلى مقوم سياقي: حرية غير مقيدة... إن أفعالًا كهذه ليست من الحرية»[454]. «تحيل الوحدات إلى أن هذه الأفعال ليست من صميم الحرية... توجد هذه الأعمال عند بعض الأمم الإباحية»[455].

يحيل خطاب المتلفظ على مقومات سياقية تبرز إيجابية قيم الحرية في سياق الحقوق المدنية الضامنة لحقوق الفرد، لكنها تشير في ملفوظ معرفي آخر إلى مظهر من مظاهر الحرية هو الحرية الإباحية التي لا يمكن أن تقبل من منظور نسق القيم التي يستند إليها الخطاب.

يدرج المتلفظ في سياق نمو الخطاب تشاكلًا آخر: «المدنية عند فلاسفة هذا الزمان»[456]. ويعمل على تخصيصه بالتوارد والتمطيط للوحدات المعجمية:

«تعاطي العلوم الرياضية وشيوعها بين جميع طبقات الأمة»

«تأدبت وتهذبت وعرفت ما لها وعليها وكسرت عنها قيود الجهل وسلاسل الغباوة»

«وفازت في هذا المضمار يقال لها أمة متمدنة... مثال ذلك في هذا الزمان دولة فرنسا»[457].

يستثمر المتلفظ الاستدلال، حيث ينطلق من مقدمة عامة وهي انتشار العلوم الرياضية الذي يفضي إلى مقومات جزئية تكون نتيجة لهذا الفعل هي: المعرفة، التأديب، التهذيب، القضاء على الجهل. هذه المقومات: معرفة العلوم الرياضية، التهذيب، القضاء على الجهل، هي التي تحدد المدنية والأمة المتمدنة مثل ذلك فرنسا بصفتها فاعلًا جغرافيًّا وجماعيًّا تحيل عليها وحدات الخطاب، خصوصًا وحدة «الأورباوي».

على الرغم من أن الخطاب يصف المدنية الأوروبية اعتمادًا على مقومات إيجابية، حيث يجعلها أنموذجًا في الحرية والتهذيب والمعرفة، فإنه يقرن هذا الوصف الإيجابي بملفوظ معرفي تأويلي يقدم فيه حكمًا حول وجه آخر من وجوه التمدن: «غير أن التمدن الأورباوي وإن بلغ من النتيجة منتهاه... فقد لزمته جراثيم بقيت في غضونه من لدن جاهلية أوربا. فمنها معاقرة المسكرات و... الشهوات والخلاعة. ومنها التجاهر بالفسق. ومنها عدم الغيرة عند اختلاط الشبان بالشابات في المراسح العمومية...»[458].

يعدّ هذا الملفوظ من نمط الملفوظات التي تقدم حكمًا، حيث يبدأ بصيغة الاستدراك (غير أن...) ليقوم باستدلال بالتقابل، ذلك أن الوجه المشرق للمدنية تعارضه خاصية أخرى تتجسد من خلال الوحدة المعجمية التي تعد مركزًا منظمًا في الخطاب: «مفاسد المدنية الأوروبية» ويشخصها الخطاب من خلال توارد وحدات واصفة:

«تناول المسكرات - الشهوات - اختلاط الجنسين - عدم الشفقة على غير أبناء جنسهم»

تدلّ هذه الوحدات على أفعال تعتبر بحسب وجهة نظر الخطاب من النقائص التي تتسم بها المدنية الأوروبية في علاقتها بالمظاهر الإيجابية التي تخصص هذه المدنية.

## رابعًا: بناء صورة الآخر - الأورباوي

يمكن في سياق تحليلنا الحديث عن علاقة تفاعل بين العوامل التي تؤسس الخطاب؛ فإلى جانب العامل الأساسي الذي ينخرط في برنامج سردي، يتكون على مستوى الخطاب عامل آخر يتحدد

من خلال مجموعة سمات وصفات يقدمها الخطاب على الرغم من أنه لا يستحضره بشكل مباشر. وهي تسعف في بناء صورة خاصة بالعامل الأورباوي يتداخل فيها البعد السياسي بالبعدين الثقافي والاجتماعي. يتمظهر هذا العامل على مستوى الخطاب من خلال مجموعة من الفواعل. تشير الوحدات المعجمية إلى كينونة الفواعل كما تخصصهم بتحديد سماتهم وأفعالهم:

- أمم أوربا، منسوجات الأجانب[459]؛ الأورباوي المعروف بالرومية، ملابس الحرير الأورباوية[460]؛ الواردات الأجنبية[461]؛ جميع الأمم[462]؛ صادته أمم أوربا[463]؛ مثال ذلك في هذا الزمان دولة فرنسا[464].

تتكون الملفوظات من وحدات تدل على فواعل تتحدد بطبيعتها السوسيو-ثقافية، فالوحدات الأساسية: أمم أوربا، الأجانب، الأورباوي المعروف بالرومية، تدلّ على ذات جماعية تحددها أولًا الوحدة المعجمية: الأجانب، التي تشير إلى فاعل آخر في علاقته بالبلاد المغربية. يشير الفاعل «الأجانب» إلى كينونة جماعية عامة، غير أن الخطاب يخصص هذه الكينونة بالوحدة المركزية: «أمم أوربا»، وهي تحيل على عاملين سياسي وجغرافي هما أوربا [465]. كما أن المتلفظ يقدم في الخطاب الفاعل بناء على بعض الوحدات الجزئية، الجغرافية والسياسية التي تشخص هذا العامل الجماعي: فرنسا، إسبانيا. لذلك نصبح أمام أوروبا بصفتها عاملًا جماعيًّا يمكن أن يتحدد من خلال التشاكلات الدلالية التي يتضمنها الخطاب على المستوى الاقتصادي والمستويين الثقافي والاجتماعي. تسعف هذه التشاكلات في بناء صورة أوربا على مستوى الخطاب.

تقدم تشاكلات الخطاب الدلالية معرفة عن قيم أوروبا في أبعادها السوسيو-ثقافية؛ فالقيم التي تحيل عليها هذه التشاكلات تبرز ضمنيًّا كينونة الآخر/الغربي في تقدمه وازدهاره العلمي والمستويين الاقتصادي والثقافي. فالتشاكلات الدلالية التي تميز العامل أوروبا هي:

- معرفة العلوم الصناعية.
- معرفة علوم الفلاحة.
- اتسامها بالتمدن الحقيقي.
- التجارة عند أوروبا ممدوحة.
- الأخلاق العمومية.
- إتقان العلوم العسكرية.
- معرفة الفنون الرياضية.
- العلوم الدقيقة والحديثة.
- تشاكل المعارف العصرية والحرية المدنية.

تشيد صورة هذا العامل في تعدّدها، يقدم المتلفظ الآخر من منظور علاقة جدلية تقوم على التضاد، فالمقولات الدلالية:

البلاد المغربية/أوروبا/أوروبا سالبة خيرات الأمة المغربية

تبرز أن الذات المغربية توجد في علاقة غير متكافئة مع أوروبا، قوام هذه العلاقة استنزاف إمكانات الدولة المغربية. غير أن المتلفظ يستحضر/الآخر/أيضًا، مثل أنموذج يجب اتباعه في مداركه ومعارفه وفي كل قيمه العلمية والثقافية. نلاحظ هذه الصورة على مستوى الخطاب.

«وأما ما بقي من آداب الأورباويين وأخلاقهم وعوائدهم ومداركهم واختراعاتهم وجِدِّهم واجتهادهم ومحاسن قوانينهم فهي مما يغبطهم عليها كل عاقل ويتمناها كل فاضل إذ هي بغيتنا وضالتنا»[466].

يتميز الملفوظ في الاستهلال باستعمال ضمير الغائب لتأويل منظومة القيم عند الأوروبيين:

- مداركهم: + المعرفة.
-اختراعاتهم: +الابتكار.
- جدهم واجتهادهم: + القدرة على العمل.
محاسن قوانينهم: + دول المؤسسات.
وهو تأويل يسم أوروبا بمقومات إيجابية: المعرفة، العمل، المؤسسات.
أما الملفوظ: «مما يغبطهم عليها كل عاقل...»، فيعدّ ملفوظًا تأويليًّا يتضمن حكمًا بأهمية هذه القيم والرغبة فيها والميل إليها من لدن كل صاحب حلم. كما يتميز الخطاب باندماج تلفظي، حيث يستعمل الكاتب ضمير المتكلم في «إذ هي بغيتنا وضالتنا» ليحدد علاقة الرغبة في امتلاك هذه القيم وطلبها. من خلال هذا الملفوظ وجملة المقومات السياقية، يحدد المتلفظ العلاقة بين الذات الجماعية في الخطاب والآخر/الأوروبي.
العامل الجماعي (الذات المغربية ) ←——— موضوع الرغبة (قيم أوروبا الإيجابية)
تمثل أوروبا من هذا المنظور أنموذجًا بالنسبة إلى منتج الخطاب، وتظهر من خلال المعرفة التي يقدمها الخطاب بصفتها عاملًا جماعيًّا جغرافيًّا وبشريًّا وسياسيًّا متسمًا بمقوم عام هو الحداثة.
وتتحقق هذه الزمنية الحداثية بامتلاك مجموعة من المقومات مثل الصناعة التي تفضي إلى إنتاج الخيرات وعلوم الفلاحة التي تمكن من تكديس الثروة والتمدن الذي يحقق الانتقال من حالة التخلف والتجارة الممدوحة التي تؤدي إلى نمو مالية أوروبا وسعادتها وامتلاكها أيضًا للسبق في الابتكار واختراع الآلات ومعرفة العلوم العسكرية والإلمام بالعلوم الدقيقة والتنويع في تخصصات العلم، مثل الميكانيك وتدبير المنزل والتجارة، ومنح العلم مكانة متميزة والاهتمام بشكل كبير «بالبروكرام التعليمي» وتعداد نوعية نظم التعلم. كما تعتنق أوروبا الحرية في مجالات حماية الفرد والملكية والفكر والعمل، وتجعل المدنية ديدنها في الحياة، فهي تمتلك المعرفة والتقنية والمال وهي أسس الحداثة الأوروبية.
نلاحظ أن المتلفظ يوزع عبر الخطاب مجموعة مؤشرات لغوية وإخبارية وتوثيقية تقدم تمثلًا لأوروبا يستحضرها بصفتها طرفًا في علاقة جدلية قوامها التضاد مع الذات المغربية، غير أنه يقدمها أيضًا بصفتها أنموذجًا للحداثة التي تبدو من خلال تميزها في مناحي الحياة المتعددة، وهي العلم والمعرفة وقيم الحرية والمدنية والمستوى الاقتصادي ممثلًا في تطور الصناعة والفلاحة والتجارة.
من منظور تداولي، تتميز الحداثة بالتأثير العملي على مستوى الواقع من حيث القدرة على تحويله وتغييره، فالحداثة الأوروبية بمظاهرها المادية والسوسيو-ثقافية الفاعلة والمنتجة، تسهم في تحقيق سعادة أمم أوروبا من خلال الرفع من ماليتها وتكديس الثروة وتحقيق الاكتفاء الذاتي وإنتاج الخيرات وتحقيق الغلب في الصراعات والقضاء على الجهل وضمان رخاء البلاد واستقامة العامة.
غير أن الخطاب يقدم في المقابل بعض عناصر الصورة التي يمكن أن تشكل من منظور الخطاب نواقص في هذا النموذج وتحددها بعض تشاكلات الخطاب. إن فعلي التبرج والحرية الإباحية يمثلان مظاهر حرية غير مقيدة، وهي حرية غير خاضعة لمرجعية القيم التي ربطها المؤلف بمرجعية النص القرآني. كما أن الأفعال السوسيو-ثقافية التي تقترن بالتمدن الأوروبي مثل: تناول المسكرات، الإفراط في الشهوات، اختلاط الجنسين في المراسح العمومية، سلوك العنصرية، تمثل نقائص بالنسبة لهذه الصورة - الأنموذج التي يشيدها المؤلف.

## خاتمة

قمنا في هذا الفصل بتحليل الخطاب التاريخي بصفته خطابًا اجتماعيًّا يؤسس لفعل التلفظ داخل سياق زمني ومكاني، هو المغرب خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ويندرج هذا التحليل في سياق استراتيجية الكتاب التي انصبّ فيه الاهتمام على الخطاب الاجتماعي في تكونه الخطابي وفي أبعاده الدلالية. واستندنا في التحليل إلى أنموذج يجمع بين مفهوم الخطاب الاجتماعي وآليات تحليل الخطاب كما بلورتها السيميائيات عامة، لذلك وقفنا عند الخطاب لتحليل مكوناته من تلفظ وعوامل وأفعال وبرامج سردية، لاستنتاج الدلالة كما يحققها التعالق بين هذه المكونات.

بيَّنَ التحليل أن مظاهر الصورة التي شيدها المؤلف لأوروبا في **اللسان المعرب**، تتخذ أبعادها الدلالية والثقافية والتاريخية داخل المرجعية الزمنية والقيمية والتاريخية التي أنتجت هذا الخطاب، لقد عاش محمد بن الأعرج السليماني بين عامي 1863 و1925[467]، أي أنه عاش جزءًا من الحوادث السياسية التي عرفها المغرب قبل الحماية (1912). لقد كانت مرحلة القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين حقلًا زمنيًّا وثقافيًّا بدأت فيه النخبة المغربية تنفتح على عدد من مبتكرات نهضة أوروبا، وقد تبلور هذا «التطلع»[468] في مجالات كتابات السفراء إلى أوروبا والراحلين إلى المشرق والعلماء والمختصين في الفلك والرياضيات، وفي إرادة الدولة والتجار.

يفسر الحقل الثقافي الذي عاش فيه محمد بن الأعرج السليماني وكذلك مساره الفكري المتعدد طبيعة صورة/الآخر/في خطاب اللسان المعرب، فهو يستحضر الآخر من منظور جدلي يبرز فيه استغلال أوروبا للبلاد المغربية تجاريًّا، محذرًا من التجارة التي تفضي إلى الإفلاس الاقتصادي الذي يمكن أن يرهن السيادة الوطنية، لكنه يجعل الآخر (أوروبا) أيضًا من منظور تحرري أنموذجًا يجب اتباعه في مداركه ومعارفه لتحقيق الاستعداد (مصدر نجاح أوروبا) ومنها تعلم العلوم الصناعية والعلوم الفلاحية ونمط التجارة الممدوحة التي تفضي إلى خلق الثروة والتماس العدة بإتقان المعارف والعلوم. كما يؤكد الخطاب باستحضار صورة/الآخر/على الاطلاع على المعارف العصرية والحرية.

تمثل هذه المقومات بالنسبة إلى صاحب الخطاب ملامح أساسية لصورة أوروبا الحديثة التي يمكن الاعتماد عليها لأن هذه الحداثة فاعلة على مستوى الواقع، تحدث فيه التحول والتغيير، فهي تصون سيادة الوطن وتحقق سعادة الأمة بتوفير وتحقيق الاكتفاء من الحاجات وإنجاز الغلبة حالة الصراع وإزالة أسباب الجهل عند أفراد المجتمع. غير أن مرجعية صاحب **اللسان المعرب** في الأخلاق والآداب العمومية التي هي مرجعية سوسيو-ثقافية إسلامية، تجعله يميل إلى نقد مظاهر التمدن الأوروبي على المستوى الأخلاقي.

من هذا المنظور، تقدم صورة الآخر في خطاب اللسان المعرب، تمثّلًا لمثقف مغربي لأوروبا، يشيده من خلال مرجعيته السوسيو-ثقافية الإسلامية ومن خلال انفتاحه على أفكار/الآخر/، غير أنه من خلال مدحه مقومات حضارة الغرب القائمة على المعرفة والابتكار وحسن القوانين والأخلاق يبدو مقتنعًا أشد الاقتناع بفاعلية حداثة أوروبية قادرة على تحويل الواقع ومنحه مناعة أكثر، مع التحرز من بعض مظاهر التمدّن التي لا تلائم مرجعيته.

(392) محمد بن أحمد بن الأعرج السليماني، اللسان المعرب عن تهافت الأجنبي حول المغرب (الرباط: مطبعة الأمنية، 1971).
محمد بن الأعرج السليماني، ولد بفاس في المغرب، وفيها كانت وفاته (1868-1925). انخرط في سلك طلبة جامعة القرويين، وفيها تلقى دراسة علوم الحديث (كتاب الموطأ لمالك بن أنس ومختصر خليل وصحيح البخاري) ودرس اللغة والنحو. ألف في التاريخ والأدب، ومن مؤلفاته الأخرى زبدة التاريخ وزهرة الشماريخ.

(393) Algirdas Julien Greimas & Joseph Courtés, Sémiotique: Dictionnaire raisonné de la théorie du langage, Hachette université, langue, linguistique, communication, tome 1 (Paris: Hachette, 1979), p. 125.

(394) ابن الأعرج السليماني، ص 155.

(395) المرجع نفسه، ص 155.

(396) المرجع نفسه، ص 157.

(397) المرجع نفسه، ص 157.

(398) المرجع نفسه، ص 158.

(399) المرجع نفسه، ص 160.

(400) المرجع نفسه، ص 155.

(401) Greimas & Courtés, tome 1, p. 125.

(402) محمد مفتاح، المفاهيم معالم: نحو تأويل واقعي (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1999)، ص 148.

(403) ابن الأعرج السليماني، ص 159.

(404) المرجع نفسه، ص 3.

(405) المرجع نفسه، ص 4.

(406) المرجع نفسه، ص 4.

(407) المرجع نفسه، ص 4.

(408) المرجع نفسه، ص 4.

(409) Algirdas Julien Greimas, Du Sens, 2 (Paris: Éditions du Seuil, 1983), p. 213.

(410) ابن الأعرج السليماني، ص 6.

(411) سعيد بنكراد، مدخل إلى السيميائيات السردية (مراكش: دار تينمل للطباعة والنشر، 1994)، ص 83.

(412) ابن الأعرج السليماني، ص 4.

(413) مدخل مادة دوس، في: أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، 15 ج (بيروت: دار صادر، 1990)، وهو «شدة وطء الشيء بالأقدام»، وداس الرجل جاريته إذا علاها وبالغ في جماعها، أما العرين، فهو «الفناء»، وهو مأوى الأسد، شبهت به لعزتها ومنعتها.

(414) ابن الأعرج السليماني، ص 6.

(415) المرجع نفسه، ص 6.
(416) Jean Petitot-Cocorda, Morphogenèse du sens, René Thom (préface), formes sémiotiques (Paris: PUF, 1985), p. 77.
(417) ابن الأعرج السليماني، ص 6.
(418) Paul Ricoeur, «Pour une théorie du discours narratif,» dans: Dorian Tiffeneau (dir.), La Narrativité, phénoménologie et herméneutique (Paris: Éditions du Centre national de la recherche scientifique, 1980), p. 9.
(419) ابن الأعرج السليماني، ص 7.
(420) المرجع نفسه، ص 8.
(421) Paul Ricoeur, «L'Histoire comme récit,» dans: Tiffeneau (dir.), p. 8.
(422) ابن الأعرج السليماني، ص 8.
(423) المرجع نفسه، ص 8.
(424) Algirdas Julien Greimas & Jacques Fontanille, Sémiotique des passions: Des états de choses aux états d'âme (Paris: Éditions du Seuil, 1991), p. 83.
(425) ابن الأعرج السليماني، ص 8.
(426) Jacques Fontanille, Sémiotique et littérature: Essais de méthode, formes sémiotiques (Paris: PUF, 1999), p. 57.
(427) ابن الأعرج السليماني، ص 10.
(428) Greimas & Courtés, tome 1, p. 259.
(429) ابن الأعرج السليماني، ص 6.
(430) المرجع نفسه، ص 155.
(431) محمد الداهي، سيميائية السرد: بحث في الوجود السيميائي المتجانس (القاهرة: رؤية للنشر، 2009)، ص 38.
(432) ابن الأعرج السليماني، ص 155.
(433) Petitot-Cocorda, p. 145.
(434) ابن الأعرج السليماني، ص 155.
(435) Petitot-Cocorda, p. 76.
(436) Algirdas Julien Greimas, Sémiotique et sciences sociales (Paris: Éditions du Seuil, 1976), p. 124.
(437) ابن الأعرج السليماني، ص 155.
(438) المرجع نفسه، ص 155.
(439) المرجع نفسه، ص 158.
(440) المرجع نفسه، ص 159.

(441) أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج 4 (القاهرة: المكتبة التوفيقية، [د. ت.])، ص 56.
(442) ابن الأعرج السليماني، ص 159.
(443) المرجع نفسه، ص 160.
(444) المرجع نفسه، ص 162.
(445) المرجع نفسه، ص 160.
(446) المرجع نفسه، ص 162.
(447) المرجع نفسه، ص 163.
(448) المرجع نفسه، ص 162.
(449) المرجع نفسه، ص 162.
(450) المرجع نفسه، ص 164.
(451) المرجع نفسه، ص 164.
(452) المرجع نفسه، ص 167.
(453) المرجع نفسه، ص 167.
(454) المرجع نفسه، ص 168.
(455) المرجع نفسه، ص 168.
(456) المرجع نفسه، ص 170.
(457) المرجع نفسه، ص 170.
(458) المرجع نفسه، ص 170.
(459) المرجع نفسه، ص 155.
(460) المرجع نفسه، ص 156.
(461) المرجع نفسه، ص 157.
(462) المرجع نفسه، ص 159.
(463) المرجع نفسه، ص 160.
(464) المرجع نفسه، ص 170.
(465) Abdallah Laroui, L’Histoire du Maghreb: Un essai de synthèse, petite collection Maspero 134-135, 2 vols. (Paris: F. Maspero, 1975), p. 70.
(466) ابن الأعرج السليماني، ص 171.
(467) المرجع نفسه، ص أ، ب، ج.
[ترجع آراؤه أيضًا إلى المسار الفكري والثقافي الخاص به، فقد درس القرآن والعربية والتوحيد والفقه، كما انتمى إلى سلك طلبة القرويين، حيث درس مختصر خليل وكتب الحديث. وإلى جانب الشقين التكويني والفكري، اشتغل ابن الأعرج بالتجارة وتنقل بسبب ذلك بين المغرب والجزائر وفاس مسقط رأسه.كما كان وراء فكرة تأسيس ناد بمدينة تلمسان كان فضاء للنقاش في القضايا التاريخية والاجتماعية ومنها قضايا الأطماع الاستعمارية. أسس أول مدرسة حرة بفاس في عام 1921 وكتب في التاريخ والشعر وفي التربية]. (المؤلف)

(468) محمد المنوني، «نماذج من تفتح مغرب القرن التاسع عشر على معطيات نهضة أوربا والشرق الإسلامي»، في: الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر: أيام دراسية، من 6 إلى 9 رجب 1404/موافق 20-23 أبريل 1983، ندوات ومناظرات 7 (الرباط: جامعة محمد الخامس، 1986)، ص 193.

# الفصل الرابع عشر: خطاب التنوير: المقاصد المعرفية وأسس التعاقد

**مقدمة**

نهدف في هذه الدراسة إلى تحليل خطاب بخصائص استدلالية وخطابية متمايزة عن الخطابات الاجتماعية الأخرى ويتمثل في خطاب التنوير عند خير الدين التونسي[469] في كتابه **أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك**[470]. يقدم المؤلف أطروحة يتوخى الإقناع بمقاصدها المعرفية والثقافية.

سيقف التحليل عند معمارية الكتاب وبناء الخطاب ومكوناته والأطروحة التي يقدمها وآليات الإقناع التي يبتدعها والمرجعيات التي يؤسس من خلالها المؤلف لخطابه. وسنستند في التحليل إلى عناصر القسم النظري، وبخاصة إلى التركيب بين مفهوم الخطاب الاجتماعي والآليات التي تقوم عليها السيميائيات في تفريعاتها السردية وسيميائيات الخطاب السياسي والتوترية، وذلك لندرج التحليل في سياق الاستراتيجية التحليلية للكتاب بصفته مقاربة شمولية للخطاب الاجتماعي.

## أولًا: الهندسة العامة لكتاب «أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك»

نظم المؤلف الكتاب وفق هندسة تقوم على مقدمة وكتابين، ومن بين أهم مقاطع الكتاب المقدمة، لكونها تقدم خطاب خير الدين التونسي الإصلاحي وفق أربعة مقاطع هي التي تشكل معمارية المقدمة: خطبة الكتاب، التنظيمات، التمدن الأوروباوي، تلخيص المكتشفات والمخترعات.
يعتبر المقطع الأول المعنون بخطبة الكتاب رئيسًا في المقدمة لأن المتلفظ يقدم فيه الموضوع العام الذي يتوجه به إلى المتلقي، حيث يكون الموضوع حاملًا القيم الإيجابية وهي التي تحدد طبيعته وهويته، بناءً على أن المتلفظ يرمي من خلال الخطاب إلى الدعوة لموضوع حافل بالقيم الثقافية والاجتماعية الإصلاحية.

## ثانيًا: استراتيجية تنظيم الخطاب

يعتمد المتلفظ على استراتيجية لتنظيم الخطاب تقوم على إنشاء تعاقد بين المساهمين في إنتاج الخطاب، المتلفظ والمتلقي وتحديد موضوع-القيمة.
«أما بعد فيقول جامع هذه الورقات، أرشده الله إلى أقوم الطرقات: إني بعد أن تأملت تأملًا طويلًا، في أسباب تقدم الأمم وتأخرها جيلًا فجيلًا...»[471].
يقوم الخطاب على البعد الإدراكي بصفته ترهينًا من ترهينات خطاب المقدمة، ويتمثل في الفعل التأويلي، بمعنى أن المؤلف وقبل أن يخوض في استراتيجية الإقناع يقدم للمتلقي تصويرية خطابية تبرز أن ما يقدمه لا يعد ترفًا، لكنه ينجم عن فعل معرفي تأويلي، فعل قائم على التأمل والتحري.
يتحقق ذلك في الأفعال التي يشيد من خلالها الخطاب، فالملفوظ الذي يقدم فيه المتلفظ الموضوع «تأملت، تأملًا طويلًا» يستثمر فيه الأفعال المعرفية التي تحيل على مقومات التفكير داخل سيرورة الزمن، فالفعل «تأملت» يدلّ على أن التأمل الذي يعدّ إعمالًا للفكر لا يعدّ لحظيًّا أو فجائيًّا، لكنه يعد متأنيًا ومتدرجًا داخل الزمن. يحصل فعل التأمل في حيثيات مقولة حضارية تقوم على ركنين متقابلين، هما التقدم/التأخر وهي التي تخصص سيرورة الأمم في نموها وتطورها كما أن هذه

المقولة هي التي مثلت السؤال المركزي في خطاب النهضة. يقدم المؤلف خطابه بصفته تأملًا في إشكالية التقدم والتأخر على مدى الأجيال واستمراريتها داخل الزمن. لذلك، يدرك المؤلف أهمية البعد المعرفي في إنتاج الخطاب.

## ثالثًا: آليات التسخير

يتضمن الخطاب من بين الترهينات ترهين المسخّر[472]، أي الباعث على جعل الفاعل ينجز الخطاب لتحقيق موضوع، إنه يرغب في نقل أطروحة إلى المتلقي بناء على أن التسخير هو فعل الفعل، أي الحث على إنجاز فعل أو مجموعة أفعال. يتحدد التسخير هنا بناء على مقولة التذويت، حيث يعتمد على ضمير المتكلم في إنتاج الخطاب. يقتنع أن من واجبه إنتاج خطاب في اتجاه المتلقي ويعمل على استحضاره وتشخيصه من خلال ذكر المتلقي عبر مراتب، حيث يتوجه إليه بهذا الخطاب:

«وأهم تلك الفوائد عندي، التي هي في هذا التأليف مناط قصدي، تذكير العلماء الأعلام، بما يعينهم على معرفة ما يجب اعتباره من حوادث الأيام، وإيقاظ الغافلين من رجال السياسة وسائر الخواص والعوام...»[473].

تظهر في هذا المقطع مظاهر التسخير:

**أولًا**، يتخذ التسخير استنادًا إلى هذا المقطع بعدًا انعكاسيًّا، بمعنى أن اقتناع المتلفظ بجدوى إنتاج الخطاب هو الذي يجعله ينخرط في هذا الفعل، ويتحقق هذا النمط من التسخير بفضل الآليات الخطابية:

- آليات نحوية: فهو يستعمل ضمير المتكلم لتأكيد اقتناعه (الفوائد عندي، قصدي) ويستثمر المتكلم صيغة التذويت باستثمار ضمير المتكلم. يعدّ هذا الاختيار في التلفظ مظهرًا شكليًّا ذا دلالة على مستوى الخطاب، فهو يستثمر هذه المقولة لتأكيد الالتزام[474]، بحسب تصور برنار لاميزيه الذي يدل على التزام المتكلم بإنتاج الخطاب وبأطروحته وبضرورة تذكير المتلقي.

- آليات معجمية: إن الوحدات التي يشملها الملفوظ «أهم تلك الفوائد، مناط قصدي...» تدلّ على مقومات ترسخ معنى الإقناع؛ «فالفوائد» تحيل على أثر الخطاب ونفعيته، و«مناط القصد» تدل على قصدية المتلفظ الرامية إلى إنتاج خطاب يحدث الأثر في المتلقي الذي يشخصه من خلال فواعل ليست متخيلة لكنها مرجعية لأنها تقترن بالزمان والمكان ويحدد هذه الفواعل بناء على تراتبية، تتمثل في:

- العلماء
- رجال السياسة
- سائر الخواص والعوام

بمعنى أن المتلقي يتحدد استنادًا إلى سلمية قائمة على التراتب، وتعد هذه التراتبية وظيفية، فهو يضع في الصدارة العلماء لدورهم في التلقي لمقومات الخطاب المقترنة بالانفتاح على إنجازات الأمم «الأورباوية»، وموقفهم من هذه الإنجازات على مستوى القبول أو الرفض، ويعقبهم برجال السياسة، ويختتم بالخواص والعوام.

أما المظهر **الثاني** في آلية التسخير فتجسده المعرفة التأويلية ويحدده هذا الملفوظ:

«والغرض من ذكر الوسائل التي أوصلت الممالك الأوروباوية إلى ما هي عليه من المنعة والسلطة الدنيوية، أن نتخير منها ما يكون بحالنا لائقًا، ولنصوص شريعتنا مساعدًا وموافقًا»[475].

إن الملفوظ «... أن نتخير منها ما يكون بحالنا لائقًا...» يحيل على أن الباعث الذي يجعله يوجه الخطاب هو التقويم لهذه الوسائل التي تحقق المنعة والسلطة الدنيوية للممالك «الأوروباوية» اعتمادًا على الفعل المعرفي القائم على التأويل والتمحيص للوسائل التي جعلت هذه الممالك تبلغ مراتب التقدم. وتفضي هذه الاستراتيجيا إلى القيام بفعل الانتقاء. لا يدعو المتلفظ للأخذ بكل الوسائل التي تحقق المنعة، لكنه يدعو إلى فعل انتقائي؛ انتقاء ما يصلح من هذه الوسائل لحال الأمة.

تبرز الوحدات المعجمية التي يستند إليها المؤلف في الخطاب رؤية المتلفظ لما آل إليه مصير الأمم الأوروبية، «فالمنعة» تحيل على القوة والاستعداد والحضور القوي بين الأمم، أما «السلطة الدنيوية»، فتدلّ على مراتب الرقي التي بلغتها الأمم. أصبح لها حضور زمني وميداني داخل مجال الأمم من حيث إنتاجياتها ومستحدثاتها في مجال الاكتشافات. غير أن الأخذ من هذه الوسائل لا يعد مطلقًا، لذلك يستعمل المتلفظ فعلًا وظيفيًّا «أن نتخير منها» بمعنى أن الأخذ تحكمه قيود.

«... ما يكون بحالنا لائقًا...»

فالمتلفظ يروم إلى تنسيب الأخذ بالوسائل، وتتحكم في رؤيته نزعة توفيقية، إذ ينبغي التمييز من عناصر الأخذ بين الموافق وغير الموافق.

«لنصوص شريعتنا مساعدًا وموافقًا...».

يبين الملفوظ أن الدعوة إلى الأخذ مسيّجة بقيود؛ ذلك أن هذه الوسائل ينبغي أن تكون بحسب الملفوظ مساعدة وموافقة لنصوص الشريعة. يحيل مقوم «التوافق» على مرجعية الشريعة في أحكامها الدينية والدنيوية، لذلك تمثل مرجعية القيم التي يجب أن تندرج فيها الوسائل التي يتخير منها المتلقي، سواء أكان عالمًا أم سياسيًّا أم من العامة أم الخاصة. إن التوافق مع روح المرجعية يندرج على المستوى الجهي[476] الذي يحدد طبيعة الكينونة والفعل من حيث هو جائز أو مستحب أو ممكن أو واجب. لذلك، فإن التوافق يتأطر في مجال واجب الفعل. فالأخذ بالتوافق واجب ولا يعدّ اختيارًا من بين الاختيارات.

- آلية التكرار: يولي المتلفظ التسخير أهمية وظيفية، حيث يدرجه في الخطبة بصفتها استهلالًا للكتاب، غير أنه حين ينتقل إلى باب «التنظيمات» الذي يدعو فيه إلى الأخذ بالقوانين يعود إلى تأكيد القيم التي جعلته يقوم بإنجاز الخطاب لإبراز أقوم المسالك في الوصول إلى مراتب الرقي.

«... ولما كان السبب الحامل على الشيء متقدمًا عليه طبعًا... لم نكتف بالإيماء في الخطبة إلى ما دعانا إلى هذا التأليف، بل رأينا من المهم أن نعود إلى إيضاحه هنا...»[477].

قدم المتلفظ في «الخطبة» ما دفع به إلى إيراد سبل وصول الأمم إلى مراتب التمدن، غير أن أهمية هذه الآلية التسخيرية جعلته يعود إلى الباعث في مقطع «التنظيمات» حيث يوجد لديه وعي وظيفي بإجراء التكرار من أجل الإيضاح، ذلك أن تكرار المقومات الدلالية التي يقوم عليها التسخير تمثل تشاكلًا دلاليًّا يرسخ دلالة موحّدة بهدف الإقناع، ويظهر ذلك من خلال الوحدات المعجمية التي يستثمرها في الخطاب. «إن الباعث الأصلي...»، «أمران آيلان إلى مقصد واحد». فالوحدة المعجمية «الباعث الأصلي...» تحيل على دوافع إنتاج الخطاب ويعمل المؤلف على تخصيصها من خلال عنصرين:

- «إغراء ذوي الغيرة والحزم...»[478].

إن الوحدة «إغراء» تحيل من حيث دلالتها التسخيرية على المراودة والأخذ بأسلوب الإقناع وإبراز إيجابيات الفعل، وترمي إلى إقناع ذوي الغيرة بالفعل في علاقتهم بالبلاد.

- أما العنصر الثاني ، فيكمنُ في إقناع ذوي الحَزم ، بالأخذ بالأساليب التي تُحقق المنعة.

## رابعًا: المتلقي في الخطاب

يعتمد المتلفظ على استراتيجية لتنظيم الخطاب تقوم على إنشاء تعاقد[479] بين المساهمين في إنتاجه، ذلك أن اشتغال المسار الذاتي التشاركي للثقة يتوزع على ثلاثة مواقع: صدقية المرسل، وثوقية قيمة الموضوع، وانخراط المرسل-إليه:

«وأهم تلك الفوائد عندي، التي هي في هذا التأليف مناط قصدي... تذكير العلماء الأعلام، بما يعينهم على معرفة ما يجب اعتباره من حوادث الأيام لإيقاظ الغافلين من رجال السياسة وسائر الخواص والعوام...»[480].

يوجد لدى منتج الخطاب وعي بأهمية تحديد المتلقي الذي يتوجه إليه المتكلم لأنه يؤطر الخطاب في سياق تعاقدي. يحدد مراتب المتلقي وتتمثل تباعًا في:

- العلماء الأعلام.
- رجال السياسة.
- سائر الخواص.
- العوام.

تتصل بنية المتلقي بالخطاب، فهو يستهلّها بالعلماء لأهمية موقفهم من خطاب الدعوة بالأخذ بتنظيمات الإفرنج والركائز القيمية التي تبنى عليها من حرية وعدل ثم يتبعهم برجال السياسة الذين يمتلكون سلطة الفعل على مستوى التشريع للقوانين وتنفيذها، ويعدّ هذا الفاعل رئيسًا بالنسبة إلى منتج الخطاب، لأنه يقدم حكمًا إبيستيميًّا حول رجال السياسة. إن الوحدة «الغافلين» تحيل على مقومي «اللامبالاة» و«عدم الحضور»، وهي تؤشر على حكم سلبي وعلى قيم سلبية بالنسبة إلى الفاعلين من رجال السياسة، ثم يضيف في التراتبية الخواص والعوام. يستهلّ المتلفظ الخطاب بوحدة معجمية وظيفية، إن الوحدة «أهم الفوائد عندي»، تدل على مقوم الفائدة المتحصلة التي تسهم في تغيير الفعل، لأنها تقصد إلى إحداث أفعال عند الفاعلين:

- فعل «التذكير»: لتذكير الفاعل الذي يرد بصيغة الجمع ويتكون من فاعلين متعددين: العلماء، رجال السياسة، سائر الخواص، العوام.
- فعل «إيقاظ الغافلين»: يهم هذا الفعل فاعلًا محددًا يتكون من رجال السياسة.

وذلك لإنجاز فعل براغماتي يحدث التغيير ويجسده هذا الملفوظ:

«... ببيان ما ينبغي أن تكون عليه التصرفات الداخلية والخارجية...»[481].

فالمعرفة التجريبية تحدث التغيير بتجديد الأفعال. إن الوحدة «التصرفات» تحيل على ما ينبغي أن يقوم به الفاعلون وهم العلماء ورجال السياسة، وهي الأفعال الداخلية والخارجية التي ينبغي أن تنجز في البلاد وفي العلاقة المعرفية مع أقوام البلدان الأخرى ويخصصها الخطاب بـ «الأمم الإفرنجية» أي الآخر، خصوصًا بلاد أوروبا أو الغرب.

يستحضر المؤلف في الملفوظ المتلقي المراد مراودته وإغراؤه، حيث يحدد في فاعلين اثنين:

- رجال العلم
- رجال السياسة

وهم الموكل إليهم أخذ الوسائل الموصلة إلى مقصد رئيس: حُسن حال الأمة الإسلامية.

تدلّ هذه الوحدات المعجمية على الحالة التي يبتغيها المؤلف للعامل المستهدف، ويرد في الخطاب بصيغة الجمع، إنه «الأمة» التي تحيل على المجموعة البشرية بمكوناتها البشرية والثقافية، ويخصصها بـ «الإسلامية» لأنها تجمع بين الدول الإسلامية. فالخطاب يتوجه إلى رجال السياسة انطلاقًا من سلطة الساسة على التشريعات ورجال العلم لأنهم يحددون الرؤية تجاه ما يرد من عند الآخر، لذلك يربط في الخطاب بين التمدّن من خلال الوحدات المعجمية «أسباب تمدنها...» وبين توسيع «دوائر العلوم والعرفان»، أي بين التمدّن بصفته اكتسابًا لمقومات المدنية الحديثة وتطور العلم والمعرفة لأن هذا التطور يمثل مدخلًا نحو طريق الثروة الذي تحققه القدرة القائمة على مكونات الزراعة والتجارة والصناعات.

أما الاستطاعة أو القدرة التي يمكن أن تفضي إلى هذا القصد، فهي «حسن الإمارة» [482]، والمتولد من عناصر الأمن والأمل وإتقان العمل. غير أن المرسل - إليه لا يحصره في علماء المسلمين وحدهم، لكنه يحدده أيضًا في فاعل آخر: «... الغفلات من عوام المسلمين» [483]، فالخطاب يوسع من دائرة المتلقي حيث يضيف وحدة «عوام المسلمين»، أي عامة الناس التي تتمادى في الإعراض عن المحمود والإيجابي من سيرة/الآخر/، خصوصًا ما يكون موافقًا للشرع، نتيجة رفض ومن دون مسوغات كل ما يوجد عليه غير المسلم من السيرة.

## خامسًا: مرجعية القيم الثمينة وتحديد أفق خطاب المؤلف

يهدف المتلفظ - الفاعل في الخطاب إلى تحقيق منظومة من القيم الثقافية والسياسية تتمثل في المقومات التي أوصلت الممالك «الأوروباوية» إلى التمدن والمنعة والسلطة، وتبرز هذه القيم من خلال الخطاب عبر وحدات معجمية نحلل المقومات التي تحيل عليها:

«ولا سبب لما ذكرناه إلا تقدم الإفرنج في المعارف الناتجة عن التنظيمات المؤسسة على العدل والحرية...»[484]

«وإنما بلغوا تلك الغايات والتقدم في العلوم والصناعات بالتنظيمات المؤسسة على العدل السياسي...»[485]

ينتهج المتلفظ آليات للإقناع بما أنجزه الغرب وهو ما يتمثل في المستحدثات. لقد ذكرها في «خطبة الكتاب» في البداية بصيغة العموم: «فجمعت ما تيسر بعون الله من مستحدثاتهم المتعلقة بسياستي الاقتصاد والتنظيم...»[486]، غير أن الخطاب وهو ينمو يخصص المحتوى، فالمستحدثات تتخذ وظيفتها من المحتوى الذي يخصصها. إن الملفوظ التأويلي يتخذ شكل استدلال منطقي تراتبي:

- تقدم الإفرنج في المعارف.
- ناتج عن التنظيمات ⟵ المؤسسة على العدل والحرية.

النتيجة: تكمن في أهمية التنظيمات التي تقوم على قيمتين كونيتين هما العدل والحرية وهي قيم ليبرالية، ذلك أن «الليبرالية تعتبر الحرية المبدأ والمنتهى، الباعث والهدف، الأصل والنتيجة في حياة الإنسان، وهي المنظومة الفكرية الوحيدة التي لا تطمع في شيء سوى وصف النشاط البشري الحر وشرح أوجهه والتعليق عليه»[487].

فالتنظيمات[488] بصفتها مؤسسات عصرية يشتغل بها جهاز الدولة تحقق التقدم في المعارف التي تعدّ السبيل نحو التقدم، وهو الحالة التي تتميز بمقومات إيجابية؛ فالتقدم ينعكس على مجالات الحياة المدنية والعسكرية. كما أن المعارف التي يوردها بصيغة العموم يعمل على تخصيصها من خلال الوحدات المعجمية، فالوحدات «التقدم في العلوم والصناعات» تحيل على أهمية العلم بالمفهوم الحديث والصناعات التي تحول المواد وتنتج الخيرات.

أما القيمة الأخرى التي تعد رئيسة بالنسبة لمنتج الخطاب هي التراتيب الحربية والأمور العسكرية وقوامها أن الأمة ملزمة بالأخذ من جيرانها والنسج على منوالهم في التراتيب الحربية. لذلك، فإن الخطاب يحدد محتوى الموضوع قيميًّا، ومن هذا المنطلق يصبح الموضوع ثمينًا.
انسجامًا مع استراتيجية الخطاب، يستثمر المتلفظ آلية الشاهد الأمثل، حيث يستشهد بقول الرسول لعاصم بن ثابت: «من قاتل، فليقاتل كما يقاتل»، بمعنى أن من دخل القتال عليه أن يقاتل كما يقاتل عدوه والقريب منه، وهم الجيران كما في قول المتلفظ. ويستثمر المتلفظ في هذه الاستراتيجية سلمية إيراد الشاهد الأمثل، فبعد الملفوظ الذي ينسبه للرسول، يدرج وصية أبي بكر الصديق لخالد بن الوليد: «... ثم إذا لاقيت القوم فقاتلهم بالسلاح الذي يقاتلونك به...»[489]، فهو يأمر بالحذر وبمجاراة العدو في سلاحه الذي يستعمله لتأكيد ضرورة مجاراة الإفرنج في ما يفضي إلى تقدمه، سواء تعلق الأمر بالأمور العسكرية أم بغيرها من المقومات التي تؤدي إلى المنعة.
في سياق استراتيجية الإقناع، يستند المتلفظ إلى واجب الفعل الذي تفرضه المرجعية العقدية: «... ولا يحصل بدونها الاستعداد الواجب شرعًا...»[490].
يحيل الملفوظ على الاستعداد الذي يعدّ فعلًا ويتم صوغه خطابيًّا استنادًا إلى تركيب الأفعال الجهية، وبذلك يدخل ضمن فعل/الواجب كما تفرضه الشريعة، والاستعداد هو توفير شروط العدة، انطلاقًا مما تشير إليه الآية القرآنية: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ۚ وَمَا تُنفِقُوا مِن شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ﴾ (الأنفال: 60). إن الفعل الذي يتحدد من خلال جهة الواجب يستلزم الاستطاعة.

وتتحقق هذه الاستطاعة اعتمادًا على العناصر الآتية:
- المعرفة 1: معرفة المستعد-له.
- المعرفة 2: السعي إلى تهيئة قوة مثل قوة المستعد-له أو خير منها.
- المعرفة 3: معرفة الأسباب التي تفضي إلى تهيئة هذه القوة.
يستثمر المتلفظ أسلوب الاستفهام حول سبل الحصول على الاستعداد:
«وبناء على ذلك يقال هنا: هل يمكننا الحصول على الاستعداد المشار إليه بدون تقدم في المعارف وأسباب العمران المشاهدة عند غيرنا؟»[491].
يشمل الخطاب الوارد بصيغة الاستفهام وحدات معجمية تخصص رؤية المتلفظ، يحيل «الاستعداد» على العدة ممثلة في القوة ورباطة الجأش، كما يستعمل وحدة «التقدم» التي تحمل دلالة تاريخية وفلسفية، فهي ترتبط بأفكار النهوض والتقدم والإبداع والابتكار. لذلك، يعتبر أن الحصول على الاستطاعة لا يمكن أن يتم من دون التقدم في عنصرين مشاهدين عند الإفرنج، هما التقدم في المعارف وأسباب العمران. إن الاستعداد لا يتحصل سوى بالتقدم في العلم والعمران.
هاتان القيمتان، أي التقدم في المعارف وأسباب العمران، تشكلان القيمتين السوسيو-ثقافيتين اللتين يتشكل منهما موضوع-القيمة المرغوب فيه على مستوى الخطاب. غير أنهما لا يمكن أن تتحققا سوى بالاستطاعة لأنها السبيل نحو الاستعداد. إن امتلاك الاستطاعة التي يمكن أن توصل إلى تحقيق الموضوع ترتبط بإجراء تنظيمات سياسية وهي خلق مؤسسات تُجاري المؤسسات التي توجد عند الإفرنج وتقوم على دعامتين: العدل والحرية.
«فبان بهذا أن الممالك التي لا يكون لإدارتها قوانين ضابطة محفوظة برعاية أهل الحل والعقد، خيرها وشرها منحصر في ذات الملك، وبحسب اقتداره واستقامته يكون مبلغ نجاحها؛ ويشهد لذلك

حالة الممالك الأوروباوية في القرون الماضية، قبل تأسيس القوانين؛ فقد كان لهم في ذلك الوقت من الوزراء من لهم شهرة إلى الآن بتمام المعرفة والمروءة، ومع ذلك لم يتيسر لهم حسم مواد الخلل المنبعث من صورتي استبداد الملوك المشار إليهما»[492].
في هذا المقطع، يحيل المتلفظ على عنصر من عناصر التنظيمات. إن الوحدة المعجمية «قوانين ضابطة» تدل على أهمية القوانين، فالوحدة المعجمية «ضابطة» تحيل على قدرة القوانين على تسيير مكونات الدولة وجعل اشتغال دواليبها عصريًّا. أما الوحدة «محفوظة برعاية أهل الحل والعقد» فتدل على مقوم صدقية القوانين التي يوجد حولها اتفاق بين «العلماء» و«رجال السياسة» الذين يشير إليهم منتج الخطاب في ترهين التلقي. ويستند في ذلك إلى الأمم «الأوروباوية» التي كان لها وزراء لهم شهرة ومعرفة، غير أنهم لم يتمكنوا من تجاوز الخلل المنبعث من صورة الاستبداد المشار إليه في الملوك.
لاحظنا أن منتج الخطاب يحدد الموضوع الذي يرغب في نقله إلى المتلقي وهو جمع المستحدثات، أي العناصر الجديدة والإبداعية عند الدول «الأوروباوية» في مجالي الاقتصاد والسياسة والتنظيم، غير أن الموضوع في حد ذاته لا يعدّ المبتغى والمنتهى، لكن القيم التي يكتنزها هي التي تمنحه الوجود السيميوطيقي، أي التحقق الذي يجعل منه موضوعًا حاضرًا على مستوى الخطاب ومتضمنًا مجموعة من القيم.

## سادسًا: شرعية الخطاب

لا شك في أن منتج الخطاب كان يعلم أهمية الدعوة التي يقدم عليها وهي مجاراة الإفرنج في تشييد التنظيمات والمؤسسات التي ينتج عنها تقدم المعارف والعلوم والصناعات. لذلك، كان يشيد الخطاب بناء على آليات يستشرف فيها المتلقي وضرورة إقناعه. ومن بين هذه العناصر حرصه على تأكيد شرعية الخطاب الذي ينتجه، لذلك يستند في بناء شرعية الخطاب على مقومات عدة.

### 1 - المعرفة: المرجعية الخلدونية

يبدأ المتلفظ المقطع بالتأويل المعرفي، حيث يعتبر أن العدل يؤدي إلى العمران بالمفهوم الخلدوني. يقول المتلفظ:
«سبحان من جعل من نتائج العدل العمران...»[493].
يستهلّ خطبة الكتاب بالحمدلة بصفتها آلية أسلوبية في الكتابة الكلاسيكية وهي التي يستهلّ بها ابن خلدون المقدمة، حيث يعتبر أن أسلوب العدل يفضي إلى العمران بما هو اجتماع ضروري للإنسان. يقول ابن خلدون في أن الاجتماع للإنسان ضروري، «ويعبر الحكماء عن هذا بقولهم» إن «الإنسان مدني بالطبع»، أي لا بد له من الاجتماع الذي هو المدينة في اصطلاحهم. وهو معنى العمران[494]. كما يستحضر في مستهل الخطبة الحكم الذي نجده عند ابن خلدون: «... ولا قوام للرجال إلا بالمال، ولا سبيل إلى المال إلا بالعمارة، ولا سبيل للعمارة إلا بالعدل»[495]. إن العمارة كسب وتحصيل، لذلك يستند إلى المعرفة الخلدونية لتأكيد شرعية الخطاب الذي ينتجه، فالعدل يفضي إلى العمران ومن ثم ضرورة تحقيق الشروط التي توفر المعرفة والتقدم ومن بينها الدعوة إلى الأخذ بالتنظيمات. كما أنه حين يقول «... وفضَل بالعقل نوع الإنسان...»[496]، فإنه يستند إلى تصور ابن خلدون في المقدمة حين يقول: «... وجعل للإنسان عوضًا من ذلك كله الفكر واليد»[497]، القاضي بتفضيل الإنسان بالعقل[498]، ذلك أنه إضافة إلى المعارف «النفسانية»، يتحدث عن معارف عقلية مصدرها «الحس والتجربة»[499]، تكون من إنتاج «العقل النظري»

وهي من أعلى مراتب الفكر التي يمكن أن تقود إلى البحث في شروط الحياة ومنها ابتغاء الرقي والتقدم.

### 2 - المرجعية الدينية

تعدّ المرجعية الدينية حاضرة لتأكيد شرعية الخطاب؛ يشيد المتلفظ للخطاب مرجعيته الدينية من خلال استحضار النص القرآني حيث يذكر في مستهل الخطبة بالنص القرآني ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ (النحل: 90) إلى آخر الآية الذي يذكّر بأمر القدرة الإلهية بسلوك مسلك العدل لأن الشريعة في تصوره تعد «اللائقة بكل زمان»[500]. يستند إذًا إلى المرجعية الدينية انطلاقًا من تصورٍ هو كونية الشريعة الإسلامية.

## سابعًا: المعرفة التاريخية

يؤسس المؤلف شرعية الخطاب باعتماده على معرفته التاريخية، «... مستندًا في ذلك لما أمكن تصفحه من التواريخ الإسلامية والإفرنجية»[501].

يحيل الملفوظ على جهة المعرفة التي تحصلت لدى المتلفظ من قراءة التواريخ، ذلك أن الفعل الذي يستثمره «تصفحه» يدل على القراءة والمقارنة بين أنماط التواريخ الإسلامية والإفرنجية. يحيل الملفوظ إذًا على نمط من المعرفة هو المعرفة التاريخية. «... مع ما حرره المؤلفون من الفريقين في ما كانت عليه وآلت إليه الأمة الإسلامية وما سيؤول إليه أمرها في المستقبل...»[502].

تتحصل المعرفة التاريخية من ما كتبه المؤرخون حول موضوع الأمة الإسلامية من خلال القطائع الزمنية، وهي الماضي «... ما كانت عليه...»، والحاضر «آلت إليه» والمستقبل «ما سيؤول إله أمرها في المستقبل...»، ذلك أن المتلفظ يعتبر أن المعرفة التاريخية تتحدد على مستوى زمنية الاستمرارية، ويستدلّ على أهمية هذه المعرفة بكون أنه لا يوجد عاقل من رجال الإسلام لا يعتبر أن هذه المعرفة تعدّ ناجعة لمعرفة أحوالنا.

«... لا يتهيأ لنا أن نميز ما يليق بنا على قاعدة محكمة البناء إلا بمعرفة أحوال من حفّ بنا وحلّ بقربنا...»[503].

لا يمكن أن تحدد هذه الجهة المعرفية على قاعدة محكمة سوى بمعرفة أحوال من جاور الدولة الإسلامية وربط بها علاقة. يعتبر المتلفظ أن ما حدث من وسائط يقر بحقيقة هي أن الدنيا تظهر بصورة بلدة متحدة تؤثثها أمم متعددة. لذلك، فإن حاجة بعضهم إلى بعض تظلّ ضرورية وواجبة، بمعنى أن العلاقة بين الأمم يميزها التفاعل كما أن المعرفة بما يقتضيه التقدم بالنسبة للدولة الإسلامية تفترض معرفة أحوال الأمم الأخرى.

ينجز المتلفظ فعلًا تأويليًّا يصدر بواسطته حكمًا معرفيًّا حول فاعل رئيس في المنظومة السوسيو-ثقافية هو «علماء الإسلام».

«... بعض علماء الإسلام... معرضين عن استكشاف الحوادث الداخلية وأذهانهم عن معرفة الخارجية...»[504].

إنه يقر إعراض علماء الإسلام عن سير الحيثيات الداخلية وعن معرفة الحيثيات الخارجية التي تهم الأقوام الأخرى ومنها الأقوام المنتمية إلى الغرب، بمعنى أن هذا الفاعل «علماء الإسلام» لا يمتلك جهة المعرفة، ويعدّ غياب المعرفة بالشروط التاريخية والاجتماعية الداخلية والخارجية من العوائق التي تحجب معرفة ما يجب القيام به.

«... أفيحسن من أساة الأمة الجهل بأمراضها، أو صرف الهمة إلى اقتناء جواهر العلوم...»[505].

«... كما أنه يسوؤنا الجهل بذلك من بعض رجال السياسة، والتجاهل من بعضهم...»[506].

يسعف تحليل هذه الملفوظات في أبعادها التركيبية والمعجمية إلى استنتاج هذه المقومات:
- علماء الإسلام يعرضون عن المعرفة الخارجية.
- أساة الأمة وهم المصلحون الافتراضيون يجهلون أمراضها.
- رجال السياسة الذين يجهلون أمراض الأمة رغبة في تحقيق الحكم المطلق.

يصف المتلفظ كينونة هؤلاء الفاعلين في علاقتها بأفعالهم وتصوراتهم منجزًا في الوقت ذاته حكمًا إبيستيميًّا معرفيًّا حولهم. يحدد المتلفظ لنفسه نمطًا من «الاستطاعة» تماثل تلك التي يتوفر عليها الفاعل في النص السردي حين ينجز الفعل، غير أنها تعد هنا استطاعة إبيستيمية معرفية يمكن من خلالها أن ينجز حكمًا معرفيًّا حول كينونة الفاعلين: العلماء وأساة الأمة ورجال السياسة. فأساة الأمة يجهلون أمراضها ورجال السياسة يتجاهلون ضرورة اقتناء جواهر العلوم. يكمن الحكم في كونهم لا يملكون بحسب المتلفظ قيمة المعرفة بأمراض الأمة التي تسعف في تشخيص أحوالها من أجل إنجاز الأفعال الناجعة التي تسهم في إعادة التوازن لأن المتلفظ في الخطاب يعتبر أن الأمة بصفتها عاملًا جماعيًّا تعاني اختلالًا في التوازن، يجسد ذلك ملفوظ «أمراض الأمة»، ويدل على النقص الذي يسم حالة الأمة.

## ثامنًا: المعرفة التجريبية

لتأكيد شرعية الخطاب الذي ينتجه، يستند المتلفظ إلى المعرفة التجريبية كما نلاحظ في هذا الملفوظ:

«مع أني لو جمعت بعض ما استنتجته منذ سنين بإعمال الفكر والروية، مع ما شاهدته أثناء أسفاري للبلدان الأورباوية، التي أرسلني إلى بعض دولها الفخام الطود الرفيع الأسمى...»[507].

إن الوحدة «ما شاهدته» تشير إلى التجربة المحسوسة الناتجة عن الأفعال الإبيستيمية وهي الملاحظة والمقارنة الناتجة عن المشاهدة الواقعية التي تحدث في أثناء السفر بصفته انتقالًا من فضاء إلى فضاء/الآخر/الذي يحدده الملفوظ معجميًّا من خلال الوحدة المعجمية «البلدان» التي وردت بصيغة الجمع، لأن هذه الانتقالات داخل الفضاء كانت متعددة، وهذا ما يحيل على مقوم التعدد في التجارب. أما الفضاء الجديد فتحدده الوحدة «الأورباوية» التي تحدد أوروبا بصفتها/ الآخر/الذي ينهل المتلفظ من تجاربه ومعارفه. يبسط المتلفظ المعرفة التجريبية ليبرز أنها من نمط المعرفة العلمية والنفعية التي يمكن أن تكون فاعلة في الإقناع بما يطلبه الخطاب من الأمة. يشير المتلفظ إلى تأثير المعرفة التجريبية في إنجاح وظيفة التواصل بين المؤلف بصفته منتجًا للخطاب وبين المتلقي الذي يحدده من خلال تراتبية العلماء ورجال السياسة.

يتجسد ذلك في الملفوظ:

«وأهم تلك الفوائد عندي، التي هي في هذا التأليف مناط قصدي، تذكير العلماء الأعلام بما يعينهم على معرفة ما يجب اعتباره من حوادث الأيام...»[508].

يخصص المتلفظ المعرفة التجريبية بالوحدة المعجمية «الفوائد عندي...» وهي تدلّ على مقوم الفائدة المتحصلة التي تساهم في تغيير الفعل. لذلك، فإن هذه المعرفة التجريبية تمثل في الخطاب مظهرًا من مظاهر التسخير الخطابي لأنها تقصد إلى إحداث فعل عند المتلقي، ويتمثل في معرفة العلماء لما يجب القيام به من أجل تجاوز الاختلال الاجتماعي والسياسي الذي تجسده الصور المتكررة في الخطاب وهي «أمراض الأمة»، وتدل على اختلال التوازن الاجتماعي والثقافي.

## تاسعًا: استراتيجية الإقناع - الشاهد الأمثل

ارتبط مفهوم الشاهد الأمثل بالتحليل المعجمي عامة، غير أن جورج كليبر (Georges Kleber) يقوم بصياغته في سياق نحو المقولات حيث يحدده وفق هذا المنظور الآتي: «الشاهد الأمثل هو المثالي الذي يعرف بأنه الأجود من لدن الذوات»[509]، غير أنه يعتبر أن هذا التحديد المنهجي لا يجعل من الشاهد الأمثل الأجود بالنسبة إلى مقولة معينة سوى إذا كان يظهر على هذه الصيغة بتواتر[510]. يعتمد المتلفظ في الخطاب على مقولة الشاهد الأمثل للإقناع بأطروحته وهي الأخذ من الأمم الإفرنجية ما يستقيم به النظام وتصلح به الحياة الدنيوية.

إن الوعي عند منتج الخطاب بضرورة الإقناع بمرجعية من القيم لا تكون بالضرورة محل إجماع من لدن الفاعلين وهم العلماء أو الساسة، يجعل المتلفظ ينهج استراتيجية في الإقناع بأهمية القيم التي يدعو المتلقي للانخراط فيها، خصوصًا أن مكونات هذا المتلقي تعرض عن معرفة ما وصلت إليه الأمم الأوروبية، لذلك حينما يتحدث عن التنظيمات يولي أهمية بالغة لمسألة الإقناع، ويصطنع مجموعة آليات خطابية تشكل في مجملها استراتيجية الخطاب في الإقناع، ومن الآليات التي يعتمدها آلية الشاهد الأمثل، وتتحدد من خلال هذه العناصر.

**1 - جلب المصالح**

يستند المتلفظ في الخطاب إلى مبدأ جلب المصالح اعتمادًا على رخصة كما تحددها الشريعة.

«... وكل متمسك بديانة وإن كان يرى غيره ضالًّا في ديانته، فذلك لا يمنعه من الاقتداء به فيما يستحسن في نفسه من أعماله المتعلقة بالمصالح الدنيوية كما تفعله الأمة الإفرنجية...»[511].

إن المتمسك بديانة مثل الديانة الإسلامية وعلى الرغم من فعله التأويلي الذي يحدد/الآخر/ضالًّا في ديانته وغير ملتزم السلوك النبوي، غير مجبر على نبذ مستحدثات الآخر، ذلك أن هذا التأويل لا يمنعه من اتخاذ/الآخر/قدوة حينما يتصل الأمر بأفعال لها القدرة على التأثير في الواقع وفي تغييره من حالة سلبية إلى حالة إيجابية.

أعماله المتعلقة بالمصالح الدنيوية ⟵ الأفعال التي تغير الأوضاع والحالات الدنيوية الملموسة

استنادًا إلى مبدأ الاستدلال الذي يشيده المتلفظ وهو أن الأمة الإفرنجية ما زالت تقتدي بغيرها في ما يصلح لها، والدليل على ذلك درجة استقامة نظام دنياهم التي بلغوها والتي ظهرت نتائجها بسبب أخذهم بالمعارف والترتيبات. يهدف استثمار هذه المرجعيات إلى الاستدلال على «شرعية الاقتباس» من الآخر لأنه سيكون «تحسينًا لأمر المسلمين لا انقلابًا أو خروجًا إلى غير ملتهم»[512]. وتبرز هذه الاستراتيجيا وعي منتج الخطاب بجدوى آليات الإقناع في إنتاج الخطاب التنويري.

**2 - الشاهد الأمثل: السلف الصالح**

يكتسي الشاهد الأمثل في الخطاب خاصية السّلمية؛ فهو يبدأ بفعل الرسول، نظرًا لقيمة رأيه وفعله في المنظومة القيمية الإسلامية، وبخاصة في السيرة، ثم يستند في مرحلة ثانية إلى مرتبة العلماء والفلاسفة ويورد قول الغزالي: «من لا معرفة له بالمنطق لا يوثق بعلمه»[513].

إن دعوة السلف للأخذ بعلوم الآخر ومنها المنطق الذي ترجم من لغة اليونان بالنسبة للمتلفظ يسوغ للمسلم كما فعل السلف الصالح أخذ بعض المعارف التي يحتاج إليها لدفع المكائد وجلب المصالح والفوائد.

«ولما أشار سلمان الفارسي رضي الله عنه على رسول الله (ﷺ) بأن عادة الفرس أن يطوقوا مدنهم بخندق...»[514].

يحيل الملفوظ على فعل الرسول الذي يعدّ الأنموذج الأمثل في السلوك وفي التمييز بين الصالح والفاسد للأمة. يتضح ذلك من أخذه برأي سلمان الفارسي، حيث قام بفعلين جزئيين:
- أمر بحفر خندق للمدينة (غزوة الأحزاب).
- عمل فيه بنفسه.
يمثل رأي الرسول وفعله الذي يستند إليه الخطاب مقولة الشاهد الأمثل، أي أن الخطاب يهتم بالأنموذج ودلالته نظرًا إلى ما يحيل عليه فعل الرسول وهو استثمار إنجاز الآخر من أفعال يمكن أن تفيد الأمة في مصيرها. يعدّ الشاهد الأمثل مقولة خطابية يستند إليها منتج الخطاب لإقناع المتلقي الذي حدده في العلماء ورجال السياسة والعامة والخاصة.

**3 - الشاهد الأمثل: الأصول التشريعية**

يستند المتلفظ في الإقناع إلى وظيفة الرّخصة الدينية، ومنها اعتبار المصالح الملائمة للوقت والحال، وتقديم درء المفاسد على جلب المصالح، وارتكاب أخف الضررين، ذلك أن تعلق الولاة بالقوانين المتعلقة بالأمور الدينية والدنيوية يجب أن يأخذ في الحسبان ضرورة القواعد التشريعية وهي اعتبار المصالح ومن أهم أصولها وجوب المشورة، وقد أمر الله رسوله بها حيث يعتبرها أصلًا في الدين وسنة الله في العالمين. إذا كان النص القرآني: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ج إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾ (آل عمران: 159) هو الذي يؤطر خطاب المتلفظ، فإنه يقوم بتوسيعه خطابيًّا استنادًا إلى خطابات الثقات، ومنهم علي بن أبي طالب في قوله «لا صواب مع ترك المشاورة...»[515].
ظلّ الخطاب محافظًا على استراتيجية الاستدلال السلمي بعد قول علي، ويستند إلى قول الإمام الغزالي:
«الخلفاء وملوك الإسلام يحبون الرد عليهم ولو كانوا على المنابر»[516].
يخصص هذا الرأي عند الغزالي بخطبة عمر بن الخطاب أمام الناس حيث يأمرهم بأن يقوموه في حالة إذا ما صدر منه اعوجاج. يذكّر الخطاب برواية الغزالي في كتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر[517] حيث حبس معاوية عطاء الناس، فقال له أبو مسلم الخولاني إن ذلك ليس من كدك ولا من كد أمك أو أبيك، واعتبر معاوية أن كلام أبي مسلم صادق. فتغيير المنكر هو أيضًا من واجب علماء الأمة وأعيان رجالها. ويقدّم التونسي المواقع التي يبلور فيها القيم المرجعية التي يدعو إليها في قوله «ونصب الأورباويون المجالس وحرروا المطابع...»[518] بالاستناد إلى الأنموذج الأمثل مجسَّدًا في استدعاء رأي ابن خلدون في فصل الإمامة.
«وما ذكرناه أشار إليه ابن خلدون في فصل الإمامة من مقدمته...»[519] حيث يتناصّ الخطاب مع نص ابن خلدون: «لما كانت حقيقة الملك أن الاجتماع الضروري للبشر، ومقتضاه التغلب والقهر اللذان هما من آثار الغضب والحيوانية، كانت أحكام صاحبه في الغالب جائرة عن الحق، مجحفة بمن تحت يده من الخلق في أحوال دنياهم لحمله إياهم في الغالب على ما ليس في طوقهم من أغراضه وشهواته، ويختلف ذلك باختلاف المقاصد من الخلف والسلف منهم، فتعسر طاعته لذلك، وتجيء المعصية المفضية إلى الهرج والقتل»[520].
يعتبر أن آثار الغضب المركبة في الإنسان تجعل أحكام صاحبه جائرة عن الحق ومقصرة بالنسبة لمن تحته من الخلق لحمله على ما ليس من طبيعتهم، لذلك يؤكد إجراء المشورة وضرورة مشاركة أهل الحل والعقد في كليات السياسة.

«... وجب علينا أن نجزم بأن مشاركة أهل الحل والعقد للملوك في كليات السياسة»[521].

يستشهد على ضرورة المشورة بكون حالة الملوك بمقتضى «الطبيعة البشرية»[522] لا تخرج عن ثلاث حالات: إما أن يكون الملك كامل المعرفة والمحبة لخير الوطن، أو يكون كامل المعرفة لكن له شهوات وأغراض خاصة تبعده عن المصالح العمومية، أو يكون ناقص المعرفة وضعيف المباشرة. فهو يضيف إلى المشورة عنصر المسؤولية الذي يعتبره حاسمًا في نجاح الأمة، فمسؤولية الوزراء تعد ضرورية في المشاركة والمشورة.

يستند في تأكيد هذا التصور إلى الماوردي، الذي يعتبر أن الإمام يمكن أن يستوزر من يفوض إليه تدبير الأمور برأيه وإمضاءها على اجتهاده، مستشهدًا بقوله تعالى حكاية عن نبيه موسى أن اجعلْ لي وزيرًا من أهلي، لتشد به أزري[523].

تأكيدًا لضرورة المشورة، يستند المؤلف إلى الأقوال المرجعية مثل قول الإمام ابن عربي إن المغارم التي تؤخذ من الناس عند فراغ بيت المال يجب أن تؤخذ جهرًا وبالعدل وبالاستشارة[524].

نلاحظ أن المؤلف يعدد من مستويات التدليل على أهمية القوانين، وبهذه الآلية يستحضر المتلقي وضرورة إقناعه.

**4 - فلسفة التاريخ: السلطة الثقافية الكونية**

إن قصدية الإقناع التي توجّه خطاب المؤلف تجعله لا يقف عند الشاهد في الثقافة العربية الإسلامية، لكنه يدمج الشواهد من النصوص الكونية. يستند في سياق هذه الآليات إلى الكتابة التاريخية التي تعد سلطة في تقديم عبر التاريخ، ومنها تذكير الخطاب بكتاب المؤرخ الشهير (تيارس) أحد نواب فرنسا الذي اعتبر أن الاستناد إلى الرأي الواحد مذموم حتى وإن بلغ صاحبه درجة كبيرة من المعارف والكمالات[525].

**5 - ازدواجية الخطاب/ازدواجية الفعل**

من بين آليات الإقناع التي يستثمرها المتلفظ انتقاد الذين يعتمدون ازدواجية الخطاب والفعل، فهم من جهة منكرون لما يستحسن من أعمال الإفرنج ولا يأخذون من إبداعهم في مجال التنظيمات وخاصة المؤسسات العصرية الحديثة، وفي المقابل فإنهم لا يمتنعون في ما يضرهم ويتبدى ذلك في السلوك الاستهلاكي الذي يقبلون عليه.

«وذلك أنا نراهم يتنافسون في الملابس وأثاث المساكن ونحوها من الضروريات... والحال أن جميع ذلك من أعمال الإفرنج...»[526].

إن هذا الفعل من المنكرين لمستحدثات الإفرنج يلحق بالأمة الخلل في العمران وفي السياسة، ذلك أن المنكرين للأخذ من الإفرنج يقبلون في سلوك مناقض على استهلاك الملابس وأثاث المساكن وغيرها من الضروريات التي يعدّ الإفرنج مصدرها، ويؤدي هذا السلوك إلى عدم انتفاع الصناع الذي هو أصل من أصول الكسب؛ ذلك أن نتائج الأرض تتمثل في القيمة المجردة ولا تتحقق في التصنيع الذي يطاول هذه المواد ويحقق نتائج إضافية ويقدم أمثلة للاستدلال: فصاحب الغنم أو مستولد الحرير أو زارع القطن يبيع ما ينتجه للإفرنجي بثمن يسير غير أنه يشتريه بعد صناعته بأضعاف ثمن البيع، لذلك يقيم مقايسة بين ما يدخل إلى المملكة وما يخرج منها ويعترف أنه إذا زادت قيمة الداخل فإن مصير الأمة يتعرض للاختلال.

أما النمط الثاني من الخلل فهو سياسي، حيث يعتبر أن احتياج المملكة لغيرها يفقدها الاستقلال في القرار، بخاصة إذا كان الاحتياج متعلقًا بالضروريات الحربية التي يصعب اقتناؤها وقت الحرب.

**6 - كونية الشريعة**

إن دعامتي العدل والحرية بصفتهما قيمتين أساسيتين ينبغي توفرهما في المؤسسات التي يدعو إلى تشييدها، تعد قيمًا تجد مرجعية لها في الفلسفة الأوروبية، خصوصًا فلسفة الأنوار، غير أن المتلفظ لتحقيق الإقناع بضرورة الأخذ بالمؤسسات التي تنهض على هذه القيم يستند إلى آلية إقناعية هي اعتبار هذه القيم من صميم الشريعة.

«... هما أصلان في شريعتنا...»[527].

وكما أنها تعد رئيسة في التنظيمات التي يجب الأخذ بها توجد في الشريعة، لذلك فإن وجودها في الشريعة يسوغ الأخذ بالمؤسسات الإفرنجية التي تقوم على هذه القيم. إن التحليل الذي يقدمه المتلفظ في الخطاب يتأطر تحت سجل كونية الشريعة التي تتيح الأخذ بالتنظيمات كما هي عند الآخر، ولا يمكن الاعتراض على التنظيمات بدعوى أن مصدرها يعود إلى منظومة القيم كما هي عند الإفرنج.

## 7 - منطق التاريخ

يستدعي المتلفظ سيرورة التاريخ الخاص بأوروبا ويحاول أن يبرز التحول الذي حصل بناء على حوادث تاريخية ووقائع.

#### أ- التاريخ الأوروبي

يبرز أن حالة ممالك أوروبا خلال المرحلة التي يصفها الخطاب لم تكن ثابتة، لقد كانت ميزتها هي التدهور عند سقوط الإمبراطورية الرومانية.

«... كانت... على أفظع حال من التوحش والاعتداء والجور... إلى زمن ولاية الإمبراطور شرلمان»[528].

«... فبذل غاية جهده في إصلاح حال الناس...»[529].

«... ولا يتوهم أن أهلها وصلوا إلى ما وصلوا إليه بمزيد خصب أو اعتدال في أقاليمهم...»[530].

«... ولا أن ذلك من آثار ديانتهم...»[531].

ما تحقق لهم الإصلاح بسبب خصوبة الأرض أو اعتدال المناخ أو بسبب ارتباطهم بالديانة، لكن التحول في المنعة يعود إلى التنظيمات، أي إلى المؤسسات التي قاموا بإحداثها، وهي مؤسسات تقوم على ثوابت ومنها «العدل السياسي...»[532]. إن الوحدة المعجمية «العدل» تعدّ ثابتًا يتوارد في خطاب المتلفظ، وهو يحيل على التقيد بقواعد المساواة بصفته قيمة من القيم الكونية. وهو العدل في الحكم، أي الحكم بين الناس وليس حكم الناس[533]، ويجعل العدل هو السبيل المفضي إلى الثروة التي تتحقق بمجموعة من العلوم وهي الزراعة والتجارة.

إن «خلق الثروة» في منطق الخطاب لا يتحقق سوى بالعدل وحسن التدبير والتراتيب، أي الإجراءات المرتبطة بالتنظيمات.

#### ب- منظومة التاريخ الإسلامي

يحيل الخطاب في الملفوظات السابقة على الشريعة ويعتبرها داعية إلى الحق والعدل، غير أنه يضيف في الملفوظ «التواريخ الإسلامية».

«... العدل وحسن التدبير والتراتيب المحفوظة من أسباب نمو الأموال والأنفس والثمرات...»[534].

«... كما هو معلوم من شريعتنا والتواريخ الإسلامية وغيرها...»[535].

تدل هذه الوحدة على منظومة من القيم التي تتضمن الدعوة إلى العدل والحرية، فالتواريخ الإسلامية هي التجارب السياسية في الممارسة وتحضر خطابيًّا بالإشارة إلى نصيحة سلمان

الفارسي للرسول أو سيرة الخلفاء الراشدين مثل أبي بكر الصديق. تكتسي هذه الآلية أهمية في الإقناع بضرورة الأخذ بالإفرنج بدعوى أن التواريخ الإسلامية تتضمن هذه القيم المرتبطة بالعدل وحسن التدبير.

**8 - الثقافة الكونية**

يستند الخطاب إلى الثقافة الكونية التي تمثلها الأمثال والأدبيات ومعاني هذه الأدبيات في الثقافات الأخرى غير الإسلامية.

«زمن أمثال الفرس: الملك أساس والعدل حارس، فما لم يكن له أساس فمهدوم وما لم يكن له حارس فضائع...»[536].

يحيل الملفوظ على أن العدل يمثل حارس الملك لأن حالة الملك لا يمكن أن تضمن السيرورة دون حارس، لذلك يستند المتلفظ على الأدبيات في الثقافات غير الإسلامية لإقناع المتلقي بأن العدل يعد شرطًا لاستمرارية نظام الملك وأنه من القيم التي تحقق التمدن.

**9 - آلية الثقافة العالمة**

من الآليات التي يعتمدها منتج الخطاب في استحضار المتلقي، آلية الثقافة العالمة، حيث يذكر المتلفظ بالخطاب الفكري اعتمادًا على نماذج فكرية، ومنها خطاب الغزالي: «إن ولي الأمر يحتاج إلى ألف خطة... وكلها مجموعة من خصلتين إذا عمل بهما كان عادلًا، وهما: عمران البلاد وأمن العباد»[537].

ينجز هذا الملفوظ وفق نص غائب يمثل خلفية له هو نص الغزالي: «أما بعد، فإن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو القطب الأعظم في الدين وهو المهم الذي ابتعث الله له النبيين أجمعين...»[538].

ينصبّ خطاب الغزالي حول السبيل الذي يجعل ولي الأمر عادلًا؛ إذ يجب أن يعمل بخصلتين: عمران البلاد وهو السعي إلى تقوية منعة البلاد، وأمن العباد أي تحقيق طمأنينة الفرد داخل المجتمع.

كما يستند المتلفظ إلى خطاب ابن خلدون من خلال المقدمة التي يؤكد فيها أن سلوك الظلم يفضي إلى خراب العمران. يجد هذا التصور مرجعية له في خطاب ابن خلدون: «اعلم أن العدوان على الناس في أموالهم ذاهب بآمالهم في تحصيلها واكتسابها لما يرونه من أن غايتها ومصيرها انتهابها من أيديهم... فإذا قعد الناس عن المعاش كسدت أسواق العمران... فخف ساكن القطر، وخلت دياره، وخربت أمصاره، واختل باختلاله حال الدولة والسلطان لما أنها صورة للعمران تفسد بفساد مادتها ضرورة»[539].

يعتبر خطاب المتلفظ أن إطلاق أيدي الملوك يجلب الظلم على اختلاف أنواعه وهو ما يجري في بعض ممالك الإسلام.

**10 - الشاهد الأمثل: التمدن الأوروباوي**

يستند منتج الخطاب لتعزيز الخطاب الإقناعي الذي يشيده إلى مظاهر التمدن الأوروباوي، حيث يبئر صورة مجموعة من العوامل التي أسهمت في تحقيق التمدن. يحيل التمدن على مقومات دلالية: المدينة، التقدم. من هذه الصور «الإمبراطور شارلمان»، ويصفه خطابيًّا استنادًا إلى مسار تصويري يتكون من مجموعة من الصور التي تحدد سماته المكونة شخصيته وأفعاله التي تُحدث التغيير داخل المجتمع:

- أشهر ملك ظهر بأوربا[540].

- أدخل العلوم والأعمال لممالكه[541].
- يفني غالب أوقاته في قراءة العلوم[542].
- كان مجلسه محفوفًا بالعلماء[543].
- أسس بباريس مدرسة جامعة لسائر المعارف[544].

يشيد منتج الخطاب صورة الملك شارلمان بناء على آلية المسار التصويري الذي يجمع مجموعة «صور» تحدد السمات والأفعال التي أنجزها تاريخيًّا. إنه يعد بحسب المسار التصويري علمًا مشهورًا من بين ملوك أوروبا، ويخصص هذه الدلالة بوحدات معجمية: أدخل العلوم، قراءة العلوم، مجلسه محفوف بالعلماء. وفق استراتيجية التراكم[545] تتراكم الوحدات المعجمية بمقومات سياقية تتمحور جميعها حول مقولات العلم والمعرفة التي كان يمتلكها أو يسهم في نشرها وإشاعتها، حيث يجعل منه الحاكم المتنور الذي يهتم بالعلم من خلال منحه موقعًا داخل الدولة.

كما أن المتلفظ في الخطاب يذكر بالحروب التي وقعت في أوروبا «حرب الفرسان، تحالفوا...»[546]، ويعتبر أن هذه الحروب أتت بنتائج نافعة، فقد رتبوا العساكر وأبدعوا في صناعة التجارة والزراعة، وهنا بدأت مسيرة التقدم عندهم منذ القرن الثالث عشر. ويعمل المتلفظ في سياق استراتيجية الشاهد الأمثل على سرد الفاعلين الذين يجسدون مظاهر التمدن على مستوى التشاكلات الدلالية المتعددة، وبصفتها دلالة موحدة ومنسجمة، فإن هذه التشاكلات تتحقق بالتوارد المتكرر للصور على مستوى الخطاب:

- على مستوى التشاكل الإبداعي-الأدبي خلال القرن الرابع عشر، يدرج المتلفظ مجموعة من الصور التي تخصص هذا التشاكل: صورة دانتي في إيطاليا[547].
- على مستوى التشاكل التشكيلي-الفني، وتحدده صورة «صناعة الدهن...»[548].
- على مستوى التشاكل الإبداعي-المعرفي، يحدد الخطاب مظاهر انتشار المعرفة.

«... وهو الوقت الذي لا ينسى لغرابة حوادثه - اخترع غتمبرغ [غوتنبرغ].. طبع الكتب...»[549].

يحيل الخطاب بالنسبة إلى القرن الخامس عشر على يوهان غوتنبرغ (Johannes Gutenberg) الذي اخترع الطباعة. وقد ساهم الاختراع في نشر الكتب والمعرفة.

- على مستوى التشاكل السياسي: «ثم أخذ التمدن في الترقي بمدارج العلوم والأعمال، وكانت المزية في ذلك لمجموعة الميدشي...»[550].

يحيل الخطاب على جماعة الميدشي بفلورنسا التي أسهمت في تشجيع العلم والثقافة ومهدت لبزوغ حقبة النهضة بكل أبعادها الفكرية والثقافية.

- على مستوى التشاكل الثقافي: قامت جماعة الميدشي بالبحث في الخزائن عن الكتب القديمة وطبعوا منها نسخًا عديدة وقاموا بتحرير تعليقات على هذه النسخ، وبذلك أزالت القناع عن ذخائر الأقدمين.

«... ظهر بمملكة إسبانيا... الناظمان المجيدان لويس دفيفا وكالدرون...»[551].

تدلّ هذه الصور على ظهور الأشعار التي نظمها شعراء مثل كالدرون، ومنها التي كانت تلقى في «التياطرات»[552]. ترسخ هذه الصور تشاكل الرقي الثقافي.

كما يصف المؤلف إنجازات إيطاليا في مجال الفن: «والحاصل أن أهل إيطاليا اغتنموا في ذلك شهرة بالآداب والصناعات المستظرفة المسماة عندهم بوزار، وهي صناعة الدهن والنقش وهندسة البناء والموسيقى...»[553].

تدل هذه الصور على إنجازات الحضارة الإيطالية التي تتنوع بين الفن التشكيلي والرسم والنقش والهندسة المعمارية والموسيقى، لذلك يعزز هذا التشاكل الدلالي بسرد أسماء الأعلام التي كانت علامات بارزة في الإبداع الفني التشكيلي وفي الرسم، مثل رافائيل وميكيل أنجلو وليوناردو دافنشي وكل هؤلاء الذين جددوا الفنون الجميلة.

- على مستوى التشاكل السياسي: يحيل الخطاب من خلال صورة «مكيافيلي»[554] على المفكر الإيطالي الذي قدم تصورات في علم السياسة.

- على مستوى التشاكل العلمي: يحيل المتلفظ في الخطاب على صورة العلماء المتميزين بالإنجاز، مثل «كوبرنيك»[555] وغاليلي[556] ومسيوس[557] الذين ارتبطت أعمالهم بإنجازات علمية كبيرة.

- على مستوى التشاكل الأدبي: يحيل المتلفظ في الخطاب على صور الفلاسفة الذين طوروا النظم وأبدعوا في المعاني مثل رابليه ومونتان.

**خاتمة**

في ضوء التحليل الذي أنجزناه لهذا الخطاب التنويري، لاحظنا أن المؤلف يعتمد على استراتيجية تقوم على إنشاء تعاقد بين المسهمين في إنتاج الخطاب؛ ذلك أن المتلفظ يعتبر أن خطابه يعد نتيجة لتأمل وإعمال فكر في حيثيات مقولة حضارية تقوم على ركنين: التقدم/التأخر، وهي التي تخصص سيرورة الأمم في نموها وتطورها.

استند المؤلف إلى مقولة التذويت لإنتاج الخطاب حيث يستدلّ على ضرورة وواجب إنتاج الخطاب في اتجاه المتلقي ويستحضره خطابيًّا من خلال العلماء الأعلام ورجال السياسة والخواص والعوام. ويهدف المؤلف في الخطاب إلى نقل منظومة من القيم السوسيو-ثقافية التي أوصلت الممالك الأوروبية إلى التمدن والمنعة والسلطة، وتتمثل في تقدم الإفرنج في المعارف الناتجة عن التنظيمات المؤسسة على العدل والحرية. وقد استند خطابيًّا على مقولة الشاهد الأمثل للإقناع بضرورة انتهاج هذا المسلك، حيث اعتبر أن المرجعيات الدينية والتاريخية والمعرفة التجريبية تؤكد جميعها ضرورة الاستناد إلى تنظيمات سيستقيم بها النظام وتصلح بها الحياة الدنيوية.

تأثر خير الدين التونسي بالمشاهدات التي شاهدها في فرنسا والقراءات التي أنجزها في التواريخ الكونية والإسلامية وأدرك المسافة الحضارية التي توجد بين الغرب وبين الدول الإسلامية، لذلك حاول في كتابه **أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك**، أن ينقل مستحدثات أوروبا في التنظيمات والمعارف والقوانين، موجهًا الخطاب للعلماء والساسة والخواص والعوام.

غير أن ما يميز هذا الكتاب ليس المحتوى وحده، لكن المؤلف يمتلك معرفة ضمنية بقوانين إنتاج الخطاب والحجاج والإقناع، لذلك يستثمر مجموعة من الآليات الخطابية التي تجد مرجعياتها في المنطق وفي قوانين الخطاب والنماذج الثقافية وهو ما حاولت الدراسة وصف تمظهره على مستوى الخطاب أولًا وسبره والكشف عن اشتغاله من أجل توليد المعنى الاجتماعي.

(469) خير الدين التونسي (1810-1890)، أمضى مرحلة من حياته في عاصمة الخلافة قبل أن ينتقل إلى تونس في عام 1839. تكونَ في الحربية وأتقن الفرنسية، ما أهله للقيام بمهام سياسية. قام بمهمة في فرنسا بين عامي 1853 و1856 مكنته من فهم حضارتها وقوانينها ووجدت هذه المعرفة لها صدى في كتابه أقوم المسالك.

(470) خير الدين التونسي، أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك (مقدمة الكتاب)، كتاب الدوحة 74 (الدوحة: وزارة الثقافة والرياضة، 2017).

(471) المرجع نفسه، ص 25.

(472) Algirdas Julien Greimas & Joseph Courtés, Sémiotique: Dictionnaire raisonné de la théorie du langage, Hachette université, langue, linguistique, communication, tome 1 (Paris: Hachette, 1979), p. 220.

(473) التونسي، ص 27.

(474) Bernard Lamizet, «La Sémiotique instante: Introduction à la sémiotique politique,» Semiotica, no. 159 (2006), p. 2.

(475) التونسي، ص 28.

(476) Greimas & Courtés, tome 1, p. 220.

(477) التونسي، ص 29.

(478) المرجع نفسه، ص 29.

(479) Denis Bertrand, «Confiance politique et fiducie,» dans: Jacques Fontanille & Guy Barrier (dirs.), Métiers de la sémiotique: Textes recueillis à l'occasion du colloque Les métiers de la sémiotique, Limoges, 6-8 Novembre 1997, Tekhné (Limoges: PULIM, 1999), p. 48.

(480) التونسي، ص 27.

(481) المرجع نفسه، ص 27.

(482) المرجع نفسه، ص 29.

(483) المرجع نفسه، ص 30.

(484) المرجع نفسه، ص 33.

(485) المرجع نفسه، ص 35.

(486) المرجع نفسه، ص 27.

(487) عبد الله العروي، مفهوم الحرية (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1981)، ص 39.

(488) « أي ما هي النقاط الرئيسة في برنامج إصلاح الجهاز الإداري والحكومي؟

- تدريب وتسليح الجيش تدريبًا وتسليحًا أوروبيين.
- إنشاء طبقة بيروقراطية بمعنى عصري.
- تدوين القوانين في مجلات مرتبة ترتيبًا سهلًا.

-تغيير مناهج التعليم لسد حاجات الجيش.
- تنمية موارد الخزينة لتسديد المصاريف. يُنظر: عبد الله العروي، مفهوم الدولة (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1981)، ص 132.
(489) التونسي، ص 33.
(490) المرجع نفسه، ص 33.
(491) المرجع نفسه، ص 34.
(492) المرجع نفسه، ص 42.
(493) المرجع نفسه، ص 25.
(494) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، تحقيق عبد السلام الشدادي، 3 ج (الدار البيضاء: بيت الفنون والعلوم والآداب، 2005)، ج 1، ص 67.
(495) المرجع نفسه، ج 2، ص 81.
(496) التونسي، ص 285.
(497) ابن خلدون، ج 1، ص 68.
(498) محمد عابد الجابري، «إبستيمولوجيا المعقول واللامعقول في مقدمة ابن خلدون»، في: ابن خلدون: أعمال الندوة المنعقدة بالرباط من 14 إلى 17 فبراير 1979 (الرباط: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1981)، ص 98.
(499) محمد عابد الجابري، نحن والتراث: قراءات معاصرة في تراثنا الفلسفي، ط 2 (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي؛ بيروت: دار الطليعة، 1982)، ص 388.
(500) التونسي، ص 25.
(501) المرجع نفسه، ص 25.
(502) المرجع نفسه، ص 26.
(503) المرجع نفسه، ص 26.
(504) المرجع نفسه، ص 26.
(505) المرجع نفسه، ص 27.
(506) المرجع نفسه، ص 27.
(507) المرجع نفسه، ص 27.
(508) المرجع نفسه، ص 27.
(509) Georges Kleiber, La Sémantique du prototype: Catégories et sens lexical, linguistique nouvelle (Paris: PUF, 1990), p. 48.
(510) Ibid., p. 48.
(511) التونسي، ص 30.
(512) أحمد عبد السلام، «ملاحظات في معنى الإصلاح عند خير الدين وابن أبي الضياف: تونس في القرن التاسع عشر ميلادي»، في: الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر: أيام دراسية، من 6 إلى 9 رجب 1404/موافق 20-23 أبريل 1983، ندوات ومناظرات 7 (الرباط: جامعة محمد الخامس، 1986)، ص 145.
(513) التونسي، ص 31.
(514) المرجع نفسه، ص 30.

(515) المرجع نفسه، ص 37.
(516) المرجع نفسه، ص 37.
(517) أبو حامد الغزالي، إحياء علوم الدين، مج 2 (بيروت: دار الكتب العلمية، 1986)، ص 333.
(518) التونسي، ص 38.
(519) المرجع نفسه، ص 38.
(520) ابن خلدون، ج 1، ص 326.
(521) التونسي، ص 39.
(522) المرجع نفسه، ص 39.
(523) يُنظر: القرآن الكريم، سورة طه، الآيتان 29-33.
(524) التونسي، ص 44.
(525) المرجع نفسه، ص 45.
(526) المرجع نفسه، ص 32.
(527) المرجع نفسه، ص 34.
(528) المرجع نفسه، ص 34.
(529) المرجع نفسه، ص 34.
(530) المرجع نفسه، ص 35.
(531) المرجع نفسه، ص 35.
(532) المرجع نفسه، ص 35.
(533) عزمي بشارة، «مداخلة بشأن العدالة: سؤال في السياق العربي المعاصر»، مجلة تبين للدراسات الفكرية والثقافية، المجلد 2، العدد 5 (صيف 2013)، ص 8.
(534) التونسي، ص 35.
(535) المرجع نفسه، ص 35.
(536) المرجع نفسه، ص 36.
(537) المرجع نفسه، ص 36.
(538) الغزالي، ص 333.
(539) ابن خلدون، ص 80.
(540) التونسي، ص 87.
(541) المرجع نفسه، ص 87.
(542) المرجع نفسه، ص 87.
(543) المرجع نفسه، ص 87.
(544) المرجع نفسه، ص 87.
(545) Jacques Fontanille, Sémiotique et littérature: Essais de méthode, formes sémiotiques (Paris: PUF, 1999), p. 21.
(546) التونسي، ص 88.
(547) المرجع نفسه، ص 89.
(548) المرجع نفسه، ص 89.

(549) المرجع نفسه، ص 89.
(550) المرجع نفسه، ص 90.
(551) المرجع نفسه، ص 91.
(552) المرجع نفسه، ص 91.
(553) المرجع نفسه، ص 92.
(554) المرجع نفسه، ص 92.
(555) المرجع نفسه، ص 91.
(556) المرجع نفسه، ص 92.
(557) المرجع نفسه، ص 92.

# خلاصة القسم الثاني

شيّدنا في القسم الأول من الكتاب، الأنموذج النظري للتحليل، واستندَ إلى تَصور يعتبِر الخطاب الاجتماعي كُل ما يُنتج داخل فضاء عُمومي حول حالة اجتماعية، لذلك نظرنا إلى الخطاب الاجتماعي استنادًا إلى أنموذج مُوسّع يستثمِر مفاهيم السيميائيات السردية، وينظُر إلى الخطاب بصفته فضاء للعلاقات بين عناصِر فاعلة تُنجز مجموعة أفعال داخل فضاء دينامي، وتُفضي إلى تحولات تتجذرُ داخل نَسق من القيم.

هذا التصَور جعل منهجية العمل تُبنَى على التحليل الشُّمولي للخطاب، لأنه يصفُ مكوناته كُلها في اشتِغالها. تُصبح هذه المنهجية ذات بعد شُمولي، لأننا حاولنا اختبار إجرائِيتها في ضوء خطابات اجتماعية مُتنوعة: السياسي والبيداغوجي والقانوني والمعرفي والاجتماعي والتاريخي.

في هذا السياق، حَللنا الخطاب السياسي، مُمثلًا في «إعلان الجزائر» الذي يحيلُ على إعلان قيام دولة فلسطين، حيث أسعفت آليات التحليل في إبراز شَكل تكَون الخطاب. من هذا المنظور، يتشكلُ من مقاطع الاستِهلال والتوالُد الخطابي ومقاطع بناء الذات الجماعية في الخطاب.

بيّن التحليلُ المقطعي أن كل مقطع يُشيِّدُ تشاكلًا، لذلك فالتشاكلاتُ القائمة على مقولات مُتقابلة: الاستمرار/الانقطاع، الذات الجماعية/التفريد، الانفصال/الاتصال، تبيّنُ سيرورة بناء الدلالة في الخطاب، وتحيلُ هذه المقولات الدلالية على نَسق قيمي يُشخص قضايا الهوية والانقطاع عن الأرض والرغبة في الاستمرار والاتصال بالهوية الفلسطينية في علاقتها بالأرض ورمزيتها عند الفلسطيني.

مكّن تحليلُ التلفظ من إبراز استراتيجية المتلفِّظ في بناء الخطاب الذي يرتكزُ على مكونات التاريخ والمُتخيل والنصوص المضمرة في بعديها الديني والفلسفي. إن الاستِناد إلى هذه الصيغة في التكَون وفي إنتاج الخطاب، يرمي إلى إقناع المُتلقي بالقيم التي يُقدمُها: شرعية قيام الدولة الفلسطينية.

أبرز التحليلُ بالنسبة إلى الخطاب البيداغوجي طبيعة العلاقة بين النص والصورة، حيث يحيل النصُّ اللغوي على مرجعية دلالية، وآلية التمثيل نفسها نجدُها في الصورة التي تدلُّ على مرجعية أخرى. إن هذا الاختلال مصدره غياب الوعي السيميائي والبصري بنظام الصورة وطرائق تمثيلها.

أما على المستوى القيمي، فقد أظهر التحليل أن خضوع الخطاب البيداغوجي لأطُر نصية مُتعالية مثل «دستور البلاد» أو «النصوص القانونية» الرئيسة يجعلهُ ملتزمًا، سلفًا، بأطُر أيديولوجية لا تسمح للخطاب البيداغوجي بالتحرر من أجل بناء تَعَلمات معرفية دينامية وتفاعلية.

وفي سياق تنويع المتن، تعرضنا للخطاب القانوني في ضوء الترهينات التواصُلية التي تُبلور الخطاب على مستويي الإنتاج والتلقي ومستوى الذوات الفاعلة في الخطاب والنصوص التأطيرية التي تمثلُ خلفية في بناء الخطاب والقيم الأيديولوجية المقترنة بها. وقد سمحت هذه المنهجية بإبراز عنصرين رئيسين:

- شكل تَكَوُّن الخطاب مثل هَندسة تتكون من مقاطع نَصية (الفصول، الأبواب) ومن وحدات جُملية تتشكلُ من جُمل تعريفية.
- كينونة الخطاب القانوني وتقوم على مسارات دلالية متقابلة: الأصالة/المعاصرة، التقليد/الابتكار مرجعيًّا وثقافيًّا، لذلك فإن الخاصية التي تَسم هذه الكينونة هي التجزيء في الرُّؤية والتصَور، وهو

ما يجعلُها غير ناجعة حين تُرجم إلى مقصديات وأفعال إجرائية على المستوى الميداني.
وقد حلّلنا الخطاب المعرفي من خلال كتاب **المغرب الممكن** أو **تقرير الخمسينية** الذي يُعد خطابًا معرفيًّا حول حالة المغرب خلال حقبة زمنية تمتد من 1955 إلى 2000. وقد أسعف التأطير المنهجي في تحليل هذا الخطاب من خلال المُكونات الخطابية مثل الذوات المُنتجة للخطاب والزمنية والذوات الفاعلة ومعينات الزمن والمكان والسيناريوات الخطابية التي يتأسسُ عليها.
وخلصنا إلى أن الخطاب يتميزُ بمجموعة من السيناريوات بدأت بسيناريو «التعاقد» على مستوى المقطع الاستهلالي بين السلطة والمعارضة، ثم سيناريو «التوسع» الذي يُشير إلى أن الحقل السياسي في البلاد بعد الاستقلال يتميزُ «بالتوازُن»، غير أن ظهور فواعل أخرى مثل الفاعل العسكري أسس لسيناريو «الصعود» القائم على التوتُّر والمواجهة ثم سيناريو «التهدئة» وسيناريو «المغرب الممكن» الذي حاول تكريس مبدأ التعاقُد التشارُكي والمُشاركة الواسعة.
وأغنينا هذا الاتجاه بتحليل الخطاب التاريخي من خلال كتاب **اللسان المعرب** للسليماني الأعرج، حيث أسعفت المنهجية القائمة على تحليل التلفظ في بناء صورة «الأورباوي» وتَمثُلِ المُؤلف للغرب الذي يجعلُه أنموذجًا ينبغي اتباعه في مداركِه ومعرفتِه وعلومه، ومنها العلوم الصناعية والفلاحية والتجارة الممدوحة، وكلها أمور تُحققُ الاستعداد الذي يُعدُّ مصدرَ نجاح أوروبا.
أما خطاب التنوير، فوقفنا عنده من خلال كتاب **أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك**. وقد مكننا أنموذج التحليل من الوقوف عند استراتيجية المُؤلف التي تقوم على بناء تعاقُد بين المتلفظ والمتلقي، حيث يسعى المؤلفُ بعد التأمُّل وإعمال الفكر إلى نقل منظومة القيم الثقافية التي جعلت الممالك الأوروبية تتسنمُ درجة عليا من التمدُّن والمنعة والسلطة، وتتجسد في تقدم أوروبا في المعارف القائمة على تنظيمات أساسها العَدل والحُرية.
سيلاحظُ القارئ في ختام هذا القسم أن الدراسة انصَبت على الخطاب الاجتماعي في تعدُّده مثل الخطاب: السياسي والبيداغوجي والقانوني والخطاب المعرفي - الاجتماعي والتاريخي والتنويري.
ورغم اختلاف زمنية إنتاج هذه الخطابات وسياقه، وتمايز الخصائص التي تَسمها، فإن التحليل الشمولي للخطاب سمح باستنتاج آليات تكوُّن الخطاب وإبراز طرائق اشتِغالها لتوليد المعنى الاجتماعي.

# خاتمة

كان هدفنا العلمي في هذا الكتاب توسيع مفهوم سيميائيات الخطاب الاجتماعي. لذلك، اعتمدنا من أجل تحقيقه على مرجعية نظرية تشكلت خصوصًا من السيميائيات السردية ومن تفريعاتها في حقول متعددة، مثل سيميائيات الأهواء والسيميائيات التوترية والنظرية الكارثية ومن نظرية تحليل الخطاب، وقد قاد هذا العمل تصورنا النظري والتحليلي.

## أولًا: التصور النظري: نحو توسيع مفهوم سيميائيات الخطاب الاجتماعي

لتحقيق هذا الهدف، استندنا إلى نظرية السيميائيات السردية وإلى أن هذه النظرية طرحت أنموذج المسار التوليدي وقامت بأجرأته تحليليًّا على مستوى الخطاب السردي، بهدف تحليل «شروط تحقق الدلالة». فإن إسقاط مستويات المسار التوليدي على الخطابات السردية يؤدي إلى وصف هذه الشروط. إن المكاسب المنهجية لهذا الأنموذج ستُسعفنا في وصف شروط «المعنى الاجتماعي» في الخطاب الاجتماعي. وقد زاوجنا في هذا التصور بين هذا الأنموذج ومفهوم الخطاب الاجتماعي عند مارك أنجينو لأن النظر إلى الخطاب بصفته كلًّا دالًّا تم إنجازه من لدن منتج الخطاب داخل الفضاء العمومي وفي سياق زمني ومكاني.

عرضنا في الفصل الأول لتحديدات مفهوم الخطاب كما تبلورت داخل نظرية تحليل الخطاب الفرنسية، حيث انصبت تحليلاتها على الخطاب من منظور جزئي. لقد انشغلت بالخطابات الاجتماعية سواء منها السياسية أو الثقافية وركز النموذج الذي اشتغلت به عل المستوى الاجتماعي، لذلك سادت المقاربة الإحصائية التي تستند إلى التواتر للوحدة المعجمية وآليات مثل طول الوحدات ومعامل التكرار للوحدات المعجمية والبنية اللغوية للمعجم المستثمر داخل خطاب معين. إن الاستناد إلى مقاربة مركبية تقوم على التواردات المشتركة ومعيار التردد للوحدات المعجمية يسهم في صياغة فرضيات بخصوص نمط الخطابات التي يحددها موضوعًا للتحليل مثل الخطاب السياسي أو الاجتماعي.

قمنا بوصف المفاهيم الإجرائية التي استندت إليها هذه المقاربة واعتبرنا أن بناء فرضيات للتحليل تقوم على مستوى المعجم في الخطابات تظل جزئية لأنها تغفل تصورًا رئيسًا في تحليل الخطاب هو الاشتغال الشمولي للخطاب الذي يصف كل المكونات ويبرز كيف يفضي الاشتغالُ إلى توليد «آثار المعنى» التي تشكلُ في ترابطها «المعنى الاجتماعي» للخطاب.

حاولنا تشييد مقاربة تقوم على التركيب بين أنموذج السيميائيات السردية ومفهوم الخطاب الاجتماعي، لذلك اعتمدت أولًا على نموذج المسار التوليدي بصفته الاقتصاد العام للنظرية الذي يشمل مستويات النظرية والمفاهيم الإجرائية التي تقوم عليها هذه المستويات. كما اعتمدنا على مفهوم الخطاب الاجتماعي كما صاغهُ مارك أنجينو والذي حدده بصفته كل ما يُقال ويُنتج داخل «حالة مجتمع» أو كل ما يَحظى بالتمثيل في وسائل الإعلام الإلكترونية. إن هذا التحليل يجعلُ الخطاب يشمل المُنجز الملفوظ والمكتوب والشفوي الذي يتم داخل الفضاء العمومي المُرتهن بزمن ومكان معينين. إن هذا التصور هو الذي يُحدد المقاربة التي انصبت على عناصر التحليل الآتية:

- موقع منتج الخطاب بصفته ترهينًا رئيسًا في الإنجاز الخطابي، حيث انصب التحليل على المنظورات المتعددة في عملية إنتاج الخطاب وتمظهراتها التركيبية التي تستند إلى تعدد الضمائر.

إن تحليل اختيارات المتلفظ تسمح بتحليل الاستراتيجيات التي استند إليها المنتج في تكوين الخطاب. تمثلت في تشييد مسارات خطابية تقوم على التراكم القسري والحشوي ومحاورة النصوص الغائبة واصطناع المعجم وتشييد التشاكلات الدلالية واعتماد الشاهد الأمثل وانتهاج آليات للإقناع. مثلت هذه الآليات الخطابية جوهر استراتيجية المتلفظ في توليد «المعنى الاجتماعي» والإقناع به، وهذا ما عملنا على إبرازه في القسم الثاني، في أثناء تحليل الخطاب الاجتماعي.

- يشمل المستوى الثاني مستوى أعم في مكون الذات الفاعلة وهي التي تقوم بإنجاز الفعل الذي ينجز التحول والتغيير من وضعية إلى أخرى مغايرة. ولكونها تنشد التغيير الإيجابي، فإنها تتحدد في علاقتها بالذات الأخرى من خلال علاقة المواجهة بين الذوات الأخرى. لذلك، فإن هذا المكون يعدُّ من العناصر الكلية في الخطاب التي تحققُ الدينامية من خلال علاقة الجدلية والفعل والتحول والتغيير.

- أما المكون الآخر الذي يتمظهر من خلال الخطاب التصويري، فيهمُّ المكونات التصويرية ممثلة في الزمن والمكان وارتباط الذوات بهذه المواقع لكونها تنجز أفعالًا في سياق المسارات السردية للذوات الفاعلة.

## ثانيًا: حصيلة التحليل: الاستنتاجات

مكونات هذه المقاربة النظرية هي التي سنعتمدها مرجعية في القسم الثاني التحليلي. لاحظ القارئ أن المتن المدروس في القسم الثاني يتكون من الخطاب الاجتماعي في تنويعاته الخطابية مثل الخطاب السياسي والبيداغوجي والقانوني والخطاب المعرفي - الاجتماعي والتاريخي والتنويري. على الرغم من اختلاف زمنية إنتاج هذه الخطابات وتنوع خصائصها الخطابية التي تتميز بها، فإنها تدخل في سياق الخطاب الاجتماعي بناء على إنتاجها داخل «الفضاء العمومي» في سياق سيرورة زمنية ومكانية معينة. إن المسوغ الأساسي في اختيارنا هذا المتن هو بُعد الخطاب الاجتماعي. تهدف الدراسة إلى تحليل هذه الخطابات من أجل بناء «المعنى الاجتماعي» على مستوى كل خطاب بناء على المقاربة المنهجية التي اعتمدنا.

أسعف التحليل الشمولي للخطاب في استنتاج آليات تكون الخطاب وفي إبراز كيفية اشتغالها لتوليد «المعنى الاجتماعي». لاحظنا ذلك في تحليل الخطابات الاجتماعية المختلفة. أسعفت المفاهيم التي كانت حكرًا على الخطاب السردي في مقاربة الخطاب الاجتماعي، فمفاهيم التلفظ أو عوامل التواصل أو السارد استثمرناها من خلال مفهوم منتج الخطاب في تحليل الخطاب، حيث وقفنا عند تمظهرات منتج الخطاب، وقد اتخذت شكل التعدد في المنظورات بين المتكلم واللا-اندماج التلفظي الذي يُعدد في المنظورات. لقد تحقق ذلك في خطاب «إعلان استقلال فلسطين»، حيث يُستهل الخطاب بمحو كل ضمائر التذويت لتوليد معنى الذات الجماعية مُمثلة في الشعب الفلسطيني، ذلك أن الخطاب يهدف إلى توليد «معنى اجتماعي» يتجسدُ في كون الاستقلال يُمثل أفقًا للجماعة وليس لأفراد داخل كلية. يُعد هذا المنظور وظيفيًّا في إنتاج الخطاب. المكون نفسه سيتخذ بعدًا متعددًا في الخطاب البيداغوجي انطلاقًا من تراكب النص والصورة في الكتاب المدرسي، حيث ينجزُ الفريق البيداغوجي أو منتج الخطاب النص المركب.

أما في الخطاب القانوني، فإن منتج الخطاب سيتخذُ بُعد سُلطة المُشرع (المؤسسة البرلمانية) الذي ينتج الخطاب في علاقته بمجموعة من النصوص المتعالية، ويمثلها الدستور و«الميثاق الوطني للتربية والتكوين». وساهم هذا التعالقُ النصي في بناء منظومة قيمية تكرسُ المرجعية الأيديولوجية لمؤسسة الدولة على مستوى الخطاب البيداغوجي.

لاحظنا في الخطاب الاجتماعي المعرفي أن المتلفظ المُتعدد يتجلى من خلال المجموعة العلمية واستند إلى المنظور الخطابي الخالي من سمات التذويت حيث يمثلُ السرد غير المباشر خاصية أساسية في تمفصلات الخطاب. أبرزنا من خلال التحليل أن الاستناد إلى هذا المنظور في الخطابات والذي يتميز بالمتلفظ المتعدد وهيمنة المنظورات التي تقوم بمحو معينات المتكلم يعد وظيفيًا. إن الصيغة التي يتجلى عليها المتلفظ تقترن باستراتيجية خطابية تفسرها أنماط هذه الخطابات، فهي تؤسسُ لمسارات تصويرية وتشاكلات دلالية تقترن بمنظومة من القيم. هذه الاستراتيجية الخطابية هي التي يستند إليها كل خطاب في توليد المعنى الاجتماعي، ويتجسد في مقولات التحرر في الخطاب السياسي الفلسطيني أو التغيير وسيناريوات التوسع والتهدئة في الخطاب الاجتماعي المعرفي أو ترسيخ منظومة القيم القائمة على تصورات أيديولوجية متجانسة مع أيديولوجية مؤسسة الدولة في الخطاب البيداغوجي.

انتقل «المتلفظ» في هذا التحليل من صيغته السردية التي تتمثلُ في نقل الحكاية إلى «منتج لخطاب» اجتماعي يتخذُ سمات وتمظهرات ويؤدي وظائف خطابية ودلالية. إن صيغة منتج الخطاب في النماذج تعودُ إلى قصدية هذه الخطابات في الإقناع بالقيم والرؤى التي تقدمها ولأنها تستحضر المتلقي، فهي تُشيدُ انطلاقًا من بناء الخطاب نظيرًا للموضوعية، كي يبدو الخطاب موضوعيًا.

أما الخطاب التاريخي والتنويري فلاحظنا أن منتجه استند فيه إلى منظور المتكلم، ويرتبط هذا الاختيار في التلفظ بمقولة «الالتزام»؛ التزام مُنتج الخطاب إقناع المتلقي بمقصديات سوسيو-ثقافية لذلك يصطنع إجرائيات خطابية مثل الاستراتيجية التراكمية والسردية التاريخية وصورة «التحدي» مستحضرًا المتلقي. إنه يتحدى «الناطق بالعربية» مفصحًا عن زمن الاحتلال والنقص الذي يعيشُه في علاقته بالآخر «الأورباوي»، منتظرًا من المتلقي القيام برفع التحدي والانخراط في تحصيل العلم والمعارف.

أما المكون الآخر وهو العامل أو الذات الفاعلة التي تُعد أصولها لسانية ونحوية (العامل) وفولكلورية (البطل)، فقد ساهم في استيضاح البنية العاملية على مستوى النص السردي من حيث موقع العوامل وعلائقها. لقد وظفناه في دراسة الخطاب الاجتماعي لتحليل موقع الذات الاجتماعية والفعل الذي تنجزه، حيث مكننا المفهومُ من إبراز جدلية المواجهة بين الذات الفلسطينية والعامل المُحتل في الخطاب السياسي وجدلية التعارض بين الذات الفاعلة والمعارضة في علاقتها بالسلطة السياسية في خطاب الخمسينية حول المجتمع المغربي. كما كان إجرائيًا أيضًا في تحليل الذوات المناهضة للإصلاح في الخطاب التاريخي والتنويري التي تجسدها ألفاظ «الناطق بالعربية» أو الساسة والخاصة في علاقتهم بالآخر الأورباوي. لقد ساهم استثمار مفهوم الذات في إضاءة الفعل على مستوى الخطاب الاجتماعي والعلاقات بين الفاعلين.

# ثبت المصطلحات

– أ –

اتصال: Conjonction
أثر الحقيقة: Effet de vérité
أثر المعنى: Effet de sens
إثناني: Binaire
إرادة الفعل: Vouloir-faire
استبدالي: Paradigmatique
استبيان: Graphique
استدلال إحصائي: Raisonnement statistique
أسطورة: Mythe
إسلاموفوبيا: Islamophobie
إشاعة: Rumeur
أطوبيا: Utopie
اعتقاد: Croire
إقناع: Persuasion
انفصال: Disjonction
انفصال قسري: Disjonction contraignante
أنموذج: Modèle
الأيقونية: Iconicité

– ب –

برمجة: Programation
برنامج: programme
برنامج سردي: Programme narratif
بعد إدراكي: Dimension cognitive
بنية أولية للدلالة: Structure élémentaire de la signification
بنية توترية: Structure tensive
بنية خطابية: Structure discursive
بنية سردية: Structure narrative
بنيوية: Stucturalisme
بيـ-وسائطي : Intermédialité

– ت –

تأويل: Interprétation

تبادل: Echange
تبئير: Focalisation
تجذير: Ancrage
تحدي: Défi
تحول: Transformation
تحويل: Conversion
تداولية: Pragmatique
تذويت: Subjectivation
تركيب: Syntaxe
ترهين: Instance
تزمين: Temporalisation
تسخير: Manipulation
تشاكل: Isotopie
تشظي: Fragmentation
تصوير مكاني: Configuration spatiale
تصويري: Figuratif
تعاون تأويلي: Coopération interprétative
تفاعل: Interaction
تفضية: Spatialisation
تقطيع: Découpage
تقويم سلبي: Évaluation négative
تلفظ: Enonciation
تلقّي: Réception
تمثيل: Représentation
تمطيط: Expansion
تمظهر: Manifestation
تمفصل: Articulation
تناقض: Contradiction
توارد: Iteration
توتر: Tension
تيمة: Thème

– ث –

ثقافة: Culture

– ج –

جدلية: Dialectique
جزاء: Sanction

جملة سردية: Phrase narrative
جهة: Modalité
جهة الواجب: Modalité du devoir

- ح -

حكاية شعبية: Conte populaire

- خ -

خصائص: Caractéristiques
خطاب: Discours
خطاب اجتماعي: Discours social
خطاب إيحائي: Discours connotatif
خطاب مركب: Discours syncrétique

- د -

دلالة: Signification
دور تيماتيكي: Rôle thématique

- ذ -

ذات جماعية: Sujet collectif

- ر -

رأي عام: Opinion publique
رغبة: Désir

- س -

سردية: Narrativité
سلّمية عاملية: Hiérarchie actantielle
سياق: Contexte
سيرورة: Processus
السيميائيات التوترية: Sémiotique tensive

- ش -

الشاهد الأمثل: Prototype
شرعية: Légitimité
شعبوية: Populisme
شكل: Forme

- ص -

صورة: Figure

صورة بلاستيكية: Image plastique
صورة مرجعية: Image référentielle
صوغ خطابي: Discursivisation
صيرورة تواصلية: Procès communicatif
صيرورة معرفية: Procès épistémique
صيغة: Mode

– ض –

ضمني: Implicite
ضمير: Pronom
ضمير شخصي: Pronom personnel
ضمير لا-شخصي: Pronom impersonnel

– ط –

طوبولوجيا: Topologie

– ع –

عالم طبيعي: Monde naturel
عامل: Actant
عامل جماعي: Actant collectif
عامل مضاد: Anti- sujet
عبارة: Expression
عقد: Contrat
عقد ائتماني: Contrat fiduciaire
علاقة: Relation
علاقة اختلافية: Relation différentielle
علاقة جدلية: Relation polémique
علامة: Marque
علامة تشكيلية: Signe plastique
علائقي: Relationnel
علم الدلالة: Sémantique
علم الدلالة البنيوي: Sémantique structurale
عملية: Opération
عوالم ممكنة: Mondes possibles
عيّنة: Echantillon

– ف –

فاعل: Acteur

فرضية: Hypothèse
فرجة: Spectacle
فعل: Acte - Faire
فعل أهوائي: Acte passionnel
فعل تأويلي: Faire interprétatif
فعل الفعل: Faire-faire
فعل محول: Faire transformateur
فعل معرفي: Acte épistémique

– ق –

قدرة: Compétence
قيمة: Valeur
قيمة جهية: Valeur modale

– ك –

كارثة التشعب: Catastrophe de bifurcation
كلام: Parole
كلوسيماتية: Glossématique
كليّة: Totalité
كوني: Universel
كينونة: Etre

– ل –

لا- اندماج عاملي: Débrayage actantiel
لسان: Langue
لغة أيقونية: Langage iconique
لغة واصفة: Métalangage

– م –

متخيل: Imaginaire
متفرج: Spectateur
متلفظ: Enonciateur
متن: Corpus
محايثة: Immanance
محتوى: Contenu
محكي: Récit
محور: Axe
مربع سيميائي: Carré sémiotique

مركز الجذب: Centre d’attraction
مسار تأويلي: Parcours interprétatif
مسار تصويري: Parcours figuratif
مسار توليدي: Parcours génératif
معامل: Coefficient
معجم: Lexique
معرفة: Savoir
معنى: Sens
مُعَينات: Embrayeurs
معيار: Norme
مقدس: Sacré
مقصدية: Intentionnalité
مقولة اختلافية: Catégorie différentielle
مقوم: Séme
مقوم سياقي: Classème
ملفوظ: Enoncé
ملفوظ جزائي: Énoncé sanctionnel
ملفوظ وصفي: Enoncé descriptif
منحنى استبياني: Courbe graphique
منقذ: Sauveur
منهجية: Méthodologie
مورفولوجيا تصنيفية: Morphologie taxinomique
موضوع رغبة: Objet-désir
موضوع قيمة: Objet- valeur

– ن –

نحو سردي: Grammaire narrative
نسق: Système
نسق أيقوني: Système iconique
نص: Texte

– هـ –

هيمنة: Dominance
هرمينوطيقا: Herméneutique
هوية: Identité

– و –

واجب الفعل: Devoir- faire

وجهة نظر: Point de vue
وجود سيميائي: Existence sémiotique
وحدة: Unité
وحدة تصويرية: Unité figurative
وظيفة: Fonction
وظيفة معرفية: Fonction épistémique

# المراجع

## 1 – العربية


ابن الأعرج السليماني، محمد بن أحمد. **اللسان المعرب عن تهافت الأجنبي حول المغرب**. الرباط: مطبعة الأمنية، 1971.

ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد. **مقدمة ابن خلدون**. تحقيق عبد السلام الشدادي. 3 ج. الدار البيضاء: بيت الفنون والعلوم والآداب، 2005.

ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر. **تفسير القرآن العظيم**. ج 4. القاهرة: المكتبة التوفيقية، [د. ت.].

ـــــــــ. **تفسير القرآن العظيم**. ج 1. الدار البيضاء: دار الرشاد الحديثة، 1989.

ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم. **لسان العرب**. 15 ج. بيروت: دار صادر، 1990.

أبو ديب، كمال. **جدلية الخفاء والتجلي: دراسات بنيوية في الشعر**. بيروت: دار العلم للملايين، 1979.

**إعلان قيام دولة فلسطين**. الجزائر: المجلس الوطني الفلسطيني، 1988.

باختين، ميخائيل. **شعرية دوستويفسكي**. ترجمة جميل نصيف التكريتي. مراجعة حياة شرارة. المعرفة الأدبية. الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 1986.

بشارة، عزمي. «مداخلة بشأن العدالة: سؤال في السياق العربي المعاصر». مجلة **تبين للدراسات الفكرية والثقافية**. المجلد 2، العدد 5 (صيف 2013).

بنكراد، سعيد. **مدخل إلى السيميائيات السردية**. مراكش: دار تينمل للطباعة والنشر، 1994.

ـــــــــ. **السيميائيات: مفاهيمها وتطبيقاتها**. الرباط: منشورات الزمن، 2003.

التونسي، خير الدين. **أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك (مقدمة الكتاب)**. كتاب الدوحة 74. الدوحة: وزارة الثقافة والرياضة، 2017.

الجابري، محمد عابد. «إبستيمولوجيا المعقول واللامعقول في مقدمة ابن خلدون»، في: **ابن خلدون: أعمال الندوة المنعقدة بالرباط من 14 إلى 17 فبراير 1979** (الرباط: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1981).

ـــــــ. **نحن والتراث: قراءات معاصرة في تراثنا الفلسفي**. ط 2. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي؛ بيروت: دار الطليعة، 1982.

حجو، محمد. **الإنسان وانسجام الكون: سميائيات الحكي الشعبي**. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون؛ الجزائر: منشورات الاختلاف؛ الرباط: دار الأمان، 2012.

الداهي، محمد. **سيميائية السرد: بحث في الوجود السيميائي المتجانس**. القاهرة: رؤية للنشر، 2009.

درويش، حسام الدين. «جان جاك روسو و«الاعتراف»: تمهيد في مشروعية دراسته فلسفيًا وعربيًا». مجلة **تبين للدراسات الفكرية والثقافية**. المجلد 3، العدد 10 (خريف 2014).

السجلماسي، أبو محمد القاسم بن محمد. **المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع**. تقديم وتحقيق علال الغازي. من مصادر النقد الأدبي والبلاغي في المغرب. الرباط: مكتبة المعارف، 1980.

عبد السلام، أحمد. «ملاحظات في معنى الإصلاح عند خير الدين وابن أبي الضياف: تونس في القرن التاسع عشر ميلادي»، في: **الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر: أيام دراسية، من 6 إلى 9 رجب 1404/ موافق 20-23 أبريل 1983**، ندوات ومناظرات 7 (الرباط: جامعة محمد الخامس، 1986).

العروي، عبد الله. **مفهوم الحرية**. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1981.

ـــــــ. **مفهوم الدولة**. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1981.

العلوي، سعيد بنسعيد. «العدالة أولًا: من وعي التغيير إلى تغيير الوعي». مجلة **تبين للدراسات الفكرية والثقافية**. المجلد 2، العدد 5 (ربيع 2013).

غريماس، أ. ج. **سيميائيات السرد**. ترجمة وتقديم عبد المجيد نوسي. الدار البيضاء/بيروت: المركز الثقافي العربي، 2018.

الغزالي، أبو حامد. **إحياء علوم الدين**. مج 2. بيروت: دار الكتب العلمية، 1986.

غوتيي، غي. **الصورة: المكونات والتأويل**. ترجمة وتقديم سعيد بنكراد. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2012.

الفاربي، عبد اللطيف [وآخرون]. **مرشدي في اللغة العربية (السنة 3 من التعليم الثانوي الإعدادي)**. الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2006.

قاسم، سيزا ونصر حامد أبو زيد (إشراف). **مدخل إلى السيميوطيقا: مقالات مترجمة ودراسات**. أنظمة العلامات في اللغة والأدب والثقافة. الدار البيضاء: عيون المقالات، 1987.

الكوش، حسيب. **السرديات المعرفية: من الأيقونية إلى التوترية**. عمان: كنوز المعرفة، 2016.

محفوظ، عبد اللطيف. **المعنى وفرضيات الإنتاج: مقاربة سيميائية في روايات نجيب محفوظ**. الجزائر: منشورات الاختلاف؛ بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008.

ـــــ. **سيميائيات التظهير**. الجزائر: منشورات الاختلاف؛ بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009.

**المغرب الممكن: إسهام في النقاش العام من أجل طموح مشترك، تقرير الخمسينية**. الدار البيضاء: دار النشر المغربية، 2006.

مفتاح، محمد. **في سيمياء الشعر القديم: دراسة نظرية وتطبيقية**. الدار البيضاء: دار الثقافة، 1982.

ـــــ. **تحليل الخطاب الشعري: استراتيجية التناص**. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1985.

ـــــ. **دينامية النص: تنظير وإنجاز**. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1987.

ـــــ. **مجهول البيان**. الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 1990.

ـــــ. **التلقي والتأويل: مقاربة نسقية**. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1994.

ـــــ. **التشابه والاختلاف: نحو منهاجية شمولية**. بيروت: المركز الثقافي العربي، 1996.

ـــــ. المفاهيم معالم: **نحو تأويل واقعي**. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1999.

ـــــ. **مفاهيم موسّعة لنظريّة شعريّة: اللغة، الموسيقى، الحركة**. 3 ج. بيروت/الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2010.

المملكة المغربية، اللجنة الخاصة بالتربية والتكوين. «الميثاق الوطني للتربية والتكوين». كانون الثاني/يناير 2000.

المنوني، محمد. «نماذج من تفتح مغرب القرن التاسع عشر على معطيات نهضة أوربا والشرق الإسلامي»، في: **الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر: أيام دراسية، من 6 إلى 9 رجب 1404/ موافق 20-23 أبريل 1983**، ندوات ومناظرات 7 (الرباط: جامعة محمد الخامس، 1986).

نوسي، عبد المجيد. **التحليل السيميائي للخطاب الروائي: البنيات الخطابية، التركيب، الدلالة**. المكتبة الأدبية. الدار البيضاء: شركة النشر والتوزيع المدارس، 2002.

همام، محمد. «العنف اللغوي في الخطاب السياسي المغربي». مجلة تبين للدراسات الفكرية والثقافية. المجلد 4، العدد 15 (شتاء 2016).

## 2 – الأجنبية

Aldama, Juan Alonso. «La Construction de l'identité politique.» *EC: Rivista dell'Associazione Italiana Studi Semiotici*. no. 2 (17 gennaio 2005).

Angenot, Marc. «Pour une théorie du discours social: Problématique d'une recherche en cours.» *Littérature*. no. 70 (1988).

Arnaud, André-Jean. «Du bon usage du discours juridique.» *Langages*. 12ème année, no. 53 (Mars 1979).

Barthes, Roland. *Mythologies*. Collection Pierres Vives. Paris: Éditions du Seuil, 1957.

_______. «Eléments de sémiologie.» *Communications*. no. 4: *Recherches sémiologiques* (1964).

_______. «Rhétorique de l'image.» *Communications*. no. 4: *Recherches sémiologiques* (1964).

_______. *Système de la mode*. Paris: Éditions du Seuil, 1967.

Belleau, André. «Du dialogisme bakhtinien à la narratologie.» *Études françaises*. vol. 23 no. 3 (Hiver 1987).

Benveniste, Emile. *Problèmes de linguistique générale, 2*. Bibliothèque des sciences humaines. Paris: Gallimard, 1974.

Bertrand, Denis. «Confiance politique et fiducie,» dans: Jacques Fontanille & Guy Barrier (dirs.), *Métiers de la sémiotique: Textes recueillis à l'occasion du colloque Les métiers de la sémiotique, Limoges, 6-8 Novembre 1997*, Tekhné (Limoges: PULIM, 1999).

Charaudeau, Patrick. *Langage et discours: Eléments de sémiolinguistique, théorie et pratique*. Hachette université, langue, linguistique, communication. Paris: Hachette, 1983.

Coquet, Jean-Claude «Le Sujet épistémique et son discours: D'après le rationalisme appliqué de Gaston Bachelard,» dans: Algirdas Julien Greimas et al., *Introduction à l'analyse du discours en sciences sociales*, Algirdas Julien Greimas & Eric Landowski (introduction), Hachette université, langue, linguistique, communication (Paris: Hachette, 1979).

Courtés, Joseph. «L'Ouverture des mythologiques de Claude Lévi-Strauss,» dans: Algirdas Julien Greimas et al., *Introduction à l'analyse du discours en sciences sociales*, Algirdas Julien Greimas & Eric Landowski (introduction), Hachette université, langue, linguistique, communication (Paris: Hachette, 1979).

Eco, Umberto. *Lector in fabula ou la coopération interprétative dans les textes narratifs*. Myriem Bouzaher (traduction). Figures 26. Paris: B. Grasset, 1985.

_______. *Sémiotique et philosophie du langage*. Myriem Bouzaher (traduction). Formes sémiotiques. Paris: PUF, 1988.

Floch, Jean-Marie. *Sémiotique, marketing et communication: Sous les signes, les stratégies*. Formes sémiotiques. Paris: PUF, 1990.

Fontanille, Jacques. *Sémiotique du discours*. Nouveaux actes sémiotiques. Limoges: PULIM, 1999.

_______. *Sémiotique et littérature: Essais de méthode*. Formes sémiotiques, Paris: PUF, 1999.

Genette, Gérard. *Introduction à l'architexte*. Collection poétique. Paris: Éditions du Seuil, 1979.

Giroud, Jean-Claude. «Apologie pour l'historien: Analyse d'un article de Lucien Febvre,» dans: Algirdas Julien Greimas et al., *Introduction à l'analyse du discours en sciences sociales*, Algirdas Julien Greimas & Eric Landowski (introduction), Hachette université, langue, linguistique, communication (Paris: Hachette, 1979).

Goodman, Yetta. «Foreword: The Making of Meaning through the Picture Book,» in: Janet Evans (ed.), *What's in the Picture?: Responding to Illustrations in Picture Books* (London: P. Chapman Pub. Ltd., 1998).

Greimas, Algirdas Julien. *Sémantique structurale: Recherche et méthode*. Langue et langage. Paris: Larousse, 1966.

_______. *Du Sens: Essais sémiotiques*. Paris: Éditions du Seuil, 1970.

_______. *Maupassant: La Sémiotique du texte, exercices pratiques*. Paris: Éditions du Seuil, 1976.

_______. *Sémiotique et sciences sociales*. Paris: Éditions du Seuil, 1976.

_______. «Des Accidents dans les sciences dites humaines: Analyse d'un texte de Georges Dumézil,» dans: Algirdas Julien Greimas, *Du Sens, 2* (Paris: Éditions du Seuil, 1983).

_______. «Pour une sémiotique du récit: Rencontre entre A. J. Greimas et Paul Ricœur (résumé de leur discussion, rédigé par M. Coquet),» dans: Michel Arrivé & Jean-Claude Coquet (dirs.), *Sémiotique en jeu: A partir et autour de l'œuvre d'A. J. Greimas: Actes de la Décade*, Eric Landowski (préface), actes sémiotiques 5 (Paris/Amsterdam/Philadelphia: Hadès-Benjamins, 1987).

_______ & Eric Landowski. «Introduction,» dans: Algirdas Julien Greimas et al., *Introduction à l'analyse du discours en sciences sociales*, Algirdas Julien Greimas & Eric Landowski (introduction), Hachette université, langue, linguistique, communication (Paris: Hachette, 1979).

_______. «Les Parcours du savoir,» dans: Algirdas Julien Greimas et al., *Introduction à l'analyse du discours en sciences sociales*, Algirdas Julien Greimas & Eric Landowski (introduction), Hachette université, langue, linguistique, communication (Paris: Hachette, 1979).

Greimas, Algirdas Julien & Jacques Fontanille. *Sémiotique des passions: Des états de choses aux états d'âme*. Paris: Éditions du Seuil, 1991.

Greimas, Algirdas Julien & Joseph Courtés. *Sémiotique: Dictionnaire raisonné de la théorie du langage*. Hachette université, langue, linguistique, communication. Tome 1. Paris: Hachette, 1979.

_______. *Sémiotique: Dictionnaire raisonné de la théorie du langage*. Hachette université, langue, linguistique, communication. Tome 2. Paris: Hachette, 1986.

Greimas, Algirdas Julien et al. *Introduction à l'analyse du discours en sciences sociales*, Algirdas Julien Greimas & Eric Landowski (introduction). Hachette université, langue, linguistique, communication. Paris: Hachette, 1979.

Hammad, Manar. *Lire l'espace, comprendre l'architecture: Essais sémiotiques*. Limoges: PULIM; Paris: Geuthner, 2006.

Harris, Zellig S. «Analyse du discours.» Françoise Dubois-Charlier (traduction). *Langages*. 4ème année, no. 13 (Mars 1969).

Hjelmslev, Louis. *Prolégomènes à une théorie du langage*. Nouvelle édition traduite du danois par Una Canger avec la collaboration d'Annick Wewer, suivi de La structure fondamentale du langage traduit de l'anglais par Anne-Marie Léonard. Paris: Éditions de Minuit, 1971.

Hoek, Leo H. «Timbres-poste et intermédialité: Sémiotique des rapports texte/image.» *Protée*. vol. 30, no. 2 (Automne 2002).

Jørgenson, Marianne & Louise Phillips. *Discourse Analysis as Theory and Method*. London/Thousand Oaks, Calif.: Sage Publications, 2002.

Kleiber, Georges. *La Sémantique du prototype: Catégories et sens lexical*. Linguistique nouvelle. Paris: PUF, 1990.

Lamizet, Bernard. «La Sémiotique instante: Introduction à la sémiotique politique.» *Semiotica*. no. 159 (2006).

Landowski, Eric. *La Société réfléchie*. La Couleur des idées. Paris: Éditions du Seuil, 1989.

Laroui, Abdallah. *L'Histoire du Maghreb: Un essai de synthèse*. Petite collection Maspero 134-135. 2 vols. Paris: F. Maspero, 1975.

Maingueneau, Dominique. «L'Analyse du discours.» *Repères pour la rénovation de l'enseignement du français à l'école élémentaire*. no. 51 (1979).

_______. *Approche de l'énonciation en linguistique française: Embrayeurs, temps, discours rapporté*. Hachette université, langue, linguistique, communication. Paris: Hachette, 1981.

Muller, Charles. «La Statistique lexicale.» *Langue française*. no. 2: *Le Lexique* (1969).

Müller, Jürgen E. «Vers l'intermédialité: Histoires, positions et options d'un axe de pertinence.» *Médiamorphoses*. no. 16 (2006).

Peirce, Charles Sanders. *Ecrits sur le signe*. Gérard Deledalle (traduction). L'Ordre philosophique. Paris: Éditions du Seuil, 1978.

Pelckmans, Paul. «Littérature et histoire des mentalités,» dans: Maurice Delcroix & Fernand Hallyn (dirs.), *Méthodes du texte: Introduction aux études littéraires* (Bruxelles: Duculot, 1987).

Petitot-Cocorda, Jean. *Pour un schématisme de la structure*. René Thom (préface). Formes sémiotiques. Paris: PUF, 1985.

Ricoeur, Paul. «Pour une théorie du discours narratif,» dans: Dorian Tiffeneau (dir.), *La Narrativité*, phénoménologie et herméneutique (Paris: Éditions du Centre national de la recherche scientifique, 1980).

Rousseau, Jean-Jacques. *Du contrat social ou Principes du droit politique*. Amsterdam: MetaLibri, 2008.

Saussure, Ferdinand de. *Cours de linguistique générale*. Tullio De Mauro (critique). Louis-Jean Calvet (postf.). Bibliothèque scientifique. Paris: Payot, 1985.

Sumpf, Joseph & Jean Dubois. «Problèmes de l'analyse du discours.» *Langages*. 4ème année, no. 13 (Mars 1969).

Turpin, Béatrice. «Pour une sémiotique du politique: Schèmes mythiques du national-populisme.» *Semiotica*. no. 159 (2006).